



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

العلماء



رسالة  
عليكم يا صابغين

www.Ghaemiyeh.com  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.ir

مرآة العقول

فقه شيخنا الإمام الزمخشري

مختار

الإمام الزمخشري

ص ٢٤

المجلد ٢٤

دار الكتب العلمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرآة العقول في شرح اخبار آل الرسول ( عليهم الصلاه و السلام )

كاتب:

علامه مجلسي ، محمدباقر بن محمدتقي

نشرت في الطباعة:

دار الكتب الاسلاميه

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٢٢	مرآة العقول المجلد ٢٤
٢٢	اشارة
٢٢	اشارة
٢٤	كتاب الديات
٢٤	كتاب الديات
٢٤	الحديث الأول
٢٧	الحديث الثاني
٢٧	الحديث الثالث
٢٧	الحديث الرابع
٢٨	الحديث الخامس
٢٨	الحديث السادس
٢٨	الحديث السابع
٢٨	الحديث الثامن
٢٩	الحديث التاسع
٢٩	الحديث العاشر
٢٩	الحديث الحادى عشر
٢٩	الحديث الثانى عشر
٥٠	باب آخر منه
٥٠	الحديث الأول
٥١	الحديث الثاني
٥١	الحديث الثالث
٥١	الحديث الرابع

٥٣	الحديث الخامس
٥٣	الحديث السادس
٥٣	الحديث السابع
٥٤	باب أن من قتل مؤمنا على دينه فليست له توبة
٥٤	الحديث الأول
٥٤	الحديث الثاني
٥٤	الحديث الثالث
٥٤	الحديث الرابع
٥٧	باب وجوه القتل
٥٧	الحديث الأول
٦٠	باب قتل العمد و شبه العمد و الخطأ
٦٠	الحديث الأول
٦١	الحديث الثاني
٦١	الحديث الثالث
٦٢	الحديث الرابع
٦٢	الحديث الخامس
٦٣	الحديث السادس
٦٣	الحديث السابع
٦٣	الحديث الثامن
٦٤	الحديث التاسع
٦٤	الحديث العاشر
٦٥	باب الدية في قتل العمد و الخطأ
٦٥	الحديث الأول
٦٦	الحديث الثاني

٦٨	الحديث الثالث
٦٩	الحديث الرابع
٦٩	الحديث الخامس
٦٩	الحديث السادس
٧٠	الحديث السابع
٧٠	الحديث الثامن
٧١	الحديث التاسع
٧١	الحديث العاشر
٧١	باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد
٧١	الحديث الأول
٧٢	الحديث الثاني
٧٢	الحديث الثالث
٧٢	الحديث الرابع
٧٣	الحديث الخامس
٧٣	الحديث السادس
٧٤	الحديث السابع
٧٤	الحديث الثامن
٧٥	الحديث التاسع
٧٥	الحديث العاشر
٧٦	باب الرجل يأمر رجلا بقتل رجل
٧٦	الحديث الأول
٧٦	الحديث الثاني
٧٦	الحديث الثالث
٧٧	باب الرجل يقتل رجلين أو أكثر

٧٧	الحديث الأول
٧٧	الحديث الثاني
٧٨	الحديث الثالث
٧٩	باب الرجل يخلص من وجب عليه القود
٧٩	باب الرجل يخلص من وجب عليه القود
٨٠	باب الرجل يمسك الرجل فيقتله آخر
٨٠	الحديث الأول
٨٠	الحديث الثاني
٨٠	الحديث الثالث
٨٢	الحديث الرابع
٨٢	باب الرجل يقع على الرجل فيقتله
٨٢	الحديث الأول
٨٣	الحديث الثاني
٨٣	الحديث الثالث
٨٣	باب نادر
٨٣	الحديث الأول
٨٤	الحديث الثاني
٨٥	الحديث الثالث
٨٦	باب من لا دية له
٨٦	الحديث الأول
٨٧	الحديث الثاني
٨٨	الحديث الثالث
٨٨	الحديث الرابع
٨٨	الحديث الخامس



٨٨	الحديث السادس
٨٨	الحديث السابع
٩٠	الحديث الثامن
٩٠	الحديث التاسع
٩١	الحديث العاشر
٩١	الحديث الحادى عشر
٩١	الحديث الثانى عشر
٩٣	الحديث الثالث عشر
٩٣	الحديث الرابع عشر
٩٣	الحديث الخامس عشر
٩٤	الحديث السادس عشر
٩٥	باب الرجل الصحيح العقل يقتل المجنون
٩٥	الحديث الأول
٩٥	الحديث الثانى
٩٦	باب الرجل يقتل فلم يصح الشهادة عليه حتى خولط
٩٦	الحديث الأول
٩٧	باب فى القاتل يريد التوبة
٩٧	الحديث الأول
٩٧	الحديث الثانى
٩٧	الحديث الثالث
٩٨	باب قتل اللص
٩٨	الحديث الأول
٩٩	الحديث الثانى
٩٩	الحديث الثالث

- ٩٩ ..... الحديث الرابع
- ٩٩ ..... الحديث الخامس
- ٩٩ ..... باب الرجل يقتل ابنه أو الابن يقتل أباه أو أمه
- ٩٩ ..... الحديث الأول
- ١٠٠ ..... الحديث الثاني
- ١٠٠ ..... الحديث الثالث
- ١٠٠ ..... الحديث الرابع
- ١٠٠ ..... الحديث الخامس
- ١٠٢ ..... باب الرجل يقتل المرأة و المرأة تقتل الرجل و فضل دية الرجل على دية المرأة في النفس و الجراحات
- ١٠٢ ..... الحديث الأول
- ١٠٣ ..... الحديث الثاني
- ١٠٣ ..... الحديث الثالث
- ١٠٤ ..... الحديث الرابع
- ١٠٤ ..... الحديث الخامس
- ١٠٤ ..... الحديث السادس
- ١٠٥ ..... الحديث السابع
- ١٠٥ ..... الحديث الثامن
- ١٠٥ ..... الحديث التاسع
- ١٠٦ ..... الحديث العاشر
- ١٠٦ ..... الحديث الحادى عشر
- ١٠٦ ..... الحديث الثانى عشر
- ١٠٦ ..... الحديث الثالث عشر
- ١٠٦ ..... الحديث الرابع عشر
- ١٠٨ ..... باب من خطأه عمد و من عمدته خطأ

- ١٠٨ ..... الحديث الأول
- ١٠٩ ..... الحديث الثاني
- ١١٠ ..... الحديث الثالث
- ١١١ ..... باب نادر
- ١١١ ..... الحديث الأول
- ١١١ ..... باب الرجل يقتل مملوكه أو ينكل به
- ١١١ ..... الحديث الأول
- ١١٢ ..... الحديث الثاني
- ١١٢ ..... الحديث الثالث
- ١١٢ ..... الحديث الرابع
- ١١٢ ..... الحديث الخامس
- ١١٤ ..... الحديث السادس
- ١١٤ ..... الحديث السابع
- ١١٤ ..... الحديث الثامن
- ١١٥ ..... باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره أو يجرحه و المملوك يقتل الحر أو يجرحه
- ١١٥ ..... الحديث الأول
- ١١٥ ..... الحديث الثاني
- ١١٦ ..... الحديث الثالث
- ١١٦ ..... الحديث الرابع
- ١١٦ ..... الحديث الخامس
- ١١٦ ..... الحديث السادس
- ١١٧ ..... الحديث السابع
- ١١٧ ..... الحديث الثامن
- ١١٨ ..... الحديث التاسع

- ١١٨ ..... الحديث العاشر
- ١١٨ ..... الحديث الحادى عشر
- ١١٨ ..... الحديث الثانى عشر
- ١١٩ ..... الحديث الثالث عشر
- ١٢٠ ..... الحديث الرابع عشر
- ١٢١ ..... الحديث الخامس عشر
- ١٢١ ..... الحديث السادس عشر
- ١٢٢ ..... الحديث السابع عشر
- ١٢٢ ..... الحديث الثامن عشر
- ١٢٣ ..... الحديث التاسع عشر
- ١٢٣ ..... الحديث العشرون
- ١٢٤ ..... الحديث الحادى والعشرون
- ١٢٤ ..... باب المكاتب يقتل الحر أو يجرحه و الحر يقتل المكاتب أو يجرحه
- ١٢٤ ..... الحديث الأول
- ١٢٥ ..... الحديث الثانى
- ١٢٦ ..... الحديث الثالث
- ١٢٧ ..... الحديث الرابع
- ١٢٧ ..... الحديث الخامس
- ١٢٧ ..... باب المسلم يقتل الذمى أو يجرحه و الذمى يقتل المسلم أو يجرحه أو يقتص بعضهم بعضا
- ١٢٧ ..... الحديث الأول
- ١٢٨ ..... الحديث الثانى
- ١٢٨ ..... الحديث الثالث
- ١٢٨ ..... الحديث الرابع
- ١٢٩ ..... الحديث الخامس

- ١٢٩ ..... الحديث السادس
- ١٢٩ ..... الحديث السابع
- ١٣٠ ..... الحديث الثامن
- ١٣٠ ..... الحديث التاسع
- ١٣٠ ..... الحديث العاشر
- ١٣٠ ..... الحديث الحادى عشر
- ١٣٠ ..... الحديث الثانى عشر
- ١٣٢ ..... الحديث الثالث عشر
- ١٣٢ ..... باب ما تجب فيه الديق كاملة من الجراحات التى دون النفس و ما يجب فيه نصف الديق و الثلث و الثلثان
- ١٣٢ ..... الحديث الأول
- ١٣٣ ..... الحديث الثانى
- ١٣٤ ..... الحديث الثالث
- ١٣٤ ..... الحديث الرابع
- ١٣٤ ..... الحديث الخامس
- ١٣٥ ..... الحديث السادس
- ١٣٥ ..... الحديث السابع
- ١٣٦ ..... الحديث الثامن
- ١٣٦ ..... الحديث التاسع
- ١٣٦ ..... الحديث العاشر
- ١٣٧ ..... الحديث الحادى عشر
- ١٣٧ ..... الحديث الثانى عشر
- ١٣٧ ..... الحديث الثالث عشر
- ١٣٨ ..... الحديث الرابع عشر
- ١٣٨ ..... الحديث الخامس عشر

- ١٣٨ ..... الحديث السادس عشر
- ١٣٩ ..... الحديث السابع عشر
- ١٣٩ ..... الحديث الثامن عشر
- ١٤٠ ..... الحديث التاسع عشر
- ١٤٠ ..... الحديث العشرون
- ١٤١ ..... الحادى والعشرون
- ١٤١ ..... الحديث الثانى والعشرون
- ١٤٢ ..... الحديث الثالث والعشرون
- ١٤٣ ..... الحديث الرابع والعشرون
- ١٤٣ ..... باب الرجل يقتل الرجل و هو ناقص الخلقة
- ١٤٣ ..... الحديث الأول
- ١٤٤ ..... باب نادر
- ١٤٤ ..... الحديث الأول
- ١٤٥ ..... باب دية عين الأعمى و يد الأشل و لسان الأخرس و عين الأعور
- ١٤٥ ..... الحديث الأول
- ١٤٦ ..... الحديث الثانى
- ١٤٦ ..... الحديث الثالث
- ١٤٦ ..... الحديث الرابع
- ١٤٦ ..... الحديث الخامس
- ١٤٨ ..... الحديث السادس
- ١٤٩ ..... الحديث السابع
- ١٤٩ ..... الحديث الثامن
- ١٥٠ ..... باب أن الجروح قصاص
- ١٥٠ ..... الحديث الأول

١٥٠	الحديث الثاني
١٥١	الحديث الثالث
١٥١	الحديث الرابع
١٥٢	الحديث الخامس
١٥٢	الحديث السادس
١٥٢	الحديث السابع
١٥٣	الحديث الثامن
١٥٣	الحديث التاسع
١٥٣	باب ما يمتحن به من يصاب فى سمعه أو بصره أو غير ذلك من جوارحه و القياس فى ذلك
١٥٣	الحديث الأول
١٥٤	الحديث الثاني
١٥٤	الحديث الثالث
١٥٥	الحديث الرابع
١٥٦	الحديث الخامس
١٥٦	الحديث السادس
١٥٦	الحديث السابع
١٥٧	الحديث الثامن
١٥٨	الحديث التاسع
١٥٩	الحديث العاشر
١٦٠	باب الرجل يضرب الرجل فيذهب سمعه و بصره و عقله
١٦٠	الحديث الأول
١٦١	الحديث الثاني
١٦٢	باب آخر
١٦٢	الحديث الأول

١٦٢	باب دية الجراحات و الشجاج
١٦٢	الحديث الأول
١٦٤	الحديث الثاني
١٦٤	الحديث الثالث
١٦٤	الحديث الرابع
١٦٥	الحديث الخامس
١٦٦	الحديث السادس
١٦٧	الحديث السابع
١٦٧	الحديث الثامن
١٦٨	الحديث التاسع
١٦٩	الحديث العاشر
١٦٩	الحديث الحادى عشر
١٦٩	الحديث الثانى عشر
١٧٠	باب تفسير الجراحات و الشجاج
١٧١	باب الخلقة التى تقسم عليها الدينة فى الأسنان و الأصابع
١٧١	الحديث الأول
١٧٢	الحديث الثانى
١٧٣	باب آخر
١٧٣	الحديث الأول
١٧٣	الحديث الثانى
١٧٤	باب و فى بعض النسخ الأنف
١٧٤	اشارة
١٧٦	الحديث الثالث
١٧٦	باب الشفتين



١٧٧	باب و فى بعض النسخ الخد
١٧٧	اشارة
١٧٩	الحديث الرابع
١٨٠	باب و فى بعض النسخ الأذن
١٨٠	الحديث الخامس
١٨٠	باب و فى بعض النسخ الأسنان
١٨٠	اشارة
١٨١	الحديث السادس
١٨٢	الحديث السابع
١٨٢	الحديث الثامن
١٨٢	الحديث التاسع
١٨٢	الحديث العاشر
١٨٣	باب و فى بعض النسخ الترقوة
١٨٣	باب و فى بعض النسخ المنكب
١٨٥	باب و فى بعض النسخ العضد
١٨٥	باب و فى بعض النسخ المرفق
١٨٥	باب و فى بعض النسخ الساعد
١٨٦	باب و فى النسخ الرصغ
١٨٧	باب و فى بعض النسخ الكف
١٨٨	باب و فى بعض النسخ الأصابع
١٨٨	اشارة
١٩١	الحديث الحادى عشر
١٩٢	باب و فى بعض النسخ الصدر
١٩٣	باب و فى بعض النسخ الأضلاع

١٩٤	باب و فى بعض النسخ الورك
١٩٤	باب و فى بعض النسخ الفخذ
١٩٥	باب و فى بعض النسخ الركبة
١٩٥	باب و فى بعض النسخ الساق
١٩٦	باب و فى بعض النسخ الكعب
١٩٦	باب و فى بعض النسخ القدم
١٩٦	باب و فى بعض النسخ الأصابع و القصب
١٩٦	اشارة
١٩٨	الحديث الثانى عشر
٢٠٠	باب دية الجنين
٢٠٠	الحديث الأول
٢٠٢	الحديث الثانى
٢٠٣	الحديث الثالث
٢٠٣	الحديث الرابع
٢٠٤	الحديث الخامس
٢٠٤	الحديث السادس
٢٠٤	الحديث السابع
٢٠٤	الحديث الثامن
٢٠٦	الحديث التاسع
٢٠٦	الحديث العاشر
٢٠٧	الحديث الحادى عشر
٢٠٨	الحديث الثانى عشر
٢٠٩	الحديث الثالث عشر
٢٠٩	الحديث الرابع عشر

- ٢٠٩ ..... الحديث الخامس عشر
- ٢١٠ ..... الحديث السادس عشر
- ٢١٠ ..... باب الرجل يقطع رأس ميت أو يفعل به ما يكون فيه اجتياح نفس الحي
- ٢١٠ ..... اشارة
- ٢١٠ ..... الحديث الأول
- ٢١٢ ..... الحديث الثاني
- ٢١٢ ..... الحديث الثالث
- ٢١٢ ..... الحديث الرابع
- ٢١٣ ..... باب ما يلزم من يحفر البئر فيقع فيها المارة
- ٢١٣ ..... الحديث الأول
- ٢١٤ ..... الحديث الثاني
- ٢١٤ ..... الحديث الثالث
- ٢١٤ ..... الحديث الرابع
- ٢١٥ ..... الحديث الخامس
- ٢١٥ ..... الحديث السادس
- ٢١٥ ..... الحديث السابع
- ٢١٥ ..... الحديث الثامن
- ٢١٦ ..... باب ضمان ما يصيب الدواب و ما لا ضمان فيه من ذلك
- ٢١٦ ..... الحديث الأول
- ٢١٦ ..... الحديث الثاني
- ٢١٧ ..... الحديث الثالث
- ٢١٧ ..... الحديث الرابع
- ٢١٨ ..... الحديث الخامس
- ٢١٨ ..... الحديث السادس

- ٢١٩ ..... الحديث السابع
- ٢١٩ ..... الحديث الثامن
- ٢٢٠ ..... الحديث التاسع
- ٢٢٠ ..... الحديث العاشر
- ٢٢٠ ..... الحديث الحادى عشر
- ٢٢٠ ..... الحديث الثانى عشر
- ٢٢٢ ..... الحديث الثالث عشر
- ٢٢٢ ..... الحديث الرابع عشر
- ٢٢٢ ..... الحديث الخامس عشر
- ٢٢٢ ..... باب المقتول لا يدرى من قتله
- ٢٢٢ ..... الحديث الأول
- ٢٢٤ ..... الحديث الثانى
- ٢٢٤ ..... الحديث الثالث
- ٢٢٥ ..... الحديث الرابع
- ٢٢٥ ..... الحديث الخامس
- ٢٢٦ ..... الحديث السادس
- ٢٢٦ ..... باب آخر منه
- ٢٢٦ ..... الحديث الأول
- ٢٢٧ ..... الحديث الثانى
- ٢٢٧ ..... الحديث الثالث
- ٢٢٧ ..... باب آخر منه
- ٢٢٧ ..... الحديث الأول
- ٢٢٨ ..... باب الرجل يقتل و له وليان أو أكثر فيعفو أحدهم أو يقبل الدية، و بعض يريد القتل
- ٢٢٨ ..... الحديث الأول

- ٢٢٨ ..... الحديث الثاني
- ٢٢٩ ..... الحديث الثالث
- ٢٢٩ ..... الحديث الرابع
- ٢٢٩ ..... الحديث الخامس
- ٢٣٠ ..... الحديث السادس
- ٢٣٠ ..... الحديث السابع
- ٢٣٠ ..... الحديث الثامن
- ٢٣١ ..... باب الرجل يتصدق بالدية على القاتل، و الرجل يعتدى بعد العفو فيقتل
- ٢٣١ ..... الحديث الأول
- ٢٣٢ ..... الحديث الثاني
- ٢٣٢ ..... الحديث الثالث
- ٢٣٣ ..... الحديث الرابع
- ٢٣٣ ..... باب
- ٢٣٣ ..... الحديث الأول
- ٢٣٤ ..... باب
- ٢٣٤ ..... الحديث الأول
- ٢٣٥ ..... باب القسامة
- ٢٣٥ ..... الحديث الأول
- ٢٣٥ ..... الحديث الثاني
- ٢٣٦ ..... الحديث الثالث
- ٢٣٦ ..... الحديث الرابع
- ٢٣٧ ..... الحديث الخامس
- ٢٣٧ ..... الحديث السادس
- ٢٣٧ ..... الحديث السابع

٢٣٨	الحديث الثامن
٢٣٨	الحديث التاسع
٢٤٠	الحديث العاشر
٢٤٠	باب ضمان الطبيب و البيطار
٢٤٠	الحديث الأول
٢٤١	باب العاقلة
٢٤١	اشارة
٢٤١	الحديث الأول
٢٤١	الحديث الثاني
٢٤٣	الحديث الثالث
٢٤٤	الحديث الرابع
٢٤٤	الحديث الخامس
٢٤٥	باب
٢٤٥	الحديث الأول
٢٤٥	الحديث الثاني
٢٤٥	الحديث الثالث
٢٤٦	الحديث الرابع
٢٤٧	باب فيما يصاب من البهائم و غيرها من الدواب
٢٤٧	الحديث الأول
٢٤٨	الحديث الثاني
٢٤٨	الحديث الثالث
٢٤٨	الحديث الرابع
٢٤٨	الحديث الخامس
٢٤٩	الحديث السادس

٢٤٩	الحديث السابع
٢٥٠	الحديث الثامن
٢٥١	الحديث التاسع
٢٥١	باب النوادر
٢٥١	الحديث الأول
٢٥٢	الحديث الثاني
٢٥٣	الحديث الثالث
٢٥٣	الحديث الرابع
٢٥٤	الحديث الخامس
٢٥٤	الحديث السادس
٢٥٤	الحديث السابع
٢٥٥	الحديث الثامن
٢٥٨	الحديث التاسع
٢٦٠	الحديث العاشر
٢٦٠	الحديث الحادى عشر
٢٦٢	الحديث الثانى عشر
٢٦٢	الحديث الثالث عشر
٢٦٢	الحديث الرابع عشر
٢٦٣	الحديث الخامس عشر
٢٦٤	الحديث السادس عشر
٢٦٥	الحديث السابع عشر
٢٦٥	الحديث السابع عشر
٢٦٦	الحديث التاسع عشر
٢٦٦	الحديث العشرون

- ٢٦٧ ..... الحديث الحادى و العشرون
- ٢٦٨ ..... كتاب الشهادات
- ٢٦٨ ..... باب أول صك كتب فى الأرض
- ٢٦٨ ..... اشارة
- ٢٦٨ ..... الحديث الأول
- ٢٦٩ ..... الحديث الثانى
- ٢٧٠ ..... باب الرجل يدعى إلى الشهادة
- ٢٧٠ ..... الحديث الأول
- ٢٧٠ ..... الحديث الثانى
- ٢٧٠ ..... الحديث الثالث
- ٢٧١ ..... الحديث الرابع
- ٢٧١ ..... الحديث الخامس
- ٢٧١ ..... الحديث السادس
- ٢٧١ ..... باب كتمان الشهادة
- ٢٧١ ..... الحديث الأول
- ٢٧٣ ..... الحديث الثانى
- ٢٧٣ ..... الحديث الثالث
- ٢٧٤ ..... باب الرجل يسمع الشهادة و لم يشهد عليها
- ٢٧٤ ..... الحديث الأول
- ٢٧٥ ..... الحديث الثانى
- ٢٧٥ ..... الحديث الثالث
- ٢٧٥ ..... الحديث الرابع
- ٢٧٥ ..... الحديث الخامس
- ٢٧٦ ..... الحديث السادس



- ٢٧٧ ..... باب الرجل ينسى الشهادة و يعرف خطه بالشهادة
- ٢٧٧ ..... الحديث الأول
- ٢٧٧ ..... الحديث الثاني
- ٢٧٨ ..... الحديث الثالث
- ٢٧٨ ..... الحديث الرابع
- ٢٧٨ ..... باب من شهد بالزور
- ٢٧٨ ..... لحديث الأول
- ٢٧٨ ..... الحديث الثاني
- ٢٧٨ ..... الحديث الثالث
- ٢٨٠ ..... باب من شهد ثم رجع عن شهادته
- ٢٨٠ ..... الحديث الأول
- ٢٨٠ ..... الحديث الثاني
- ٢٨١ ..... الحديث الثالث
- ٢٨١ ..... الحديث الرابع
- ٢٨١ ..... الحديث الخامس
- ٢٨١ ..... الحديث السادس
- ٢٨٢ ..... الحديث السابع
- ٢٨٣ ..... الحديث الثامن
- ٢٨٤ ..... باب شهادة الواحد و يمين المدعى
- ٢٨٤ ..... الحديث الأول
- ٢٨٤ ..... الحديث الثاني
- ٢٨٤ ..... الحديث الثالث
- ٢٨٤ ..... الحديث الرابع
- ٢٨٥ ..... الحديث الخامس

٢٨٤	الحديث السادس
٢٨٤	الحديث السابع
٢٨٤	الحديث الثامن
٢٨٧	باب
٢٨٧	الحديث الأول
٢٨٧	الحديث الثاني
٢٨٨	الحديث الثالث
٢٨٨	الحديث الرابع
٢٨٨	باب فى الشهادة لأهل الدين
٢٨٨	الحديث الأول
٢٨٨	الحديث الثاني
٢٩٠	باب شهادة الصبيان
٢٩٠	الحديث الأول
٢٩٠	الحديث الثاني
٢٩١	الحديث الثالث
٢٩١	الحديث الرابع
٢٩١	الحديث الخامس
٢٩١	الحديث السادس
٢٩٢	باب شهادة المماليك
٢٩٢	الحديث الأول
٢٩٢	الحديث الثاني
٢٩٣	الحديث الثالث
٢٩٣	باب ما يجوز من شهادة النساء و ما لا يجوز
٢٩٣	الحديث الأول

- ٢٩٣ ..... الحديث الثاني
- ٢٩٤ ..... الحديث الثالث
- ٢٩٤ ..... الحديث الرابع
- ٢٩٥ ..... الحديث الخامس
- ٢٩٥ ..... الحديث السادس
- ٢٩٥ ..... الحديث السابع
- ٢٩٦ ..... الحديث الثامن
- ٢٩٦ ..... الحديث التاسع
- ٢٩٦ ..... الحديث العاشر
- ٢٩٦ ..... الحديث الحادى عشر
- ٢٩٧ ..... الحديث الثانى عشر
- ٢٩٧ ..... الحديث الثالث عشر
- ٢٩٨ ..... باب شهادة المرأة لزوجها و الزوج للمرأة
- ٢٩٨ ..... الحديث الأول
- ٢٩٨ ..... الحديث الثانى
- ٢٩٨ ..... باب شهادة الوالد للولد و شهادة الولد للوالد و شهادة الأخ لأخيه
- ٢٩٨ ..... الحديث الأول
- ٢٩٩ ..... الحديث الثانى
- ٢٩٩ ..... الحديث الثالث
- ٢٩٩ ..... الحديث الرابع
- ٣٠٠ ..... باب شهادة الشريك و الأجير و الوصى
- ٣٠٠ ..... الحديث الأول
- ٣٠٠ ..... الحديث الثانى
- ٣٠٠ ..... الحديث الثالث

- ٣٠٢ ..... الحديث الرابع
- ٣٠٢ ..... باب ما يرد من الشهود
- ٣٠٢ ..... الحديث الأول
- ٣٠٣ ..... الحديث الثاني
- ٣٠٣ ..... الحديث الثالث
- ٣٠٣ ..... الحديث الرابع
- ٣٠٤ ..... الحديث الخامس
- ٣٠٤ ..... الحديث السادس
- ٣٠٤ ..... الحديث السابع
- ٣٠٤ ..... الحديث الثامن
- ٣٠٤ ..... الحديث التاسع
- ٣٠٤ ..... الحديث العاشر
- ٣٠٤ ..... الحديث الحادي عشر
- ٣٠٧ ..... الحديث الثاني عشر
- ٣٠٧ ..... الحديث الثالث عشر
- ٣٠٧ ..... الحديث الرابع عشر
- ٣٠٧ ..... باب شهادة القاذف و المحدود
- ٣٠٧ ..... الحديث الأول
- ٣٠٨ ..... الحديث الثاني
- ٣٠٨ ..... الحديث الثالث
- ٣٠٩ ..... الحديث الرابع
- ٣٠٩ ..... الحديث الخامس
- ٣٠٩ ..... الحديث السادس
- ٣٠٩ ..... باب شهادة أهل الملل

٣٠٩	الحديث الأول
٣٠٩	الحديث الثاني
٣١١	الحديث الثالث
٣١١	الحديث الرابع
٣١١	الحديث الخامس
٣١٢	الحديث السادس
٣١٢	الحديث السابع
٣١٢	الحديث الثامن
٣١٢	باب
٣١٢	الحديث الأول
٣١٣	الحديث الثاني
٣١٣	باب شهادة الأعمى و الأصم
٣١٣	الحديث الأول
٣١٤	الحديث الثاني
٣١٤	الحديث الثالث
٣١٤	باب الرجل يشهد على المرأة و لا ينظر وجهها
٣١٤	الحديث الأول
٣١٥	باب النوادر
٣١٥	الحديث الأول
٣١٥	الحديث الثاني
٣١٦	الحديث الثالث
٣١٧	الحديث الرابع
٣١٨	الحديث الخامس
٣١٨	الحديث السادس

- ٣١٩ ..... الحديث السابع
- ٣١٩ ..... الحديث الثامن
- ٣٢٠ ..... الحديث التاسع
- ٣٢٠ ..... الحديث العاشر
- ٣٢٠ ..... الحديث الحادى عشر
- ٣٢١ ..... كتاب القضاء و الأحكام
- ٣٢١ ..... باب أن الحكومة إنما هى للإمام عليه السلام
- ٣٢١ ..... الحديث الأول
- ٣٢١ ..... الحديث الثانى
- ٣٢٢ ..... الحديث الثالث
- ٣٢٢ ..... باب أصناف القضاء
- ٣٢٢ ..... الحديث الأول
- ٣٢٢ ..... الحديث الثانى
- ٣٢٤ ..... باب من حكم بغير ما أنزل عز و جل
- ٣٢٤ ..... الحديث الأول
- ٣٢٤ ..... الحديث الثانى
- ٣٢٤ ..... الحديث الثالث
- ٣٢٥ ..... الحديث الرابع
- ٣٢٥ ..... الحديث الخامس
- ٣٢٦ ..... باب أن المفتى ضامن
- ٣٢٦ ..... اشارة
- ٣٢٦ ..... الحديث الأول
- ٣٢٦ ..... الحديث الثانى
- ٣٢٦ ..... باب أخذ الأجرة و الرشى على الحكم

- ٣٢٦ ..... الحديث الأول
- ٣٢٧ ..... الحديث الثاني
- ٣٢٧ ..... الحديث الثالث
- ٣٢٨ ..... باب من حاف فى الحكم
- ٣٢٨ ..... الحديث الأول
- ٣٢٨ ..... الحديث الثاني
- ٣٢٩ ..... باب كراهية الجلوس إلى قضاء الجور
- ٣٢٩ ..... الحديث الأول
- ٣٢٩ ..... باب كراهية الارتفاع إلى قضاء الجور
- ٣٢٩ ..... الحديث الأول
- ٣٢٩ ..... الحديث الثاني
- ٣٣١ ..... الحديث الثالث
- ٣٣١ ..... الحديث الرابع
- ٣٣٢ ..... الحديث الخامس
- ٣٣٢ ..... باب أدب الحكم
- ٣٣٢ ..... الحديث الأول
- ٣٣٤ ..... الحديث الثاني
- ٣٣٤ ..... الحديث الثالث
- ٣٣٥ ..... الحديث الرابع
- ٣٣٥ ..... الحديث الخامس
- ٣٣٥ ..... الحديث السادس
- ٣٣٦ ..... باب أن القضاء بالبينات و الأيمان
- ٣٣٦ ..... الحديث الأول
- ٣٣٦ ..... الحديث الثاني

- ٣٣٦ ..... الحديث الثالث
- ٣٣٧ ..... الحديث الرابع
- ٣٣٧ ..... باب أن البينة على المدعى، و اليمين على المدعى عليه
- ٣٣٧ ..... الحديث الأول
- ٣٣٧ ..... الحديث الثاني
- ٣٣٨ ..... باب من ادعى على ميت
- ٣٣٨ ..... الحديث الأول
- ٣٣٩ ..... باب من لم تكن له بينة فيرد عليه اليمين
- ٣٣٩ ..... الحديث الأول
- ٣٤٠ ..... الحديث الثاني
- ٣٤٠ ..... الحديث الثالث
- ٣٤١ ..... الحديث الرابع
- ٣٤١ ..... الحديث الخامس
- ٣٤١ ..... باب أن من كانت له بينة فلا يمين عليه إذا أقامها
- ٣٤١ ..... الحديث الأول
- ٣٤١ ..... الحديث الثاني
- ٣٤٢ ..... باب أن من رضى باليمين فحلف له فلا دعوى له بعد اليمين وإن كانت له بينة
- ٣٤٢ ..... الحديث الأول
- ٣٤٣ ..... الحديث الثاني
- ٣٤٣ ..... الحديث الثالث
- ٣٤٣ ..... باب آخر منه
- ٣٤٣ ..... الحديث الأول
- ٣٤٣ ..... الحديث الثاني
- ٣٤٥ ..... باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البينة



- ٣٤٥ ..... الحديث الأول
- ٣٤٦ ..... الحديث الثاني
- ٣٤٧ ..... الحديث الثالث
- ٣٤٧ ..... الحديث الرابع
- ٣٤٧ ..... الحديث الخامس
- ٣٤٧ ..... الحديث السادس
- ٣٤٨ ..... باب آخر منه
- ٣٤٨ ..... الحديث الأول
- ٣٤٩ ..... باب النوادر
- ٣٤٩ ..... الحديث الأول
- ٣٥٠ ..... الحديث الثاني
- ٣٥٠ ..... الحديث الثالث
- ٣٥٠ ..... الحديث الرابع
- ٣٥١ ..... الحديث الخامس
- ٣٥١ ..... الحديث السادس
- ٣٥٣ ..... الحديث السابع
- ٣٥٤ ..... الحديث الثامن
- ٣٥٥ ..... الحديث التاسع
- ٣٥٧ ..... الحديث العاشر
- ٣٥٨ ..... الحديث الحادى عشر
- ٣٥٨ ..... الحديث الثانى عشر
- ٣٥٨ ..... الحديث الثالث عشر
- ٣٦١ ..... الحديث الرابع عشر
- ٣٦١ ..... الحديث الخامس عشر

٣٦٢	الحديث السادس عشر
٣٦٢	الحديث السابع عشر
٣٦٢	الحديث الثامن عشر
٣٦٣	الحديث التاسع عشر
٣٦٣	الحديث العشرون
٣٦٣	الحديث الحادى و العشرون
٣٦٤	الحديث الثانى و العشرون
٣٦٤	الحديث الثالث و العشرون
٣٦٥	كتاب الأيمان و النذور و الكفارات
٣٦٥	باب كراهية اليمين
٣٦٥	الحديث الأول
٣٦٦	الحديث الثانى
٣٦٦	الحديث الثالث
٣٦٦	الحديث الرابع
٣٦٦	الحديث الخامس
٣٦٧	الحديث السادس
٣٦٧	باب اليمين الكاذبة
٣٦٧	الحديث الأول
٣٦٧	الحديث الثانى
٣٦٧	الحديث الثالث
٣٦٨	الحديث الرابع
٣٦٨	الحديث الخامس
٣٦٨	الحديث السادس
٣٦٨	الحديث السابع

- ٣٧٠ ..... الحديث الثامن
- ٣٧٠ ..... الحديث التاسع
- ٣٧٠ ..... الحديث التاسع
- ٣٧٠ ..... الحديث الحادى عشر
- ٣٧١ ..... باب آخر منه
- ٣٧١ ..... الحديث الأول
- ٣٧١ ..... الحديث الثانى
- ٣٧١ ..... الحديث الثالث
- ٣٧١ ..... باب أنه لا يحلف إلا بالله، و من لم يرض فليس من الله
- ٣٧١ ..... الحديث الأول
- ٣٧٢ ..... الحديث الثانى
- ٣٧٢ ..... باب كراهية اليمين بالبراءة من الله و رسوله صلى الله عليه و آله
- ٣٧٢ ..... الحديث الأول
- ٣٧٢ ..... الحديث الثانى
- ٣٧٣ ..... باب وجوه الأيمان
- ٣٧٣ ..... الحديث الأول
- ٣٧٣ ..... الحديث الثانى
- ٣٧٤ ..... باب ما يلزم من الأيمان و النذور
- ٣٧٤ ..... الحديث الأول
- ٣٧٤ ..... الحديث الثانى
- ٣٧٥ ..... الحديث الثالث
- ٣٧٥ ..... الحديث الرابع
- ٣٧٥ ..... الحديث الخامس
- ٣٧٦ ..... الحديث السادس

- ٣٧٦ ..... الحديث السابع
- ٣٧٦ ..... الحديث الثامن
- ٣٧٦ ..... الحديث التاسع
- ٣٧٨ ..... الحديث العاشر
- ٣٧٨ ..... الحديث الحادى عشر
- ٣٧٨ ..... الحديث الثانى عشر
- ٣٧٩ ..... الحديث الثالث عشر
- ٣٧٩ ..... الحديث الرابع عشر
- ٣٧٩ ..... الحديث الخامس عشر
- ٣٧٩ ..... الحديث السادس عشر
- ٣٨١ ..... الحديث السابع عشر
- ٣٨١ ..... الحديث الثامن عشر
- ٣٨١ ..... باب فى اللغو
- ٣٨١ ..... الحديث الأول
- ٣٨٢ ..... باب من حلف على يمين فرأى خيرا منها
- ٣٨٢ ..... الحديث الأول
- ٣٨٢ ..... الحديث الثانى
- ٣٨٢ ..... الحديث الثالث
- ٣٨٣ ..... الحديث الرابع
- ٣٨٣ ..... الحديث الخامس
- ٣٨٣ ..... باب النية فى اليمين
- ٣٨٣ ..... الحديث الأول
- ٣٨٣ ..... الحديث الثانى
- ٣٨٤ ..... الحديث الثالث

- ٣٨٤ ..... باب أنه لا يحلف الرجل إلا على علمه
- ٣٨٤ ..... الحديث الأول
- ٣٨٤ ..... الحديث الثاني
- ٣٨٥ ..... الحديث الثالث
- ٣٨٥ ..... الحديث الرابع
- ٣٨٥ ..... باب اليمين التي تلزم صاحبها الكفارة
- ٣٨٥ ..... الحديث الأول
- ٣٨٥ ..... الحديث الثاني
- ٣٨٦ ..... الحديث الثالث
- ٣٨٦ ..... الحديث الرابع
- ٣٨٦ ..... الحديث الخامس
- ٣٨٧ ..... الحديث السادس
- ٣٨٧ ..... الحديث السابع
- ٣٨٧ ..... الحديث الثامن
- ٣٨٨ ..... الحديث التاسع
- ٣٨٨ ..... الحديث العاشر
- ٣٨٨ ..... باب الاستثناء في اليمين
- ٣٨٨ ..... الحديث الأول
- ٣٨٩ ..... الحديث الثاني
- ٣٨٩ ..... الحديث الثالث
- ٣٨٩ ..... الحديث الرابع
- ٣٩٠ ..... الحديث الخامس
- ٣٩٠ ..... الحديث السادس
- ٣٩١ ..... الحديث السابع

- ٣٩١ ..... الحديث الثامن
- ٣٩١ ..... باب أنه لا يجوز أن يحلف الإنسان إلا بالله عز و جل
- ٣٩١ ..... الحديث الأول
- ٣٩١ ..... الحديث الثاني
- ٣٩٤ ..... الحديث الثاني
- ٣٩٤ ..... الحديث الرابع
- ٣٩٨ ..... الحديث الخامس
- ٣٩٨ ..... باب استخلاف أهل الكتاب
- ٣٩٨ ..... الحديث الأول
- ٣٩٩ ..... الحديث الثاني
- ٣٩٩ ..... الحديث الثالث
- ٣٩٩ ..... الحديث الرابع
- ٣٩٩ ..... الحديث الخامس
- ٤٠٠ ..... باب كفارة اليمين
- ٤٠٠ ..... الحديث الأول
- ٤٠٠ ..... الحديث الثاني
- ٤٠١ ..... الحديث الثالث
- ٤٠١ ..... الحديث الرابع
- ٤٠١ ..... الحديث الخامس
- ٤٠٢ ..... الحديث السادس
- ٤٠٢ ..... الحديث السابع
- ٤٠٣ ..... الحديث الثامن
- ٤٠٣ ..... الحديث التاسع
- ٤٠٣ ..... الحديث العاشر

- ٤٠٣ ..... الحديث الحادى عشر
- ٤٠٤ ..... الحديث الثانى عشر
- ٤٠٤ ..... الحديث الثالث عشر
- ٤٠٤ ..... الحديث الرابع عشر
- ٤٠٥ ..... باب النذور
- ٤٠٥ ..... الحديث الأول
- ٤٠٥ ..... الحديث الثانى
- ٤٠٥ ..... الحديث الثالث
- ٤٠٦ ..... الحديث الرابع
- ٤٠٦ ..... الحديث الخامس
- ٤٠٦ ..... الحديث السادس
- ٤٠٦ ..... الحديث السابع
- ٤٠٧ ..... الحديث الثامن
- ٤٠٧ ..... الحديث التاسع
- ٤٠٧ ..... الحديث العاشر
- ٤٠٨ ..... الحديث الحادى عشر
- ٤٠٨ ..... الحديث الثانى عشر
- ٤٠٩ ..... الحديث الثالث عشر
- ٤١٠ ..... الحديث الرابع عشر
- ٤١٠ ..... الحديث الخامس عشر
- ٤١١ ..... الحديث السادس عشر
- ٤١١ ..... الحديث السابع عشر
- ٤١١ ..... الحديث الثامن عشر
- ٤١٢ ..... الحديث التاسع عشر

٤١٢	الحديث العشرون
٤١٢	الحديث الحادى و العشرون
٤١٣	الحديث الثانى و العشرون
٤١٣	الحديث الثالث و العشرون
٤١٤	الحديث الرابع و العشرون
٤١٤	الحديث الخامس و العشرون
٤١٥	باب النوادر
٤١٥	الحديث الأول
٤١٦	الحديث الثانى
٤١٦	الحديث الثالث
٤١٧	الحديث الرابع
٤١٧	الحديث الخامس
٤١٨	الحديث السادس
٤١٨	الحديث السابع
٤١٩	الحديث الثامن
٤١٩	الحديث التاسع
٤١٩	الحديث العاشر
٤٢٠	الحديث الحادى عشر
٤٢٠	الحديث الثانى عشر
٤٢٠	الحديث الثالث عشر
٤٢١	الحديث الرابع عشر
٤٢١	الحديث الخامس عشر
٤٢٢	الحديث السادس عشر
٤٢٢	الحديث السابع عشر



- ٤٢٢ ..... الحديث الثامن عشر
- ٤٢٢ ..... الحديث التاسع عشر
- ٤٢٣ ..... الحديث العشرون
- ٤٢٣ ..... الحديث الحادى و العشرون
- ٤٢٥ ..... تعريف مركز

## مرآة العقول المجلد ۲۴

## اشاره

سرشناسه : مجلسی، محمدباقر بن محمدتقی، ۱۰۳۷ - ۱۱۱۱ق.

عنوان قراردادی : الکافی .شرح

عنوان و نام پدیدآور : مرآة العقول فی شرح اخبار آل الرسول عليهم السلام / محمدباقر المجلسی . مع بیانات نافعه لاحادیث الکافی

من الوافی / محسن الفیض الکاشانی؛ التحقیق بهراد الجعفری .

مشخصات نشر : تهران: دارالکتب الاسلامیه، ۱۳۸۹-

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۱۰۰۰۰۰ ریال: دوره ۹۷۸-۹۶۴-۴۴۰-۴۷۶-۴ : ۴-

وضعیت فهرست نویسی : فیپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : کلینی، محمد بن یعقوب - ۳۲۹ق. . الکافی -- نقد و تفسیر

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۴ق.

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ۱۱ق.

شناسه افزوده : فیض کاشانی، محمد بن شاه مرتضی، ۱۰۰۶-۱۰۹۱ق.

شناسه افزوده : جعفری، بهراد، ۱۳۴۵ -

شناسه افزوده : کلینی، محمد بن یعقوب - ۳۲۹ق. . الکافی . شرح

رده بندی کنگره : BP۱۲۹/ک۸ک ۲۰۲۱۷ ۱۳۸۹

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : ۲۰۸۳۷۳۹

## اشاره

ص: ۱







ص: ٥

الجزء الرابع و العشرون

كِتَابُ الدِّيَاتِ بَابُ الْقَتْلِ

١ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْقَمَاطِ عَنْ حُمْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ مَا مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا قَالَ قُلْتُ وَ كَيْفَ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا فَإِنَّمَا قَتَلَ وَاحِدًا فَقَالَ

## كتاب الديات

## كتاب الديات

## الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

قوله تعالى "بِغَيْرِ نَفْسٍ" قال البيضاوي: بغير نفس يوجب القصاص "أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ" أو بغير فساد فيها، كالشرك أو قطع الطريق "فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا" من حيث إنه هتك حرمة الدماء و سن القتل و جرى الناس عليه، أو من حيث إن قتل الواحد و قتل الجميع سواء في استجلاب غضب الله و العذاب العظيم، و قال في مجمع البيان: قيل في تأويله أقوال: أحدها أن معناه هو أن الناس كلهم خصماؤه في قتل ذلك الإنسان.

و ثانيها أن معناه من قتل نبي أو إمام عدل فكأنما قتل الناس جميعا.

ص: ٦

يُوضَعُ فِي مَوْضِعٍ مِنْ جَهَنَّمَ إِلَيْهِ يَنْتَهِي شِدَّةُ عَذَابِ أَهْلِهَا لَوْ قَتِلَ النَّاسَ جَمِيعًا إِنَّمَا كَانَ يَدْخُلُ ذَلِكَ الْمَكَانَ قُلْتُ فَإِنَّهُ قَتَلَ آخَرَ قَالَ يُضَاعَفُ عَلَيْهِ

٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَوَّلُ مَا يَحْكُمُ اللَّهُ فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الدِّمَاءُ فَيُوقَفُ ابْنُ آدَمَ فَيَفْصَلُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الدِّمَاءِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ ثُمَّ النَّاسَ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَقْتُولُ بِقَاتِلِهِ فَيَتَشَخَّبُ فِي دَمِهِ وَجْهَهُ فَيَقُولُ هَذَا قَتَلَنِي فَيَقُولُ أَنْتَ قَتَلْتَهُ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكْتُمَ اللَّهَ حَدِيثًا

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَا مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ بَرَّةً وَلَا فَاجِرَةً إِلَّا وَهِيَ تُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُتَعَلِّقَةً بِقَاتِلِهِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى وَأُودَاجُهُ تَشْخَبُ دَمًا يَقُولُ يَا رَبِّ سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي فَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ أُثِيبَ الْقَاتِلُ الْجَنَّةَ وَأُذْهِبَ بِالْمَقْتُولِ إِلَى النَّارِ وَإِنْ قَالَ فِي طَاعَةِ فَلَانِ قِيلَ لَهُ اقْتُلْهُ كَمَا قَتَلْتَهُ ثُمَّ يَفْعَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمَا بَعْدُ مَشِيئَةً

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي حَمَزَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا يَغْرَنُكُمْ رَحْبُ الدَّرَاعِينَ بِالْدَمِ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَاتِلًا

قوله عليه السلام "يوضع في موضع" فالتشبيه باعتبار الاتحاد في المكان فلا ينافي زيادة كيفية العذاب.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "حتى يأتي" متعلق بأول الكلام، وفي النهاية: فيه "يبعث الشهيد يوم القيامة وجرحه يشخب دما" الشخب: السيلان.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "فيقول: أنت" أى الرب سبحانه.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن أو موثق.

وقال في النهاية: فيه "قلدوا أمركم رحب الذراع" أى واسع القوة عند

ص: ٧

لَا يَمُوتُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَاتِلٌ لَّا يَمُوتُ فَقَالَ النَّارُ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَحَانِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَّا يُعْجَبُكَ رَحْبُ الذَّرَاعَيْنِ بِالْدَّمِ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ قَاتِلًا لَّا يَمُوتُ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ... فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا قَالَ لَهُ فِي النَّارِ مَقْعِدٌ لَوْ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا لَمْ يَرِدْ إِلَّا إِلَى ذَلِكَ الْمَقْعِدِ

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَّا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ فِي فُسَيْحِهِ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصَبْ دَمًا حَرَامًا وَقَالَ لَّا يُوقِقُ قَاتِلُ الْمُؤْمِنِ مُتَعَمِّدًا لِلتَّوْبَةِ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ص فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَتِيلٌ فِي جُهَنِّهِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَمْشِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَسْجِدِهِمْ قَالَ وَتَسَامَعَ النَّاسُ فَاتَّوَّهُ فَقَالَ مَنْ

الشذائد.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن كالصحيح.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: مجهول.

قوله عليه السلام "في فسحة من دينه" أي في سعة من ضبط دينه و حفظه، أو بسبب دينه، فإن دينه الحق يدفع شر الذنوب عنه ما لم يصب دما حراما، إما لعظم الذنب أو لصعوبة التوبة، فإنها تتوقف على تمكين ولى الدم على القتل و هو صعب أو لأنه لا يوافق للتوبة كما سيأتي، و عدم توفيقه إما غالبا أو المراد الكامل منها، قوله عليه السلام "متعمدا" أي لإيمانه أو مطلقا.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: حسن أو موثق.



ص: ٨

قَتَلَ ذَا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَدْرِي فَقَالَ قَتِيلٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يُدْرِي مَنْ قَتَلَهُ وَالَّذِي بَعَثَنِي بِالْحَقِّ لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ شَرِكُوا فِي دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَرَضُوا بِهِ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ فِي النَّارِ أَوْ قَالَ عَلَى وُجُوهِهِمْ

٩ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَازَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُؤْمِنًا قَالَ يُقَالُ لَهُ مُتُّ أَيْ مِيتَهُ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ يَهُودِيًّا وَإِنْ شِئْتَ نَصْرَانِيًّا وَإِنْ شِئْتَ مَجُوسِيًّا

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِنَّ الرَّجُلَ لِيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَعَهُ قَدْرٌ مَحْجَمَةٌ مِنْ دَمٍ فَيَقُولُ وَاللَّهِ مَا قَتَلْتُ وَلَا شَرِكْتُ فِي دَمٍ قَالَ بَلَى ذَكَرْتُ عَبْدِي فَلَنَا فَتَرَقَى ذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ فَأَصَابَكَ مِنْ دَمِهِ

١١ الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَافِكُ الدَّمِ وَلَا شَارِبُ الْخَمْرِ وَلَا مَشَاءُ بَنَمِيمٍ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص وَقَفَ بِمِنَى حِينَ قَضَى مَنَاسِكَهَا فِي حَجَّةٍ

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مجهول.

قوله عليه السلام: "مؤمننا" أي لإيمانه، يموت كموتهم وإن كان ينجو بعد من العذاب.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: صحيح.

### الحديث الحادي عشر

الحديث الحادي عشر

: ضعيف على المشهور.

و محمول على مستحلها أو لا يدخل الجنة ابتداء بل بعد تعذيب وإهانته، أو جنه مخصوصه من الجنان، أو في البرزخ.

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: حسن.

قوله عليه السلام: "مناسكها" و في بعض النسخ "مناسكه" على التذكير راجع إلى

ص: ٩

الْوَدَاعَ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ اسْمِعُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ وَاعْقِلُوا عَنِّي فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَلْفَاكُمْ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ بَعْدَ عَامِنَا هَذَا ثُمَّ قَالَ أَيُّ يَوْمٍ  
 أَكْبَرُ حُرْمَةٍ قَالُوا هَذَا الْيَوْمُ قَالَ فَأَيُّ شَهْرٍ أَكْبَرُ حُرْمَةٍ قَالُوا هَذَا الشَّهْرُ قَالَ فَأَيُّ بَلَدٍ أَكْبَرُ حُرْمَةٍ قَالُوا هَذَا الْبَلَدُ قَالَ فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَ  
 أَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَهُ فَيَسْأَلُكُمْ عَن أَعْمَالِكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُمْ قَالُوا نَعَمْ  
 قَالَ اللَّهُمَّ اشْهَدْ أَلَا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ فَلْيُؤَدِّهَا إِلَى مَنْ ائْتَمَنَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَبِئِهِ نَفْسِهِ وَلَا تَظْلِمُوا  
 أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا

بَابُ آخِرٍ مِنْهُ

١ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ مِثْقَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَجِدَ فِي قَائِمٍ سَيِّفِ رَسُولِ اللَّهِ ص صِيحْفُهُ إِنَّ  
 أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى منى بتأويل، وعلى التأنيث إلى الثانى.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "كحرمة يومكم" أى كما يجب احترام الدماء والأموال، أو أن الدم و مال الغير محرمان عليكم  
 كحرمة محرم وقع فى هذا اليوم و لا يخفى بعد الأخير و الضمير فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم "تلقونه" راجع إلى الله بقربنة  
 المقام. قوله صلى الله عليه وآله وسلم:

"إلا بطيبه نفسه" الاستثناء من المال فقط. قوله صلى الله عليه وآله وسلم "و لا تظلموا أنفسكم" أى بمخالفة الله تعالى فيما أمرتكم  
 به و نهيتكم عنه فى هذه الخطبة أو مطلقا، أو لا يظلم بعضكم بعضا فإن المسلم بمتزلة نفس المسلم.

باب آخر منه

الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "إن أعتى الناس" مشتق من العتو، و هو التكبر و التجبر و الطغيان

ص: ١٠

الْقَاتِلُ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبُ غَيْرَ ضَارِبِهِ وَمَنْ ادَّعَى لِعَیْرِ أَبِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمَنْ أَخَذَتْ حَدَثًا أَوْ آوَى مُخِذًا لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا

٢ عُلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَمَنْ ضَرَبَ مَنْ لَمْ يَضْرِبْهُ

٣ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعًا عَنِ الْوَشَاءِ قَالَ سَمِعْتُ الرَّضَاعَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَعَنَ اللَّهُ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ أَوْ ضَرَبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَخَذَتْ حَدَثًا أَوْ آوَى مُخِذًا قُلْتُ وَمَا الْمُخِذُ قَالَ مَنْ قَتَلَ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الصَّقِيلِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَجِدَ فِي ذُوَابَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ص صَحِيفَةٌ

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "غير قاتله" أى مرید قتله أو قاتل مورثه.

وقال فى النهاية: فى حديث المدينة "من أحدث فىها حدثاً أو آوى محدثاً" الحدث: الأمر الحادث المنكر الذى ليس بمعتاد ولا معروف فى السنة. والمحدث يروى بكسر الدال وفتحها، فمعنى الكسر: من نصر جانياً أو آواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، وبالفتح هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه، فإنه إذا رضى بالبدعة وأقر فاعلمها ولم ينكرها عليه فقد آواه، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيه "لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً" الصرف: التوبة، وقيل النافلة، والعدل الفدية وقيل: الفريضة.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

وقال فى مصباح اللغة: الذوابة بالضم مهموزا: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسله

ص: ١١

فَإِذَا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* إِنَّ أَعْتَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ وَالضَّارِبُ غَيْرَ ضَارِبِهِ وَمَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمَنْ أَخَذَتْ حَدِيثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صِرْفًا وَلَا عَدْلًا قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي أَتَدْرِي مَا يَعْنِي مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ قُلْتُ مَا يَعْنِي بِهِ قَالَ يَعْنِي أَهْلَ الدِّينِ وَالصَّرْفُ التَّوْبَةُ فِي قَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ وَالْعَدْلُ الْفِدَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

فإن كانت ملوية فهي عقيصة. و الذؤابة أيضا طرف العمامة.

و أقول: لعل المراد بالذؤابة هنا ما يعلق عليه ليجعل فيه بعض الضروريات كالملاح وغيره.

وقال الجوهري: الذؤابة الجلد التي تعلق على آخره الرجل.

قوله عليه السلام "يعني أهل الدين" فسرت العامة الولاء بما يوجب الإرث من ولاء العتق و ضمان الجريرة أو النسب أيضا، فرد عليه السلام عليهم بأن المراد ولاء أئمة الدين.

وقد روى في أمالي الشيخ و معاني الأخبار ما هو مصرح به، و يمكن أن يحمل على أن المراد أن التولى إلى غير الموالى إنما يحرم إذا كانوا مسلمين، و الأول أظهر و أوفق بسائر الأخبار، و قد روى الشيخ في المجالس بإسناده إلى الأصبح بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام "قال: قال دعاني رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يوما، فقال لي: يا على انطلق حتى تأتي مسجدي ثم تصعد منبري ثم تقول أيها الناس إني رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إليكم، و هو يقول لكم إن لعنة الله و لعنة ملائكته المقربين و أنبيائه المرسلين و لعنتي على من اتتمى إلى غير أبيه، أو ادعى إلى غير مواليه، أو ظلم أجيرا آجره، ففعلت ما أمرني به، فقال عمر: يا أبا الحسن لقد جئت بكلام غير مفسر، فرجعت إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم فأخبرته بقول عمر، فقال صلى الله عليه و آله و سلم: ارجع إلى مسجدي و قل: ألا و إني أنا مولاكم ألا و إني أنا أجيركم، و الخبر طويل اختصرناه و نقلنا منه موضع الحاجة.

ص: ١٢

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص وَقَفَ بِمِنَى حِينَ قَضَى مَنَاسِكَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ اسْمَعُوا مَا أَقُولُ لَكُمْ فَأَعْقِلُوهُ عَنِّي فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَلْقَاكُمْ فِي هَذَا الْمُوقِفِ بَعْدَ عَامِنَا هَذَا ثُمَّ قَالَ أَيُّ يَوْمٍ أَعْظَمَ حُرْمَةً قَالُوا هَذَا الْيَوْمُ قَالَ فَأَيُّ شَهْرٍ أَعْظَمَ حُرْمَةً قَالُوا هَذَا الشَّهْرُ قَالَ فَأَيُّ بَلَدٍ أَعْظَمَ حُرْمَةً قَالُوا هَذَا الْبَلَدُ قَالَ فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَهُ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ أَلَا هَلْ بَلَغْتُمْ قَالُوا نَعَمْ قَالَ اللَّهُمَّ اشْهَدْ أَلَا وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ فَلْيُؤَدِّهَا إِلَى مَنْ ائْتَمَنَهُ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمٌ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَبِيبِهِ نَفْسِهِ وَلَا تَظْلِمُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا

٦ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَخَذَتْ بِالْمَدِينَةِ حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا قُلْتُ مَا الْحَدِيثُ قَالَ الْقَتْلُ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ كَلَيْبِ الْأَسَدِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ وَجَدَ فِي ذُوَابِهِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ص صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فِيهَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ عَلَى مَنْ أَخَذَتْ حَدِيثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: موثق.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: صحيح.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن.

ص: ١٣

بَابُ أَنَّ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا عَلَى دِينِهِ فَلَيْسَتْ لَهُ تَوْبَةٌ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا قَالَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا عَلَى دِينِهِ فَذَلِكَ الْمُتَعَمِّدُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا قُلْتُ فَالرَّجُلُ يَقَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجُلِ شَيْءٌ فَيَضْرِبُهُ بِسَيْفِهِ فَيَقْتُلُهُ قَالَ لَيْسَ ذَلِكَ الْمُتَعَمِّدُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ مَجُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنِ

## باب أن من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق.

قوله تعالى "مُتَعَمِّدًا" قال المحقق الأردبيلي: أى قاصدا إلى قتله عالما بإيمانه و حرمة قتله و عصمة دمه، فيحتمل أن يكون الخلود حيثنذ كناية عن كثرة المدة و مقيدا بعدم العفو و التوبة، أو مستحلا لذلك أو قاتلا- لإيمانه فيكون كافرا فلا يحتاج إلى التأويل و الأخير مروى.

و قال على بن إبراهيم فى تفسيره: فأما قول الصادق عليه السلام "ليست له توبة" فإنه عنى من قتل نبيا أو وصيا فليست له توبة، فإنه لا يقاد أحد بالأنبياء إلا الأنبياء و بالأوصياء إلا الأوصياء، و الأنبياء و الأوصياء لا يقتل بعضهم بعضا، و غير النبى و الوصى لا يكون مثل النبى و الوصى فيقاد به، و قاتلهما لا يوفق للتوبة انتهى، و المصنف فيما سياتى ضم العالم عليهما، و لعله أخذه من غير تفسير.

### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: صحيح.

و قال العلامة (ره) فى التحرير: تقبل توبة القاتل و إن كان عمدا فيما بينه

ص: ١٤

الْمُؤْمِنِ يُقْتَلُ الْمُؤْمِنَ مُتَعَمِّدًا أَلَهُ تَوْبَةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ قَتَلَهُ لِإِيْمَانِهِ فَلَا تَوْبَةَ لَهُ وَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ لِعِصَابٍ أَوْ لِسَبَبٍ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا فَإِنَّ تَوْبَتَهُ أَنْ يُقَادَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِهِ انْطَلَقَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَأَقْرَءَهُمْ عِنْدَهُمْ بِقَتْلِ صَاحِبِهِمْ فَإِنْ عَفَوْا عَنْهُ فَلَمْ يَقْتُلُوهُ أَعْطَاهُمْ الدِّيَةَ وَاعْتَقَ

و بين الله تعالى، وقال ابن عباس: لا- تقبل توبته، لأن قوله تعالى "وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا" إلى آخره نزلت بعد قوله "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ" إلى قوله "إلا من تاب" بستة أشهر، ولم يدخلها النسخ، والصحيح ما قلناه. ثم ذكر (ره) آيات التوبة والأخبار، ثم قال: والآية مخصوصة بمن لم يتب، أو أن هذا جزاء القاتل، فإن شاء الله تعالى استوفاه، وإن شاء غفر له، والنسخ وإن لم يدخل الآية لكن دخلها التخصيص والتأويل، ثم ذكر (ره) حديث عبد الله بن سنان و ابن بكير.

فقال: في هذا الحديث فوائد كثيرة منها: أن القاتل إن قتل لإيمانه فلا توبة له لأنه يكون قد ارتد، لأن قتله لإيمانه إنما يكون على تقدير تكذيبه فيما اعتقد، ولا تقبل توبة المرتد عن فطرته، ومنها أن حد التوبة تسليم القاتل نفسه إلى أولياء المقتول إن شاءوا قتلوه، وإن شاءوا عفوا عنه.

ومنها أن كفارة القتل العمد هي كفارة الجمع. إذا عرفت هذا، فالقتل يشتمل على حق الله تعالى وهو يسقط بالاستغفار، وعلى حق الوارث وهو يسقط بتسليم نفسه أو الدية أو عفو الورثة عنه، وحق للمقتول وهو الآلام التي أدخلها عليه، وتلك لا ينفع فيه التوبة، بل لا بد من القصاص في الآخرة، ولعل قول ابن عباس إشارة إلى هذا.

وقال في المختلف: تصح التوبة من قاتل العمد، ويسقط حق الله تعالى دون حق المقتول وهي الآلام التي دخلت عليه بقتله، فإن ذلك لا تصح التوبة منها، سواء قتل مؤمناً متعمداً على إيمانه أو للأموال الدنيوية وهو اختيار الشيخ في المبسوط لقوله تعالى "إِلَّا مَنْ تَابَ" وقوله "يُغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا" وقوله "غَافِرِ الذَّنْبِ" ونقل ابن إدريس عن بعض علمائنا أنه لا تقبل توبته، ولا يختار التوبة ولا يوفق

ص: ١٥

نَسَمَهُ وَصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَأَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا تَوْبَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَيْلٌ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ مُؤْمِنًا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ غَيْرَ أَنَّهُ حَمَلَهُ الْغَضَبُ عَلَى قَتْلِهِ هَلْ لَهُ تَوْبَةٌ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ أَوْ لَا تَوْبَةَ لَهُ فَقَالَ يُقَادُ بِهِ وَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ انْطَلَقَ إِلَى أَوْلِيَائِهِ فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ فَإِنْ عَفَوْا عَنْهُ أَعْطَاهُمُ الدِّيَةَ وَأَعْتَقَ رَقِيَّةً وَصَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَتَصَدَّقَ عَلَى سِتِّينَ مِسْكِينًا

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِنْقَرِيِّ عَنْ عَيْسَى الصَّرِيرِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا مِمَّا تَوْبَتُهُ قَالَ يُمْكِنُ مِنْ نَفْسِهِ قُلْتُ يَخَافُ أَنْ يَقْتُلُوهُ قَالَ فَلْيُعْطِهِمُ الدِّيَةَ قُلْتُ يَخَافُ أَنْ يَعْلَمُوا بِذَلِكَ قَالَ فَلْيَنْظُرْ إِلَى الدِّيَةِ فَلْيَجْعَلْهَا صُرْرًا ثُمَّ لِيَنْظُرْ مَوَاقِيتَ الصَّلَوَاتِ فَلْيَلْقِهَا فِي دَارِهِمْ

للتوبة معتمدا على أخبار الآحاد، فإن قصد أنه لا تصح توبته مطلقا حتى من حق الله تعالى فليس بجيد، و إن قصد أنه لا تصح توبته في حق المقتول فحق.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف.

قوله عليه السلام "فليعطهم الدية" أي بأن يوصل إليهم على سبيل الهدية، و الصرر جمع الصرة و التقييد بمواقيت الصلوات لوقوع مرورهم عليها لبروزهم للطهارة، و الذهاب إلى المساجد، و أما غير ذلك الوقت فيمكن أن يصيبها غيرهم، و فيه دلالة على أن ولي الدم إن لم يعلم بالقتل لم يجب على القاتل إعلامه و تمكينه، بل يجب أن يوصل إليه الدية، و هو خلاف ما هو المشهور من أن الخيار في ذلك إلى ورثة المجنى عليه لا إليه، و الله يعلم.



ص: ١٦

بَابُ وُجُوهِ الْقَتْلِ عَلَى بَنِي إِبْرَاهِيمَ قَالَ وَجُوهُ الْقَتْلِ الْعَمْدِ عَلَى ثَلَاثَةِ صُرُوبٍ فَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ أَوِ الدِّيَّةُ وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ وَلَا يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ وَالْكَفَّارَةُ وَمِنْهُ مَا يَجِبُ فِيهِ النَّارُ فَأَمَّا مَا يَجِبُ فِيهِ النَّارُ فَرَجُلٌ يَقْصِدُ لِرَجُلٍ مُؤْمِنٍ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ فَيَقْتُلُهُ عَلَى دِينِهِ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ وَجِبَتْ فِيهِ النَّارُ حَتْمًا وَلَا يَسَّرُ لَهُ إِلَى التَّوْبَةِ سَبِيلٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ مَنْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ حُجَّجَهُ مِنْ حُجَّجِ اللَّهِ عَلَى دِينِهِ أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْ هَذِهِ الْمَنَازِلِ فَلَيْسَ لَهُ تَوْبَةٌ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْقَاتِلُ مِثْلَ الْمَقْتُولِ فَيَقَادَ بِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عِدْلَهُ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ نَبِيًّا نَبِيًّا وَلَا إِمَامًا إِمَامًا وَلَا رَجُلًا مُؤْمِنًا عَالِمًا عَلَى دِينِهِ فَيَقَادَ نَبِيًّا نَبِيًّا وَلَا إِمَامًا إِمَامًا وَلَا رَجُلًا عَالِمًا بِعَالَمِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى تَعَمُّدٍ مِنْهُ فَمِنْ هُنَا لَيْسَ لَهُ إِلَى التَّوْبَةِ سَبِيلٌ فَأَمَّا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ أَوِ الدِّيَّةُ فَرَجُلٌ يَقْصِدُ رَجُلًا عَلَى غَيْرِ دِينٍ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمِنْ أَهْلِ دِينِهِ لِعُصَبٍ أَوْ حَسَدٍ فَيَقْتُلُهُ فَتَوْبَتُهُ أَنْ يُمَكِّنَ مِنْ نَفْسِهِ فَيَقَادَ بِهِ أَوْ يَقْبَلَ الْأَوْلِيَاءَ الدِّيَّةَ وَيَتُوبَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَنْدَمَ وَأَمَّا مَا يَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ وَلَا يَجِبُ فِيهِ الْقَوْدُ فَرَجُلٌ مَارَحَ رَجُلًا فَوَكَزَهُ أَوْ رَكَلَهُ أَوْ رَمَاهُ بِشَيْءٍ لَا عَلَى جِهَةِ الْغَضَبِ فَأَتَى عَلَى نَفْسِهِ فَيَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ عَلَى تَعَمُّدٍ قَبْلَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ ثُمَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ بَعْدَ ذَلِكَ صَوْمٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ

## باب وجوه القتل

### الحديث الأول

#### الحديث الأول

: موقف.

وقال في القاموس: الوكر كالمعد: الدفع و الطعن و الضرب بجميع الكف.

قوله: "أوركله" و في بعض النسخ "دكله" الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو، و الضرب برجل واحد قاله الفيروزآبادي، و قال: دكل الدابة تدكيلا مرغها.

ص: ١٧

أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَالتَّوْبَةُ بِالنَّدَامَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ مَا دَامَ حَيًّا وَالعَرِيْمَةُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ وَ أَمَا قَتْلُ الْخَطَا فَعَلَى ثَلَاثَةِ ضُرُوبٍ مِنْهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ وَالدِّيَةُ وَ مِنْهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ وَ لَا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ وَ مِنْهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ قَبْلَ وَ الْكُفَّارَةُ بَعْدَ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ لَيْسَ فِيهِ دِيَةٌ وَ إِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ

قوله "ما دام حيا" لعله على الأفضلية والاستحباب.

قوله "و ما تجب فيه الدية قبل" هذا الفرق لا يظهر من الآيه، و لا من كلامه قوله تعالى "إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا" قال في مجمع البيان يعنى إلا أن يتصدق أولياء القتيل بالدية على عاقله القاتل و يتركوها عليهم "فإن كان من قوم عدو لكم" أى فإن كان القتيل من جملة قوم هم أعداء لكم ينصبونكم الحرب و هو فى نفسه مؤمن و لم يعلم قاتله إيمانه، فقتله فعلى قاتله كفارة، و ليس فيه دية عن ابن عباس، و قيل:

إن معناه إذا كان القتيل فى عداد قوم أعداء و هو مؤمن بين أظهرهم و لم يهاجر، فمن قتله فلا دية له، لأن الدية ميراث، و أهله كفار لا يرثونه عن ابن عباس أيضا قوله تعالى "و بَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ" قال فى مجمع البيان أى عهد و ذم، و ليسوا أهل حرب لكم "فدিয়ে مسلمة إلى أهله" تلزم عاقله قاتله "و تحريه رقبه مؤمنه" أى يلزم قاتله كفارة لقتله، و هو المروى عن الصادق (عليه السلام)، و اختلف فى صفة هذا القتيل أ هو مؤمن أم كافر، فقيل: إنه كافر إلا أنه يلزم قاتله ديته بسبب العهد، عن ابن عباس و غيره، و قيل: بل هو مؤمن يلزم قاتله الدية يؤديها إلى قومه المشركين، لأنهم أهل ذم

ص: ١٨

وَتَقْسِيرُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ نَازِلًا بَيْنَ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَوَقَعَتْ بَيْنَهُمْ حَرْبٌ فَقَتَلَ ذَلِكَ الْمُؤْمِنُ فَلَا دِيَةَ لَهُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ فَإِنْ كَانَ الْمُؤْمِنُ نَازِلًا بَيْنَ قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَ بَيْنَهُمْ

عن الحسن و إبراهيم، و رواه أصحابنا أيضا إلا- أنهم قالوا، تعطى ديته ورثته المسلمين دون الكفار، و لفظ الميثاق يقع على الذمة و العهد جميعا.

قوله "فلا دية له" قال المحقق في الشرائع: لو ظنه كافرا فلا دية و عليه الكفارة، و لو كان أسيرا قال الشيخ: ضمن الدية و الكفارة، لأنه لا قدرة للأسير على التخلص و فيه تردد.

و قال في المسالك: ينبغي أن يكون الدية في بيت المال. و قال في المختلف:

قال الشيخ في الخلاف: إذا قتل مسلما في دار الحرب قاصدا لقتله و لم يعلمه بعينه و إنما ظنه كافرا فلا دية عليه أكثر من الكفارة، و قال ابن إدريس: الذي يقوى في نفسى و تقضيه أصول مذهبا أن عليه الدية و الكفارة معا، و الوجه الأول لنا قوله تعالى "فإن كان من قوم عدو لكم و هو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة" دل الاقتصار بمفهومه على سقوط الدية، و خصوصا مفهوم الشرط، فإن الاقتصار في الجزاء يدل على الاكتفاء به، و قد يؤكد ذلك أنه تعالى ذكر الدية في موضعين قبل ذلك و بعده، فلو وجبت الدية لتساوت الأحكام في المسائل الثلاث، لكنه تعالى خالف بينها. قوله "فإن كان المؤمن نازلا" هذا تفسير غريب لم أجده إلا في هذا الكتاب، و لعله كان رجلا بالضم فصحف، و يؤيده ما ذكره على بن إبراهيم في تفسيره "إلا أن يصدقوا" أى يعفوا، ثم قال "فإن كان من قوم عدو لكم و هو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة" و ليست له دية يعنى إن قتل رجل من المؤمنين و هو نازل في دار الحرب، فلا- دية للمقتول، و على القاتل تحرير رقبته مؤمنة، لقول رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم "من نزل دار الحرب فقد برئت منه الذمة" ثم قال "وإن كان من قوم الآية" يعنى إن كان المؤمن نازلا في دار الحرب و بين أهل الشرك و بين الرسول و الإمام عهد و مدة، ثم قتل ذلك المؤمن

ص: ١٩

وَيَبِينُ الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ مِيثَاقٌ أَوْ عَهْدٌ إِلَى مُدَّةٍ فَقَتَلَ ذَلِكَ الْمُؤْمِنَ رَجُلٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَقَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ وَالْكَفَّارَةُ وَ  
أَمَّا قَتْلُ الْخَطَا الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ وَالدِّيَةُ فَوَجُلٌ أَرَادَ سَبْعًا أَوْ غَيْرَهُ فَأَخْطَأَ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَ  
الدِّيَةُ بَابُ قَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا  
ع قَالَ قَتْلُ الْعَمْدِ كُلُّ مَا

و هو بينهم فعلى القاتل "قَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ" الآية انتهى. قوله "و أما قتل الخطا" أى فى الآية الأولى.

## باب قتل العمد و شبه العمد و الخطا

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل كالصحيح.

اعلم أن الأصحاب اختلفوا فيما إذا قصد القتل بما يقتل نادرا، بل بما يحتمل الأمرين فقليل: إنه عمد أيضا، والثاني ما إذا كان الفعل  
مما لا يحصل به القتل غالبا و لا قصد القتل به، و لكن قصد الفعل فاتفق القتل كالضرب بالحصاة و العود الخفيف ففى إلحاقه بالعمد  
فى وجوب القود قولان: فالأشهر العدم، و ذهب الشيخ فى المبسوط إلى وجوب القود، و هذا الخبر يدل على وجوب القود فى  
الصورتين، إلا أن يخصص بالأخبار الأخر.

ثم إن ظاهره ثبوت القتل بالإقرار مرة كما ذهب إليه أكثر الأصحاب، و ذهب الشيخ فى النهاية و القاضى و ابن إدريس و جماعة إلى  
اعتبار المرتين عملا بالاحتياط.

و أما صحيحة الحلبي فهى أيضا تدل على وجوب القود فى الصورتين، إلا أن

ص: ٢٠

عَمَدَ بِهِ الضَّرْبَ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ وَإِنَّمَا الْخَطَأُ أَنْ يُرِيدَ الشَّيْءَ فَيَصِيبَ غَيْرَهُ وَقَالَ إِذَا أَقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْقَتْلِ قُتِلَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بَيْنُهُ  
 ٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَدِّ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْعَمْدُ كُلُّ مَا اعْتَمَدَ شَيْئًا  
 فَأَصَابَهُ بِحَدِيدِهِ أَوْ بِحَجَرٍ أَوْ بِعَصَا أَوْ بِوَكْرَةٍ فَهَذَا كُلُّهُ عَمْدٌ وَالْخَطَأُ مَنْ اعْتَمَدَ شَيْئًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ  
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ صَفْوَانَ وَابْنِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ  
 الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يُخَالِفُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَضَا تَكْمَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ هَاتِ شَيْئًا مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ قُلْتُ أَقْتَلَل  
 عَلَمَانِ فِي الرَّحِيَةِ فَعَضَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَعَمَدَ الْمَعْضُوضُ إِلَى حَجَرٍ فَضَرَبَ بِهِ رَأْسَ صَاحِبِهِ الَّذِي عَضَّهُ فَشَجَّهُ فَكُرَّ فَمَاتَ فَرَفَعَ ذَلِكَ  
 إِلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فَأَقَادَهُ فَعَظُمَ

يحمل على أن المراد بالعمد هنا مقابل الخطأ المحض، فيشمل شبه العمد لعدم التصريح فيها بالقود، أو على أن المراد به أن يقصد أثرا  
 معينا فيحصل ذلك الأثر بعينه، فإذا قصد القتل وحصل يدخل فيه، فيدل على القود في الأول دون الثاني والله يعلم.  
 وقال الشهيدان في اللمعة وشرحها: الضابط في العمد وقسميه أن العمد هو أن يتعمد الفعل والقصد بمعنى أن يقصد قتل الشخص  
 المعين، وفي حكمه تعمد الفعل دون القصد إذا كان الفعل مما يقتل غالبا، والخطأ المحض لا يتعمد فعلا ولا قصدا بالمعنى عليه و  
 إن قصد الفعل في غيره، والخطأ الشبيه بالعمد أن يتعمد الفعل ويقصد إيقاعه بالشخص المعين ويخطئ في القصد إلى الفعل، أي لا  
 يقصد مع أن الفعل لا يقتل غالبا.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

وقال في القاموس: الكزوزة: اليبس والانقباض، والكزاز كغراب ورماد

ص: ٢١

ذَلِكَ عَلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَابْنِ شُبْرَمَةَ وَكَثُرَ فِيهِ الْكَلَامُ وَقَالُوا إِنَّمَا هَذَا الْخَطَأُ فَوَدَاهُ عَيْسَى بْنُ عَلِيٍّ مِنْ مَالِهِ قَالَ فَقَالَ إِنَّ مَنْ عِنْدَنَا لَيَقِيدُونَ بِالْوَكْرَةِ وَإِنَّمَا الْخَطَأُ أَنْ يُرِيدَ الشَّيْءَ فَيَصِيبَ غَيْرَهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَا سَأَلْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بَعْضًا فَلَمْ يَقْلَعْ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ أ يُدْفَعُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ فَيَقْتُلَهُ قَالَ نَعَمْ وَلَا يُتْرَكُ يَعْثُبُ بِهِ وَلَكِنْ يُجِزُّ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَطَأِ الَّذِي فِيهِ الدِّيَةُ وَالْكَفَّارَةُ أ هُوَ أَنْ يَتَعَمَّدَ ضَرْبَ رَجُلٍ وَلَا يَتَعَمَّدَ قَتْلَهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ رَمَى شَاءً

يحصل من شدة البرد أو الرعدة منها، وقد كز بالضم فهو مكروز انتهى.

و الكلام في هذا الخبر كالكلام فيما مر، وفيه إشكال آخر من حيث إنه إنما فعل ذلك للدفع عن نفسه، فكان هدرا، و يمكن أن يقال لعله كان يمكن الدفع بأقل من ذلك، فلما تعدى لزمه القود، أو يقال: لم يبين عليه السلام خطأه لعدم الحاجة إليه، و إنما بين خطأهم حيث ظنوا أن القتل لا يكون إلا بالحديد، و الغلامان محمول على البالغين، و قوله عليه السلام "إن من عندنا" أي علماء أهل البيت عليهم السلام و في هذا التعبير نوع تقيء.

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: سنده الأول حسن و الثاني مجهول.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

و يدل على خلاف ما مر من مختار المبسوط، و قوله عليه السلام "عليه الديء [الديء] حيثئذ على العاقلة، لكن اختلفوا في أنه هل يرجع العاقلة على الجاني أم لا؟ و الثاني هو المشهور، بل ادعى عليه الإجماع، و نسب الأول إلى المفيد و سار،

ص: ٢٢

فَأَصَابَ إِنْسَانًا قَالَ ذَلِكَ الْخَطَأُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ عَلَيْهِ الدِّيَةُ وَ الْكَفَّارَةُ

٦ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ صَالِحٍ ع فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بَعْصًا فَلَمْ يَزْفَعْ الْعَصَا حَتَّى مَاتَ قَالَ يُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ وَ لَكِنْ لَا يُتْرَكُ يُتَلَدُّ بِهِ وَ لَكِنْ يُجَازُ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا بِخَرْفَةٍ أَوْ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِعُودٍ فَمَاتَ كَانَ عَمْدًا

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْعَلَاءِ

و يمكن تأييد قولهما بظاهر هذا الخبر على المشهور، و يمكن حمله على ما إذا لم تكن عاقله، فإن الديق حينئذ على الجاني على الأشهر أو يقال: كلمه "على" تعليلية و الضمير راجع إلى قتل الخطأ و قوله عليه السلام "الذي لا شك فيه" أى لا يشبه العمد أو لا اختلاف فيه.

### الحديث السادس

الحديث السادس

ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "يتلذذ به" أى يمثل به، و يزيد فى عقوبته قبل قتله لزيادة التشفى، و يقال: أجاز عليه أى أجهزه و أسرع فى قتله، و منعه الجوهرى و أثبت غيره، و الخبر أيضا يثبت، و المشهور بين الأصحاب عدم جواز التمثيل بالجاني و إن كانت جنايته تمثيلا أو وقعت بالتغريق و التحريق و المثقل، بل يستوفى جميع ذلك بالسيف.

و قال ابن الجنيدي: يجوز قتله بمثل القتل التى قتل بها، و قال الشهيد الثاني (ره): و هو متجه لو لا الاتفاق على خلافه. أقول الخبر يدل على المنع.

### الحديث السابع

الحديث السابع

ضعيف على المشهور.

و فيه رد على العامة فى اشتراطهم فى العمد كونه بالحديد، و هو أيضا يدل ظاهرا على مختار المبسوط، و حمل على ما إذا كان الفعل مما يقتل، أو قصد القتل، و يمكن حمل العمد على الأعم كما عرفت.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

مختلف فيه.

ص: ٢٣

بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْعَمْدُ الَّذِي يَضْرِبُ بِالسَّلَاحِ أَوْ الْعَصَا لَا يَقْلَعُ عَنْهُ حَتَّى يُقْتَلَ وَالْحَطَأُ الَّذِي لَا يَتَعَمَّدُهُ  
 ٩ يُؤْتَسُّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا بِعَصَا أَوْ بِحَجَرٍ فَمَاتَ مِنْ ضَرْبِهِ وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَهُوَ شِبْهُ  
 الْعَمْدِ فَالِدِّيَّةُ عَلَى الْقَاتِلِ وَإِنْ عَلَاهُ وَ أَلْحَ عَلَيْهِ بِالْعَصَا أَوْ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَقْتُلَهُ فَهُوَ عَمْدٌ يُقْتَلُ بِهِ وَإِنْ ضَرَبَهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَتَكَلَّمَ ثُمَّ  
 مَكَثَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ ثُمَّ مَاتَ فَهُوَ شِبْهُ الْعَمْدِ  
 ١٠ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِشَمِيِّ عَنِ  
 أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

و الإقلاع عن الأمر: الكف عنه، و يمكن أن يكون المراد بالخطأ الخطأ الصرف، فيكون شبه العمد فيه مسكوتا عنه، أو يحمل على أن  
 المراد ما يشمل شبه العمد بأن يكون ضمير "لا يتعمده" راجعا إلى خصوص الفعل، أى قتل الشخص المخصوص و انتفاء ذلك يكون  
 بعدم قصد خصوص الشخص، و بعدم قصد الفعل أى القتل و إن قصد شخصا معينا.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مرسل.

و الحكم بأن الأول شبه عمد مبنى على ما هو الغالب من عدم كون هذا الضرب مرة قاتلا، و عدم قصد القتل به أيضا، و الحكم الأخير  
 أيضا على هذا ظاهر، و التفصيل مع اتحاد الحكم لزيادة التوضيح.  
 و اعلم أن الأصحاب اختلفوا فيما إذا ضربه ضربة لا تقتل عادة فأعقبه مرضا فمات به، فذهب بعضهم إلى لزوم القود، و به صرح  
 العلامة فى القواعد و التحرير، و هو الظاهر من كلام المحقق فى الشرائع، و استشكل الشهيد الثانى (ره) فى هذا الحكم و هو فى محله،  
 و ظاهر الخبر أيضا يدل على خلافه و إن أمكن توجيهه بوجه لا ينافيه و الله يعلم.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: موثق.



ص: ٢٤

ع قَالَ قُلْتُ لَهُ أَرَمِي الرَّجُلَ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ قَالَ هَذَا خَطَأٌ ثُمَّ أَخَذَ حَصَاءً صَدِغِيْرَةً فَرَمَى بِهَا قُلْتُ أَرَمِي بِهَا الشَّاءَ فَأَصَابَتْ رَجُلًا  
قَالَ هَذَا الْخَطَأُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ وَالْعَمْدُ الَّذِي يَضْرِبُ بِالشَّيْءِ الَّذِي يَقْتُلُ بِمِثْلِهِ  
بَابُ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ  
أَبِي لَيْلَى يَقُولُ كَانَتْ الدِّيَةُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فَأَقْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص ثُمَّ إِنَّهُ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ وَ فَرَضَ عَلَى أَهْلِ  
الشَّاءِ أَلْفَ شَاءٍ نَبِيَّةٍ وَ عَلَى أَهْلِ الدَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ وَ عَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَ عَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ الْحُلَّ مِائَةَ حُلَّةٍ قَالَ عَبْدُ  
الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّا رَوَى ابْنُ أَبِي لَيْلَى فَقَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ الدِّيَةُ أَلْفُ دِينَارٍ وَ قِيَمَةُ

و هذا موافق للمشهور، و الرمي للتمثيل، أى ما لا يقتل غالبا كالضرب بمثل هذا.

## باب الدية في قتل العمد و الخطأ

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام "على أهل البقر" اختلف الأصحاب في أن تلك الأصول المقررة في الدية هل هي على التخيير بالنسبة إلى كل  
أحد، أو كل منها يجب على جماعته مخصوصة؟ فذهب الأكثر إلى الأول، و الشيخان و جماعته إلى الثاني، محتجين بهذا الخبر و غيره،  
و يمكن حملها على الاستحباب جمعا، و يمكن أن يقال: المراد أن أصحاب الحل مثلا إذا أرادوا أن يعطوا الحل لكونها أسهل عليهم  
يجب على الولي القبول، و لا يكلفهم الدينار و الدرهم، و كذا البواقي. قوله عليه السلام "مائة حله" كذا في الفقيه أيضا و في  
التهذيب "مائتي حله" و الأصحاب عملوا بما في التهذيب مع أن نسخ الكافي و الفقيه غالبا أضبط من نسخ التهذيب، و لعل الباعث  
لهم على ذلك أن المشهور بين

ص: ٢٥

الدَّيْنَارِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَعَشْرَةَ آلَافِ رَهْمٍ [لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ وَعَلَى أَهْلِ الْبُوَادِي الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَلِأَهْلِ السَّوَادِ مِائَتَا بَقْرَةٍ أَوْ أَلْفُ شَاةٍ  
٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع دِيَّةُ الْخَطَا إِذَا  
لَمْ يُرِدِ الرَّجُلُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ أَوْ

العامه القائمين بالحلل هو "المائتان" و يمكن الجمع بين النسختين بحمل الحلة في نسخ التهذيب على الثوب الواحد مجازا. ثم إن الحلة بالعدد المخصوص لم أرها إلا في هذا الخبر، و إنما ذكرها و رواها إن أبي ليلى و هو من مشاهير علماء المخالفين و إعادته عليه السلام سائر الخصال و ترك الحلة إن لم يكن نفيها لها فليس تقريراً، فالاعتماد عليه مشكل لا سيما مع اختلاف النسخ. ثم اعلم أن هذا الخبر و بعض الأخبار الأخر تدل على أن الأصل في الدية الدنانير، و إنما جعلت الدراهم قيمة لها، و به يمكن الجمع بين أخبار الدراهم، لكنه خلاف ما عليه الأصحاب، و يمكن حمله على أنه إنما قرر في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم هكذا لأنه كان قيمة الدنانير كذلك لا يختلف بعد ذلك.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "إذا لم يرد الرجل" بل أراد غيره فأخطأ. ثم اعلم أن المعروف من مذهب الأصحاب أن في دية العمد مائة من مسان الإبل، و هي ما كمل لها خمسة و قال الشهيد (ره) في بعض كتبه: إلى بازل عامها أو مائتا بقرة أو مائتا حلة كل حلة ثوبان من برود اليمن، أو ألف دينار، أو ألف شاه، أو عشرة آلاف درهم، و أما دية شبيه العمد فمثله إلا في مسان الإبل، فذهب جماعة من المتأخرين كالمحقق و الشهيد إلى أنه ثلاث و ثلاثون بنت لبون، و ثلاث و ثلاثون حقة و أربع و ثلاثون ثنية و سنها خمس سنين فصاعداً، مع كونها حوامل، و لم أر في الأخبار ما يدل عليه.

و العجب أن الشهيد الثاني (ره) استدلل لهذا القول في المسالك و الروضة بروايتي أبي بصير و العلاء بن الفضيل. و قال المفيد (ره): في الخطأ شبه العمد مائة

ص: ٢٤

عَشْرَةُ آلَافٍ مِنَ الْوَرَقِ أَوْ أَلْفٌ مِنَ الشَّاءِ وَقَالَ دِيَّهٌ الْمُغَلَّطَةُ الَّتِي تُشْبِهُ الْعُمَيْدَ وَ لَيْسَ بِعَمْدٍ أَفْضَلُ مِنْ دِيَّهِ الْخَطَا بِأَسْنَانِ الْإِبِلِ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَ أَرْبَعٌ وَ ثَلَاثُونَ ثِنِيَّةً كُلُّهَا طُرُوقَةُ الْفَحْلِ - قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الدِّيَّةِ فَقَالَ دِيَّةُ الْمُسْلِمِ عَشْرَةُ آلَافٍ مِنَ الْفِضَّةِ أَوْ أَلْفٌ مِثْقَالٍ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ أَلْفٌ مِنَ الشَّاءِ عَلَى أَسْنَانِهَا أَثَلَاثًا وَ مِنَ الْإِبِلِ مِائَةٌ

من الإبل، منها ثلاث و ثلاثون حقة، و ثلاث و ثلاثون جذعة، و أربع و ثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل، و به قال سلار، و ذهب إليه بعض العامة، روه عن علي بن أبي طالب عليه السلام و فيما روه: و أربع و ثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلها خلقه، و قال ابن الجنيد: أربعون خلفه بين ثنية إلى بازل عامها، و ثلاثون حقة، و ثلاثون بنت لبون، و يدل عليه صحيحة ابن سنان، و مال إليه جماعة من المتأخرين، و اختلف أيضا في أسنان الإبل في الخط المصح، فذهب الأكثر إلى أن عشرون منها بنت مخاض، و عشرون منها ابن لبون، و ثلاثون منها بنت لبون، و ثلاثون منها حقة، و مستندهم صحيحة ابن سنان.

و قال ابن حمزة: يجب أرباعا من الجذاع، و الحقاق، و بنات لبون، و بنات مخاض و به قال جماعة من العامة، و يدل عليه خير العلاء بن الفضيل، و فيه و فيما قبله أقوال أخر لا يوافقها الأخبار، ذكرناها في بعض تعليقاتنا على التهذيب.

قوله عليه السلام "طروقة الفحل" ظاهر الخبر و كلام المفيد (ره) اشتراط كون الجميع حوامل، و يحتمل أن يكون المراد طرق الفحل و إن لم يصرن حوامل بل هو أظهره و ظاهر المتأخرين أنهم جعلوه قيذا للثنية فقط، و حملوه على تحقق الحمل.

قوله "و سألته" لعل السؤال كان في وقت آخر قوله "أو ألف من الشاء على أسنانها أثلاثا" يدل على أن اختلاف أسنان الشاء أيضا معتبر، و لم يقل به أحد، مع أنه لم يبين الأسنان، و فيما عندنا من النهاية نقل ذلك روايه، و لعل المراد محض الاختلاف في الأسنان على ثلاثة أقسام بحسب ما هو المتعارف في أسنان الغنم على نظير أسنان

ص: ٢٧

عَلَى أَسْنَانِهَا وَمِنَ الْبَقَرِ مَائَتَانِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي الْخَطِّ شَبَهُ الْعَمْدِ أَنْ يَقْتَلَ بِالسُّوْطِ أَوْ بِالْعَصَا أَوْ بِالْحِجَارَةِ إِنَّ دِيَّةَ ذَلِكَ تُغْلَظُ وَهِيَ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فِيهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً [بَيْنَ تَيْبَتِهِ إِلَى بَازِلِ عَامِهَا وَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَ ثَلَاثُونَ بِنْتُ لَبُونٍ - وَ الْخَطُّ يَكُونُ فِيهِ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَ ثَلَاثُونَ ابْنَتَهُ لَبُونٍ وَ عَشْرُونَ ابْنَتَهُ مَخَاضٍ وَ عَشْرُونَ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا وَ قِيمَةُ كُلِّ بَعِيرٍ مِائَةٌ مِنَ

الإبل، و يمكن أن يتكلف بإرجاع ضمير أسنانها إلى الإبل، أى الألف من الشاء موافق لأسنان الإبل أثلاثا فى القيمة غالبا، و الله يعلم.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مرسل. و رواه فى التهذيب بسند صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: "بالسوط و العصا" ذكرها لبيان ما لا يقتل عادة، قوله عليه السلام:

"أربعون خلقه" الخلف بفتح الخاء و كسر اللام: الحامل و الواحدة بهاء، و قال الشهيد الثانى: المراد ببازل عامها ما فطرنا بها أى انشق فى سنته، و ذلك فى السنه التاسعه، و ربما بزل فى الثامنة، و يدل الخبر على مذهب ابن الجنيد فى شبه العمد، و على المشهور فى الخط، و استقرب الشهيد الثانى (ره) عمل أكثر الأصحاب فى الخط بهذا الخبر، و ترك العمل به فى شبه العمد، و قال: لا أعلم الوجه فى ذلك.

قوله عليه السلام: "و قيمة كل بعير" أى إذا أراد الجانى أن يعطى من الذهب فيلزمه أن يعطى مكان كل إبل عشرة دنانير، و ظاهره موافق لما ذهب إليه الشافعى و جماعة من العامة أن الأصل فى الدية الإبل، فإذا أعوزت تجب قيمتها. ثم فى هذا الخبر مخالفتان أخريان: إحداهما فى تقدير الغنم بالألفين، و هو مخالف لأقوال الأصحاب و أكثر الأخبار، و الأظهر حملة على التقيء، إذا لقاتلون بتقدير الغنم فى الدية من العامة مطبقون على أنها ألفتان، و عليه دلت رواياتهم، و ذكر الشيخ فى تأويله وجهين: أحدهما أن الإبل إنما يلزم على أهل البوادي، فمن امتنع من إعطاء الإبل ألزمهم الولى قيمة كل إبل عشرين من فحولة الغنم، لأن الامتناع من جهتهم، فأما إذا

ص: ٢٨

الْوَرِقِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا أَوْ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ وَمِنَ الْعَنَمِ قِيمَةُ كُلِّ نَابٍ مِنَ الْإِبِلِ عِشْرُونَ شَاةً  
 ٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ فِي الدِّيَةِ قَالَ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ أَصْحَابِ  
 الْحُلَلِ الْحُلُّ وَيُؤْخَذُ مِنْ أَصْحَابِ الْإِبِلِ الْإِبِلُ وَمِنْ أَصْحَابِ الْعَنَمِ الْعَنَمُ وَمِنْ أَصْحَابِ الْبَقَرِ الْبَقَرُ  
 ٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ وَحَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الدِّيَةُ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفُ  
 دِينَارٍ قَالَ جَمِيلٌ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الدِّيَةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ  
 ٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ يُونُسَ عَنْ كَلْبِ الْأَسَدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنِ الرَّجُلِ يُقْتَلُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ مَا  
 دِيَّتُهُ قَالَ دِيَةٌ وَتَلَّتْ

لم يكن معهم إبل أو كان معهم غنم و خيروا فيه، فليس عليهم أكثر من ألف شاء، و ثانيهما أن يكون مخصوصا بالعبد إذا قتل حرا عمدا فحينئذ يلزمه ذلك، و الثانية في تقدير الدراهم باثني عشر ألف درهم، و يمكن حمله أيضا على التقيء، لكونه أشهر في روايات المخالفين و أقوالهم، و حمله الشيخ على أنه مبني على اختلاف الدراهم، إذ كانت في زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ستة دوانيق، ثم نقصت فصارت خمسة دوانيق، فصار كل عشرة من القديم على وزن اثني عشر من الجديد، و روى هذا الوجه عن الحسين بن سعيد و أحمد بن محمد بن عيسى، و قد مرت الأخبار الدالة على ذلك في أبواب الزكاة أيضا.

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن.

#### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن.

و هذا موضع وفاق، و ألحق الشيخان و جماعه به الجناية في الحرم و لم أر به نصا.

ص: ٢٩

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي قَتْلِ الْخَطَايَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ أَلْفٌ مِنَ الْغَنَمِ أَوْ عَشْرَةُ آلَافٍ دَرَاهِمَ أَوْ أَلْفٌ دِينَارٍ فَإِنْ كَانَ الْإِبِلُ فَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ ابْنَةً مَخَاضٍ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ ابْنَةً لَبُونٍ وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَالدِّيَةُ الْمُغْلَطَةُ فِي الْخَطَايَا الَّتِي يُشَبَّهُ الْعَمْدَ الَّتِي يَضْرِبُ بِالْحَجَرِ أَوْ بِالْعَصَا الضَّرْبِيَّةِ وَالضَّرْبَتَيْنِ لَا يُرِيدُ قَتْلَهُ فِيهِ أَثَلَاثُ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ ثَبِيَّةً كُلُّهَا خَلْفَةٌ طُرُوقَةٌ الْفَحْلُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْغَنَمِ فَأَلْفٌ كَبِشٍ وَالْعَمْدُ هُوَ الْقَوْدُ أَوْ رِضًا وَلِيَّ الْمَقْتُولِ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعاً عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَزُرَّارَةَ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الدِّيَةِ قَالَ هِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَلَيْسَ فِيهَا دَنَانِيرٌ وَلَا دَرَاهِمٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ فَقُلْتُ لِجَمِيلٍ هَلْ لِلْإِبِلِ أَشْيَانٌ مَعْرُوفَةٌ فَقَالَ نَعَمْ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ ثَبِيَّةً إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا كُلُّهَا خَلْفَةٌ إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا قَالَ رَوَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْهُمَا وَزَادَ عَلِيُّ بْنُ حَدِيدٍ فِي حَدِيثِهِ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْخَطَايَا قَالَ قِيلَ لِجَمِيلٍ فَإِنْ قَبِلَ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: مختلف فيه.

و يدل في الخطايا على ما ذهب إليه ابن حمزة، وفي شبه العمد على ما ذهب إليه المفيد (ره)، على أن شبه العمد هو أن لا يقصد القتل ولا يكون الفعل مما يقتل غالباً ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أن الواجب بالأصالة في قتل العمد إنما هو القود و الدية إنما تثبت صلحا برضا القاتل، وقال ابن الجنيد: لولى المقتول عمدا الخيار بين أن يستفيد أو يأخذ الدية، أو يعفو عن الجاني، ولو هرب القاتل فشاء الولي أخذ الدية من ماله حكم بها له، وكذلك القول في جراح العمد، وليس عفو الولي و المجنى عليه عن القود مسقطا حقه من الدية، و استدل بهذا الخبر، و حمل على ما إذا رضى الجاني كما هو الغالب.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح و آخره مرسل.

ص: ٣٠

أَصْحَابُ الْعُمْدِ الدِّيَةِ كَمْ لَهُمْ قَالَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى مَالٍ أَوْ مَا شَاءُوا مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ  
 ٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُعَمَّدًا فَإِنَّهُ يُقَادُّ بِهِ إِلَّا  
 أَنْ يَرْضَى أَوْ لِيَاءِ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْبَلُوا الدِّيَةَ أَوْ يَتْرَضُوا بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ أَوْ أَقَلِّ مِنَ الدِّيَةِ فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ بَيْنَهُمْ جَازَ وَإِنْ تَرَجَعُوا أُفِيدُوا وَ  
 قَالَ الدِّيَةُ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ  
 ١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَ لَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ  
 عَلِيُّ ع يَقُولُ تُسْتَأْدَى دِيَةُ الْخَطَا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَ تُسْتَأْدَى دِيَةُ الْعُمْدِ فِي سَنَةٍ  
 بَابُ الْجَمَاعَةِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ وَاحِدٍ  
 ١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مرسل.

قوله عليه السلام "وإن تراجعوا إلى آخره" ظاهره أن بعد العفو يجوز لهم الرجوع و هو خلاف ما يفهم من كلام الأصحاب، و يمكن  
 حمله على أن المراد إن رجع أولياء الدم بعد العفو إلى القصاص اقتص منهم، أو على عدم رضا البعض، فإنه إذا رضى البعض بالدية و  
 لم يرض واحد جاز له القصاص بعد أداء حصص من عفا من الدية، و فى التهذيب "وإن لم يتراضوا قيد" و هو أظهر.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: صحيح.

و هذا هو المشهور، و ذهب الأكثر إلى أن دية شبه العمد تستأدى فى سنتين، و اعترف جماعة بعدم نص يدل عليه.

### باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

ص: ٣١

أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي عَشْرَةٍ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ رَجُلٍ قَالَ يُخَيَّرُ أَهْلَ الْمَقْتُولِ فَأَيُّهُمْ شَاءُوا قَتَلُوا وَيَرْجِعُ  
أَوْلِيَاؤُهُ عَلَى الْبَاقِينَ بِتِسْعَةِ أَعْشَارِ الدِّيَةِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلَيْنِ قَتَلَا رَجُلًا قَالَ إِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاءُ  
الْمَقْتُولِ قَتْلَهُمَا أَدُّوا دِيَّةً كَامِلَةً وَقَتْلُوهُمَا وَتَكُونُ الدِّيَةُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولَيْنِ فَإِنْ أَرَادُوا قَتْلَ أَحَدِهِمَا فَقَتَلُوهُ أَدَّى الْمَثْرُوكُ نِصْفَ الدِّيَةِ  
إِلَى أَهْلِ الْمَقْتُولِ وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ دِيَّةً أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَقْتُلْ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الدِّيَةِ صَاحِبُهُ مِنْ كِلَيْهِمَا  
٣ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَتَلَ الرَّجُلَانِ وَالثَّلَاثَةُ رَجُلًا فَإِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاؤُهُ قَتْلَهُمْ تَرَادُوا فَضَلَ الدِّيَاتِ وَإِلَّا أَخَذُوا دِيَّةَ  
صَاحِبِهِمْ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ أَبِي بَانَ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع عَشْرَةٌ قَتَلُوا رَجُلًا فَقَالَ إِنْ  
شَاءَ أَوْلِيَاؤُهُ قَتَلُوهُمْ جَمِيعًا وَغَرَمُوا تِسْعَ دِيَّاتٍ وَإِنْ شَاءُوا تَخَيَّرُوا رَجُلًا فَقَتَلُوهُ وَأَدَّى التَّسْعَةَ الْبَاقُونَ إِلَى أَهْلِ الْمَقْتُولِ الْأَخِيرِ عَشْرَ الدِّيَةِ  
كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَالَ ثُمَّ إِنَّ الْوَالِيَّ بَعْدُ يَلِي أَدْبَهُمْ وَحَبْسَهُمْ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

و لا خلاف في هذا الحكم بين الأصحاب من جواز قتل الجميع، و رد ما فضل عن الدية الواحدة.

ثم اعلم أن المشهور بين الأصحاب أنه يرد الولي على المقتول ما زاد عما يخصه منها، و يأخذه من الباقين و ظاهر أكثر الأخبار أن  
لأولياء المقتص منه مطالبه ذلك ممن لم يقتص منه، لا من ولي الدم.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن أو موثق.



ص: ٣٢

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي أَرْبَعَةِ شَرِبُوا فَسَكِرُوا فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِ السَّلَاحِ فَأَقْتَلُوا فَكُتِلَ اثْنَانِ وَ جَرِحَ اثْنَانِ فَأَمَرَ بِالْمَجْرُوحِينَ فَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَ قَضَى بِدِيَةِ الْمَقْتُولِينَ عَلَى الْمَجْرُوحِينَ وَ أَمَرَ أَنْ يُقَاسَ جِرَاحُهُ الْمَجْرُوحِينَ فَتَرَفَعَ مِنَ الدِّيَةِ فَإِنْ مَاتَ الْمَجْرُوحَانِ فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِينَ شَيْءٌ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ رُفِعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ سِتَّةٌ غَلَمَانٍ كَانُوا فِي الْفُرَاتِ فَغَرِقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَشَهِدَ ثَلَاثَةً

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: صحيح.

وقال في الشرائع: "روى محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في أربعة شربوا المسكر فجرح اثنان، و قتل اثنان فقضى دية المقتولين على المجروحين بعد أن ترفع جراحه المجروحين من الدية.

و في رواية السكوني عن أبي عبد الله " أنه جعل دية المقتولين على قبائل الأربعة و أخذ دية جراحه الباقيين من دية المقتولين، و من المحتمل أن يكون على عليه السلام اطلع في هذه الواقعة على ما يوجب هذا الحكم."

وقال في المسالك: الرواية الأولى مع ضعف طريقها عمل بمضمونها كثير من الأصحاب، و قال ابن إدريس: مقتضى أصولنا أن القتالين يقتلان بالمقتولين، فإن اصطاح الجميع على أخذ الدية أخذت كاملاً، لأن في إبطال القود إبطال القولين، و أما في نقصان الدية، فذلك عند من خير بين القصاص و أخذ الدية، و ذلك مخالف لمذهب أهل البيت عليهم السلام.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

وقال في الروضة: قضية في واقعه مخالفه لأصول المذهب، فلا يتعدى و الموافق لها من الحكم إن الشاهدين إن كان مع عدم التهمة قبلت، ثم لا تقبل شهادة الآخر

ص: ٣٣

مِنْهُمْ عَلَى اثْنَيْنِ أَنْهَمَا عَرَقَاهُ وَشَهِدَ اثْنَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَنَّهُمْ عَرَفُوهُ فَقَضَى عِ بِالذِّبَةِ أَحْمَاسًا ثَلَاثَةَ أَحْمَاسٍ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَخُمُسَيْنِ عَلَى الثَّلَاثَةِ

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلَيْنِ اجْتَمَعَا عَلَى قَطْعِ يَدِ رَجُلٍ قَالَ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْطَعَهُمَا أَدَى إِلَيْهِمَا دِيَةٌ يَدٍ فَاقْتَسَمَا ثُمَّ يَقْطَعُهُمَا وَإِنْ أَحَبَّ أَخَذَ مِنْهُمَا دِيَةَ يَدٍ قَالَ وَإِنْ قَطَعَ يَدَ أَحَدِهِمَا رَدَّ الَّذِي لَمْ يُقْطَعْ يَدَهُ عَلَى الَّذِي قُطِعَتْ يَدُهُ رُبْعَ الدِّيَةِ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي حَائِطٍ اشْتَرَكَ فِي هَدْمِهِ ثَلَاثَةٌ

للتهمه، و إن كانت الدعوى على الجميع - لم تقبل شهادة أحدهم مطلقا، و يكون ذلك لو ثا يمكن إثباته بالقسامه.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: صحيح.

قوله عليه السلام "ربع الدية" أي دية الإنسان فإنه نصف دية اليد الواحدة.

و قال فى الشرائع: يقتص من الجماعة فى الأطراف كما يقتص فى النفس، فلو اجتمع جماعة على قطع يده أو قلع عينه، فله الاقتصاص منهم جميعا بعد رد ما يفضل لكل واحد منهم عن جنايته و له الاقتصاص من أحدهم و يرد الباقيون دية جنايتهم و يتحقق الشركه فى ذلك بأن يحصل الاشتراك فى الفعل الواحد، فلو انفرد كل واحد منهم بقطع جزء من يده لم يقطع يد أحدهما، و كذا لو جعل أحدهما آله فوق يده، و الآخر تحت يده و اعتمدا حتى التقتا فلا قطع فى اليد على أحدها.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: مرسل.

و قال فى المسالك: فى طريق الرواية ضعف يمنع من العمل بها مع مخالفتها للقواعد الشرعية.

و قال فى الشرائع: لو رمى عشرة بالمنجنيق، فقتل الحجر أحدهم سقط نصيبه

ص: ٣٤

نَفَرِ فَوْقَ عَلِيٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَصَمَّنَ الْبَاقِينَ دَيْتَهُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَامِنٌ صَاحِبِهِ  
 ٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْعِدَّةُ  
 عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ وَاحِدٍ حَكَمَ الْوَالِي أَنْ يُقْتَلَ أَيُّهُمْ شَاءُوا وَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ - وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا  
 فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ  
 ١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ  
 اللَّهِ عَ فِي عَبْدٍ وَحُرٍّ قَتَلَا رَجُلًا حُرًّا قَالَ إِنْ شَاءَ قَتَلَ الْحُرُّ وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ الْعَبْدُ فَإِنْ اخْتَارَ قَتَلَ الْحُرُّ ضَرْبَ جَنَبِي الْعَبْدِ

من الدية لمشاركته وضمن الباقيون تسعة أعشار الدية، و في النهاية إذا اشترك في هدم الحائط ثلاثة فوق على أحدهم، ضمن الآخرون، ديته، لأن كل واحد ضامن لصاحبه، و في الرواية بعد، و الأشبه الأول.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مجهول.

و يمكن حمله على التقيّة، لقول بعضهم بأنه لا- يجوز قتل أكثر من واحد أو على الاستحباب و حمله الشيخ على ما إذا لم يؤد دية الباقيين.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف.

و لا ينافي التفصيل الذي ذكره الأصحاب في الدية فتأمل.

و قال في الشرائع: إذا اشترك حر و عبد في قتل حر عمدا قال في النهاية:

للأولياء أن يقتلوهما و يؤدوا إلى سيد العبد ثمنه، أو يقتل الحر و يؤدى سيد العبد إلى ورثة المقتول خمسة آلاف درهم، أو يسلم العبد إليهم، أو يقتل العبد و ليس لمولاه على الحر سبيل، و الأشبه أن مع قتلها يردون إلى الحر نصف ديته، و لا يرد على مولى العبد شيء ما لم تكن قيمته أزيد من نصف دية الحر، فيرد عليه الزائد، و إن قتلوا العبد و كانت قيمته زائدة من نصف دية المقتول أدوا إلى مولاه الزائد، فإن استوعب الدية، و إلا كان تمام الدية لأولياء المقتول، و في هذه اختلاف للأصحاب، و ما اخترناه أنسب بالمذهب.

ص: ٣٥

بَابُ الرَّجُلِ يَأْمُرُ رَجُلًا بِقَتْلِ رَجُلٍ

- ١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ أَمَرَ رَجُلًا بِقَتْلِ رَجُلٍ فَقَتَلَهُ فَقَالَ يُقْتَلُ بِهِ الَّذِي قَتَلَهُ وَيُحْبَسُ الْأَمْرُ بِقَتْلِهِ فِي السِّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ
- ٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا فَقَتَلَهُ قَالَ فَقَالَ يُقْتَلُ السَّيِّدُ بِهِ
- ٣ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا فَقَتَلَهُ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَهَلْ

## باب الرجل يأمر رجلا بقتل رجل

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح و الحكمان مقطوع بهما في كلام الأصحاب.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

و حمل في المشهور على ما إذا كان العبد غير مميز.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

و قال في المسالك: أما المميز غير البالغ إذا كان مملوكا تتعلق الجناية برقبته و على السيد إذا كان هو المكره السجن، و هو قول الشيخ في النهاية، و قيل: إن كان صغيرا أو مجنونا سقط القود، و وجبت الدية على السيد، و هو قول الشيخ في الخلاف و لم يفرق في إطلاق كلامه بين المميز و غيره، و قيل: إن كان صغيرا مميزا فلا قود و تجب الدية متعلقة برقبته، و إن كان غير مميزا فالقود على السيد، و إن كان كبيرا فالقود متعلق برقبته، و هو اختيار الشيخ في المبسوط و عليه العمل، و للشيخ قول رابع في الاستبصار

ص: ٣٦

عَبْدُ الرَّجُلِ إِلَّا كَسَوْطِهِ أَوْ كَسَيْفِهِ يُقْتَلُ السَّيِّدُ بِهِ وَ يُسْتَوْدَعُ الْعَبْدُ السَّجْنَ  
بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ رَجُلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ  
مِنْ ذَلِكَ قُتِلَ بِهِمْ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ  
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ قَوْمًا اخْتَفَرُوا زُبَيْدَةَ لِلْأَسِيدِ بِالْيَمَنِ فَوَقَعَ فِيهَا الْأَسِيدُ فَازْدَحَمَ النَّاسَ عَلَيْهَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَسِيدِ فَوَقَعَ فِيهَا رَجُلٌ فَتَعَلَّقَ  
بِأَخْرٍ فَتَعَلَّقَ الْأَخْرُ بِأَخْرٍ وَالْأَخْرُ بِأَخْرٍ فَجَرَحَهُمُ الْأَسِيدُ فَمِنْهُمْ مَنْ مَاتَ مِنْ جِرَاحِهِ الْأَسِيدِ وَمِنْهُمْ مَنْ أُخْرِجَ فَمَاتَ فَتَسَاجَرُوا فِي ذَلِكَ  
حَتَّى أَخَذُوا الشُّيُوفَ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

و هو إن كان سيد العبد معتادا بذلك قتل السيد، و خلد العبد الحبس، و إن كان نادرا قتل العبد و خلد السيد الحبس جمعا، و في  
المسألة أقوال أخر نادرة.

## باب الرجل يقتل رجلين أو أكثر

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل. و لا خلاف في أنه يقتل بكل من طلب منهم، و اختلف في جواز مطالبه الباقيين بالدية.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

و الزبيدة بالضم: الحفيرة تحفر للأسد، و قال في الروضة: وجهت بكون البئر حفرت عدوانا، و الافتراس مستندا إلى الزحام المانع من  
التخلص، فالأول مات بسبب الوقوع في البئر، و وقوع الثلاثة فوقه إلا أنه بسببه، و هو ثلاثة أرباع السبب فيبقى الربع على الحافر، و  
الثاني مات بسبب جذب الأول، و هو ثلث السبب،

ص: ٣٧

ع هَلُمُوا أَقْضِي بَيْنَكُمْ فَقَضَى أَنَّ لِلأَوَّلِ رُبْعَ الدِّيَةِ وَ لِلثَّانِي ثُلُثَ الدِّيَةِ وَ لِلثَّلَاثِ نِصْفَ الدِّيَةِ وَ لِلرَّابِعِ دِيَةً كَامِلَةً وَ جَعَلَ ذَلِكَ عَلَى قَبَائِلِ الَّذِينَ أَرَدَحَمُوا فَرَضِي بَعْضُ الْقَوْمِ وَ سَخِطَ بَعْضُ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ص وَ أُخْبِرَ بِقَضَاءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَأَجَازَهُ ٣ وَ فِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي أَرْبَعَةِ نَفَرٍ أُطْلِعُوا فِي زُبْيَةِ الأَسَدِ فَخَرَّ أَحَدُهُمْ فَاسْتَمْسَكَ بِالثَّانِي وَ اسْتَمْسَكَ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ وَ اسْتَمْسَكَ الثَّلَاثُ بِالرَّابِعِ حَتَّى أَسْقَطَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى الأَسَدِ فَقَتَلَهُمُ الأَسَدُ فَقَضَى بِالأَوَّلِ

و وقوع الباقيين فوقه و هو ثلثاه، و وقوعهما عليه من فعله فيبقى له ثلث، و الثالث مات من جذب الثاني و وقوع الرابع، و كل منهما نصف السبب، لكن الرابع من فعله، فيبقى له نصف، و الرابع موته بسبب جذب الثالث، فله كمال الدية، و رد بأن الجناية إما عمد أو شبهة، و كلاهما يمنع تعلق العقلة به، و أن فيها نرحم الناس عليها ينظرون إلى الأسد، و ذلك ينافي ضمان الحافر، فالمتجه ضمان كل دية من أمسكه أجمع و هو خيرة العلامة في التحرير.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مرسل.

قال في الروضة: و عمل بها أكثر الأصحاب، لكن توجيهها على الأصول مشكل، و محمد بن قيس كما عرفت مشترك، و تخصيص حكمها بواقعها ممكن، فترك العمل بمضمونها مطلقا متوجه، و توجيهها بأن الأول لم يقتله أحد، و الثاني قتله الأول، و قتل هو الثالث و الرابع، فقسطت الدية على الثلاثة، فاستحق منها بحسب ما جنى عليه، و الثالث قتله اثنان، و قتل هو واحدا فاستحق ثلثين كذلك، و الرابع قتله الثلاثة فاستحق تمام الدية، تعليل بموضع النزاع، إذ لا يلزم من قتله لغيره سقوط شيء من ديته عن قاتله، و ربما قيل: بأن دية الرابع على الثلاثة بالسوية، لاشتراكهم جميعا في سببه قتله، و إنما نسبها إلى الثالث لأن الثاني استحق على الأول ثلث الدية، فيضيف إليه ثلثا آخر، و يدفعه إلى الثالث فيضيف إلى ذلك ثلثا آخر، و يدفعه إلى الرابع، و هذا مع مخالفته لظاهر

ص: ٣٨

فَرِيْسَةُ الْأَسَدِ وَغَرَمَ أَهْلُهُ ثُلُثَ الدِّيَةِ لِأَهْلِ الثَّانِي وَغَرَمَ أَهْلَ الثَّانِي لِأَهْلِ الثَّلَاثِ ثُلُثِي الدِّيَةِ وَغَرَمَ الثَّلَاثُ لِأَهْلِ الرَّابِعِ دِيَةً كَامِلَةً  
بَابُ الرَّجُلِ يُخَلِّصُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا فَرَفَعَ إِلَى الْوَالِي فَدَفَعَهُ الْوَالِي إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِيَقْتُلُوهُ فَوَثَبَ عَلَيْهِمْ قَوْمٌ فَخَلَّصُوا الْقَاتِلَ مِنْ أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ فَقَالَ أَرَى أَنْ يُحْبَسَ الَّذِينَ خَلَّصُوا الْقَاتِلَ مِنْ أَيْدِي الْأَوْلِيَاءِ حَتَّى يَأْتُوا بِالْقَاتِلِ قِيلَ فَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ وَهُمْ فِي السَّجْنِ قَالَ فَإِنْ مَاتَ فَعَلَيْهِمْ الدِّيَةُ يُؤَدُّونَهَا جَمِيعاً إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ

الرواية لا يتم في الآخرين، لاستلزامه كون دية الثالث على الأولين، و دية الثاني على الأول، إذ لا مدخل لقتله من بعده في إسقاط حقه كما مر، إلا أن يفرض كون الواقع عليه سببا في افتراس الأسد له، فيقرب إلا أنه خلاف الظاهر انتهى.  
و أقول: قيل: أما الثالث فلأنه تلف بجذب الأول له، و جذبه الثالث و الرابع على نفسه، فكأنه تلف بثلاثة اثنان منهما من نفسه، و لو لم يجذب لأمكن أن يتخلص و الثلثان لأنه جذب الرابع، و هذا الثالث بجذبه الرابع على نفسه، و لا يخفى ما فيه.

### باب الرجل يخلص من وجب عليه القود

#### باب الرجل يخلص من وجب عليه القود

باب الرجل يخلص من وجب عليه القود

الحديث الأول

: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب أنه يلزمه أما إحضاره أو الدية، و ظاهر الخبر أنه يلزمه ابتداء تكليف الإحضار و الحبس له، فإن مات القاتل فالدية، و يمكن حمله على المشهور.

ص: ٣٩

بَابُ الرَّجُلِ يُمْسِكُ الرَّجُلَ فَيَقْتُلُهُ آخِرُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلَيْنِ أَمْسَكَ أَحَدُهُمَا وَقَتَلَ الْآخَرَ قَالَ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُجْبَسُ الْآخَرُ حَتَّى يَمُوتَ غَمًّا كَمَا كَانَ حَبَسَهُ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ غَمًّا

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ شَدَّ عَلَى رَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ وَ الرَّجُلُ فَارًّا مِنْهُ فَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ آخَرَ فَأَمْسَكَهُ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ الرَّجُلُ فَقَتَلَ الرَّجُلَ الَّذِي قَتَلَهُ وَ قَضَى عَلَى الْآخَرِ الَّذِي أَمْسَكَهُ عَلَيْهِ أَنْ يُطْرَحَ فِي السَّجَنِ أَبَدًا حَتَّى يَمُوتَ فِيهِ لِأَنَّهُ أَمْسَكَهُ عَلَى الْمَوْتِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ قَالَ كُنْتُ شَاهِدًا عِنْدَ النَّبِيِّ الْحَرَامِ وَ رَجُلٌ يُنَادِي بِأَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ وَ هُوَ يَطُوفُ وَ يَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَيْدِينَ الرَّجُلَيْنِ طَرَقَا أَخِي لَيْلًا فَأَخْرَجَاهُ مِنْ مَنْزِلِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ وَ اللَّهُ مَا أَدْرِي مَا صَنَعَا بِهِ فَقَالَ لَهُمَا مَا صَنَعْتُمَا بِهِ فَقَالَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

## باب الرجل يمستك الرجل فيقتله آخر

### الحديث الأول

الحديث الأول

صحيح و عليه فتوى الأصحاب.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

و قال فى الصحاح: وافى فلان: أى أتى. قوله عليه السلام "فهو ضامن" و قال فى الشرائع، من دعا غيره فأخرجه من منزله ليلا فهو له ضامن حتى يرجع إليه، فإن عدم فهو ضامن لذيته، و إن وجد مقتولا و ادعى قتله على غيره و أقام بينه فقد برىء، و إن عدم البيئه ففى القود تردد، و الأصح أنه لا قود و عليه الدية فى ماله، و إن وجد ميتا ففى



ص: ٤٠

كَلَّمْنَاهُ فَرَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَقَالَ لَهُمَا وَإِنِّي عَدَا صِيْلَاءَ الْعَصِيْرِ فِي هَذَا الْمَكَانِ فَوَافُوهُ مِنَ الْعَدِ صِيْلَاءَ الْعَصِيْرِ وَحَضَرْتُهُ فَقَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَهُوَ قَابِضٌ عَلَى يَدِهِ يَا جَعْفَرُ اقْضِ بَيْنَهُمْ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اقْضِ بَيْنَهُمْ أَنْتَ فَقَالَ لَهُ بِحَقِّي عَلَيْكَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَهُمْ قَالَ فَخَرَجَ جَعْفَرُ فَطَرِحَ لَهُ مُصِيْلًا قَصَبٍ فَجَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ حَيَاءَ الْخُصِيْمَاءِ فَجَلَسُوا قَدَامَهُ فَقَالَ مَا تَقُولَانِ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّ هَذَيْنِ طَرَفَا أَخِي لَيْلًا فَأَخْرَجَاهُ مِنْ مَنْزِلِهِ فَوَاللَّهِ مَا رَجَعَ إِلَيَّ وَ وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا صَنَعَا بِهِ فَقَالَ مَا تَقُولَانِ فَقَالَا يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ كَلَّمْنَاهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَقَالَ جَعْفَرُ يَا عَلَامُ اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص كُلُّ مَنْ طَرَقَ رَجُلًا بِاللَّيْلِ فَأَخْرَجَهُ مِنْ مَنْزِلِهِ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ قَدْ رَدَّهُ إِلَى مَنْزِلِهِ يَا عَلَامُ نَحَّ هَذَا فَاضْرِبْ عُنُقَهُ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَنَا قَتَلْتُهُ وَ لَكِنِّي أَمْسَيْتُهُ ثُمَّ جَاءَ هَذَا فَوَجَّاهُ فَقَتَلْتُهُ فَقَالَ أَنَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ يَا عَلَامُ نَحَّ هَذَا وَاضْرِبْ عُنُقَ الْآخِرِ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا عَيْدَبْتُهُ وَ لَكِنِّي قَتَلْتُهُ بِضَرْبِهِ وَاحِدَةٍ فَأَمَرَ أَخَاهُ فَضْرَبَ عُنُقَهُ ثُمَّ أَمَرَ بِالْآخِرِ فَضْرَبَ جَنْبَيْهِ وَ حَبَسَهُ فِي السَّجْنِ وَ وَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ يُحْبَسُ عُمَرُ وَ يُضْرَبُ فِي كُلِّ سَنَةٍ خَمْسِينَ جَلْدَةً

لزوم الديو ترداد، و لعل الأشبه أنه لا يضمن.

و قال في المسالك: قال الشيخ: يقتل مطلقا ما لم يدع قتله على غيره، فتجب الديو، و المصنف حكم بالديو فيمكن حمل الخبر على الإقرار، و المصنف رجع فيما لو وجد ميتا عدم الضمان، و هو خيرة ابن إدريس.

و قال في الصحاح: وجأته بالسكين: ضربته، و قال الشهيد الثاني، جاز استناد الحكم بالقتل في الثانية إلى إقراره، و أمر الغلام أولا به لاستخراج ما فعلاه تهديدا و حيلة على الإقرار الصحيح. انتهى. قوله " و وقع على رأسه " بتشديد القاف أي حكم عليه، و هذا شائع يقال: كتب هذا على رأسه، و ما ذكر فيه من التعزير في كل سنة زائدا على الحبس لم يذكر في غيره من الأخبار، و لم يتعرض له الأصحاب فيما رأينا، و لعله من خصوصيات تلك الواقعة و الله يعلم.

ص: ٤١

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ رُفِعُوا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَمْسَكَ رَجُلًا وَأَقْبَلَ آخَرَ فَقَتَلَهُ وَالْآخَرُ يَرَاهُمْ فَقَضَى فِي الرَّؤْيِيَةِ أَنْ تُسْمَلَ عَيْنَاهُ وَفِي الَّذِي أَمْسَكَ أَنْ يُسَجَّنَ حَتَّى يَمُوتَ كَمَا أَمْسَكَهُ وَقَضَى فِي الَّذِي قَتَلَ أَنْ يُقْتَلَ

بَابُ الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى الرَّجُلِ فَيَقْتُلُهُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ عُيَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى رَجُلٍ فَقَتَلَهُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و في القاموس سمل عينه فقأها.

## باب الرجل يقع على الرجل فيقتله

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و حمل على ما إذا كان الوقوع بغير اختياره، قال الشهيد الثاني (ره): إذا وقع من علو على غيره فقتله فيما أن يقصد الوقوع عليه أو لا يقصده، أو يضطر إليه بهواء و نحوه و على التقادير إما أن يكون الوقوع مما يقتل غالباً أو [لا يكون، و على تقدير القصد إما أن يقصد قتله أو لا- فإن قصد الوقوع عليه باختياره و كان مما يقتل غالباً أو] قصد القتل فهو عامد يقاد بالمقتول إن سلم، و تؤخذ الدية من تركته إن مات أيضاً، بناء على أخذها من مال العامد إذا مات، و إن قصد الوقوع دون القتل و لم يكن مما يقتل غالباً فاتفق به، فهو شبيه العمد تثبت فيه الدية في ماله، و إن لم يقصده بأن قصد الوقوع على غيره فهو خطأ محض، ضمانه على عاقلته، و إن اضطر إلى الوقوع كما لو ألقاه الهواء أو زلق لم يكن القتل من فعله أصلاً فلا ضمان عليه و لا على عاقلته، و على جميع هذه التقديرات فالواقع هدر، لأن قتله لم يستند إلى أحد يحال عليه الضمان

ص: ٤٢

شئ

٢ ابن محبوب عن ابن رباب وعبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله فقال الديه على الذي وقع على الرجل فقتله لأولياء المقتول قال ويروح المدفوع بالديه على الذي دفعه قال وإن أصاب المدفوع شئ فهو على الدافع أيضاً

٣ الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشاء عن أبيان بن عثمان عن عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله ع - عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما فقال ليس على الأعلى شئ وعلى الأسفل شئ

باب نادر

١ محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل وجد مقتولاً فجاء رجلان إلى وليه فقال أحدهما أنا قتلته عمداً وقال الآخر

و لو كان وقوعه بدفع غيره ممن يحال عليه، فالقول في ضمان المدفوع كما مر، فيقتل به الدافع إن قصده و كان مما يقتل غالباً أو قصد القتل و يلزمه ديته في ماله إن لم يكن كذلك مع قصده إلى الفعل، و إلا كان خطأ محضاً هذا حكم المدفوع، و أما الأسفل ففي أنه من يضمنه منهما؟ قولان: أحدهما و هو الذي المحقق و العلامة و جماعة أنه الدافع أيضاً، لأنه السبب القوي و المباشر ضعيف، و الثاني قول الشيخ في النهاية أن دية الأسفل على الذي وقع عليه، و يرجع بها على الذي دفعه، و مستنده صحيحة ابن سنان.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

## باب نادر

## الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف و عليه فتوى الأصحاب.

ص: ٤٣

أَنَا قَتَلْتُهُ خَطَأً فَقَالَ إِنَّهُ هُوَ أَخَذَ بِقَوْلِ صَاحِبِ الْعَمْدِ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْخَطَا سَبِيلٌ وَإِنْ أَخَذَ بِقَوْلِ صَاحِبِ الْخَطَا فَلَيْسَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْعَمْدِ سَبِيلٌ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصِحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع بِرَجُلٍ وُجِدَ فِي خَرِبَةٍ وَبِيَدِهِ سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ وَإِذَا رَجُلٌ مَذْبُوحٌ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ فَقَالَ لَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا تَقُولُ قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا قَتَلْتُهُ قَالَ أَذْهَبُوا بِهِ فَمَا قَتَلُوهُ بِهِ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ لِيَقْتُلُوهُ بِهِ أَقْبَلَ رَجُلٌ مُسْرِعًا فَقَالَ لَا تَعْجَلُوا وَرُدُّوهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَرَدُّوهُ فَقَالَ وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا هَذَا صَاحِبُهُ أَنَا قَتَلْتُهُ فَقَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع لِلأَوَّلِ مَا حَمَلَكَ عَلَى إِفْرَارِكَ عَلَى نَفْسِكَ وَلَمْ تَفْعَلْ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا كُنْتُ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ وَقَدْ شَهِدَ عَلَيَّ أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ وَأَخَذُونِي وَبِيَدِي سِكِّينٌ مُلَطَّخٌ بِالدَّمِ وَالرَّجُلُ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ وَأَنَا قَائِمٌ عَلَيْهِ وَخِفْتُ الضَّرْبَ فَأَقْرَرْتُ وَأَنَا رَجُلٌ كُنْتُ ذَبَحْتُ بِجَنْبِ هَذِهِ الْخَرِيَةِ شَاءَ وَأَخَذَنِي الْبُؤْلُ فَدَخَلْتُ الْخَرِبَةَ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَتَشَحَّطُ فِي دَمِهِ فَقَمْتُ مُعْجَبًا فَدَخَلَ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ فَأَخَذُونِي فَقَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع خُذُوا هَذَيْنِ فَاذْهَبُوا بِهِمَا إِلَى الْحَسَنِ وَقُصُّوا عَلَيْهِ قِصَّتَهُمَا وَقُولُوا لَهُ مَا الْحُكْمُ فِيهِمَا فَذَهَبُوا إِلَى الْحَسَنِ ع وَقُصُّوا عَلَيْهِ قِصَّتَهُمَا فَقَالَ الْحَسَنِ ع قُولُوا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع إِنَّ هَذَا إِنْ كَانَ ذَبَحَ ذَاكَ فَقَدْ أَحْيَا هَذَا وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا يُحَلِّي عَنْهُمَا وَتُخْرَجُ دِيَةٌ الْمَذْبُوحِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مرفوع.

وقال في المسالك: بمضمون هذه الرواية عمل أكثر الأصحاب مع أنها مرسله مخالفة للأصول، والأقوى تخير الولي في تصديق أيهما شاء، والاستيفاء منه، وعلى المشهور لو لم يكن بيت مال أشكل درء القصاص عنهما، وإذهاب حق المقر له، مع أن مقتضى التعليل ذلك، ولو لم يرجع الأول عن إقراره فمقتضى التعليل بقاء الحكم أيضا، والمختار التخيير مطلقا.

ص: ٤٤

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ فَحْمِلَ إِلَى الْوَالِي وَجَاءَهُ قَوْمٌ فَشَهِدُوا عَلَيْهِ الشُّهُودُ أَنَّهُ قَتَلَهُ عَمداً فَدَفَعَ الْوَالِي الْقَاتِلَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ لِيُقَادَ بِهِ فَلَمْ يَزْتَمُوا حَتَّى أَتَاهُمْ رَجُلٌ فَأَقْرَعَ عِنْدَ الْوَالِي أَنَّهُ قَتَلَ صَاحِبَهُمْ عَمداً وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ بَرِيءٌ مِنْ قَتْلِ صَاحِبِكُمْ فَلَانَ فَلَا تَقْتُلُوهُ بِهِ وَخُذُونِي بِدَمِهِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع إِنَّ أَرَادَ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلُوا الَّذِي أَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَقْتُلُوهُ وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى الْآخِرِ ثُمَّ لَمَّا سَبِيلَ لورثته الذي أقرع على نفسه على ورثته الذي شهد عليه وإن أرادوا أن يقتلوا الذي شهد عليه فليقتلوه ولا سبيل لهم على الذي أقرع ثم ليؤدّ الدية الذي أقرع على نفسه إلى أولياء الذي شهد عليه نصف الدية قلت أ رأيت إن أرادوا أن يقتلوهما جميعاً قال ذاك لهم وعليهم أن يدفعا إلى أولياء الذي شهد عليه نصف الدية خاصة دون صاحبه ثم يقتلونهما قلت إن أرادوا أن يأخذوا الدية قال فقال الدية بينهما نصيبان لأن أحدهما أقرع والآخر شهد عليه قلت كيف جعلت لأولياء الذي شهد عليه على الذي أقرع على نفسه نصف الدية حين قتل

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

قوله عليه السلام "فلم يريموا" كذا في أكثر النسخ، والأظهر "لم يرموا" كما في بعضها، [و في بعضها "لم يرتماوا" بالتاء المثناة الفوقانية].

قال في القاموس: الريم: البراح، ما رمت أفعل، و ما رمت المكان، و منه أريم ما برحت و قال: رتمه يرتمه: كسره، و ما رتم بكلمة ما تكلم، و ما زال راتما مقيما.

و قال في التحرير: لو شهد اثنان على زيد بأنه قتل عمدا و أقر آخر أنه الذي قتل و أبرأ المشهود عليه تخير الولي في الأخذ بقول البينة، و المقر، قال الشيخ (ره):

فللولى قتل المشهود عليه و يرد المقر نصف ديته، و له قتل المقر و لا رد لإقراره بالانفراد، و له قتلها بعد أن يرد على المشهود عليه نصف الدية دون المقر و لو طلب الدية كانت عليهما نصفين، و دل على ذلك رواية زرارة عن الباقر عليه السلام،

ص: ٤٥

وَلَمْ تُجْعَلْ لِأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ أُقْرَ عَلَى أَوْلِيَاءِ الَّذِينَ شُهِدَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُقْتَلْ قَالَ فَقَالَ لَأَنَّ الَّذِينَ شُهِدَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِثْلَ الَّذِينَ أُقْرَ الَّذِينَ شُهِدَ عَلَيْهِ لَمْ يُقْرَ وَلَمْ يُبْرَأْ صَاحِبُهُ وَالْآخِرُ أُقْرَ وَأَبْرَأَ صَاحِبُهُ فَلَزِمَ الَّذِينَ أُقْرَ وَأَبْرَأَ صَاحِبُهُ مَا لَمْ يَلْزِمَ الَّذِينَ شُهِدَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُقْرَ وَلَمْ يُبْرَأْ صَاحِبُهُ بَابٌ مَنْ لَا دِيَّةَ لَهُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَزِيدٍ اللَّهُ ع قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ قَتَلَهُ الْحِدُّ فِي الْقِصَاصِ فَلَا دِيَّةَ لَهُ وَقَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ عَدَا عَلَى رَجُلٍ لِيُضْرِبَهُ فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَجَرَحَهُ أَوْ قَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَقَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ

و منع ابن إدريس من قتلها معا أو إلزامها بالدية، إلا أن يشهد البينة بالتشريك و يقر المقر به أما مع الشهادة بالتفرد، و إقرار المقر به فلا تشريك، و الأقرب تخير الولي في إلزام أيهما شاء، و ليس له على الآخر سبيل، و لا يرد أحدهما على الآخر إلا أن الرواية مشهورة بين الأصحاب.

## باب من لا دية له

### الحديث الأول

#### الحديث الأول

: حسن.

قوله عليه السلام "أيما رجل قتلته" هذا هو المشهور بين الأصحاب، و قال المفيد (ره) من جلده إمام المسلمين حدا في حق من حقوق الله فمات لم يكن له دية، و إن جلده حدا أو أدبا في حقوق الناس فمات كان ضامنا لديته، و من قتله القصاص من غير تعد فيه فلا دية له، و ظاهر المفيد أن الدية في مال الإمام عليه السلام.

و قال الشيخ في الاستبصار: إن الدية في بيت المال، و قال في الشرائع: لا يضمن المقتص بسراية القصاص.

قوله عليه السلام "فلا شيء عليه عليه" الفتوى، و الأولى الاكتفاء بأقل ما يمكن دفعه به.

ص: ٤٦

أَطَّلَعَ عَلَى قَوْمٍ فِي دَارِهِمْ لِيُنْظَرُ إِلَى عَوْرَاتِهِمْ فَرَمَوْهُ فَفَقَّتُوا عَيْنَيْهِ أَوْ جَرَّحُوهُ فَلَا دِيَةَ لَهُ وَقَالَ مَنْ بَدَأَ فَاغْتَدَى فَاغْتَدَى عَلَيْهِ فَلَا قَوْلَ لَهُ  
 ٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ  
 سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي رَجُلٍ أَرَادَ امْرَأَةً عَلَى نَفْسِهَا حَرَاماً فَرَمْتُهُ بِحَجَرٍ فَأَصَابَ مِنْهُ مَقْتلاً قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ  
 عَزَّ وَجَلَّ وَإِنْ قُدِّمَتْ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ أَهْدَرَ دَمَهُ

قوله عليه السلام "فلا دية له" و"قال في الشرائع: من اطلع على قوم فلهم زجره، فلو أصر فرموه بحصاة أو عود فجنى ذلك عليه كانت الجناية هدرًا، ولو بادره من غير زجر ضمن، ولو كان المطلع رحماً لנסاء صاحب المنزل اقتصر على زجره، ولو رماه والحال هذه فجنى عليه ضمن، ولو كان في النساء مجردةً جاز زجره ورميه، لأنه ليس للمحرم حينئذ الاطلاع.  
 قوله عليه السلام "من بدأ فاعتدى" حمل على ما إذا اقتصر على ما يحصل به الدفع ولم يتعده.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

قوله عليه السلام "فأصاب" أي أصاب الحجر من الرجل موضعاً كان محل قتله، أي قتله به، و يدل على جواز الدفع عن البضع، و لو انجر إلى القتل، و حمل على إذا لم يمكن الدفع بأقل منه على المشهور بين الأصحاب.  
 قوله عليه السلام "أهدر دمه" أي بعد الثبوت أو بعلمه بالواقع، و الأول أظهر.  
 قوله عليه السلام "إذا أراد رجل" و قال في الشرائع: للإنسان أن يدفع عن نفسه و حريمه و ماله ما استطاع.  
 و قال في المسالك: لا- إشكال في أصل الجواز مع القدرة و عدم لحوق ضرر، و الأقوى وجوب الدفع عن النفس و الحریم مع الإمكان، و لا يجوز الاستسلام فإن عجز و رجا السلامة بالكف و الهرب و جب.

ص: ٤٧

- ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ الْقِصَاصُ هَلْ لَهُ دِيَةٌ قَالَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يُقْتَصَّ مِنْ أَحَدٍ وَمَنْ قَتَلَهُ الْحَدَّ فَلَا دِيَةَ لَهُ
- ٤ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضِيلِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَضْرِبَ رَجُلًا ظُلْمًا فَاتَّقَاهُ الرَّجُلُ أَوْ دَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَأَصَابَهُ ضَرْرٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
- ٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا اطَّلَعَ رَجُلٌ عَلَى قَوْمٍ يُشْرِفُ عَلَيْهِمْ أَوْ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ مِنْ خَلَلِ شَيْءٍ لَهُمْ فَرَمَوْهُ فَأَصَابَهُ فَقَتَلُوهُ أَوْ فَقَّوْا عَيْنَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ غُزْمٌ وَقَالَ إِنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ مِنْ خَلَلِ حُجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِمَشْقَصٍ لِيَفْقَأَ عَيْنَهُ فَوَجَدَهُ قَدْ انْطَلَقَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَى حَيْثُ أَمَا وَاللَّهِ لَوْ تَبَّتْ لِي لَفَقَأْتُ عَيْنَيْكَ
- ٦ يُونُسُ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا ظُلْمًا - فَوَدَّهَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ أَنَّهُ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
- ٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إما المدافعة عن المال فإن كان مضطرا إليه و غلب على ظنه السلامة و جب، و إلا فلا.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مختلف فيه.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مختلف فيه.

و قال فى القاموس: المشقص كمنبر: نصل عريض أو سهم فيه ذلك، و قال:

فقأ العين و نحوها كمنع: كسرهما أو قلعها.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن أو موثق.

### الحديث السابع



الحديث السابع

: [صحيح].

لعب الخطرة أن يحرك المخراق، وقال "حذار حذار" وقد ينون الثاني

ص: ٤٨

الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ صَبِيَّانُ فِي زَمَنِ عَلِيٍّ ع يَلْعَبُونَ بِأَخْطَارِهِمْ فَرَمَى أَحَدُهُمُ الْآخَرَ بِخَطَرِهِ فَدَقَّ رِبَاعِيَّةً صَاحِبِهِ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فَأَقَامَ الرَّامِيَّ النَّبِيَّةَ بِأَنَّهُ قَالَ حِذَارٍ حِذَارٍ فَدَرَأَ عَنْهُ الْقِصَاصَ ثُمَّ قَالَ قَدْ أَعَذَرَ مَنْ حَذَرَ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ الْقِصَاصُ هَلْ لَهُ دِيَّةٌ فَقَالَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَقْتَصَّ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ وَ مَنْ قَتَلَهُ الْحَدُّ فَلَا دِيَّةَ لَهُ

٨ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ اطَّلَعَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ص مِنَ الْجَرِيدِ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ص لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَثْبُتُ لِي لَقُمْتُ إِلَيْكَ بِالْمَشَقِّصِ حَتَّى أَفْقَأَ بِهِ عَيْنَكَ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ أ ذَاكَ لَنَا فَقَالَ وَيْحَكَ أَوْ وَيْلَكَ أَقُولُ لَكَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص فَعَلَ تَقُولُ ذَلِكَ لَنَا

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْخَسِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَنْ بَدَأَ فَاغْتَدَى فَاغْتَدَى عَلَيْهِ فَلَا قَوْلَ لَهُ

أى احذر.

و قال فى الروضة: لو قال الرامى: حذار- بفتح الحاء و كسر آخره مبنيًا عليه- هذا هو الأصل فى الكلمة لكن ينبغى أن يراد هنا ما دل على معناها فلا ضمان مع سماع المجنى عليه، لما روى من حكم أمير المؤمنين عليه السلام فيه. و قال فى الصحاح: أعذر الرجل صار ذا عذر، و فى المثل أعذر من أنذر.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: موثق كالصحيح.

قوله عليه السلام "من الجريد" أى من خلل جرائد النخل الداخلة فى البناء و يدل الخبر على وجوب التأسى بالنبي صلى الله عليه و آله و سلم فى كلما لم يعلم فيه الاختصاص.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح.

ص: ٤٩

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقِبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ مَنْ ضَرَبْتَاهُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَمَاتَ فَلَا دِيَةَ لَهُ عَلَيْنَا وَمَنْ ضَرَبْتَاهُ حَدًّا فِي شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ فَمَاتَ فَإِنَّ دِيَتَهُ عَلَيْنَا

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ص فِي حُجْرَاتِهِ مَعَ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ وَمَعَهُ مَغَازِلُ لَهُ يَقْلِبُهَا إِذْ بَصِيرَ بَعَيْنَيْنِ تَطَّلِعَانِ فَقَالَ لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَثْبُتُ لِي لَقُمْتُ حَتَّى أَبْحَسَكَ فَقُلْتُ نَفَعَلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ فَعَلْنَا مِثْلَهُ بِنَا قَالَ إِنْ خَفِيَ لَكَ فَاَفَعَلَهُ

١٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ سَارِقٍ دَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ لَيْسَ بِرَقٍ مَتَاعَهَا فَلَمَّا جَمَعَ الثِّيَابَ تَابَعَتْهُ نَفْسُهُ فَكَابَرَهَا عَلَى نَفْسِهَا فَوَاقَعَهَا فَتَحَرَّكَ ابْنُهَا فَقَامَ فَقَتَلَهُ بِفَأْسٍ كَانَ مَعَهُ فَلَمَّا فَرَّغَ حَمَلَ الثِّيَابَ وَذَهَبَ لِيُخْرِجَ حَمَلَتَ عَلَيْهِ بِالْفَأْسِ فَقَتَلَتْهُ فَجَاءَ أَهْلُهُ يَطْلُبُونَ بَدَمِهِ مِنَ الْعَدِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف.

و استدلل به على أن الدية على الإمام عليه السلام، و يمكن أن يكون عليه السلام نسبها إلى نفسه لأن بيت المال في يده.

### الحديث الحادي عشر

الحديث الحادي عشر

: حسن أو موثق.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "أبخسك" في بعض النسخ بالنون، و في بعضها بالباء الموحدة، و قال الفيروزآبادي نخس الدابة كنصر و جعل: غرز مؤخرها أو جنبها بعود. و نحوه و قال: البخس النقص و الظلم، و فقاً العين بالإصبع و غيرها. قوله عليه السلام "إن خفى لك" أي إن لم يطلع أحد فيقتص منك.

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: مجهول.

ص: ٥٠

أَقْضَ عَلَيَّ هَذَا كَمَا وَصَفْتُ لَكَ فَقَالَ يَضْمَنُ مَوَالِيهِ الَّذِينَ يَطْلُبُونَ بِدَمِهِ دِيَةَ الْعَلَامِ وَيَضْمَنُ السَّارِقَ فِيمَا تَرَكَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ بِمُكَابَرَتَيْهَا عَلَيَّ فَرَجَّهَا أَنَّهُ زَانٍ وَهُوَ فِي مَالِهِ غَرِيمُهُ وَلَيْسَ عَلَيْهَا فِي قَتْلِهَا إِيَّاهُ شَيْءٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ كَابَرَ امْرَأَةً لِيَفْجُرَ بِهَا فَقَتَلْتَهُ فَلَا دِيَةَ لَهُ وَلَا قَوْدَ

قوله عليه السلام "أقضى على هذا كما وصفت لك" لعل المعنى كما أصف لك، ثم وصف عليه السلام بقوله "يضمن موالیه" و يحتمل أن يكون عليه السلام بينه له سابقا أو علمه من القواعد الكلية ما يمكنه استنباطه منها، و على هذا يحتمل على بعد أن يكون فاعل قال، الراوى، و قرره عليه السلام، و ليست هذه الفقرة فى الفقيه و التهذيب كما هنا.

قوله عليه السلام "يضمن موالیه" أى من مال الجانى، فإن المال بأيديهم و ظاهره مشكل.

ثم اعلم أن هذا الخبر يشتمل على الحكمين قد طال التشاجر فى توجيههما بين الأصحاب و لم يعمل بهما أكثرهم، و إنما أوردوهما فى كتبهم روايه، قال الشهيد الثانى فى الحكم الأول: هذه الروايه تنافى بظاهرها الأصول المقرره من وجوه:

الأول: إن قتل العمد يوجب القود، فلم يضمن الولى دية الغلام مع سقوط محل القود؟

و أجاب المحقق (ره) عنه بمنع كون الواجب القود مطلقا، بل مع إمكانه إن لم نقل إن موجب العمد ابتداء أحد الأمرين.

الثانى: إن فى الوطاء مكرها مهر المثل، فلم حكم بأربعة آلاف خصوصا على القول بأنه لا يتجاوز السنه، و أجاب المحقق باختيار كون موجب مهر المثل، و منع تقديره بالسنه مطلقا، فيحمل على أن مهر مثل هذه المرأة كان ذلك.

الثالث: إن الواجب على السارق قطع اليد فلم بطل دمه؟ و أجاب بأن اللص محارب، و المرأة قتلته دفعا عن المال، فيكون دمه هدرا.

الرابع: إن قتلها له كان بعد قتل ابنها، فلم لا يقع قصاصا؟ و أجاب بأنها قصدت

ص: ٥١

١٣ وَ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةَ الْبِنَاءِ عَمِدَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى رَجُلٍ صَدِيقٍ لَهَا فَأَدْخَلَتْهُ الْحَبْلَةَ فَلَمَّا دَخَلَ الرَّجُلُ يُبَاضِعُ أَهْلَهُ تَمَارَ الصَّدِيقُ فَاقْتَتَلَا فِي الْبَيْتِ فَقَتَلَ الزَّوْجَ الصَّدِيقُ وَقَامَتِ الْمَرْأَةُ فَضَرَبَتِ الزَّوْجَ ضَرْبَةً فَقَتَلَتْهُ بِالصَّدِيقِ فَقَالَ تَضَمَّنُ الْمَرْأَةُ دِيَةَ الصَّدِيقِ وَ تَقْتُلُ بِالزَّوْجِ

١٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا وَ هُوَ رَاقِدٌ فَلَمَّا صَارَ عَلَى ظَهْرِهِ أَيقَنَ بِهِ - فَبَعَجَهُ بَعَجَةً فَقَتَلَهُ فَقَالَ لَا دِيَةَ لَهُ وَ لَا قَوَدَ

١٥ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْنَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَوْ امْرَأَةً أَعْنَفَتْ عَلَى زَوْجِهَا فَقَتَلَ

قتله دفاعا لا قودا.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: مجهول.

وقال (ره) في الحكم الثاني: نزل ضمانها لدية الصديق على كونها سببا لتلفه بغرورها إياه، و المحقق (ره) قوى أن دمه هدر، و علل بأن للزوج قتل من يجده في داره للزنا، سواء هم بقتل الزوج أم لا، و يشكل بأن دخوله أعم من قصد الزنا و لو سلم منعنا الحكم بجواز قتل من يريده مطلقا، و الشهيد قوى أن دمه هدر مع علمه بالحال، و فيه الإشكال السابق و زيادة، و الوجه أن الحكم المذكور مع ضعف سند الرواية مخالف للأصول، فلا يتعدى الواقعة انتهى. قوله "ليلة البناء" أى الزفاف.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: مجهول.

وقال في القاموس: بعج بطنه بالسكين يبعجه بعجا إذا شقه، و حمل على ما إذا لم يمكن الدفع بدونه و لا يخفى بعده.

### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: مجهول.

ص: ٥٢

أَحَدُهُمَا الْآخَرَ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا إِذَا كَانَا مَأْمُونَيْنِ فَإِنْ أَتَاهُمَا الزَّمَهُمَا الْيَمِينُ بِاللَّهِ أَنَّهُمَا لَمْ يُرِيدَا الْقَتْلَ  
 ١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعاً عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ  
 الْجُرْجَانِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي رَجُلٍ دَخَلَ عَلَى دَارِ آخَرَ لِلتَّلْصُصِ أَوْ الْفُجُورِ فَقَتَلَهُ صَاحِبُ الدَّارِ أُيُقْتَلُ بِهِ أَمْ لَا فَقَالَ اعْلَمْ

قوله عليه السلام "الزمهما اليمين" يحتمل القسامة بالرد من المدعى أو اليمين الواحد لأنه منكر، وقال في المختلف: إذا أعنف الرجل على امرأته، والمرأة على زوجها فقتل أحدهما صاحبه فإن كانا متهمين ألزما الدينة، وإن كانا مأمونين لم يكن عليهما شيء، وقال المفيد: الرجل إذا أعنف على امرأته فماتت من ذلك كان عليه ديتها مغلظة، ولم يقدر بها، وإن أعنفت هي على زوجها فضمته إليها ونحو ذلك من الفعل الذي لا يقصد به فاعله إلى إتلاف النفس فمات الزوج كان عليها ديته مغلظة، ولم يكن عليها القود، وأطلق ولم يفصل بين المتهم وغيره.

وروى الصدوق في المقنع عن الصادق عليه السلام "قال: سئل عن رجل أعنف إلى آخره، وقال سلار: فإذا أعنف الرجل بالمرأة فماتت فعليه ديتها، وكذا لو ضمته هي فقتلته لكان عليها الدينة، وقال ابن إدريس: الأولى وجوب الدينة على المعنف منهما كيف ما دارت القضية إلا أن الحكم إذا كانا متهمين، فقد حصل لولى المقتول تهمة، وهي اللوث فله أن يقسم ويستحق القود إن ادعى أن القتل عمد، فأما إذا كانا مأمونين فالمستحق الدينة على المعنف فحسب، ولا يستحق الولي القود ههنا بحال، وهذا الذي اختاره يقتضيه قول شيخنا المفيد حيث لم يفصل إلى التهمة و ادعاء العمد وعدمه وهو الوجه.

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: مجهول.

والمذكور في فهرست الشيخ أن الراوى عن الفتح هو المختار بن بلال بن المختار، وفي رجاله أنه المختار بن هلال بن المختار و ما هنا يخالفهما، و اختلف في

ص: ٥٣

أَنَّ مَنْ دَخَلَ دَارَ غَيْرِهِ فَقَدْ أَهْدَرَ دَمَهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ

بَابُ الرَّجُلِ الصَّحِيحِ الْعَقْلِ يَقْتُلُ الْمَجْنُونُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع- عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مَجْنُونًا فَقَالَ إِنْ كَانَ الْمَجْنُونُ أَرَادَهُ فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَقَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْدٍ وَلَا دِيَّةٍ وَيُعْطَى وَرَثَتَهُ دِيَّتَهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا وَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَجْنُونُ أَرَادَهُ فَلَا قَوْدَ لِمَنْ لَا يُقَادُ مِنْهُ فَأَرَى أَنَّ عَلَى قَاتِلِهِ الدِّيَّةَ مِنْ مَالِهِ يَدْفَعُهَا إِلَى وَرَثَةِ الْمَجْنُونِ وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي الْوَرْدِ قَالُوا قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ أَضْمَحَكَ اللَّهُ رَجُلٌ حَمَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مَجْنُونٌ فَضْرَبَهُ

أن الذي يروى عنه الفتح أبو الحسن الثاني أو الثالث عليهما السلام و الأول أظهر.

## باب الرجل الصحيح العقل يقتل المجنون

### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام "فلا قود لمن لا يقاد منه" استدلال به الشهيد الثاني (ره) على ما ذهب إليه أبو الصلاح، خلافاً للمشهور من أن البالغ إذا قتل الصبي لم يقتل به، قياساً على المجنون، فقال: يمكن الاستدلال له بهذا العموم، فلا يكون قياساً لكن تخصيص عموم الكتاب بمثل هذا مشكل.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

و ربما يعد حسناً لمدح ضعيف في أبي الورد.

وقال في التحرير: لو قتل العاقل مجنوناً لم يقتل به و تثبت الدية على القاتل إن كان القتل عمداً أو شبيهه العمداً، و إن كان خطأ فالدية على العاقلة، و لو قصد القاتل دفعه، و لم يندفع إلا بالقتل كان هدراً، و روى أن الدية في بيت المال انتهى.

ص: ٥٤

الْمَجْنُونُ ضَرْبُهُ فَنَتَاوَلَ الرَّجُلُ السَّيْفَ مِنَ الْمَجْنُونِ فَضَرَبَهُ فَفَتَلَهُ فَقَالَ أَرَى أَنْ لَمَّا يُفْتَلِ بِهِ وَلَا يُعْرَمَ دَيْتُهُ وَتُكُونُ دَيْتُهُ عَلَى الْإِمَامِ وَلَا يَبْطُلُ دَمُهُ

بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ فَلَمْ تَصِحَّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ حَتَّى خُولِطَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خُضَيْرِ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَجَلِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا فَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الْحُدُّ وَلَمْ تَصِحَّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ حَتَّى خُولِطَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ ثُمَّ إِنَّ قَوْمًا آخَرِينَ شَهِدُوا عَلَيْهِ بَعِيدًا مَا خُولِطَ أَنَّهُ قَتَلَهُ فَقَالَ إِنَّ شَهِدُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَهُ حِينَ قَتَلَهُ وَهُوَ صَاحِبُ لَيْسَ بِهِ عِلَّةٌ مِنْ فَسَادِ عَقْلِهِ قُتِلَ بِهِ وَإِنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَكَانَ لَهُ مَالٌ يُعْرَفُ دُفِعَ إِلَى وَرَثَتِهِ الْمُقْتُولِ الدِّيَّةُ مِنْ مَالِ الْقَاتِلِ وَإِنْ لَمْ يَثْرِكْ مَالًا أُعْطِيَ الدِّيَّةُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

و أقول: ذكره المحقق أيضا روايه و لم أر من أفتى به إلا يحيى بن سعيد في جامعه.

### باب الرجل يقتل فلم يصح الشهادة عليه حتى خولط

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: مجهول.

وقال في الشرائع: فلا يقتل المجنون سواء قتل عاقلاً أو مجنوناً، وثبتت الدية على عاقلته، وكذا الصبي لا يقتل بصبي ولا بالغا، أما لو قتل العاقل ثم جن لم يسقط عنه القود، قوله عليه السلام "من مال القاتل" هذا خلاف ما ذهب إليه الأصحاب، من أن جناية المجنون خطأ يلزم العاقلة، ودلت عليه أخبار أخرى، ويمكن أن يحمل هذا الخبر على ما إذا لم يشهدوا على وقوعه في حال الجنون أيضاً، بل شهدوا بوقوعه منه من غير علم منهم بكونه في حال العقل أو حال الجنون.



ص: ٥٥

باب في القاتل يريد التوبة

١ علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن الحسين بن أحمد المنقري عن عيسى الضعيف قال قلت لأبي عبد الله ع رجل قتل رجلاً متعمداً ما توبته قال يمكن من نفسه قلت يخاف أن يقتلوه قال فليعطهم الدية قلت يخاف أن يعلموا بذلك قال فليُنظر إلى الدية فليجعلها صُراً ثم لينظر موافقت الصلاة فليلقها في دارهم

٢ عده من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبي الخزرج قال حدثني فضيل بن عثمان الأعمور عن الزهري قال كنت عاملاً ليني أمية فقتلت رجلاً فسألت علي بن الحسين ع بعدي ذلك كيف أصنع به فقال الدية اعرضها على قومه قال فعرضت فأبوا و جهدت فأبوا فأخبرت علي بن الحسين ع بذلك فقال اذهب معك بنف من قومك فأشهد عليهم قال ففعلت فأبوا فشهدوا عليهم فرجعت إلى علي بن الحسين ع فأخبرته قال فخذ الدية فصيرها متفرقة ثم انت الباب في وقت الظهر أو الفجر فالتقها في الدار فمن أخذ شيئاً فهو يحسب لك في الدية فإن وقت الظهر والفجر ساعية يخرج فيها أهل الدار قال الزهري ففعلت ذلك ولو لا علي بن الحسين ع لهلكت قال و حدثني بعض أصحابنا أن الزهري كان ضرب رجلاً به قروح فمات من ضربه

٣ علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم وابن بكير وغير واحد قالوا كان علي بن الحسين ع في الطواف فنظر في ناحية المسجد إلى جماعة فقال ما هذه الجماعة فقالوا هذا محمد بن شهاب الزهري اختلط عقله فليس يتكلم فأخرج أهله لعله إذا رأى الناس أن يتكلم فلما قضى علي بن الحسين طوافه خرج حتى دنا منه

## باب في القاتل يريد التوبة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

ص: ٥٦

فَلَمَّا رَأَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَهَابٍ عَرَفَهُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع مَا لَكَ فَقَالَ وُلِّيتُ وَلَايَةً فَأَصِيبُتُ دَمًا فَفَقَتَلْتُ رَجُلًا فَدَخَلَنِي مَا تَرَى فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ع لَأَنَا عَلَيْكَ مِنْ يَأْسِكَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَشَدُّ خَوْفًا مِنِّي عَلَيْكَ مِمَّا أَتَيْتَ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَعْطَيْتَهُمُ الدِّيَةَ قَالَ قَدْ فَعَلْتُ فَأَبَوْا فَقَالَ اجْعَلْهَا صُرْرًا ثُمَّ انْظُرْ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ فَأَلْقِهَا فِي دَارِهِمْ

بَابُ قَتْلِ اللَّصِّ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَيْنُ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ بَعْضِ أَصِحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ إِذَا قَدَّرْتَ عَلَى اللَّصِّ فَاْبْدُرْهُ وَأَنَا شَرِيكُكَ فِي دَمِهِ

و كان في السند إرسالاً لعدم لقاء هؤلاء على بن الحسين أو إضماراً بأن يكون القائل الصادق عليه السلام.

## باب قتل اللص

### الحديث الأول

#### الحديث الأول

: مرسل.

وقال في المسالك: اللص إن شهر سلاحاً وما في معناه فهو محارب حقيقة، وإن لم يكن له سلاح بل يريد اختلاس المال والهرب فهو في معنى المحارب في جواز دفعه ولو بالقتل إذا توقف الدفع عليه، وإنما عدلنا عن ظاهر الروايات إلى ما ذكرناه من التفصيل لقصورها سنداً عن إفادة الحكم مطلقاً، فيرجع إلى القواعد المقررة. ثم إن كان غرضه أخذ المال لم يجب دفعه وإن جاز، وينبغي تقييد ذلك بما لا يضره فواته، وإلا اتجه الوجوب مع عدم التفرير بالنفس، وإن طلب العرض وجب دفعه مع عدم ظن العطب، وإن طلب النفس وجب دفعه مطلقاً لوجوب حفظ النفس، وغايته العطب وهو غاية عمل المفسد، فيكون الدفاع أرجح، نعم لو أمكن السلامة بالهرب كان أحد أسباب حفظ النفس فيجب علينا إن توفقت عليه، وتخييراً إن أمكنت به وبغيره.

ص: ٥٧

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع - عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ عَنْ مَالِهِ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ شَهِيدٍ فَقُلْنَا لَهُ أَفَيُقَاتِلُ أَفْضَلُ فَقَالَ إِنْ لَمْ تُقَاتِلْ فَلَا بَأْسَ أَمَا أَنَا فَلَوْ كُنْتُ لَتَرَكْتُهُ وَ لَمْ أَقَاتِلْ

٣ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَ قَدْ تَجَارَيْنَا ذَكَرَ الصَّعَالِيكَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَنِي هَذَا وَ أَوْمَأَ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع يَسْأَلُ عَنْهُمْ فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَقْتَلْتَهُمْ

٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ غَيْرِهِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَنِ الْأَكْرَادِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ لَا تَبْجُوهُمْ إِلَّا بِحَدِّ السَّيْفِ

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْقَلَانِسِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ فَرَازَةَ عَنْ أَنَسِ أَوْ هَيْثَمِ بْنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ اللَّصُّ يَدْخُلُ عَلَيَّ فِي بَيْتِي يُرِيدُ نَفْسِي وَ مَالِي فَقَالَ فَاقْتُلْهُ فَأَشْهَدُ اللَّهُ وَ مَنْ سَمِعَ أَنَّ دَمَهُ فِي عُنُقِي قَالَ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَأَيْنَ عَلَامَةُ هَذَا الْأَمْرِ فَقَالَ أ تَرَى بِالصُّبْحِ مِنْ خَفَاءٍ قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ فَإِنَّ أَمْرَنَا إِذَا كَانَ كَانَ أَبْيَنَ مِنْ فَلَقِ الصُّبْحِ قَالَ ثُمَّ قَالَ مُرَاوَلُهُ جَبَلٍ بَطْفَرٍ أَهْوَنُ مِنْ مُرَاوَلِهِ مُلْكٍ لَمْ يَنْقُضِ أَكْلُهُ فَاتَّقُوا اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ لِلظَّلمَةِ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "بمنزلة شهيد" أى فى الثواب لا فى جميع الأحكام، و الخبر يدل على استحباب ترك من يريد المال، و لعله محمول على ما إذا خاف على النفس.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مرسل.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

و لعل المراد بالأكراد اللصوص منهم، فإن الغالب فيهم ذلك كذا فهمه الكليني.

## الحديث الخامس

**باب الرجل يقتل ابنه أو الابن يقتل أباه أو أمه**

## الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

و عدم قتل الرجل بولده إجماعى، و المشهور إلحاق الأجداد فى ذلك بالأب و فيه إشكال.

### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: ضعيف على المشهور. و حمل على رد نصف الديئة.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مختلف فيه.



ص: ٥٩

قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِوَالِدِهِ وَيُقْتَلُ الْوَالِدُ بِوَالِدِهِ وَلَا يَرِثُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلَهُ وَإِنْ كَانَ خَطَاً  
بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ وَالْمَرْأَةُ تَقْتُلُ الرَّجُلَ وَفَضْلُ دِيَةِ الرَّجُلِ عَلَى دِيَةِ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَالْجِرَاحَاتِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَتَلَتِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا قَتَلَتْ بِهِ وَإِذَا  
قَتَلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَإِنْ أَرَادَ الْقَوْدَ أَدَّوْا فَضْلَ دِيَةِ الرَّجُلِ وَأَقَادُوهُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا قَبِلُوا مِنَ الْقَاتِلِ الدِّيَةَ دِيَةَ الْمَرْأَةِ كَامِلَةً وَدِيَةَ الْمَرْأَةِ  
نِصْفَ دِيَةِ الرَّجُلِ

و ذهب الأ-كثر إلى أن القاتل خطاء لا يرث من الديء، و يرث من غيرها، و يمكن حمل الخبر عليه، و قيل: لا يرث من شيء كما هو  
ظاهر الخبر، و قيل: يرث مطلقا و قد مر القول فيه.

### باب الرجل يقتل المرأة و المرأة تقتل الرجل و فضل دية الرجل على دية المرأة في النفس و الجراحات

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و هذا الخبر و الذي بعده يدلان على أحكام: الأول: جواز قتل الرجل قصاصا عن المرأة، و هو موضع وفاق.  
الثاني: وجوب رد نصف الديء حينئذ، و لا خلاف فيه أيضا.  
الثالث: أن دية المرأة نصف دية الرجل و هذا أيضا متفق عليه.  
الرابع: أنه تقتل المرأة بالرجل، من غير أخذ شيء.  
و الظاهر أن هذا لا خلاف فيه، و إن أشعر المحقق بالخلاف لرواية أبي مريم.

ص: ٦٠

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَبَسِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي رَجُلٍ يَقْتُلُ الْمَرْأَةَ مُتَعَمِّدًا فَأَرَادَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوهُ قَالَ ذَلِكَ لَهُمْ إِذَا أَدَّوْا إِلَى أَهْلِهِ نِصْفَ الدِّيَةِ وَإِنْ قَبِلُوا الدِّيَةَ فَلَهُمْ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ وَإِنْ قَتَلَتِ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ قُتِلَتْ بِهِ وَ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا نَفْسُهَا وَقَالَ جِرَاحَاتُ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ سَوَاءٌ سِنَّ الْمَرْأَةِ بِسِنَّ الرَّجُلِ وَ مُوضِعُ حُجَّةِ الْمَرْأَةِ بِمُوضِعِ حُجَّةِ الرَّجُلِ وَ إِضْيَاعُ الْمَرْأَةِ بِإِضْيَاعِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ الْجِرَاحَةَ ثُلُثَ الدِّيَةِ فَإِذَا بَلَغَتْ ثُلُثَ الدِّيَةِ أُضْعِفَتْ دِيَةُ الرَّجُلِ عَلَى دِيَةِ الْمَرْأَةِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْجِرَاحَاتِ فَقَالَ جِرَاحَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ جِرَاحَةِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ فَإِذَا بَلَغَتْ ثُلُثَ الدِّيَةِ سَوَاءٌ أُضْعِفَتْ جِرَاحَةُ الرَّجُلِ ضِعْفَيْنِ عَلَى جِرَاحَةِ الْمَرْأَةِ وَ سِنَّ الرَّجُلِ وَ سِنَّ الْمَرْأَةِ سَوَاءٌ وَقَالَ إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ امْرَأَةً عَمِيدًا فَأَرَادَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوا الرَّجُلَ رَدُّوا إِلَى أَهْلِ الرَّجُلِ نِصْفَ الدِّيَةِ وَ قَتَلُوهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

و يدل على أنه يقتص للمرأة من الرجل في الأطراف من غير رد، و تتساوى ديتهما ما لم تبلغ ثلث دية الحر ثم يرجع إلى النصف فيقتص لها منه، مع رد التفاوت، و لا خلاف فيه غير أن الشيخ اعتبر تجاوز الثلث، و لم يكتف بالبلوغ و الخبر حجة عليه و الله يعلم.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "ثلث الدية سواء" كأنه تأكيد أى ساوى ثلث الدية من غير نقص، و يمكن تطبيقه على مذهب الشيخ (ره) بأن يكون المعنى حالكون الثلث سواء بين الرجل و المرأة لكنه بعيد، و على هذا المعنى أيضا يمكن حمله على أن المراد المساواة قبل البلوغ فتأمل.

قوله "و سن الرجل" أى السن الواحد أو الأسنان المعدودة التى لا تبلغ ديتها الثلث لا جميع الأسنان.

ص: ٤١

امراه قتلت رجلا قال تقتل به ولا يعزم أهلها شيئا

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَةً مُتَعَمِّدًا فَقَالَ إِنْ شَاءَ أَهْلُهَا أَنْ يَقْتُلُوهُ وَيُؤَدُّوا إِلَى أَهْلِهِ نِصْفَ الدِّيَةِ وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا نِصْفَ الدِّيَةِ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ قَتَلَتْ زَوْجَهَا مُتَعَمِّدًا فَقَالَ إِنْ شَاءَ أَهْلُهُ أَنْ يَقْتُلُوهُ قَتْلُهَا وَلَيْسَ يَجْنِي أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنْ جَنَائِتِهِ عَلَيَّ نَفْسِهِ

٥ ابْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ امْرَأَةً خَطَأً وَهِيَ عَلَى رَأْسِ الْوَلَدِ تَمَخَّضُ قَالَ عَلَيْهِ الدِّيَةُ خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَعَلَيْهِ لِلَّذِي فِي بَطْنِهَا غُرَّةٌ وَصَيْفٌ أَوْ وَصِيفَةٌ أَوْ أَرْبَعُونَ دِينَارًا

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَعْلَبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَطَعَ إِصْبَعًا مِنْ أَصَابِعِ الْمَرْأَةِ كَمْ فِيهَا قَالَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ قُلْتُ قَطَعَ اثْنَيْنِ قَالَ عَشْرُونَ قُلْتُ ثَلَاثًا قَالَ ثَلَاثُونَ قُلْتُ قَطَعَ أَرْبَعًا قَالَ عَشْرُونَ قُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ يَقْطَعُ ثَلَاثًا فَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ وَيَقْطَعُ أَرْبَعًا فَيَكُونُ عَلَيْهِ عَشْرُونَ إِنْ هَذَا كَانَ يَبْلُغُنَا وَنَحْنُ بِالْعِرَاقِ فَنَبْرَأُ مِمَّنْ قَالَهُ وَنَقُولُ الَّذِي جَاءَ بِهِ شَيْطَانٌ فَقَالَ مَهْلًا يَا أَبَانَ هَكَذَا حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنْ الْمَرْأَةُ تَقَابِلُ الرَّجُلَ إِلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ فَإِذَا بَلَغَتِ الثَّلَاثَ رَجَعَتْ إِلَى النِّصْفِ يَا أَبَانَ إِنَّكَ أَخَذْتَنِي بِالْقِيَاسِ وَالسُّنَّةُ إِذَا قِيسَتْ مُجْحَقٌ

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: صحيح.

قوله عليه السلام "أو أربعون ديناراً" خلاف ما عليه الأصحاب، و حمله الشيخ تارة على التقيّة، و أخرى على ما إذا كان علقه و سيأتى القول فيه.

#### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام "مهلاً" أى اسكت و انظر فى حتى أجيبك، و يدل على عدم حجية القياس بالطريق الأولى أيضا فلا تغفل.



ص: ٦٢

الدَّيْنُ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع- عَنِ الْمَرْأَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرَّجُلِ قِصَاصٌ قَالَ نَعَمْ فِي الْجَرَاحَاتِ حَتَّى تَبْلُغَ الثُّلُثَ سِوَاءَ فَإِذَا بَلَغَتِ الثُّلُثَ اِرْتَفَعَ الرَّجُلُ وَسَفَلَتِ الْمَرْأَةُ

٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رِثَابٍ عَنِ الْخَلِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع- عَنِ جَرَاحَاتِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الدِّيَّاتِ وَالْقِصَاصِ فَقَالَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ فِي الْقِصَاصِ سِوَاءَ السِّنِّ بِالسِّنِّ وَالشَّجَّةُ بِالشَّجَّةِ وَالْإِضْبَعُ بِالْإِضْبَعِ سِوَاءَ حَتَّى تَبْلُغَ الْجَرَاحَاتُ ثُلُثَ الدِّيَّةِ فَإِذَا جَاوَزَتْ الثُّلُثَ صُبِرَتْ دِيَّةُ الرَّجُلِ فِي الْجَرَاحَاتِ ثُلُثِي الدِّيَّةِ وَدِيَّةُ النِّسَاءِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَهَّابٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ص بَرَجُلٍ قَدْ ضَرَبَ امْرَأَةً حَامِلًا بِعَمُودِ الْفَسْطَاطِ فَقَتَلَهَا فَخَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَوْلِيَاءَهَا أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَّةَ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَغُرَّةً وَصِيفًا أَوْ وَصِيفَةً لِلَّذِي فِي بَطْنِهَا أَوْ يَدْفَعُوا إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَاتِلِ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمًا وَيَقْتُلُوهُ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح.

و هذا الخبر و ما تقدمه بطواهرها تدل على أن الخيار في القود و الدية إلى أولياء المقتول كما ذهب إليه ابن الجنيد، إلا أن يأول بما قدمنا ذكره بأن يكون مبنيا على ما هو الغالب من رضا الجاني بالدية، على أنه يجوز أن يكون في خصوص تلك الصورة الحكم كذلك، لاشتمالها على الرد من الولي كما قال العلامة (ره) في القواعد، و لو امتنع الولي أو كان فقيرا فالأقرب أن له المطالبة بديته الحرة إذ لا سبيل إلى ظل الدم- انتهى.

و القول به في خصوص هذه الصورة قوى، لدلالة الأخبار الكثيرة عليه.

ص: ٦٣

- ١٠ أبو علي الأشعري عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ قَتَلَ امْرَأَةً فَقَالَ إِنْ أَرَادَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوهُ أَدَّوْا نِصْفَ دِيَّتِهِ وَقَتْلُوهُ وَإِلَّا قَبِلُوا الدِّيَّةَ
- ١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جَرَّاحَاتُ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ سَوَاءٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثُلُثَ الدِّيَّةِ فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ تَضَاعَفَتْ جِرَاحَةُ الرَّجُلِ عَلَى جِرَاحَةِ الْمَرْأَةِ ضِعْفَيْنِ
- ١٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ فَقَمَّ عَيْنَ امْرَأَةٍ فَقَالَ إِنْ يَشَاءُوا أَنْ يَفْقَمُوا عَيْنَهُ وَ يُؤَدُّوا إِلَيْهِ رُبْعَ الدِّيَّةِ وَإِنْ شَاءَتْ أَنْ تَأْخُذَ رُبْعَ الدِّيَّةِ وَقَالَ فِي امْرَأَةٍ فَقَمَّتْ عَيْنَ رَجُلٍ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ فَقَمَّ عَيْنَهَا وَإِلَّا أَخَذَ دِيَّةَ عَيْنِهِ
- ١٣ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ إِنْ قَتَلَ رَجُلٌ امْرَأَةً وَ أَرَادَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتُلُوهُ أَدَّوْا نِصْفَ الدِّيَّةِ إِلَى أَهْلِ الرَّجُلِ
- ١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنِ ابْنِ أَبِي يَغْفُورٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ رَجُلٍ قَطَعَ إصْبَعِ امْرَأَةٍ قَالَ يُقَطَّعُ إصْبَعُهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى ثُلُثِ الدِّيَّةِ فَإِذَا جَازَ الثُّلُثَ كَانَ فِي الرَّجُلِ الضُّعْفُ

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: موثق.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: حسن أو موثق.

و يدل على مذهب الشيخ، و يمكن إرجاع "ذلك" إلى ما دون الثلث.

### الحديث الثانى عشر

الحديث الثانى عشر

: حسن.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: صحيح.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: موثق.

ص: ٦٤

بَابُ مَنْ خَطَاؤُهُ عَمْدٌ وَ مَنْ عَمِدُهُ خَطَاٌ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُ عَمْرًا قَالَ لَمْ يُدْرِكْ وَ امْرَأَةٌ قَتَلَتْهَا رَجُلًا خَطَاً فَقَالَ إِنَّ خَطَاً الْمَرْأَةِ وَ الْغُلَامِ عَمْدٌ فَإِنْ أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلُوهُمَا قَتَلُوهُمَا وَ يُؤَدُّوا إِلَى أَوْلِيَاءِ الْغُلَامِ خَمْسَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَ إِنْ أَحَبُّوا أَنْ يَقْتُلُوا

## باب من خطأه عمد و من عمده خطأ

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام "إن خطأ المرأة و الغلام عمد" لا- يخفى مخالفته للمشهور بل للإجماع، و يحتمل أن يكون المراد بخطائهما ما صدر عنهما لنقصان عقلهما لا الخطأ المصطلح، فالمراد بغلام لم يدرك شاب لم يبلغ كمال العقل، مع كونه بالغاً. قال الشيخ في التهذيب بعد إيراد الروايتين على عكس ترتيب الكتاب، فأما قوله في الخبر الأول: إن خطأ المرأة و العبد عمد" و في الرواية الأخرى "إن خطأ المرأة و الغلام عمد" فهذا مخالف لقول الله، لأن الله تعالى حكم في قتل الخطأ الدية دون القود، و لا يجوز أن يكون الخطأ عمداً كما لا يجوز أن يكون العمد خطأً إلا فيمن ليس بمكلف، مثل المجانين، و الذين ليسوا عقلاء و أيضاً قد قدمنا من الأخبار ما يدل على أن العبد إذا قتل خطأ سلم إلى أولياء المقتول، أو يفتديه مولاه، و ليس لهم قتله، و كذلك قد بينا أن الصبي إذا لم يبلغ فإن عمدته خطأ، و تتحمل الدية عاقلة، فكيف يجوز أن يكون خطأه عمداً، و إذا كان الخبران على ما قلناه من الاختلاط لم ينبغ أن يكون العمل عليهما فيما يتعلق بأن يجعل الخطأ عمداً، على أنه يشبه أن يكون الوجه فيه أن خطأهما عمد، على ما يعتقد بعض مخالفينا أنه خطأ لأن منهم من يقول كل من يقتل بغير حديدة فإن قتله خطأ، و قد بينا

ص: ٦٥

الْغَلَامُ قَتَلُوهُ وَ تَرُدُّ الْمَرْأَةَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْغَلَامِ رُبْعَ الدِّيَةِ وَإِنْ أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَ الْمَرْأَةَ قَتَلُوهَا وَ يَرُدُّ الْغَلَامَ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ رُبْعَ الدِّيَةِ قَالَ وَ إِذَا أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَةَ كَانَ عَلَى الْغَلَامِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَ عَلَى الْمَرْأَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ  
٢ ابْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ ضُرَيْسِ الْكُنَاسِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ امْرَأَةٍ وَ عَبْدٍ قَتَلَا رَجُلًا خَطَأً فَقَالَ إِنَّ خَطَأَ الْمَرْأَةِ وَ الْعَبْدِ مِثْلُ الْعَمْدِ فَإِنْ أَحَبَّ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلُوهُمَا قَتَلُوهُمَا فَإِنْ كَانَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ فَلْيُرَدُّوا

نحن خلاف ذلك، و أن القتل بأى شىء كان إذا قصد كان عمدا، و يكون القول فى قوله عليه السلام "غلام لم يدرك" المراد به لم يدرك حد الكمال، لأننا قد بينا أنه إذا بلغ خمسة أشبار اقتص منه. انتهى.

ثم اعلم أنه مع حمل الغلام على البالغ يبقى فيه مخالفتان للمشهور، أحدهما فى قوله عليه السلام "و ترد المرأة على أولياء الغلام ربع الدية" فإنه موافق لما اختاره الشيخ فى النهاية و تبعه تلميذه القاضى، و المشهور أنها ترد على ورثه الرجل ديتها كاملة نصف دية الرجل.

و ثانيهما فى قوله "و يرد الغلام على أولياء المرأة ربع الدية" فإن المقطوع به فى كلامهم هو أنه حينئذ لا يرد على أولياء المقتول نصف الدية من الغلام، و أما قوله "و يردوا على أولياء الغلام خمسة آلاف درهم" فهو موافق للمشهور، و يرد مذهب المفيد حيث ذهب إلى أن المردود على تقدير قتلها يقسم أثلاثا لثلاثة لأولياء المرأة و ثلثاه لأولياء الرجل، و الله يعلم.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

و هذه الأحكام كلها موافقة للمشهور بين الأصحاب، بعد حمل الخطأ على ما مر. قال فى الشرائع: لو اشترك عبد و امرأة فى قتل حر فلأولياء قتلها، و لا رد على المرأة و لا على العبد إلا أن يزيد قيمته عن نصف الدية، فيرد على مولاه الزائد، و لو قتلت المرأة به كان لهم استرقاق العبد إلا أن يكون قيمته زائده عن نصف دية

ص: ٦٦

إِلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ مَا يَفْضَلُ بَعْدَ الْخَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَقْتُلُوا الْمَرْأَةَ وَيَأْخُذُوا الْعَبْدَ أَخَذُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قِيمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ فَلْيُرَدُّوا عَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ مَا يَفْضَلُ بَعْدَ الْخَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ وَيَأْخُذُوا الْعَبْدَ أَوْ يَفْتَدِيَهُ سَيِّدُهُ وَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ فَلَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الْعَبْدُ

٣ ابنُ مَجُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَارِ السَّابِطِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع - عَنْ أَعْمَى فَقَالَ عَيْنَ صَاحِبِ تَعَمُّدًا قَالَ فَقَالَ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ إِنَّ عَمْدَ الْأَعْمَى مِثْلُ الْخَطِّ هَذَا فِيهِ الدِّيَّةُ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَإِنَّ دِيَّتَهُ عَلَى الْإِمَامِ وَلَا يَبْطُلُ حَقُّ مُسْلِمٍ

المقتول، فيرد على مولاه ما فضل، فإن قتلوا العبد و قيمته بقدر جنايته أو أقل فلا رد، و على المرأة دية جنايتها، و إن كان قيمته أكثر من نصف الدية، ردت عليه المرأة ما فضل من قيمته، فإن استوعب دية الحر و إلا كان الفاضل لورثة المقتول أولاً.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: موثق.

و قال في المسالك: ذهب الشيخ في النهاية إلى أن عمد الأعمى و خطاه سواء، يجب فيه الدية على عاقلته، و تبعه ابن البراج، و هو قول ابن الجنيد و ابن بابويه و السند رواية الحلبي عن الصادق (عليه السلام) "أنه قال": الأعمى جنايته خطأ، يلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين في كل سنة نجما، فإن لم يكن للأعمى عاقله لزمه دية ما جنى في ماله يؤخذ بها في ثلاث سنين "الحديث" و رواية أبي عبيدة [عن الباقر عليه السلام] و هما مشتركان في الضعف، و مختلفان في الحكم، و مخالفان للأصول، و ذهب ابن إدريس و جملة المتأخرين إلى أن الأعمى كالمبصر في وجوب القصاص عليه بعمده.

ص: ٤٧

باب نادر

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ وَغُلَامٍ اشْتَرَكََا فِي قَتْلِ رَجُلٍ فَقَتَلَاهُ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ اقْتَصَّ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَلَغَ خَمْسَةَ أَشْبَارٍ قُضِيَ بِالذِّئْبِ

بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ مَمْلُوكَهُ أَوْ يَنْكُلُ بِهِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ مَمْلُوكًا لَهُ قَالَ يُعْتَقُ رَقَبَةً وَيَصُومُ شَهْرَيْنِ

## باب نادر

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

وقال في الشرائع: الصبي لا يقتل بصبي ولا بالغ، وفي روايه يقتص من الصبي إذا بلغ عشرا، وفي الأخرى إذا بلغ خمسة أشبار يقام عليه الحدود، والوجه أن عمد الصبي خطأ محض، يلزم أرشه العاقله، حتى يبلغ خمس عشرة سنه. وقال في المسالك: بمضمونها أفتى الصدوق والمفيد، وروايه العشر أفتى الشيخ في النهايه، والحق أنها مع ضعفها شاذة مخالفة للأصول، ولما أجمع عليه المسلمون إلا من شذ فلا يلتفت إليها.

## باب الرجل يقتل مملوكه أو ينكل به

### الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق بسنده.

والمشهور بين الأصحاب وجوب كفارة الجمع بالقتل عمدا، سواء كان المقتول حرا أو عبدا مملوكا للقاتل أو غيره صغيرا كان أو كبيرا.

وقال في المختلف: قال المفيد: السيد إذا قتل عبده عمدا كان عليه كفارة عتق

ص: ٤٨

مُتَّابِعِينَ وَيَتُوبُ إِلَى اللَّهِ

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ مِثْلَهُ

٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ مَمْلُوكَهُ مُتَعَمِّدًا قَالَ يُعْجِبُنِي أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَهُ وَيَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعِينَ وَيُطْعِمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ثُمَّ تَكُونَ التَّوْبَةُ بَعْدَ ذَلِكَ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَجْدُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ مَمْلُوكًا لَهُ قَالَ يُعْتِقُ رَقَبَهُ وَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعِينَ وَيَتُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَهُ وَأَنْ يُطْعِمَ سِتِّينَ مَسْكِينًا وَيَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَّابِعِينَ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُخْتَارِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ جَمِيعًا عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدَ الْجَوْزِجَانِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ فِي رَجُلٍ قَتَلَ مَمْلُوكَهُ أَوْ مَمْلُوكَهُ قَالَ إِنْ كَانَ الْمَمْلُوكُ لَهُ أُدْبٌ وَحَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِقَتْلِ الْمَمَالِكِ فَيُقْتَلُ بِهِ

رقبه مؤمنه، فإن أضاف إليه صوم شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكينا، فهو أحوط وأفضل له في كفارته انتهى.

وربما يؤيد قول المفيد بالاكْتفاء ببعض الخصال في بعض الأخبار، وبقوله:

عليه السلام "يعجبني" في حسنه الحلبي، لكن يشكل تخصيص الأخبار المطلقة، وتأويل الأخبار الخاصة بمفهوم هذه الأخبار، وأما الإعجاب فيمكن أن يكون لتأخير التوبة عن الخصال لا لنفسها.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

## الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.





ص: ٦٩

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِشْعَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ عَذَّبَ عَبْدَهُ حَتَّى مَاتَ فَضَرَبَهُ مِائَةً نَكَالًا وَحَبَسَهُ سِنَةً وَأَعَزَمَهُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ فَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْهُ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْهُمْ ع قَالَ سِئِلَ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ مَمْلُوكَهُ قَالَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْقَتْلِ ضَرَبَ ضَرْبًا شَدِيدًا وَأَخَذَ مِنْهُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ وَيُدْفَعُ إِلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ مُتَعَوِّدًا لِلْقَتْلِ قُتِلَ بِهِ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي امْرَأَةٍ قَطَعَتْ نَدَى وَلَيْدَتِهَا أَنَّهَا

### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

و يدل الخبر على أحكام:

الأول: وجوب ضرب مائة سوط، وإنما ذكر الأصحاب فيه التعزير مع تصريحهم بأن التعزير يجب أن لا يبلغ الحد، لكن مستندهم ظاهرا هذا الخبر.

الثاني: الحبس سنة، و لم أجد من تعرض له منهم.

الثالث: وجوب التصدق بقيمته، و قد قطع به الأكثر و تردد فيه ابن الجنيد و العلامة في بعض كتبه، و الشهيد الثاني رحمهم الله تعالى.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: مجهول.

و المشهور بين الأصحاب التصدق به كما مر و يمكن الجمع بالتخيير.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: حسن.

و يدل على أن التنكيل موجب للعتق من غير ولاء كما هو المشهور بين الأصحاب، و على أنه إذا جعله بعد ذلك ضامن جريته يرثه، و يحتمل أن يكون ضمير الفاعل في "ضمن" راجعا إلى "من أحب".

ص: ٧٠

حُرَّةٌ لَا سَبِيلَ لِمَوْلَاتِهَا عَلَيْهَا وَقَضَى فِيمَنْ نَكَلَ بِمَمْلُوكِهِ فَهُوَ حُرٌّ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ سَائِبَةٌ يَذْهَبُ فَيَتَوَلَّى إِلَى مَنْ أَحَبَّ فَإِذَا ضَمِنَ جَرِيرَتَهُ فَهُوَ يَرْتُهُ

بَابُ الرَّجُلِ الْحُرِّ يَقْتُلُ مَمْلُوكَ غَيْرِهِ أَوْ يَجْرَحُهُ وَ الْمَمْلُوكِ يَقْتُلُ الْحُرَّ أَوْ يَجْرَحُهُ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ قُلْتُ لَهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصَ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَ الْأَنْثَى بِالْأَنْثَى قَالَ لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ وَ لَكِنْ يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا وَ يُعْرَمُ ثَمَنَهُ دِيَةَ الْعَبْدِ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَ لَكِنْ يُعْرَمُ ثَمَنُهُ وَ يُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا حَتَّى لَا يَعُودَ

### باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره أو يجرحه و المملوك يقتل الحر أو يجرحه

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام "لا يقتل حر بعبد" تفسير و تخصيص للآية، إذ ظاهرها عدم قتل العبد أيضا بالحر لكنه خرج بالأخبار و الإجماع، و كذا الذكر و الأنثى من الجانبين و لا خلاف بين الأصحاب في عدم قتل الحر بالعبد مع عدم كونه معتادا لقتلهم، و أما مع الاعتياد فقليل يقتل مطلقا سواء كان عبده أو غيره، و قيل: لا يقتل مطلقا، و على الأول ففي قتله قصاصا فيرد فاضل ديته عن القيمة أو حدا لإفساده فلا يرد عليه شيء وجهان، و ذهب أكثر القائلين به إلى الثاني و هو الظاهر من الأخبار الدالة عليه.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق و الحكم إجماعى.

ص: ٧١

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا يُقْتَلُ الْخُرُّ بِالْعَبْدِ وَإِذَا قَتَلَ الْخُرُّ الْعَبْدَ غُرْمَ تَمَنَّهُ وَضُرِبَ ضَرْبًا شَدِيدًا

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُقْتَلُ خُرٌّ بِعَبْدٍ وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا وَلَكِنْ يُغْرَمُ تَمَنَّهُ وَيُضْرَبُ ضَرْبًا شَدِيدًا إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا وَقَالَ دِيَةُ الْمَمْلُوكِ تَمَنَّهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ دِيَةُ الْعَبْدِ قِيمَتُهُ فَإِنْ كَانَ نَفِيسًا فَأَفْضَلُ قِيمَتِهِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِ دِيَةَ الْخُرِّ

٦ يُونُسُ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ تَغْلِبَ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَتَلَ الْخُرُّ دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاءُوا حَبَسُوهُ وَإِنْ شَاءُوا اسْتَرْقَوْهُ وَيَكُونُ عَبْدًا لَهُمْ

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: صحيح.

ولا خلاف فيه بين الأصحاب إلا ابن حمزة حيث قال: وإن قتل عبد غيره لزمه قيمته ما لم تتجاوز دية الحر، فإن تجاوزت أدت إلى أقل من دية الحر ولو بدينار ولا يعلم مستنده، والروايات إنما تدل على عدم الزيادة.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: مرسل.

ويدل هذا الخبر والخبر الآتي على أن الوارث في العمد بالخيار بين القتل والاسترقاق، ولا خلاف في تسلط الولي على قتله، وأما إذا أراد استرقاقه فهل يتوقف على رضا المولى؟ فالأشهر بين الأصحاب وظاهر الأخبار العدم، وقيل: يتوقف على رضاه، لأن القتل عمداً يوجب القصاص ولا يثبت المال عوضاً عنه إلا بالتراضي، ولا يخفى ضعفه في مقابلة النصوص.

ص: ٧٢

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ الْعَبِيدِ إِذَا قَتَلَ الْحُرَّ دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاءُوا اسْتَرْقَوْهُ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع- عَنْ مُدَبَّرٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمِيدًا فَقَالَ يُقْتَلُ بِهِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ قَتَلَهُ خَطَأً قَالَ فَقَالَ يُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَيَكُونُ لَهُمْ رِقًا إِنْ شَاءُوا بَاعُوهُ وَإِنْ شَاءُوا اسْتَرْقَوْهُ وَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوهُ قَالَ ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّ الْمُدَبَّرَ مَمْلُوكٌ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح.

و اعلم أن المقطوع به في كلام الأصحاب هو أن المدبر إذا قتل عمدا قتل به، و إن شاء الولي استرقه و بطل تدييره، و أما لو قتل خطأ فإن فكه مولاه بأرش الجناية أو أقل الأمرين على القولين لم يبطل التدبير، و إن سلمه فاختلّفوا فيه في موضعين: الأول أنه هل يعتق بموت مولاه الذي دبره أم يبطل التدبير؟ فذهب الشيخان إلى الأول، و ابن إدريس و أكثر المتأخرين إلى الثاني كما هو ظاهر هذا الخبر و غيره.

و الثاني في أنه على القول بعدم بطلان التدبير و الحكم بعقوبته بعد موت المولى هل يسعى في شيء لأولياء المقتول؟ قيل: لا، لإطلاق الرواية.

و قال الشيخ: يسعى في دية المقتول إن كان حرا و قيمته إن كان عبدا، و قال الصدوق: يسعى في قيمته، و قيل: يسعى في أقل الأمرين من قيمة نفسه و من دية المقتول أو قيمته جمعا بين الأدلة.

و قال الشهيد الثاني: و الأقوى في الموضعين أنه مع استرقاقه بالفعل قبل موت المولى يبطل التدبير، و إلا عتق بموت مولاه و سعى في فك رقبة بأقل الأمرين من قيمته يوم الجناية و أرش الجناية إن لم تكن الجناية موجبة لقتله حرا، و يمكن الجمع بين الأخبار بذلك أيضا. انتهى، و لا يخفى قوته و متانته.

ص: ٧٣

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ مُدَبَّرٌ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً مَنْ يَضْمَنُ عَنْهُ قَالَ يُصَالِحُ عَنْهُ مَوْلَاهُ فَإِنْ أَبِي دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ يَخْدُمُهُمْ حَتَّى يَمُوتَ الَّذِي دَبَّرَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ حُرًّا لَا سَبِيلَ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى وَ يُشْتَسِرُ عَى فِي قِيَمَتِهِ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْوَائِلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ - عَنْ قَوْمٍ ادَّعَوْا عَلِيَّ عَ عَبْدٍ جَنَائِيَّةً يُحِيطُ بِرَقَبَتِهِ فَأَقْرَأَ الْعَبْدَ بِهَا قَالَ لَا يُجُوزُ إِقْرَأُ الْعَبْدَ عَلِيَّ سَيِّدِهِ فَإِنْ أَقَامُوا الْبَيِّنَةَ عَلَيَّ مَا ادَّعَوْا عَلِيَّ الْعَبْدَ أُحْدِ الْعَبْدُ بِهَا أَوْ يَفْتَدِيَهُ مَوْلَاهُ

١١ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا قَتَلَ الْحُرُّ الْعَبْدَ غَرَّمَ قِيَمَتَهُ وَأَدَبَ قِيلَ فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ عَشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ قَالَ لَا يُجَاوِزُ بِقِيَمَتِهِ عَبْدٌ دِيَةَ الْأَحْرَارِ

١٢ وَعَنْهُ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: حسن و آخره مرسل.

و حمل على أقل الأمرين أو أرش الجنائيه.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: مجهول.

و لا خلاف في عدم اعتبار إقرار المملوك بالجنائيه و لو أقر بما يوجب المال يتبع به إذا تحرر.

و قوله عليه السلام "أو يفتديه مولاة" محمول على ما إذا رضى به الوارث إذا كان عمدا، و الافتداء لم يرد متعديا بنفسه فيما عندنا من كتب اللغة، و إنما يقال: يفتدى به، و لعل فيه حذفاً و إيصالاً و تصحيحاً.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الثانى عشر

الحديث الثانى عشر

: حسن كالصحيح.

و يدل على أحكام. الأول: إن الخيار فى جراحه العبد عمدا إلى المجرور بين

ص: ٧٤

رِثَابٍ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي عَبْدٍ جَرَحَ حُرًّا قَالَ إِنَّ شَاءَ الْحُرِّ أَقْتَصَّ مِنْهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ إِنْ كَانَتْ الْجِرَاحَةُ تُحِيطُ بِرِقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تُحِيطُ بِرِقَبَتِهِ افْتِدَاهُ مَوْلَاهُ فَإِنْ أَبِي مَوْلَاهُ أَنْ يَفْتَدِيَهُ كَانَ لِلْحُرِّ الْمَجْرُوحِ مِنَ الْعَبْدِ بِقَدْرِ دِيَّةِ جِرَاحَتِهِ - وَالْبَاقِي لِلْمَوْلَى يُبَاعُ الْعَبْدُ فَيَأْخُذُ الْمَجْرُوحُ حَقَّهُ وَيُرَدُّ الْبَاقِي عَلَى الْمَوْلَى

١٣ ابنُ مَجْجُوبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ شَجَّ عَبْدًا مُوضِحَةً قَالَ عَلَيْهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ

القصاص و استرقاق الكل إن كانت الجناية تحيط برقبته، وإلا فبقدر أرش الجناية كما هو المشهور بين الأصحاب.

الثاني: إنه مع عدم استيعاب الجناية يفديه مولاة إن أراد، وحمل على ما إذا أراد المجنى عليه أيضا، وإلا فله الاسترقاق بقدر أرش الجناية كما هو الأشهر، وعمل بظاهره ابن الجنيد حيث قال: إذا كان أرش جناية العبد لا يحيط برقبته كان الخيار إلى سيده إن شاء فداه، وإلا كان المجنى عليه شريكا في رقبه العبد بقدر أرش الجناية، وإن كان أرش جنايته يحيط برقبه كان الخيار إلى المجنى عليه أو وليه، فإن شاء ملك الرقبه وإن شاء أخذ من سيده قيمته.

الثالث: إنه مع عدم رضا المولى بالفداء، للمجروح استرقاقه بقدر الجناية ولا خلاف فيه.

الرابع: إن للمولى أن يجبر على بيع جميع العبد ليأخذ قدر أرشه، وهو الظاهر من المحقق في الشرائع، لكن الظاهر من كلام الأكثر والأوفق بأصولهم أن له أن يبيع بقدر أرش الجناية، ويمكن أن يحمل الخبر على ما إذا رضى المولى بالبيع أو على ما إذا لم يمكن بيع البعض، والأخير أيضا لا يخلو من إشكال. فالله يعلم.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: ضعيف.

قوله عليه السلام "عليه نصف عشر قيمته" لأن في الموضحة خمسا من الإبل وهي نصف عشر تمام الديه، ففي العبد نصف عشر قيمته كما هو المقرر في جراحات

ص: ٧٥

١٤ ابن مَجُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ عَبْدِ قَطْعِ يَدِ رَجُلٍ حُرٍّ وَ لَهُ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ مِنْ يَدِهِ شَلَلٌ فَقَالَ وَ مَا قِيمَةُ الْعَبْدِ قُلْتُ اجْعَلْهَا مَا شِئْتُمْ قَالَ إِنْ كَانَ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ دِيَةِ الْإِضِيْعَيْنِ الصَّحِيْحَتَيْنِ وَ الثَّلَاثِ أَصَابِعِ الشَّلَلِ رَدَّ الَّذِي قُطِعَتْ يَدُهُ عَلَى مَوْلَى الْعَبْدِ مَا فَضَلَ مِنَ الْقِيَمَةِ وَ أَخَذَ الْعَبْدَ وَ إِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيَمَةَ الْإِضِيْعَيْنِ الصَّحِيْحَتَيْنِ وَ الثَّلَاثِ أَصَابِعِ الشَّلَلِ قُلْتُ وَ كَمْ قِيمَةُ الْإِضِيْعَيْنِ الصَّحِيْحَتَيْنِ مَعَ الْكَفِّ وَ الثَّلَاثِ الْأَصَابِعِ لِشَلَلٍ [ قَالَ قِيَمَةُ الْإِضِيْعَيْنِ الصَّحِيْحَتَيْنِ مَعَ الْكَفِّ أَلْفَا دِرْهَمٍ وَ قِيَمَةُ الثَّلَاثِ الْأَصَابِعِ الشَّلَلِ مَعَ الْكَفِّ أَلْفٌ دِرْهَمٌ لِأَنَّهَا عَلَى الثُّلْثِ مِنْ دِيَةِ الصَّحَّاحِ قَالَ وَ إِنْ

المملوك.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

ضعيف.

قوله "من يده شلل" الشلل بالتحريك مصدر، و الصفة للمذكر أشل و للمؤنث شلاء فالتوصيف و الحمل إما للمبالغة، أو بحذف مضاف أى ذوات شلل، و الأظهر أنه كان شلاء بالضم، جمع شلاء فصحف.

قوله "اجعلها ما شئت" أى أفرضها ما شئت و بين لها حكمها و يستفاد من الخبر أمور.

الأول: تساوى دية الأصابع كما هو الأشهر و سيأتى.

الثانى: كون دية العضو الأشل ثلث دية الصحيح كما هو المقطوع به فى كلامهم.

الثالث: عدم قطع اليد الصحيحة بالشلاء، و إن كان الجانى عبدا و المجنى عليه حرا إذ لم يتعرض عليه السلام لذكر القصاص مع عدم التخصيص بالخطاء، و هو الظاهر من تعميم الأصحاب.

الرابع: أن شلل الأصابع و صحتها يسرى حكمها إلى جميع الكف، و لم أرهم صرحوا بذلك، لكن لا يبعد القول به على أصولهم.

الخامس: تخيير المولى مع استيعاب الجناية بين الفداء، و دفع العبد و لعله



ص: ٧٦

كَانَ قِيمَةُ الْعَبْدِ أَقْلٌ مِنْ دِيَةِ الْأَصْبَعَيْنِ الصَّحِيحَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ الْأَصَابِعِ الشَّلَلِ دُفِعَ الْعَبْدُ إِلَى الَّذِي قُطِعَتْ يَدُهُ أَوْ يَفْتَدِيَهُ مَوْلَاهُ وَيَأْخُذَ الْعَبْدَ  
 ١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَمَّنْ رَوَاهُ قَالَ قَالَ يَلْزَمُ مَوْلَى الْعَبْدِ قِصَاصُ جِرَاحِهِ عَبْدَهُ مِنْ قِيمَةِ دِيَتِهِ عَلَى حِسَابِ  
 ذَلِكَ يَصِيرُ أَرْشُ الْجِرَاحِ وَإِذَا جَرَحَ الْحُرُّ الْعَبْدَ فَقِيمَةُ جِرَاحِهِ مِنْ حِسَابِ قِيمَتِهِ  
 ١٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ جَمِيلٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ  
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي مَدْبَرٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً قَالَ إِنْ شَاءَ مَوْلَاهُ أَنْ يُؤَدَّى إِلَيْهِمُ الدِّيَةُ وَإِلَّا دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ

محمول على ما إذا رضى به المجنى عليه أو على الخطأ.

### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: مرسل.

قوله عليه السلام: "من قيمة ديته" لعل الضمير راجع إلى المجنى عليه المعلوم بقريته المقام أو إلى الجراح. والحاصل أن المولى يلزمه إذا أراد الفك أن يعطى دية الجرح بالنظر إلى المجروح لا بالنظر إليه، فيدل على مذهب من قال بثبوت أرش الجنائية مطلقاً، ويحتمل إرجاع الضمير إلى العبد إشارة إلى أن المولى لا يلزم بأزيد من قيمة العبد، ويحتمل أن يكون إشارة إلى ما ذكره الأصحاب من أن أرش الجنائية الواقعة على الحر إذا لم يقدر في الشرع تفرض الجنائية في العبد وبنسبة نقص قيمته يؤخذ من الدية، لكن تطبيقه على العبارة مشكل، قوله عليه السلام: "فقيمة جراحته" إلى آخره أى ينسب دية الجراح في الحر إلى مجموع ديته، وبهذه النسبة يؤخذ من قيمة العبد كما ذكره الأصحاب.

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: السند الأول ضعيف على المشهور و الثانى مجهول.

وقال الشيخ فى التهذيب: هذه الروايات هكذا وردت مطلقاً بأنه متى مات المدبر صار المدبر حراً، و ليس فيها أنه يستسعى فى الدية، و الأولى أن يشترط ذلك فيها فيقال

ص: ٧٧

يَحْدُثُهُمْ فَإِذَا مَاتَ مَوْلَاهُ يَعْنِي الَّذِي أَعْتَقَهُ رَجَعَ حُرًّا وَ فِي رِوَايَةٍ يُؤْنَسُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ نَعِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أُمُّ الْوَلَدِ جَنَائِئُهَا فِي حُقُوقِ النَّاسِ عَلَى سَيِّدِهَا وَ مَا كَانَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي الْحَيْدُودِ فَإِنَّ ذَلِكَ فِي بَدَنِهَا قَالَ وَ يُقَاصُّ مِنْهَا لِلْمَمَالِكِ وَ لَا قِصَاصَ بَيْنَ الْحُرِّ وَ الْعَبْدِ

١٨ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي عَبْدٍ فَقَالَ عَيْنَ حُرٍّ وَ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ إِنْ عَلَى الْعَبْدِ حَدًّا لِلْمَفْقُوءِ عَيْنُهُ وَ

إذا مات المولى الذى دبره استسعى فى دية المقتول "، لئلا- يبطل دم امرئ مسلم، و ذلك لا ينافى هذه الأخبار، فأما قوله فى رواية يونس "لا- شىء عليه" فنحمله على أنه لا- شىء عليه من العقوبة، أو أنه لا- شىء عليه فى الحال و إن وجب عليه أن يسعى على مر الأوقات.

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر

: مجهول.

و ظاهره أن جنائيتها لا- تتعلق برقيبتها، بل يلزم المولى أرش جنائيتها و نسب القول بذلك إلى الشيخ فى المبسوط، و ابن البراج، و المشهور بين الأصحاب أن جنائيتها تتعلق برقيبتها، و للمولى فكها إما بأرش الجنائية أو بأقل الأمرين و إن شاء دفعها إلى المجنى عليه. هذا فى الخطأ.

و أما فى العمد فلا خلاف فى جواز القود، و أما الاسترقاق فالظاهر أنه يجرى فيه ما مر. و قال الشهيد (ره) فى الدروس بعد نقل مضمون الرواية: و يمكن حملها على أن له الفداء و هو متين.

### الحديث الثامن عشر

الحديث الثامن عشر

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "حدا" أى حكما جاريا فإن كان عمدا يقتص منه و لا يمنع منه عدم قدرته بعد ذلك على الكسب للغرماء إن تعلق دينهم بكسبه، لتقدم حق الجنائة المتعلق

ص: ٧٨

يَبْطُلُ دَيْنُ الْعُرْمَاءِ

١٩ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ رَجُلٍ لَهُ مَمْلُوكَانِ قَتَلَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ أَلَهُ أَنْ يُقَيِّدَهُ بِهِ دُونَ السُّلْطَانِ إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ قَالَ هُوَ مَا لَهُ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ إِنْ شَاءَ قَتَلَهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَا

٢٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْخَطَّابِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَحْمَرَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ مُدَبِّرٍ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً قَالَ أَى شَيْءٍ رُوِّبْتُمْ فِي هَذَا قَالَ قُلْتُ رُوِّبْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ يُتَلُّ بِرُمَّتِهِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَإِذَا مَاتَ الَّذِي دَبَّرَهُ أُغْتِقَ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ فَيَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ هَكَذَا رُوِّبْنَا قَالَ قَدْ غَلَطْتُمْ عَلَى أَبِي يُتَلُّ بِرُمَّتِهِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَإِذَا مَاتَ

برقبته على الدين المتعلق بكسبه أو ذمته، و يجوز للمجنى عليه استرقاقه، و كذا فى الخطأ يجوز استرقاقه، و يمكن أن يخص الحد بالقصاص بل هو أظهر.

### الحديث التاسع عشر

الحديث التاسع عشر

: موثق.

و لا خلاف ظاهرا بين الأصحاب فى كونه مخيرا بين العفو و القود، و الخبر يدل على جواز القود له بدون إذن الإمام عليه السلام كما ذهب إليه جماعة، لا سيما إذا كان مملوكه و الأحوط عدم المبادرة بدون إذن الحاكم.

### الحديث العشرون

الحديث العشرون

: مجهول.

قوله عليه السلام "يتل برمته" قال الجزرى يقال: تله فى يده أى ألقاه، و تله للجبين: أى صرعه، و قال: و فى حديث على عليه السلام "إن جاء بأربعة يشهدون و إلا دفع إليه برمته" الرمة بالضم قطعهُ حبل يشد بها الأسير، أو القاتل إذا قيد إلى القصاص أى يسلم إليهم بالجبل الذى شد به تمكيناً لهم منه، لئلا يهرب، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا "أخذت الشىء برمته" أى كله انتهى، و الخبر يدل على أنه يستسعى فى قيمته، و إن زادت الديه عنها كما هو الأشهر، و يمكن الجمع بين الأخبار بالتخير بين الاسترقاق - فلا يعتق بعد موت المولى - و بين استخدامه إلى موت المولى، و استسعائه

ص: ٧٩

الَّذِي دَبَّرَهُ اسْتُشْعِيَ فِي قِيَمَتِهِ

٢١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي أَنْفِ الْعَبْدِ أَوْ ذَكَرِهِ أَوْ شَيْءٍ يُحِيطُ بِثَمَنِهِ أَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى مَوْلَاهُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ وَيَأْخُذُ الْعَبْدَ

بَابُ الْمَكَاتِبِ يَقْتُلُ الْحُرَّ أَوْ يَجْرَحُهُ وَ الْحُرُّ يَقْتُلُ الْمَكَاتِبَ أَوْ يَجْرَحُهُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي مَكَاتِبٍ قُتِلَ قَالَ يُحْسَبُ

بعده ليعتق، و يحمل أخبار عدم الاستسعاء على الاستحباب.

### الحديث الحادى و العشرون

الحديث الحادى و العشرون

: حسن أو موثق.

و مضمونه مقطوع به فى كلام الأصحاب، حيث حكموا بأنه إذا جنى الحر على العبد بما فيه ديته فمولاه بالخيار بين إمساكه و لا شىء له، و بين دفعه و أخذ قيمته، لثلا- يجمع بين العوض و المعوض، و استثنى الأكثر من ذلك، ما لو كان الجانى غاصبا، فإنه يجمع عليه بين أخذ العوض، و المعوض مراعاة لجانب المالىة، و وقوفا فيما خالف الأصل على موضع الوفاق.

### باب المكاتب يقتل الحر أو يجرحه و الحر يقتل المكاتب أو يجرحه

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح أو حسن.

و عليه عمل الأصحاب و لم يخالف ظاهرا إلا الشيخ فى الاستبصار حيث قال:

يحسب و يؤدى منه بحساب الحرية ما لم يكن أدى نصف ثمنه، فإذا أدى ذلك كان حكمه حكم الأحرار، و قال الصدوق: إذا فقأ حر. عين مكاتب أو كسر سنه فإن كان أدى نصف مكاتبته، فقأ عين الحر أو أخذ ديته إن كان خطاء فإنه بمنزلة الحر و إن كان لم يؤد النصف قوم فأدى بقدر ما عتق منه انتهى، و مستندهما خبر طرح

ص: ٨٠

مَا أُعْتِقَ مِنْهُ فَيُؤَدَىٰ دِيَّةَ الْحُرِّ وَمَا رَقَّ مِنْهُ فَدِيَّةُ الْعَبْدِ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَهَّابٍ الْحَنَاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع- عَنْ مَكَاتِبِ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ

بالجهالة.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

واعلم أن المكاتب إن لم يؤد من مكاتبته شيئاً أو كان مشروطاً فهو كالفقير، وإن كان مطلقاً وقد أدى من مال الكتابة شيئاً تحرر منه بحسابه، فإذا قتل حراً عمداً قتل به، وإن قتل مملوكاً فلا قود، وتعلقت الجناية بما فيه من الرقية مبعضة، فيسعى في نصيب الحرية و يسترق الباقي منه، أو يباع في نصيب الرقية إلا أن يفكه المولى فيبقى على مكاتبته. وإذا قتل خطأ تتعلق الجناية برقبته مبعضة، فما قابل نصيب الحرية يكون على الإمام، وما قابل نصيب الرقية إن فداه المولى فالكتابة بحالها وإن دفعه استرقه أولياء المقتول، وبطلت الكتابة في ذلك البعض، هذا هو المشهور وفيه أقوال أخرى، أحدها: أنه مع أداء نصف ما عليه يصير بمنزلة الحر، فيستسعى في العمد، ويجب على الإمام أداء نصيب الحرية في الخطأ، نسب إلى الشيخ في الاستبصار وإلى الصدوق وقد عرفت ما ذهب إليه فيما نقلنا عنهما، و ثانيهما أن على الإمام أن يؤدي بقدر ما عتق من المكاتب، وما لم يؤد فلمورثه أن يستخدموه فيه مدة حياته، وليس لهم بيعه. ذهب إليه المفيد و سلار، و نسب إلى الصدوق أيضاً.

و ثالثها: أن على مولاه ما قابل نصيب الرقية، و على الإمام ما قابل الحرية، ذهب إليه الشيخ في النهاية و ابن إدريس.

فإذا عرفت هذا ففي هذا الخبر إشكال من حيث إن الحكم المذكور فيه هو حكم غير المشروط، و قد صرح فيه بأنه حكم المشروط، و لعله سقط حكم المشروط من اليبين، و قيل: المعنى اشترط أن يكون جنايته عليه، و لا يخفى بعده، و في الفقيه هكذا "قال: سألت أبا عبد الله عن مكاتب جنى على رجل" إلى آخره و هو

ص: ٨١

مَوْلَاهُ حِينَ كَاتَبَهُ جَنَى إِلَى رَجُلٍ جَنَايَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَدَى مِنْ مُكَاتَبَتِهِ شَيْئًا أُعْرِمَ فِي جَنَايَتِهِ بِقَدْرِ مَا أَدَى مِنْ مُكَاتَبَتِهِ لِلْحُرِّ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ حَقِّ الْجَنَايَةِ شَيْئًا أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ مَالِ الْمَوْلَى الَّذِي كَاتَبَهُ قُلْتُ فَإِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ لِلْعَبْدِ قَالَ فَقَالَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ دُفِعَ إِلَى مَوْلَى الْعَبْدِ الَّذِي جَرَحَهُ الْمُكَاتَبُ وَلَا تَقَاصَّ بَيْنَ الْمُكَاتَبِ وَبَيْنَ الْعَبْدِ إِذَا كَانَ الْمُكَاتَبُ قَدْ أَدَى مِنْ مُكَاتَبَتِهِ شَيْئًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدَى مِنْ مُكَاتَبَتِهِ شَيْئًا فَإِنَّهُ يُقَاصُّ الْعَبْدُ مِنْهُ أَوْ يُعْرَمُ الْمَوْلَى كُلُّ مَا جَنَى الْمُكَاتَبُ لِأَنَّهُ عَبْدُهُ مَا لَمْ يُؤَدِّ مِنْ مُكَاتَبَتِهِ شَيْئًا

٣ ابن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر ع - عن مكاتب قتل رجلاً خطأ قال فقال إن كان مولاة حين كاتبه اشترط عليه إن عجز فهو رد في الرق فهو بمنزلة المملوك يدفع إلى أولياء المقتول فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا باعوا وإن كان مولاة حين كاتبه لم يشترط عليه وقد كان أذى من مكاتبته شيئاً فإن علباع كان يقول يعتق من المكاتب بقدر ما أذى من مكاتبته فإن على الأمام أن يؤدى إلى أولياء المقتول من الدية بقدر ما أعتق من المكاتب ولما ينطبل دم امرئ مسلم وأرى أن يكون ما بقى على المكاتب مما لم يؤده رقا لأولياء المقتول يستخدمونه حياتهم بقدر ما بقى عليه وليس لهم

أظهر.

ف قوله عليه السلام "غرم في جنايته" لعله محمول على شبه العمدة، و قوله عليه السلام:

"أخذ ذلك من مال المولى" يمكن حمله على الاستحباب، أو على أن المراد استرقاقه بحصه الرقية، و سقوط ما عجز عنه من نصيب الحرية.

قوله عليه السلام "على مثل ذلك دفع" أى قيمة العبد المقتول إلى مولاه، على التفصيل السابق، قوله عليه السلام "و يغرم المولى" أى إما بتسليمه أو بفكه، فإن فى كل منهما غرامة على المولى.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

و يدل على مذهب المفيد و الصدوق فى الخطأ، و لعل مرادهم خصوص الخطأ، و قد صرح الصدوق فى كلامه بذلك، و يمكن حمله على أن المراد ليس لهم أن يبيعوا

ص: ٨٢

أَنْ يَبِيعُوهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي مُكَاتَبِ قَتْلِ رَجُلًا خَطَأً قَالَ عَلَيْهِ مِنْ دِيَّتِهِ بِقَدْرِ مَا أُعْتِقَ وَ عَلَى مَوْلَاهُ مَا بَقِيَ مِنْ قِيمَةِ الْمَمْلُوكِ فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ فَلَا عَاقِلَهُ لَهُ إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حُرِّ قَتَلَ عَبْدًا قِيمَتُهُ عَشْرُونَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَقَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَجَاوَزَ بِقِيمَتِهِ عَبْدٌ أَكْثَرَ مِنْ دِيَّةٍ حُرٍّ

بَابُ الْمُسْلِمِ يَقْتُلُ الذَّمِّيَّ أَوْ يَجْرَحُهُ وَ الذَّمِّيُّ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ أَوْ يَجْرَحُهُ أَوْ يَقْتَصُّ بَعْضَهُمْ بَعْضًا

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

جميعه أو على كراهة البيع.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

و هذا مخالف للأقوال و الأخبار السالفة، و يمكن الحمل و الجمع بحمله على شبه العمدة، فإنه يلزم الجاني في ماله إذا كان حراً، و إن عجز فعلى عاقلته على ما ذهب إليه جماعة، و عاقلته هنا الإمام، و حمل الخبر السابق على الخطأ المحض، و يحمل قوله عليه السلام " و على مولاة ما بقى " على أن المراد أن ضرره على المولى، لأنه يلزمه إما فكه أو تسليمه لىسترق على المشهور، أو لىستخدمه على الخبر السابق، فيفوت مال المولى.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف

**باب المسلم يقتل الذمى أو يجرحه و الذمى يقتل المسلم أو يجرحه أو يقتص بعضهم بعضا**

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

ص: ٨٣

ع قَالَ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٌ

٢ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَتَلَ الْمُسْلِمُ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيدُوا رَدُّوا فَضْلَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ وَ أَقَادُوهُ

٣ وَعَنْهُ عَنِ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ مُسْلِمٍ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذَّمِّ فَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ شَدِيدٌ لَا يَحْتَمِلُهُ النَّاسُ وَ لَكِنْ يُعْطَى الذَّمُّ دِيَّةَ الْمُسْلِمِ ثُمَّ يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ دِمَائِ الْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى هَلْ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ قَتَلَهُمْ شَيْءٌ إِذَا غَشَّوْا الْمُسْلِمِينَ وَأَطْهَرُوا الْعِدَاوَةَ لَهُمْ قَالَ لَمَّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَوِّدًا لِقَتْلِهِمْ قَالَ وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمُسْلِمِ هَلْ يُقْتَلُ بِأَهْلِ الذَّمِّ وَأَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا قَتَلَهُمْ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَادًا لِتَذَلِكَ لَا يَدْعُ قَتْلَهُمْ فَيُقْتَلُ وَهُوَ صَاغِرٌ

و هذا هو المشهور بين الأصحاب، و قال ابن الجنيدي: فأما أهل الكتاب الذين كانت لهم ذمة من رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم و لم يغيروا ما شرط عليهم، فدية الرجل منهم أربعمئة دينار. أو أربعة آلاف درهم، و أما الذين ملكهم المسلمون عنوة و منوا عليهم فدية الرجل منهم ثمانمئة درهم، و فيه أقوال أخر.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح، و عمل به الشيخ مع حمله على الاعتياد.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: موثق.

قوله عليه السلام "لا- يحتمله الناس" أي لا- يمكن بيان الحكم الواقعي فيه، و هو ثمانمئة درهم، إذ لا تحتمله و لا تقبله العامة، أو المراد أن حكمه حكم شديد يعسر على الخلق قبوله، إذ تأبى الطباع عن مساواة دية الذمي و المسلم، أو المعنى أن اعتياد قتل أهل الذمة شديد، لا يحتمله الناس و يوجب الفساد في الأرض.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول بسنديه.

و قد أجمع الأصحاب على أن المسلم لا يقتل بالكافر مطلقا ذميا كان أم غيره،



ص: ٨٤

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ مِثْلَهُ  
 ٥ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع-  
 إِبْرَاهِيمَ يَزْعُمُ أَنَّ دِيَةَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّضْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ سَوَاءٌ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ الْحَقُّ  
 ٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَانَ يَقُولُ يُقْتَصُّ لِلنَّضْرَانِيِّ وَالْيَهُودِيِّ وَ  
 الْمَجُوسِيِّ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَيُقْتَلُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ إِذَا قَتَلُوا عَمْدًا  
 ٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ ضُرَيْسِ الْكُنَاسِيِّ عَنْ أَبِي  
 جَعْفَرٍ ع فِي نَضْرَانِيِّ قَتَلَ مُسْلِمًا فَلَمَّا أُخِذَ أَسْلَمَ قَالَ أَقْتَلُهُ بِهِ قِيلَ وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ قَالَ يُدْفَعُ إِلَى أَوْلِيَاءِ

إذا لم يكن معتادا لقتلهم، و أما إذا اعتاد المسلم قتل أهل الذمة ظلما ففي قتله أقوال: أحدها: أنه يقتل قصاصا بعد أن يرد أولياء  
 المقتول فاضل دية المسلم على دية الذمي. ذهب إليه الشيخ في النهاية و أتباعه.  
 و ثانيها: أنه يقتل حدا لا قصاصا لإفساده في الأرض فلا رد عليه، و هو قول ابن الجنيد و أبي الصلاح.  
 و ثالثها: أنه لا يقتل مطلقا، و هو قول أكثر المتأخرين.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: صحيح.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن كالصحيح.

و يدل على أن الذمي إذا قتل المسلم ثم أسلم لا يسقط عنه القود، و ليس لهم استرقاقه، كما ذكره الأصحاب، و على أنه إذا لم يسلم  
 يدفع هو و ماله إلى أولياء المقتول و هم مخيرون بين قتله و استرقاقه و العفو عنه، و لم يخالف فيه أيضا أحد إلا

ص: ٨٥

- المَقْتُولِ إِنْ شَاءُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا وَإِنْ شَاءُوا اسْتَرْقَوْا وَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ] هُوَ وَ مَالُهُ
- ٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْمُغْرَاءِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَتَلَ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ فَأَرَادَ أَهْلَ النَّصْرَانِيَّ أَنْ يَقْتُلُوهُ قَتَلُوهُ وَأَدَّوْا فَضْلَ مَا بَيْنَ الدَّيْتَيْنِ
- ٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَا يَأْتِي مُسْلِمٌ بِدَمِيٍّ فِي الْقَتْلِ وَلَا فِي الْجِرَاحَاتِ وَ لَكِنْ يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِ جَنَائِئُهُ لِلدَّمِيِّ عَلَى قَدْرِ دِيَّةِ الدَّمِيِّ ثَمَانِمِائَةً دَرَاهِمَ
- ١٠ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ بُرَيْدِ الْعِجَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَقَالَ عَيْنِ النَّصْرَانِيَّ فَقَالَ إِنَّ دِيَّةَ عَيْنِ النَّصْرَانِيَّ أَرْبَعُمِائَةً دَرَاهِمَ
- ١١ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ دِيَّةِ النَّصْرَانِيِّ وَ الْيَهُودِيِّ وَ الْمَجُوسِيِّ قَالَ دِيَّتُهُمْ جَمِيعاً سِوَاءً ثَمَانِمِائَةً دَرَاهِمَ ثَمَانِمِائَةً دَرَاهِمَ
- ١٢ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثَمِيِّ عَنْ

ابن إدريس فإنه لم يجز أخذ المال إلا- بعد استرقاقه حتى لو قتله لم يملك ماله، و أما حكم أولاده الصغار فقد ذهب جماعة من الأصحاب منهم المفيد و سلار إلى أنهم يسترقون، و نفاه ابن إدريس، و اختلف فيه المتأخرون، و الخبر لا- يدل عليه، و الأولى الاقتصار على ما دل عليه.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: [صحيح].

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح على الظاهر. و ربما يعد مجهولاً لاشتراك محمد بن قيس.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: صحيح.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: صحيح.

### الحديث الثانى عشر

الحديث الثاني عشر

: موثق.

ص: ٨٦

أَبَانٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنِ الْمُسْلِمِ هَلْ يُقْتَلُ بِأَهْلِ الذَّمِّ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعَوَّدًا لِقَتْلِهِمْ فَيُقْتَلُ وَهُوَ صَاعِرٌ

١٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ عَنِ الْأَصَمِّ عَنِ مِسْمَعٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَضَى فِي جَنِينِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّضْرَانِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ عَشْرَ دِيَّةٍ أُمِّهِ

بَابُ مَا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً مِنَ الْجَرَاحَاتِ الَّتِي دُونَ النَّفْسِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ نِصْفُ الدِّيَّةِ وَالْثُلُثُ وَالْثُلُثَانِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ يُونُسَ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ يُونُسَ أَنَّهُ عَرَضَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ كِتَابَ

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: ضعيف.

والمشهور بين الأصحاب أن دية جنين الذمي عشر دية أبيه، وورد في هذا الخبر و خبر آخر عن السكوني أنها عشر دية أمه، ولم يعمل بهما الأكثر، و حملهما العلامة على ما إذا كانت أمه مسلمة. ثم إنهم اختلفوا في دية الجنين مطلقا قبل ولوج الروح هل يتفاوت فيها الذكر والأنثى أم لا؟ و المشهور العدم، و فرق في المبسوط فأوجب في الذكر عشر ديته، و في الأنثى عشر ديتها، فعلى هذا المذهب يمكن حملهما على الأنثى و الله يعلم.

### باب ما تجب فيه الدية كاملة من الجراحات التي دون النفس و ما يجب فيه نصف الدية و الثلث و الثلثان

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح و السند الثاني حسن أو موثق.

و لا- خلافاً في أنه يلزم في ذهاب السمع كله ألف دينار، و كذا في الصوت كله و الغنن هو أن يتكلم من قبل الخياشيم و البجح خشونة و غلظ في الصوت، و لعل المراد أنه ذهب صوته بحيث لا يفهم كلامه، لكن يسمع صوت متميز من خيشومه

ص: ٨٧

الدِّيَاتِ وَكَدَانَ فِيهِ فِي ذَهَابِ السَّمْعِ كُلِّهِ أَلْفُ دِينَارٍ وَ الصَّوْتِ كُلِّهِ مِنَ الْعَنْنِ وَ الْبَحْرِحِ أَلْفُ دِينَارٍ وَ شَلَلِ الْيَدَيْنِ كِلْتَيْهِمَا [ الشَّلَلِ كُلِّهِ أَلْفُ دِينَارٍ وَ شَلَلِ الرَّجْلَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ وَ الشَّفَتَيْنِ إِذَا اسْتَوْصَلْنَا أَلْفُ دِينَارٍ وَ الظَّهْرِ إِذَا حَدَبَ أَلْفُ دِينَارٍ وَ الذَّكْرَ إِذَا اسْتَوْصَلَ أَلْفُ دِينَارٍ وَ الْبَيْضَتَيْنِ أَلْفُ دِينَارٍ وَ فِي صِدْعِ الرَّجُلِ إِذَا أَصَابَ فَلَمْ يَشِطَّعْ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَّا مَا انْحَرَفَ الرَّجُلُ نِصْفُ الدِّيَةِ خَمْسُ مِائَةٍ دِينَارٍ فَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَحِسَابِهِ

عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ الرَّضَاعِ مِثْلَهُ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْيَدِ فَقَالَ نِصْفُ الدِّيَةِ وَ فِي الْأُذُنِ نِصْفُ الدِّيَةِ إِذَا قَطَعَهَا مِنْ أَضْلَاهَا

أو صوت غليظ من حلقه، و إذا حصلت هاتان الصفتان مع تميز الحروف في كلامه ففيه الأرش على طريقة الأصحاب، و أما الشلل في اليدين و الرجلين، فهو خلاف المشهور، بل المشهور بينهم أن في شلل كل عضو ثلثي ديته، فيلزم في شلل اليدين ثلثا ألف درهم، و كذا الرجلان و نسبه في التحرير إلى الرواية، و يمكن حمله على ما إذا سقطنا بعد، و كون دية الشفتين مع ألف دينار هو المشهور، بل ادعى فيه الإجماع، و كذا الحدب و هو خروج الظهر و دخول الصدر و البطن، و كذا لا-خلاف في حكم الذكر و البيضتين، و أما الصدغ فذكره العلامة في التحرير و أسنده إلى هذه الرواية، قوله "فما كان دون ذلك فحسابه" أي بحساب التفاوت بينه و بين الحالة الصحيحة و الله يعلم.

و قال في الروضة: في الظهر إذا كسر، الدية، لصحيحة الحلبي، و كذا لو احدودب أو صار بحيث لا يقدر على القعود، و لو صلح فثلث الدية، هذا هو المشهور و في رواية طريف إذا كسر الصلب فجير على غير عيب فمائة دينار، و إن عثم فألف دينار

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

قوله عليه السلام: "عن اليد" أي الواحدة سواء كان من الزند أو فوقها.

ص: ٨٨

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الرَّجُلِ يُكْسِرُ ظَهْرَهُ قَالَ فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ وَ فِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ وَ فِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُ الدِّيَةِ وَ فِي الْأُذُنَيْنِ الدِّيَةُ وَ فِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُ الدِّيَةِ وَ فِي الذِّكْرِ إِذَا قُطِعَتِ الْحَشْفَةُ وَ مَا فَوْقَ الدِّيَةِ وَ فِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ الْمَارِنُ الدِّيَةُ وَ فِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْأَنْفِ إِذَا اسْتُؤْصِلَ جَدْعُهُ الدِّيَةُ وَ فِي الْعَيْنِ إِذَا قُطِعَتْ نِصْفُ الدِّيَةِ وَ فِي الْأُذُنِ إِذَا قُطِعَتْ نِصْفُ الدِّيَةِ وَ فِي الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَ فِي الذِّكْرِ إِذَا قُطِعَ مِنْ مَوْضِعِ الْحَشْفَةِ الدِّيَةُ

٥ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَيَّانِ بْنِ تَغْلِبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى سِتَّةُ آلَافٍ وَ فِي الْعُلْيَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ لِأَنَّ السُّفْلَى تُمَسِّكُ الْمَاءَ

### الحدىث الثالث

الحدىث الثالث

: حسن.

قوله عليه السلام "و في الذكر" قال في الروضة: في الذكر مستأصلا أو الحشفة فما زاد الدية، لشيخ كان أم لشاب أو لطفل قادر على الجماع أم عاجز، و لو كان مسلول الخصيتين، و في بعض الحشفة بحسابه، منسوبا إلى مجموعها خاصة، قوله:

"و في الأنف" قال في الروضة: في الأنف الدية سواء قطع مستأصلا أو قطع مارنه خاصة، و هو ما لأن منه في طرفه الأسفل، يشتمل على طرفين و حاجز و قيل: إن الدية في مارنه خاصة دون القصبه، حتى لو قطع المارن و القصبه معا فعليه دية و حكومه للزائد، و هو أقوى و لو قطع بعضه فبحسابه من المارن.

### الحدىث الرابع

الحدىث الرابع

: صحيح.

قوله عليه السلام "و في العين" أي الواحدة.

### الحدىث الخامس

الحدىث الخامس

: ضعيف.

قوله "في الشفة السفلى" قال في الروضة: في كل من الشفتين نصف الدية، للخبر العام و هو صحيح، لكنه مقطوع، و يعضده رواية سماعة، و قيل: في السفلى الثلثان، لإمساكها الطعام و الشراب و ردها لللعاب، و حينئذ ففي العليا الثلث،

ص: ٨٩

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُزُورَةَ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَفِي الْيَدَيْنِ جَمِيعًا الدِّيَةُ وَفِي الرَّجْلَيْنِ كَذَلِكَ وَفِي الذِّكْرِ إِذَا قُطِعَتِ الْحَشْفَةُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ الدِّيَةُ وَفِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ الْمَارِنُ الدِّيَةُ وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُ الدِّيَةِ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرَّعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ وَفِي الْأُذُنِ نِصْفُ الدِّيَةِ إِذَا قُطِعَتْ مِنْ أَصْلِهَا وَإِذَا قُطِعَ طَرْفُهَا فَفِيهَا قِيمَةٌ عَدْلٍ وَفِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ الدِّيَةُ كَامِلَةً وَفِي الظَّهْرِ

وقيل: النصف، وفيه مع نذوره اشتماله على زيادة لا معنى لها، وفيهما قول رابع ذهب إليه جماعة منهم العلامة في المختلف، وهو أن في العليا أربعمائه دينار، وفي السفلى ستمائة لما ذكر، وروايه أبان بن تغلب، لكن في طريقها ضعف وفي بعضها بالنسبة مساحه.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: مجهول.

قوله عليه السلام: "في اليد نصف الدية" قال في المسالك: إذا قطعت اليد من المنكب ففيها أوجه أصحابها وجوب دية اليد للجميع. والثاني: وجوب دية و حكومة لما زاد عن الكوع، والثالث وجوب دية اليد للكف، ثم دية أخرى للذراع، ثم ثلثة للعضد نظرا إلى الخبر العام ٢.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: موثق.

قوله عليه السلام "ففيها قيمة عدل" قال في الروضة: في الأذنين الدية، وفي كل واحد النصف سميعة كانت أم صماء، وفي قطع البعض منهما بحسابه بأن يعتبر مساحه المجموع من أصل الأذن وينسب المقطوع إليه ويؤخذ له من الدية بنسبته إليه، وتعتبر الشحمة في مساحتها حيث لا تكون هي المقطوعة، وفي شحمتها ثلث ديتها على المشهور، و به رواية ضعيفة، وفي خرمها ثلث ديتها على ما ذكره الشيخ و تبعه

ص: ٩٠

إِذَا انْكَسَرَ حَتَّى لَا يُنْزَلَ صَاحِبُهُ الْمَاءَ الدِّيَّةَ كَامِلَةً وَفِي الذِّكْرِ إِذَا قُطِعَ الدِّيَّةُ كَامِلَةً وَفِي اللِّسَانِ إِذَا قُطِعَ الدِّيَّةُ كَامِلَةً  
 ٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي سَيْلِمَانَ الْحَمَّارِ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ كُسِرَ صَلْبُهُ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَجْلِسَ أَنَّ فِيهِ الدِّيَّةَ  
 ٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قُطِعَ الْأَنْفُ مِنَ الْمَارِنِ فِيهِ الدِّيَّةُ تَامَّةً وَفِي أَسْنَانِ الرَّجُلِ الدِّيَّةُ تَامَّةً وَفِي أُذُنَيْهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً وَالرَّجُلَانِ وَالْعَيْنَانِ يَتَلَكَّ الْمَنْزِلَةَ  
 ١٠ عَلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ تَزَوَّجَ حَارُّ لِي امْرَأَةً فَلَمَّا أَرَادَ مُوَافَعَتَهَا رَفَسَتْهُ بِرِجْلِهَا فَفُتِقَتْ بَيَّضَتْهُ فَصَارَ آدِرًا فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْكُحُ وَيُولِدُ لَهُ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ ذَلِكَ وَعَنْ رَجُلٍ أَصَابَ سُرَّةَ

عليه جماعة، وفسره ابن إدريس بخرم الشحمة، وثلث دية الشحمة مع احتماله إرادة الإذن، أو ما هو أعم ولا سند لذلك يرجع إليه.  
 قوله عليه السلام: "و في الظهر" عليه الفتوى. قوله عليه السلام: "و في اللسان" إذا قطع "أى كله.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: حسن. ٢.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مختلف فيه.

قوله عليه السلام: "و في أسنان الرجل" و عليه الفتوى.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف.

و قال في القاموس: الرفس: الضرب بالرجل، و قال: الأدر من أصابه الفتق في إحدى خصيتيه، أدر كفرح و الاسم الأدره.  
 و قال في الروضة: في أدره الخصيتين بضم الهمزة فسكون الدال ففتح الراء و هي انتفاخها أربعمائه دينار، فإن فحج أى تباعدت رجلاه أعقابا مع تقارب صدور قدميه فلم يقدر على المشى، و في حكمه ما إذا مشى مشيا لا ينتفع به، فثمان مائه دينار على المشهور، و مستنده كتاب ظريف. قوله عليه السلام: "صره رجل" كذا في نسخ



ص: ٩١

رَجُلٌ فَفَتَقَهَا فَقَالَ ع فِي كُلِّ فَتْقٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ

١١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَسَّرَ بُعْصُوصَهُ فَلَمْ يَمْلِكِ اسْتِنْتَهُ فَمَا فِيهِ مِنَ الدِّيَةِ فَقَالَ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِجَارِيَةٍ فَأَفْضَاهَا وَ كَانَتْ إِذَا نَزَلَتْ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ لَمْ تَلِدْ قَالَ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْدُوبٍ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي الرَّجُلِ يُضْرَبُ عَلَى عَجَانِهِ فَلَا يَسْتَمْسِكُ غَائِطَهُ وَ لَا بَوْلَهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ الدِّيَةَ كَامِلَةً

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ التَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

التهديب أيضا بالصاد، و لعله تصحيف السين أو هو كناية عن جلد الخصيتين أو الدبرة أو السرّة تشبيها و مجازا، و يمكن أن يقرأ بالصاد المعجمه، و هى أصل الضرع.  
و قوله عليه السلام: فى كل فتق "ثلاث الدية" خلاف المشهور.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

صحيح:

و قال فى الروضة: و لو كسر عصصه بضم عينه، و هو عجب الذنب أى عظمه فلم يملك غائطه و لم يقدر على إمساكه ففیه الدية، لصحيحة سليمان بن خالد و البعضوص: هو العصص، لكن لم يذكره أهل اللغة، فمن ثم عدل المصنف عنه، قال الراوندى: البعضوص عظم رقيق حول الدبر، و لو ضرب عجان به كسر العين، و هو ما بين الخصىة و الفقهة فلم يملك غائطه و لا بوله ففیه الدية أيضا، فى رواية إسحاق بن عمار، و نسبه إلى الرواية، لأن إسحاق فطحى، و إن كان ثقة، و العمل بروايته مشهور كالسابق، و كثير من الأصحاب لم يذكر فيه خلافا انتهى.

### الحديث الثانى عشر

[الحديث الثانى عشر

ص: حسن أو موثق].

و العجان: الدبر، و قيل: ما بين القبل و الدبر، و الفقهة حلقة الدبر.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "فأفضاها" قال فى الروضة: فى الإفضاء الدية، و هو تصيير مسلك

ص: ٩٢

ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي ذَكَرِ الصَّبِيِّ الدِّيَةِ وَ فِي ذَكَرِ الْعَيْنِ الدِّيَةِ

١٤ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أُيُوبَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ فِي ذَكَرِ الْغُلَامِ الدِّيَةَ كَامِلَةً

١٥ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَابَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَطَعَ فَرْجَ امْرَأَةٍ لِأُغْرَمَتْ لَهَا دَيْتُهَا فَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَيْهَا الدِّيَةَ قَطَعَتْ لَهَا فَرْجَهُ إِنْ طَلَبَتْ ذَلِكَ

١٦ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ مَا تَرَى فِي رَجُلٍ ضَرَبَ امْرَأَةً شَابَّةً عَلَى بَطْنِهَا فَعَقَرَ رَحِمَهَا فَأَفْسَدَ طَمَثُهَا وَ ذَكَرَتْ أَنَّهَا قَدِ ارْتَفَعَ طَمَثُهَا عَنْهَا لِذَلِكَ وَ قَدْ كَانَ طَمَثُهَا مُسْتَقِيمًا قَالَ يُنْتَظَرُ بِهَا سِنَةٌ فَإِنْ رَجَعَ طَمَثُهَا إِلَى مَا كَانَ وَ إِلَّا اسْتُخِلِفَتْ وَ غَرَّمَ ضَارِبُهَا ثَلَاثَ دَيْتِهَا لِفَسَادِ رَحِمِهَا وَ انْقِطَاعِ طَمَثِهَا

---

البول و الحيض واحدا، و قيل: مسلك الحيض و الغائط، و هو أقوى في تحققة فيجب الدية بأيهما كان.

و المشهور بين الأصحاب أن في ذكر العين ثلث الدية، لكونه في حكم العضو المشلول، و لم يعمل بهذا الخبر لضعفه، و في المسألة إشكال.

#### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: حسن.

#### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: مجهول.

و لم أر من عمل بها سوى يحيى بن سعيد في جامعه، و قال في الشرائع: و يثبت يعني القصاص في الشفرين كما يثبت في الشفتين، و لو كان الجاني رجلا فلا قصاص و عليه ديتها، و في رواية عبد الله بن سيابة، عن أبي عبد الله عليه السلام "إن لم يؤد ديتها قطعت لها فرجه" و هي متروكة.

#### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام "إلى ما كان" ظاهره عدم الحكومة، و هو خلاف المشهور قال في التحرير: من ضرب امرأة مستقيمة الحيض على بطنها فارتفع حيضها انتظر بها سنة، فإن رجع طمثها فالحكومة، و إن لم يرجع استخلفت و غرم ثلث ديتها.

ص: ٩٣

١٧ ابنُ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي رَجُلٍ قَطَعَ نَدَى امْرَأَتِهِ قَالَ إِذَنْ أُعْرِمَهُ لَهَا نِصْفَ الدِّيَةِ

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ صَاحِبِ الطَّاقِ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَجُلٍ افْتَضَّ جَارِيَةً يَعْنِي امْرَأَتَهُ فَأَفْضَاهَا قَالَ عَلَيْهِ الدِّيَةُ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ قَالَ فَإِنْ كَانَ أَمْسَكَهَا وَلَمْ يُطَلِّقْهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا وَلَهَا تِسْعَ سِنِينَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر

: حسن [كالصحيح].

و لا خلاف بين الأصحاب في أن في كل من ثديي المرأة نصف ديتها، وفيهما كل ديتها، والمشهور في حلمتي المرأة أيضا ذلك، و قيل فيهما الحكومة، و أما حلمتا الرجل ففيهما الدية عند الشيخ في المبسوط والخلاف. و قال الصدوق و ابن حمزة: فيهما ربع الدية، و في كل واحدة الثمن، و قيل: فيهما الحكومة.

### الحديث الثامن عشر

الحديث الثامن عشر

: مجهول.

قوله عليه السلام: "و لم يطلقها فلا شيء عليه" ظاهره عدم الدية مع الإمساك، و لم يقل به أحد، و لعل المراد سوى الدية و الإنفاق و الله يعلم.

قوله عليه السلام: "و لها تسع سنين فلا شيء عليه" أي من الدية أو الإنفاق الدائمي أيضا.

قال المحقق الأردبيلي (ره): لعل المراد بقوله "فلا شيء" الثاني نفى الدية و بالأول غير الدية و النفقة، و المفضاء البالغة لا شيء لها غير المهر و النفقة على ما كان و لغير البالغة الدية و المهر و النفقة و إن فارقها، و قال في التحرير: في إفشاء الرجل زوجته بالوطء قبل تسع سنين الدية خمسمائة دينار، و حرمت عليه أبدا، و عليه



ص: ٩٥

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي الرَّجُلِ يُضْرَبُ عَلَى عِجَانِهِ فَلَا يَسْتَمْسِكُ غَائِطُهُ وَلَا بَوْلُهُ أَنَّ فِي ذَلِكَ الدِّيَةَ كَامِلَةً  
 ٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقَيْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ  
 سَأَلَهُ رَجُلٌ وَأَنَا عِنْدَهُ عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا فَقَطَعَ بَوْلُهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ الْبَوْلُ يَمُرُّ إِلَى اللَّيْلِ فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ لِأَنَّهُ قَدْ مَنَعَهُ الْمَعِيشَةَ وَإِنْ كَانَ إِلَى  
 آخِرِ النَّهَارِ فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ وَإِنْ كَانَ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ فَعَلَيْهِ ثُلُثَا الدِّيَةِ وَإِنْ كَانَ إِلَى ارْتِفَاعِ النَّهَارِ فَعَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ  
 ٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ

## الحادى و العشرون

الحادى و العشرون

: ضعيف.

قوله عليه السلام "فقطع بوله" أى صار قطع سيلان البول سببا للسلس.

قوله عليه السلام "يمر إلى الليل" فى القاموس: قول الله تعالى "فَمَرَّتْ بِهِ" أى استمرت به، قوله عليه السلام "وإن كان إلى آخر النهار" هذه الفقرة موجودة فى التهذيب، و ليست فى الفقيه، و لعلها زيدت من الرواة أو النسخ، و على تقديره فالمعنى أن حكم الاستمرار إلى أواخر النهار أيضا مثل حكم الاستمرار إلى الليل.

و قال فى الروضة: فى سلس البول، و هو نزوله مترشحا لضعف القوة الماسكة له الدية على المشهور، و المستند رواية غياث بن إبراهيم، و لو انقطع بالحكومة، و قيل: إن دام إلى الليل ففیه الدية، و إن دام إلى الزوال ففیه الثلثان، و إلى ارتفاع النهار ففیه ثلث الدية، لرواية إسحاق بن عمار معللا الأول بمنعه المعيشة، و يؤذن بأن المراد معاودته كذلك فى كل يوم كما فهمه منه العلامة، و الطريق ضعيف فلا التفات إلى التفصيل. نعم يثبت الأرش فى جميع الصور حيث لا دوام.

## الحديث الثانى و العشرون

الحديث الثانى و العشرون

: حسن.

ص: ٩٦

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ مَا كَانَ فِي الْجَسَدِ مِنْهُ اثْنَانِ فِي الْوَاحِدِ نِصْفُ الدِّيَةِ مِثْلُ الْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ قَالَ فَقُلْتُ رَجُلٌ فَقِئْتُ عَيْنَهُ قَالَ نِصْفُ الدِّيَةِ قُلْتُ فَرَجُلٌ قَطَعَتْ يَدُهُ قَالَ فِيهِ نِصْفُ الدِّيَةِ قُلْتُ فَرَجُلٌ ذَهَبَتْ إِحْدَى بِيضَتَيْهِ قَالَ إِنْ كَانَتْ الْيَسَارَ فِيهَا الدِّيَةُ قُلْتُ وَ لِمَ أَلَيْسَ قُلْتُ مَا كَانَ فِي الْجَسَدِ اثْنَانِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ الدِّيَةِ قَالَ لِأَنَّ الْوَلَدَ مِنَ الْبَيْضَةِ الْيَسْرَى

٢٣ عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي

قوله عليه السلام "ففيها الدية" كذا فيما عندنا من نسخ الكافي، و في التهذيب ففيها ثلثا الدية و أكثر الأصحاب ذكروها موافقا للتهذيب و استدلووا بها على مذهب الشيخ، و يؤيده ما رواه في الفقيه عن أبي يحيى الواسطي رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: الولد يكون من البيضة اليسرى، فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية، و في اليمنى ثلث الدية. و قال في الروضة: في الخصيتين معا الدية، و في كل واحدة نصف للخبر العام. و قال الشيخ في الخلاف و أتباعه و العلامة في المختلف: في اليسرى الثلثان لحسنه عبد الله بن سنان، و غيرها لما روى من أن الولد يكون من اليسرى، و لتفاوتهما في المنفعة المناسب لتفاوت الدية، و يعارض باليد القوية الباطشة و الضعيفة و تخلق الولد منها لم يثبت، و خبره مرسل، و قد أنكره بعض الأطباء.

### الحديث الثالث و العشرون

الحديث الثالث و العشرون

: ضعيف.

و قال في المسالك: المشهور بين الأصحاب أن في شعر الرأس إذا لم ينبت الدية، و كذا في شعر اللحية إذا كانت لرجل و به روايات، و قال المفيد: في كل منهما إذا لم ينبت مائة دينار و ذكر أن به رواية و لم يثبت، و أما إذا نبت كل منهما ففيه أقوال: أحدها و هو الذي اختاره المحقق الأرش، الثاني: أن في اللحية ثلث الدية،

ص: ٩٧

اللَّحِيَّةَ إِذَا حُلِقَتْ فَلَمْ تَثْبُتِ الدِّيَةُ كَامِلَةً فَإِذَا نَبَتَتْ قُتِلَتْ الدِّيَةُ

٢٤ سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَالِدٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ الرَّجُلُ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ فَيُصَبُّ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْحَمَّامِ مَاءً حَارًّا فَيَمْتَعُ شَعْرَ رَأْسِهِ فَلَا يَثْبُتُ فَقَالَ عَلَيْهِ الدِّيَةُ كَامِلَةً

بَابُ الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ وَهُوَ نَاقِصُ الْخَلْقَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سَوْرَةَ بْنِ كَلَيْبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَيْلٌ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمِيداً وَ كَانَ الْمَقْتُولُ أَقْطَعَ الْيَمِينِ فَقَالَ إِنْ كَانَتْ يَدُهُ قُطِعَتْ فِي جَنَائِهِ جَنَاهَا عَلَى نَفْسِهِ أَوْ كَانَ قُطِعَ فَأَخَذَ دِيَةَ يَدِهِ مِنَ الَّذِي قَطَعَهَا فَإِنْ أَرَادَ أَوْلِيَاؤُهُ أَنْ يَقْتُلُوا

و فى شعر الرأس مائة دينار، و هو قول الشيخ فى النهاية. و لو كان المقطوع شعر رأس المرأة، فإن لم يعد فكالرجل، و إن عاد ففيه مهر نسائها على المشهور، و ابن الجنيد سوى بين شعر رأسها و بين اللحية فى وجوب ثلث الدية مع عود الشعر.

## الحديث الرابع و العشرون

الحديث الرابع و العشرون

: ضعيف على المشهور.

و قال فى الصحاح: امتعت شعره: أى سقط من داء.

## باب الرجل يقتل الرجل و هو ناقص الخلقة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

و قال فى الشرائع: لو قتل مقطوع اليد، قتل بعد أن يرد عليه دية اليد إن كان المجنى عليه أخذ ديتها أو قطعت فى قصاص، و لو كانت قطعت من غير جناية و لا أخذ لها دية قتل القاتل من غير رد. و هى رواية سورة بن كليب عن أبى عبد الله (عليه السلام) و كذا لو قطع كفا بغير أصابع قطعت كفه بعد رد دية الأصابع انتهى.

ص: ٩٨

قَاتِلَهُ أَدُّوا إِلَى أَوْلِيَاءِ قَاتِلِهِ دِيَةً يَدِهِ الَّتِي قِيدَ مِنْهَا وَإِنْ كَانَ أَخَذَ دِيَةَ يَدِهِ وَيَقْتُلُوهُ وَإِنْ شَاءُوا طَرَحُوا عَنْهُ دِيَةَ يَدِهِ وَأَخَذُوا الْبَاقِيَ قَالَ وَ  
 إِنْ كَانَتْ يَدُهُ قُطِعَتْ مِنْ غَيْرِ جَنَائِهِ جَنَاهَا عَلَى نَفْسِهِ وَلَا أَخَذَ بِهَا دِيَةَ قَاتِلِهِ وَلَا يُعْرَمُ شَيْئًا وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا دِيَةَ كَامِلَةً قَالَ وَهَكَذَا  
 وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع

بَابُ نَادِرٌ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْحَرِيشِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي ع قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْأَوَّلُ ع لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 عَبَّاسٍ يَا أَبَا عَبَّاسٍ أَنْشُدْكَ اللَّهُ هَلْ فِي حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى اخْتِلَافٌ قَالَ فَقَالَ لَا قَالَ فَمَا تَرَى فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا أَصَابِعُهُ بِالسَّيْفِ حَتَّى  
 سَقَطَتْ فَذَهَبَتْ وَأَتَى رَجُلٌ آخَرَ فَأَطَارَ كَفَّ يَدِهِ فَأَتَى بِهِ إِلَيْكَ وَأَنْتَ قَاضٍ كَيْفَ أَنْتَ صَابِعٌ قَالَ أَقُولُ لِهَذَا الْقَاطِعِ أَعْطِهِ دِيَةَ كَفِّ وَ  
 أَقُولُ لِهَذَا الْمَقْطُوعِ صَالِحُهُ عَلَى مَا شِئْتُمْ أَوْ أَبَعْتُ إِلَيْهِمَا ذَوَى عَدْلٍ فَقَالَ لَهُ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَنَقَضْتَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ أَبِي اللَّهِ  
 أَنْ يُحَدَّثَ فِي خَلْقِهِ شَيْءٌ مِنَ الْحُدُودِ وَلَا يَسَّ تَفْسِيرُهُ فِي الْأَرْضِ أَقْطَعُ يَدَ قَاطِعِ الْكَفِّ أَصْلًا ثُمَّ أَعْطِهِ دِيَةَ الْأَصَابِعِ هَذَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى

و ربما يظهر من كلام بعض الأصحاب جواز القصاص من غير رد مطلقا.

قوله (عليه السلام): "و إن كان أخذ دية يده" ليس هذا في التهذيب، والمعنى أو دية اليد التي أخذ ديتها، وفي العبارة حازة.

باب نادر

الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

وقال في المسالك: في طريق الرواية ضعف، وعمل بها أكثر الأصحاب كالشيخ وأتباعه، ورده ابن إدريس وأوجب الحكومة في الكف، ونفى عنه في المختلف البأس انتهى.

ولعل بعث ذوى عدل لئن يحكموا بالأرش، والاختلاف، إما لاختلاف المقومين فى الأرش أو لمخالفة بعث ذوى عدل للمصالحة، والله يعلم.



ص: ٩٩

بَابُ دِيَةِ عَيْنِ الْأَعْمَى وَ يَدِ الْأَشْلِّ وَ لِسَانِ الْأَخْرَسِ وَ عَيْنِ الْأَعْوَرِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ أَعْوَرَ أَصِيبَتْ عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ فَفَقَّتْ أَنْ تُفَقَّأَ إِحْدَى عَيْنَيْ صَاحِبِهِ وَ يُعْقَلَ لَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ وَ إِنْ شَاءَ أَخَذَ دِيَةَ كَامِلَةً وَ يُغْفَى عَنْ عَيْنِ صَاحِبِهِ

## باب دية عين الأعمى و يد الأشل و لسان الأخرس و عين الأعور

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و قال في المسالك: لو فقا الصحيح عين الأعور خلقه أو بآفه من الله تعالى فلا خلاف بين أصحابنا في ثبوت دية النفس عليه كاملة، لأنها جميع البصر إذا وقع التراضي على الدية أو قلنا أن الواجب أحد الأمرين بل أطلق هنا جماعة تخير المجنى عليه بين أخذ الدية تامة و القصاص، فإذا اقتصر من الصحيح فهل يجب على الصحيح أن يرد على الأعور نصف دية النفس؟ قال الشيخ في النهاية و أتباعه و العلامة في المختلف:

نعم لرواية محمد بن قيس، و قال المفيد و الشيخ في الخلاف و ابن إدريس و مال إليه المحقق و العلامة في التحرير لا رد، لقوله تعالى: "النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنُ بِالْعَيْنِ" و للأصل و القول الأول لا يخلو من قوة، و قال في الروضة: في عين ذي الواحدة كمال الدية إذا كان العور خلقه أو بآفه من الله سبحانه أو من غيره، حيث لا يستحق عليه أرشا كما لو جنى عليه حيوان غير مضمون، و لو استحق ديتها و إن لم يأخذها أو ذهبت في قصاص فالنصف في الصحيحة، أما الأول: فهو موضع وفاق على ما ذكره جماعة.

و أما الثاني: فهو مقتضى الأصل في دية العين الواحدة، و ذهب ابن إدريس

ص: ١٠٠

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَةَ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَةَ كَامِلَةً

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ فِي رَجُلٍ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ سَلَمَاءَ قَالَ عَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع نَهَّ قَالَ فِي الْعَيْنِ

إلى أن فيها هنا ثلث الدية خاصة، و جعله الأظهر في المذهب و هو وهم.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول و عليه الفتوى.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف.

و قال في المسالك: أما العوراء التي لا تبصر ففي الجناية عليها بخسفها روايتان إحداهما صحيحة بريد بن معاوية و صحيحة أبي بصير، [و هي الثلث] و إلى هذا ذهب الأكثر منهم الشيخ و أتباعه و المحقق و العلامة، و الثانية رواية عبد الله بن سليمان و هي الربع.

و بمضمونها عمل المفيد و سلار و هي ضعيفة، فالصحيح متعين، مع أن هذا الراوى روى أيضا بهذا الإسناد عن عبد الله بن جعفر نصف الدية، و لم يعمل بمضمونها أحد من الأصحاب، و لا- فرق على القولين بين أن يكون العور خلقه أو بجناية جان، و إنما التفصيل في صحيحه كما تقدم، و فصل ابن إدريس هنا، فقال: في العين العوراء الدية كاملة إذا كانت خلقه أو قد ذهبت بأفه من الله تعالى، و إن كانت قد ذهبت و أخذت ديتها أو استحق الدية و إن لم يأخذها كان فيها ثلث الدية، و هو اختيار شيخنا أبي جعفر في المبسوط و مسائل خلافه، و ذهب في نهايته إلى أن فيها نصف الدية، و الأول



ص: ١٠١

الْعُورَاءِ تَكُونُ قَائِمَةً فَتُخَسَفُ فَقَالَ قَصَى فِيهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عِ نِصْفَ الدِّيَةِ فِي الْعَيْنِ الصَّحِيحَةِ  
 ٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ فِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ وَعَيْنِ  
 الْأَعْمَى وَذَكَرِ الْخَصِيَّ وَأُنْثِيَهُ

الذى اخترناه و هو الأظهر الذى يقتضيه أصول مذهبنا، و قال أيضا: فى العين القائمة إذا خسف بها ثلث ديتها صحيحة، و كذلك فى العين العوراء التى أخذت ديتها على ما بيناه، و شيخنا أبو جعفر فى نهايته فرق بينهما بأن قال: إذا قلع العين العوراء التى أخذت ديتها أو استحقها و لم يأخذ نصف الدية، يعنى ديتها فإن خسف بها و لم يقلعها ثلث ديتها، و الأولى عندى أن فى القلع و الخسف ثلث ديتها، أما إذا كانت عوراء و العور من الله تعالى فلا خلاف فيه بين أصحابنا أن فيها دية كاملة خمسمائة دينار انتهى كلامه.  
 و إنما و هم و لم يفهم كلام الشيخ، لأنه (ره) أراد بالعين العوراء الصحيحة التى قد ذهبت أختها، و أتبع فى ذلك لفظه الرواية حيث قال فى رواية العلاء فى العين العوراء: الدية، و إنما أطلقوا عليها اسم العور مع كونها صحيحة، لأن ما لا أخ له يقال له أعور لغة.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن.

قوله عليه السلام "فى لسان الأخرس" عليه الفتوى، قوله عليه السلام "و ذكر الخصى و أنثيه" المشهور بين الأصحاب أن فى ذكر الخصى دية كاملة بخلاف ذكر العنين، فإنهم حكموا فيها بثلث الدية، و يمكن حمله على ما إذا صار سببا للعنن، لكن لا حاجة إليه، لأن الخاص مقدم على العام.

و أما قوله "و أنثيه" فلعله زيد من الرواة، و يمكن توجيهه بأن يقال:

الضمير راجع إلى مقطوع الذكر بقريئته، المقام أو إلى الخصى بهذا المعنى على سبيل الاستخدام، فإن الخصى قد يطلق مجازا على مقطوع الذكر أو يحمل الخصى على

ص: ١٠٢

ثُلُثُ الدِّيَةِ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلَهُ بَعْضُ آلِ زُرَّارَةَ عَنْ رَجُلٍ قَطَعَ لِسَانَهُ رَجُلٌ أَخْرَسَ [ال] فَقَالَ إِنْ كَانَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ أَخْرَسٌ فَعَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ وَإِنْ كَانَ لِسَانُهُ ذَهَبَ بِهِ وَجَعٌ أَوْ آفَةٌ بَعِيدٌ مَا كَانَ يَتَكَلَّمُ فَإِنَّ عَلَى الَّذِي قَطَعَ لِسَانَهُ ثُلُثَ دِيَّتِهِ لِسَانِهِ قَالَ وَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ فِي الْعَيْنَيْنِ وَالْجَوَارِحِ قَالَ هَكَذَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع

٨ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ فَقَأَ عَيْنَ رَجُلٍ ذَاهِبَةً وَهِيَ قَائِمَةٌ قَالَ عَلَيْهِ رُبْعُ دِيَةِ الْعَيْنِ

الموجوء أو مقطوع الجلدتين دون البيضتين، فإن الخصيتين يطلق على الجلدتين كما صرح به الجوهري.

أو يقال: المراد بالأثنتين الجلدتان مجازاً فلا يبعد أن يكون تصحيف الخنثى كما قال الصدوق في المقنع، وقال يحيى بن سعيد في جامعه: في ذكر الخصى الحر وأنثيه ثلث الدية على الرواية.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: صحيح.

قوله عليه السلام: "فإن على الذى قطع لسانه" كذا فى التهذيب أيضاً، فالغرض من التفصيل بيان عدم الفرق بين ما إذا كان خرسه ولاده أو بآفة كما هو المشهور بين الأصحاب، وفى الفقيه فى الأول "فعلية الدية" بدون لفظ الثلث، فيظهر فائدة التفصيل لكن لم أر من قال به والله يعلم.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف.

ص: ١٠٣

بَابُ أَنَّ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ سُلَيْمَانَ الدَّهَّانِ عَنْ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ عُثْمَانَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ بَمَوْلَى لَهُ قَدْ لَطَمَ عَيْنَهُ فَأَنْزَلَ الْمَاءَ فِيهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ لَيْسَ يُبْصِرُ بِهَا شَيْئاً فَقَالَ لَهُ أُعْطِيكَ الدِّيَةَ فَأَبَى قَالَ فَأَرْسَلَ بِهِمَا إِلَى عَلِيٍّ ع وَقَالَ احْكُمْ بَيْنَ هَذَيْنِ فَأَعْطَاهُ الدِّيَةَ فَأَبَى قَالَ فَلَمْ يَزَالُوا يُعْطُونَهُ حَتَّى أَعْطَوْهُ دِيَّتَيْنِ قَالَ فَقَالَ لَيْسَ أُرِيدُ إِلَّا الْقِصَاصَ قَالَ فَدَعَا عَلِيٌّ بِمِرْآةٍ فَحَمَاهَا ثُمَّ دَعَا بِكُرْسِيِّ فَبَلَّهَ ثُمَّ جَعَلَهُ عَلَى أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ وَعَلَى حَوَالِيهَا ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بَعَيْنِهِ عَيْنَ الشَّمْسِ قَالَ وَجَاءَ بِالْمِرْآةِ فَقَالَ انْظُرْ فَانْظُرْ فَذَابَ الشَّحْمُ وَبَقِيَتْ عَيْنُهُ قَائِمَةً وَذَهَبَ الْبَصَرُ

٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ

## باب أن الجروح قصاص

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مجهول.

قوله عليه السلام "ثم جعله على أشفار عينيه" قال الشيخ في النهاية: لثلاث تحترق أشفاره. قوله (عليه السلام) "ثم استقبل بعينه" ظاهره أنه يجعل الرجل مواجِه الشمس لا المرأة، كما ذكره في التحرير، وظاهر بعضهم جعل المرأة مواجِه الشمس، ولعله أوفق بالتجربة. قال في الروضة: ولو ذهب ضوء العين مع سلامة الحدقة قيل في الاقتصاص منه: طرح على الأجفان قطن مبلول، ويقابل بمرآة محمأة مواجِه الشمس بأن يكلف النظر إليها حتى يذهب الضوء، والقول باستيفائه على هذا الوجه هو المشهور بين الأصحاب، ومستنده رواية رفاعه، وإنما حكاه قولاً للتنبية على عدم دليل يفيد انحصار الاستيفاء فيه، بل يجوز بما حصل الغرض من إذهاب البصر، وإبقاء الحدقة بأى وجه اتفق، مع أن في طريق الرواية ضعفاً وجهالة، تمنع من تعيين ما دلت عليه وإن كان جائزاً.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

ص: ١٠٤

بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تُقَطَّعُ يَدُ الرَّجُلِ وَرِجْلَاهُ فِي الْقِصَاصِ  
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع أَعُورٌ فَقَالَ عَيْنٌ صَدِجٌ  
 فَقَالَ تَفَقَّأَ عَيْنُهُ قَالَ قُلْتُ يَبْقَى أَعْمَى قَالَ الْحَقُّ أَعْمَاهُ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ حَبِيبِ السَّجِسْتَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع - عَنْ رَجُلٍ  
 قَطَعَ يَدَيْنِ لِرَجُلَيْنِ الْيَمِينَيْنِ قَالَ فَقَالَ يَا حَبِيبُ تُقَطَّعُ يَمِينُهُ لِلرَّجُلِ الَّذِي قَطَعَ يَمِينَهُ أَوَّلًا وَتُقَطَّعُ يَسَارُهُ لِلرَّجُلِ الَّذِي قَطَعَ يَمِينَهُ آخِرًا لِأَنَّهُ  
 إِنَّمَا قَطَعَ يَدَ الرَّجُلِ الْآخِرِ وَ يَمِينُهُ قِصَاصٌ لِلرَّجُلِ الْأَوَّلِ قَالَ فَقُلْتُ إِنَّ عَلِيًّا ع إِنَّمَا كَانَ يَقَطِّعُ الْيَدَ الْيُمْنَى وَ الرَّجُلَ الْيُسْرَى قَالَ فَقَالَ إِنَّمَا  
 كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا يَجِبُ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ فَأَمَّا يَا حَبِيبُ حُقُوقُ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ لَهُمْ حُقُوقُهُمْ فِي الْقِصَاصِ الْيَدُ بِالْيَدِ إِذَا كَانَتْ  
 لِلْقَاطِعِ يَدٌ وَ الرَّجُلُ بِالْيَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَاطِعِ يَدٌ فَقُلْتُ لَهُ أَوْ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَيُتْرَكُ لَهُ رِجْلُهُ فَقَالَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ إِذَا قَطَعَ يَدُ  
 رَجُلٍ وَ لَيْسَ لِلْقَاطِعِ يَدَانِ وَ لَأَرْجُلَانِ فَتَمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ جَارِحَةٌ يُقَاصُّ مِنْهَا

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن.

وقال في المسالك: المماثلة في الكل معتبرة في القصاص، واستثنى من ذلك ما إذا قطع يمينه، و لم يكن للقاطع يمين، فإنه يقطع يسراه، فإن لم يكن له يسار قطعت رجله، ومستند الحكم رواية حبيب السجستاني، و هي غير صحيحة، و لكن عمل بمضمونها الشيخ والأكثر، و ردها ابن إدريس، و حكم بالدية بعد قطع اليدين لمن بقى، و هو أقوى لأن قطع الرجل باليد على خلاف الأصل، فلا بد له من دليل صالح و هو منفى، و في الآية ما يدل على المماثلة، و الرجل ليست مماثلة لليد. نعم يمكن تكلف مماثلة اليد و إن كانت يسرى لليمين لتحقيق أصل المماثلة.

ص: ١٠٥

- ٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِيمَا كَانَ مِنْ جَرَاحَاتِ الْجَسَدِ أَنْ فِيهَا الْقِصَاصَ أَوْ يَقْبَلَ الْمَجْرُوحُ دِيَةَ الْجِرَاحَةِ فَيُعْطَاهَا
- ٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي رَجُلٍ كَسَرَ يَدَ رَجُلٍ ثُمَّ بَرَأَتْ يَدُ الرَّجُلِ قَالَ لَيْسَ فِي هَذَا قِصَاصٌ وَ لَكِنْ يُعْطَى الْأَرَشَ
- ٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السِّنِّ وَالذَّرَاعِ يُكْسَرَانِ عَمْدًا أَلَهُمَا أَرَشٌ أَوْ قَوْدٌ فَقَالَ قَوْدٌ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ أَضَعَفُوا الدِّيَةَ فَقَالَ إِنْ أَرْضَوْهُ بِمَا شَاءَ فَهُوَ لَهُ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن أو موثق.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف.

و المشهور بين الأصحاب أنه ليس في كسر العظام قصاص لما فيه من التغير بالنفس، و عدم الوثوق باستيفاء المثل، و لا يمكن الاستدلال عليه بهذا الخبر إذ يمكن أن يكون المراد به عدم القصاص بعد البرء.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: صحيح.

و يدل على ثبوت القصاص في كسر العظم، و لم يعمل به أحد إلا أن يحمل على القطع مجازاً، و أما السن فحكموه بالقصاص فيه مع القلع، و أما مع الكسر فاختلّفوا فيه فذهب بعضهم إلى ثبوته، إذا أمكن استيفاء المثل بلا زيادة و لا صدع في الباقي، و الخبر حجة لهم. قال في الشرائع: و يثبت في السن القصاص، فإن كانت سن متغر و عادت ناقصة أو متغيرة كان فيها الحكومة، فإن عادت كما كانت فلا قصاص و لا دية، و لو قيل:

بالأرش كان حسناً أما سن الصبي فينتظر بها سنه، فإن عادت ففيها الحكومة، و إلا



ص: ١٠٦

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَعَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ جَمِيعاً عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ يَضْرِبُهَا الرَّجُلُ فَتَسْقُطُ ثُمَّ تَثْبُتُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ وَعَلَيْهِ الْأَرْشُ قَالَ عَلِيُّ وَسُئِلَ جَمِيلٌ كَمْ الْأَرْشُ فِي سِنِّ الصَّبِيِّ وَكَسَّرَ الْيَدَ فَقَالَ شَيْءٌ يَسِيرٌ وَلَمْ يَرِ فِيهِ شَيْئاً مَعْلوماً

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَعْوَرَ فَقَالَ عَيْنَ صَحِيحٍ مُتَعَمِّداً فَقَالَ تَفَقَّأَ عَيْنُهُ قُلْتُ يَكُونُ أَعْمَى قَالَ فَقَالَ الْحَقُّ أَعْمَاهُ

بَابُ مَا يُمْتَحَنُ بِهِ مَنْ يُصَابُ فِي سَمْعِهِ أَوْ بَصَرِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ جَوَارِحِهِ وَالْقِيَاسِ فِي ذَلِكَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي رَجُلٍ

كان فيها القصاص و قيل في سن الصبي بعير مطلقا.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: مرسل كالصحيح.

و لعله لم يكن وصل إلى جميل في ذلك روايته فلم يحكم بشيء، و لو كان لم يحكم باليسير أيضا كان أولى و سيأتي حكم العظام.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مرسل و بمضمونه أفتى الأصحاب.

**باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه أو بصره أو غير ذلك من جوارحه والقياس في ذلك**

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و المشهور بين الأصحاب اعتبار لسان الصحيح بحروف المعجم، و أنها ثمانية و عشرون حرفا، و في اعتباره بالحروف في الجملة

روايات كثيرة، و إطلاقها منزل

ص: ١٠٧

ضَرَبَ رَجُلًا فِي رَأْسِهِ فَثَقَلَ لِسَانُهُ أَنَّهُ يُعْرَضُ عَلَيْهِ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ كُلِّهَا ثُمَّ يُعْطَى الدِّيَةَ بِحِصَّةٍ مَا لَمْ يُفْصِحْهُ مِنْهَا  
 ٢ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بِعَصَا عَلَى رَأْسِهِ فَثَقَلَ لِسَانُهُ فَقَالَ  
 يُعْرَضُ عَلَيْهِ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ فَمَا أَفْصَحَ مِنْهُ بِهِ وَمَا لَمْ يُفْصِحْ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ الدِّيَةُ وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا  
 ٣ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أُيُوبَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع  
 أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا فِي أُذُنِهِ بِعَظْمٍ فَادَّعَى أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ قَالَ يُتْرَضُ وَيُسْتَعْفَلُ وَيُنْتَظَرُ بِهِ سَنَةٌ فَإِنْ سَمِعَ أَوْ شَهِدَ

على ما هو المعهود، و هو ثمانية و عشرون حرفا، و في رواية السكوني تصريح به، و الرواية المتضمنة لكونها تسعة و عشرين هي  
 صحيحة ابن سنان و لم يبينها، و الظاهر أنه جعل الألف حرفا و الهمزة حرفا آخر كما ذكره بعض أهل العربية، و إنما جعلها القوم  
 مطرحة لتضمنها خلاف المعروف من الحروف المذكورة لغو و عرفا.

و نبه المحقق بقوله: "و تبسط الدية على الحروف بالسوية" على رد ما روى في بعض الأخبار من بسط الدية عليها بحسب حروف  
 الجمل، فيجعل الألف واحدا و الباء اثنين، و هكذا و هي مع ضعفها لا يطابق الدية، لأنه إن أريد بالعدد المذكور الدراهم لا يبلغ  
 المجموع الدية، و إن أريد الدنانير يزيد على الدية أضعافا مضاعفة.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

قوله عليه السلام: "و هي تسعة و عشرون" كذا في التهذيب، و في الفقيه "ثمانية و عشرون."

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

و قال في الروضة: في السمع الدية إذا ذهب من الأذنين معا مع اليأس من عوده و لو رجا أهل الخبرة عوده و لو بعد مدة انتظر، فإن لم  
 يعد فالدية كاملة، و إن عاد فالأرش لنقصه زمن فواته، و لو تنازعا في ذهابه فادعاه المجنى عليه و أنكره الجاني أو قال: لا

ص: ١٠٨

عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَنَّهُ يَسْمَعُ وَإِلَّا حَلَفَهُ وَأَعْطَاهُ الدِّيَةَ قِيلَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنْ عُثِرَ عَلَيْهِ بَعِيدَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَسْمَعُ قَالَ إِنْ كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ رَدَّ عَلَيْهِ سَمْعَهُ لَمْ أَرَ عَلَيْهِ شَيْئًا

٤ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ وَجِيَ فِي أُذُنِهِ فَادَّعَى أَنَّ إِحْدَى أُذُنَيْهِ نَقَصَ مِنْ سَمْعِهَا شَيْءٌ قَالَ قَالَ تَسُدُّ الَّتِي ضَرَبْتَ سَدًّا شَدِيدًا وَتُفْتَحُ الصَّحِيحَةُ فَيُضْرَبُ لَهَا بِالْجَرَسِ حِيَالًا وَجِهَهُ وَيُقَالُ لَهُ أَسْمَعُ فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ الصَّوْتُ عَلِمَ مَكَانَهُ ثُمَّ يُضْرَبُ بِهِ مِنْ خَلْفِهِ وَيُقَالُ لَهُ أَسْمَعُ فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ الصَّوْتُ عَلِمَ مَكَانَهُ ثُمَّ يُقَاسُ مَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ سَوَاءً عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ ثُمَّ يُؤْخَذُ بِهِ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ يُضْرَبُ حَتَّى يَخْفَى عَلَيْهِ الصَّوْتُ ثُمَّ يُعَلَّمُ مَكَانَهُ ثُمَّ يُؤْخَذُ بِهِ عَنْ يَسَارِهِ فَيُضْرَبُ حَتَّى يَخْفَى عَلَيْهِ الصَّوْتُ ثُمَّ يُعَلَّمُ مَكَانَهُ ثُمَّ يُقَاسُ مَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ سَوَاءً عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ قَالَ ثُمَّ تَفْتَحُ أُذُنُهُ الْمُعْتَلَّةُ وَتَسُدُّ الْأُخْرَى سَدًّا جَيِّدًا ثُمَّ يُضْرَبُ بِالْجَرَسِ

أعلم صدقه، و حصل الشك في ذهابه اعتبر حاله عند الصوت العظيم و الرعد القوى و الصيحة عند غفلته، فإن تحقق الأمر بالذهاب و عدمه حكم بموجبه، و إلا حلف القسامة، و حكم له.

قوله عليه السلام "لم أر عليه شيئاً" الرواية تدل على أن بعد اليأس من الرجوع و أخذ الدية إذا عاد السمع لا يعاد الدية، و لم يتعرض له الأصحاب فيه، لكن ذكروا ذلك في أمثاله من الشم و ذهاب العقل، و الخبر الصحيح يدل عليه، و لا نعلم له معارضا.

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و قال في الشرائع: و لو نقص سمع إحداهما قيس إلى الأخرى بأن تسد الناقصة و تطلق الصحيحة، و يصاح به حتى يقول لا أسمع ثم يعاد عليه ذلك مرة ثانية، فإن تساوت المسافتان صدق، ثم تطلق الناقصة و تسد الصحيحة، و يعتبر بالصوت حتى يقول: لا- أسمع ثم يكرر عليه الاعتبار فإن تساوت المقادير في سماعه فقد صدق، و يمسح مسافة الصحيحة و الناقصة، و يلزم من الدية بحساب التفاوت، و في رواية يعتبر الصوت من جوانبه الأربعة، و يصدق مع التساوى، و يكذب مع الاختلاف.

ص: ١٠٩

مِنْ قَدَامِهِ ثُمَّ يَعْلَمُ حَيْثُ يَخْفَى عَلَيْهِ الصَّوْتُ يُضَيِّعُ بِهِ كَمَا ضَيِّعَ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِأُذُنِهِ الصَّحِيحَةَ ثُمَّ يُقَاسُ فَضْلُ مَا بَيْنَ الصَّحِيحَةِ وَالْمُعْتَلَّةِ بِحِسَابِ ذَلِكَ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلُ عَلَى رَأْسِهِ فَتَقَلَّ لِسَانُهُ عُرِضَتْ عَلَيْهِ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ يَقْرَأُ ثُمَّ قُسِمَتِ الدِّيَةُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فَمَا لَمْ يُفْصَحْ بِهِ الْكَلَامَ كَانَتْ الدِّيَةُ بِالْقِيَاسِ مِنْ ذَلِكَ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ أُصَيْبُ عَيْنُ رَجُلٍ وَ هِيَ قَائِمَةٌ فَأَمَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فَرَبَطَتْ عَيْنَهُ الصَّحِيحَةَ وَ أَقَامَ رَجُلًا بِحَدَاهُ بِيَدِهِ بِيَضَّةٍ يَقُولُ هَلْ تَرَاهَا قَالَ فَجَعَلَ إِذَا قَالَ نَعَمْ تَأَخَّرَ قَلِيلًا حَتَّى إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ عَلَّمَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَالَ وَ عَصَبَتْ عَيْنَهُ الْمُصَابِيهُ وَ جَعَلَ الرَّجُلُ يَتَّبَعُهُ وَ هُوَ يَنْظُرُ بِعَيْنِهِ الصَّحِيحَةَ حَتَّى إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ قِيسَ مَا بَيْنَهُمَا فَأَعْطِيَ الْأَرْضَ عَلَى ذَلِكَ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُرَاتٍ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ سَأَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع - عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا عَلَى هَامَتِهِ فَأَدْعَى الْمَضْرُوبُ أَنَّهُ لَا يُبْصِرُ شَيْئًا وَ لَا يَشْمُ الرَّائِحَةَ وَ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ لِسَانُهُ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع

و قال في المسالك: هي رواية أبي بصير، و في طريقها ضعف، و الأقوى الاكتفاء بما يتيقن معه صدقه، و ربما حصل بتكرار الامتحان إلى جهتين.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: مجهول.

و عليه الفتوى لكن لم يعتبر بعضهم الجهات الأربع بل اكتفوا بما يحصل معه العلم بصدقه، و قالوا لو ادعى نقصانها فنسبا إلى أبناء سنه.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: مرفوع.

و في بعض النسخ هكذا: على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن

ص: ١١٠

إِنْ صَدَقَ فَلَهُ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ فَقِيلَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَكَيْفَ يُعْلَمُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَقَالَ أَمَا مَا ادَّعَاهُ أَنَّهُ لَا يَسْمُ الرَّائِحَةَ فَإِنَّهُ يُدْنِي مِنْهُ الْحِرَاقُ فَإِنْ كَانَ كَمَا يَقُولُ وَإِلَّا نَحَى رَأْسَهُ وَدَمَعَتْ عَيْنُهُ وَأَمَا مَا ادَّعَاهُ فِي عَيْنِهِ فَإِنَّهُ يُقَابِلُ بِعَيْنِهِ الشَّمْسُ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا لَمْ يَتَمَالِكْ حَتَّى يُعَمَّضَ عَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا بَقِيَّتَا مَفْتُوحَتَيْنِ وَأَمَا مَا ادَّعَاهُ فِي لِسَانِهِ فَإِنَّهُ يُضْرَبُ عَلَى لِسَانِهِ بِإِبْرَةٍ فَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ أَحْمَرَ فَقَدْ كَذَبَ وَإِنْ خَرَجَ الدَّمُ أَسْوَدَ فَقَدْ صَدَقَ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع- عَنِ الرَّجُلِ يُصَابُ فِي عَيْنِهِ فَيَذْهَبُ بَعْضُ بَصِيرِهِ أَى شَيْءٍ يُعْطَى قَالَ تَرْبَطُ إِخْدَاهُمَا ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ بَيْضَةٌ ثُمَّ يُقَالُ لَهُ انْظُرْ فَمَا دَامَ يَدْعَى أَنَّهُ يُبْصِرُ مَوْضِعَهَا حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ إِنْ حَاذَهُ قَالَ لَا أُبْصِرُ قَرَّبَهَا حَتَّى يُبْصِرَ ثُمَّ يُعْلَمُ ذَلِكَ الْمَكَانُ ثُمَّ يُقَاسُ بِذَلِكَ الْقِيَاسِ مِنْ خَلْفِهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ فَإِنْ جَاءَ

الوليد، عن محمد بن الفرات، عن الأصمغ بن نباته قال: سئل. فالسند ضعيف.

قوله عليه السلام "يدنى منه الحراق" قال فى الروضة: فى إبطال الشم من المنخرين الدينة و من أحدهما نصفهما، و لو ادعى ذهابه و كذبه الجانى اعتبر بالروائح الطيبة و الخيشة، و الحادة فإن تبين حاله حكم به ثم أحلف القسامة إن لم يظهر بالامتحان و قضى له، و روى تقريب الحراق بضم الحاء و تخفيف الراء، و تشديده من لحن العامة قاله الجوهري، هو ما يقع فيه النار عند القدح، فإن دمعت عيناه و نحى أنفه فكاذب و إلا- فصادق، و ضعفها يمنع من العمل بها و إثبات الدينة بذلك مع أصالة البراءة، و لو ادعى نقصه قيل يحلف، و يوجب له الحاكم شيئاً بحسب اجتهاده.

قوله عليه السلام "فإنه يقابل" قال فى الروضة: و لو عدم الشهود و كان الضرب مما يحتمل زوال النظر معه حلف المجنى عليه القسامة إذا كانت العين قائمة و قضى له، و قيل: يقابل بالشمس فإن بقيتا مفتوحتين صدق و إلا كذب، للرواية و فيها ضعف. قوله (عليه السلام "فإنه يضرب" عمل به بعض الأصحاب و ذهب الأكثر إلى القسامة.

## الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح.

ص: ١١١

سَوَاءٌ وَإِلَّا قِيلَ لَهُ كَذَبْتَ حَتَّى يَضِيدُكَ قَالَ قُلْتُ أَلَيْسَ يُؤْمَنُ قَالَ لَا وَلَا كَرَامِيَةَ وَيُضَيِّعُ بِالْعَيْنِ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُقَاسُ ذَلِكَ عَلَى دِيَةِ الْعَيْنِ

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ وَعَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ جَمِيعاً عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا ع قَالَ يُؤْنَسُ عَرَضْتُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَقَالَ هُوَ صَاحِبٌ وَقَالَ ابْنُ فَضَّالٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا أَصَابَ الرَّجُلُ فِي إِحْدَى عَيْنَيْهِ فَإِنَّهَا تُقَاسُ بِبَيْضِهِ تَرْبُطُ عَلَى عَيْنِهِ الْمَصَابِيءُ وَيُنْظَرُ مَا يَنْتَهَى بِصِيرِ عَيْنِهِ الصَّحِيحَةَ ثُمَّ تُغَطَّى عَيْنُهُ الصَّحِيحَةُ وَيُنْظَرُ مَا تَنْتَهَى عَيْنُهُ الْمَصَابِيءُ فَيُعْطَى دِيَّتَهُ مِنْ حِسَابِ ذَلِكَ وَالْقِسَامَةُ مَعَ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ الْأَجْزَاءِ عَلَى قَدْرِ مَا أَصَابَتْ مِنْ عَيْنِهِ فَإِنْ كَانَ سُدَسَ بِصِيرِهِ فَقَدْ حَلَفَ هُوَ وَخَدَهُ وَأُعْطِيَ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَ بِصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ رَجُلٌ آخَرُ وَإِنْ كَانَ نِصْفَ بِصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ رَجُلَانِ وَإِنْ كَانَ ثُلْثِي بِصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ وَإِنْ كَانَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ بِصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ أَرْبَعَةُ نَفَرٍ وَإِنْ كَانَ كُلَّهُ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ خَمْسَةُ نَفَرٍ وَكَذَلِكَ الْقِسَامَةُ كُلُّهَا فِي الْجُرُوحِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَصَابِ بِصِيرِهِ مِنْ يَحْلِفُ مَعَهُ ضَوْعَفَتْ عَلَيْهِ الْأَيْمَانُ إِنْ كَانَ

## الحديث التاسع

### الحديث التاسع

: صحيح. و السندان الآتيان أولهما ضعيف على المشهور و الثاني صحيح، و ظاهر الخبر اجتماع القسامة مع الاعتبار، فيكون الاعتبار لوثاً، و ظاهر أكثر الأصحاب عدم الاجتماع، و لعل ما هو مدلول الخبر أوفق بالأصول، إذ كثيراً ما تختلف الحواس في الإدراك لا سيما إذا قيس إلى أبناء سنه كما ذكره المحقق (ره) في خصوص هذا الشق و الشيخ في النهاية مطلقاً، و كذا يحيى بن سعيد في الجامع.

قوله عليه السلام "و إن كان أربعة أخماس" لعله كان الأنسب "خمسة أسداس بصره" كما في موضع من التهذيب، لكن سائر نسخ الحديث كلها متفقة في ذلك، فيحتمل أن يكون الغرض بيان أن في الكسور يلزم اليمين الكامل، فإن أربعة أخماس أكثر من الثلثين و لم يبلغ خمسة أسداس، مع أنه عليه السلام حكم فيه بما يلزم في خمسة أسداس فافهم.

و قال في الروضة: المشهور أن القسامة في الأعضاء الموجبة للديّة خمسون

ص: ١١٢

سُدَسَ بَصِيرِهِ حَلْفَ مَرَّةٍ وَاحِدَةً وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَ بَصِيرِهِ حَلْفَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ وَإِنَّمَا الْقَسَامَةُ عَلَى مَبْلَغِ مُنْتَهَى بَصِيرِهِ وَإِنْ كَانَ السَّمْعُ فَعَلَى نَحْوِ مَنْ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ بِشَيْءٍ حَتَّى يُعْلَمَ مُنْتَهَى سَمْعِهِ ثُمَّ يُقَاسُ ذَلِكَ وَالْقَسَامَةُ عَلَى نَحْوِ مَا يَنْقُصُ مِنْ سَمْعِهِ فَإِنْ كَانَ سَمْعُهُ كُلَّهُ فَخِيفَ مِنْهُ فُجُورٌ فَإِنَّهُ يُتْرَكُ حَتَّى إِذَا اسْتَقَلَّ نَوْمًا صَبَحَ بِهِ فَإِنْ سَمِعَ قَاسَ بَيْنَهُمُ الْحَاكِمُ بِرَأْيِهِ وَإِنْ كَانَ النِّقْصُ فِي الْعَضُدِ وَالْفَخْذِ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ قَدْرُ ذَلِكَ يُقَاسُ رِجْلُهُ الصَّحِيحَةَ بِخَيْطٍ ثُمَّ يُقَاسُ رِجْلُهُ الْمَصَابَهُ فَيُعْلَمُ قَدْرُ مَا نَقَصَتْ رِجْلُهُ أَوْ يَدُهُ فَإِنْ أَصِيبَ السَّاقُ أَوْ السَّاعِدُ فَمِنْ الْفَخْذِ وَالْعَضُدِ يُقَاسُ وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ قَدْرَ فَخْذِهِ

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِيهِ طَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْمُتَطَبُّبُ قَالَ "عَرَضْتُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ عَلِيُّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ عَرَضْتُهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ فَقَالَ لِي ارْوُوهُ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَهُ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رِجْلًا فَنَقَصَ بَعْضَ نَفْسِهِ بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرَفُ ذَلِكَ قَالَ ذَلِكَ بِالسَّاعَاتِ قُلْتُ وَ كَيْفَ بِالسَّاعَاتِ قَالَ فَإِنَّ النَّفْسَ

كما في النفس، و ما دونها بحسابه، و قيل: قسامه الأعضاء الموجهة للديه ست أيمان و ما نقص عنها فبالنسبة.

قوله عليه السلام: "تقاس رجله" ظاهر الأكثر في ذلك أنه إذا بلغ حد الشلل ففيه ثلثا دية العضو، و إلا ففيه الأرش، و قال يحيى بن سعيد في جامعه: و يقيس نقص العضد و الفخذ بالصحيحين منهما انتهى.

## الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف.

و لعل المراد أنه في أول اليوم يكون النفس في الشق الأيمن من الأنف أكثر، و لعل هذا إنما ذكر استطرادا فإن استعلام النفس لا يتوقف عليه، و لم أر من عمل به سوى الشيخ يحيى بن سعيد في جامعه، حيث قال: و يعرف نقص النفس بالساعات لأنه طلوع الفجر يكون في الشق الأيمن من الأنف، ثم بعد ساعة في الشق الأيسر

ص: ١١٣

يَطْلُعُ الْفَجْرُ وَ هُوَ فِي الشَّقِّ الْأَيْمَنِ مِنَ الْمَأْنَفِ فَإِذَا مَضَتِ السَّاعَةُ صَارَ إِلَى الشَّقِّ الْأَيْسَرِ فَتَنْظُرُ مَا بَيْنَ نَفْسِكَ وَ نَفْسِهِ ثُمَّ يُحْتَسِبُ فَيُؤْخَذُ بِحِسَابِ ذَلِكَ مِنْهُ

بَابُ الرَّجُلِ يَضْرِبُ الرَّجُلَ فَيَذْهَبُ سَمْعُهُ وَ بَصَرُهُ وَ عَقْلُهُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع - عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بَعْمُودٍ فُسِطَاطٍ عَلَى رَأْسِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَأَجَافَهُ حَتَّى وَصَلَتْ الضَّرْبَةُ إِلَى الدَّمَاعِ فَذَهَبَ عَقْلُهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ الْمَضْرُوبُ لَا يَعْقِلُ مِنْهَا الصَّلَاةَ وَلَا يَعْقِلُ مَا قَالَ وَلَا مَا قِيلَ لَهُ فَإِنَّهُ يُنْتَظَرُ بِهِ سَنَةٌ فَإِنْ مَاتَ فِيهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ السَّنَةِ أُفِيدَ بِهِ ضَارِبُهُ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ فِيهَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ السَّنَةِ وَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ عَقْلُهُ أُعْزِمَ ضَارِبُهُ الدِّيَةَ فِي مَالِهِ لِدَهَابِ عَقْلِهِ قُلْتُ لَهُ فَمَا تَرَى عَلَيْهِ فِي الشَّجَةِ شَيْئاً قَالَ لَمَّا لَأَنَّهُ إِنَّمَا ضَرَبَهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَجَنَّتِ الضَّرْبَةُ جَنَائِتَيْنِ فَأَلْزَمَهُ أَغْلَظَ الْجَنَائِتَيْنِ وَ هِيَ الدِّيَةُ وَ لَوْ كَانَ ضَرَبَهُ ضَرْبَتَيْنِ فَجَنَّتِ الضَّرْبَتَانِ جَنَائِتَيْنِ لَأَلْزَمْتُهُ جَنَائِهِ

فتنظر ما بين نفسك و بينه ثم تحسب ثم يؤخذ بحساب ذلك.

و قال العلامة (ره) في التحرير: في انقطاع النفس الدية، و في بعضه بحسب ما يراه الإمام انتهى.

## باب الرجل يضرب الرجل فيذهب سمعه و بصره و عقله

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و قال في الشرائع: العقل فيه الدية و في بعضه الأرش في نظر الحاكم، إذ لا طريق إلى تقدير النقصان، و في المبسوط يقدر بالزمان، فلو جن يوما و أفاق يوما كان الذاهب نصفه أو يوما و أفاق يومين كان الذاهب ثلثه، و هو تخمين و لا قصاص في ذهابه و لا في نقصانه، لعدم العلم بمحلّه، و لو شجه فذهب عقله لم تتداخل دية الجنائتين، و في رواية إن كان بضربة واحدة تداخلتا، و الأول أشبه و في رواية لو -



ص: ١١٤

مَا جَنَّتَا كَانَتَا مَا كَانَتَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا الْمَوْتُ فَيَقَادَ بِهِ ضَارِبُهُ وَاحِدَةً وَتُطْرَحُ الْأُخْرَى قَالَ وَقَالَ [فَإِنْ ضَرَبَهُ ثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ فَجَنَيْنَ ثَلَاثَ جَنَائِدٍ أَلْزَمْتُهُ جِنَايَةَ مَا جَنَّتِ الثَّلَاثُ ضَرَبَاتٍ كَانَتْهُ مَا كَانَتْ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْمَوْتُ فَيَقَادَ بِهِ ضَارِبُهُ قَالَ وَقَالَ فَإِنْ ضَرَبَهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ فَجَنَيْنَ جِنَايَةَ وَاحِدَةٍ أَلْزَمْتُهُ تِلْكَ الْجِنَايَةَ الَّتِي جَنَيْنَهَا الْعَشْرُ ضَرَبَاتٍ إِنَّهُ مَا كَانَتْ]

٢ عَلِيُّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْحَزَقِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا بَعْضًا فَذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَلِسَانُهُ وَعَقْلُهُ وَفَرْجُهُ وَانْقَطَعَ جَمَاعُهُ وَهُوَ حَتَّى بَسَّتْ دِيَاتٍ

ضرب على رأسه فذهب عقله انتظر به سنه، فإن مات فيها قيد به، وإن بقي ولم يرجع عقله ففيه الدية وهي حسنة. وقال في المسالك: المشهور بين الأصحاب أن الجناية على الطرف والمنفعة لا تتداخلان، سواء كان بضربه واحدة أم أزيد، و التفصيل هي صحيحة أبي عبيدة، وهي الرواية التي أشار إليها المحقق ثانياً بانتظاره سنه، وعمل بموجبها الشيخ وابن البراج وابن إدريس بالنسبة إلى الانتظار بالمجنى عليه سنه، بل قال الشهيد: ما علمت لها مخالفاً.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

ولعل المراد بذهاب الفرج ذهاب منفعة البول بالسلس، أو أنه لا يستمسك غائظه ولا بوله، ويحتمل أن يكون في اللسان ديتان لذهاب منفعة الذوق والكلام معاً، فيكون قوله "وانقطع جماعه" عطف تفسير، ويحتمل على بعد أن يكون بالحاء المهملة محركة أى صار بحيث يكون دائماً خائفاً، فيكون بمعنى طيران القلب كما قيل لكن مع بعده لا ينفع إذ الفرق بينه وبين ذهاب العقل مشكل، والأول أظهر.

ص: ١١٥

باب آخر

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ رَجُلٍ فَقَالَ عَنِّي رَجُلٌ وَقَطَعَ أُذُنَيْهِ ثُمَّ قَتَلَهُ فَقَالَ إِنَّ كَانَ فَرَّقَ بَيْنَ ذَلِكَ اقْتَصَّ مِنْهُ ثُمَّ يُقْتَلُ وَإِنْ كَانَ ضَرْبُهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ضُرِبَتْ عُنُقُهُ وَلَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ

باب دية الجراحات و الشجاج

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ

## باب آخر

## الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

وقال في الروضة: ولا يجوز التمثيل بالجاني، ولو كانت جنايته تمثيلاً أو وقعت بالتفريق و التحريق و المثل، بل يستوفى في جميع ذلك بالسيف.

وقال ابن الجنيدي: يجوز قتله بمثل القتل التي قتل بها لقوله تعالى "بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ" و هو متجه لو لا الاتفاق على خلافه، نعم قال الشيخ في النهاية و أكثر المتأخرين: إنه مع جمع الجاني بين التمثيل بقطع شيء من أعضائه و قتله يقتص الولي منه في الطرف، ثم يقتص في النفس إن كان الجاني فعل ذلك بضربات متعددة، لروايه محمد بن قيس، و لو فعل ذلك بضربة واحدة لم يكن عليه أكثر من القتل، و قيل: يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس مطلقاً ذهب إليه الشيخ في المبسوط و الخلاف، و روى عن الباقر عليه السلام و الأقرب الأول.

## باب دية الجراحات و الشجاج

## الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

ص: ١١٦

عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبِيدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِشِيْمَعِ بْنِ عَبِيدِ الْمَلِيْكِ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ ع قَضَى رَسُوْلُ اللَّهِ ص فِي الْمَأْمُوْمَةِ ثُلْثَ الدِّيَةِ وَ فِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَ فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ وَ فِي الدَّامِيَةِ بَعِيْرًا وَ فِي الْبَاضِعَةِ بَعِيْرَيْنِ وَ قَضَى فِي الْمَتَلَاْحِمَةِ ثَلَاثَةَ أَبْعَرَةٍ وَ قَضَى فِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعَةَ مِنَ الْإِبِلِ

و المشهور بين الأصحاب في ديات الشجاج أن الحارصة و هي القاشرة للجلد فيها بعير، و الدامية و هي التي تقطع الجلد و تأخذ في اللحم يسيرا، و فيها بعيران، و الباضعة و هي الآخذة كثيرا في اللحم و لا تبلغ سمحاق العظم و فيها ثلاثة أبعرة و هي المتلاحمة على الأشهر، و قيل: إن الدامية هي الحارصة، و أن الباضعة متغايرة للمتلاحمة فتكون الباضعة هي الدامية بالمعنى السابق، و اتفق القائلان على أن الأربعة الألفاظ موضوعة لثلاثة معان، و أن واحدا منها مرادف، و الأخبار مختلفه أيضا، و النزاع لفظي.

و السمحاق: بكسر السين المهملة و إسكان الميم و هي التي تبلغ السمحاقه و هي الجلده الرقيقه المغشيه للعظم و لا تقشرها، و فيها أربعة أبعرة.

و الموضحة: و هي التي تكشف عن وضح العظم و هو بياضه و تقشر لسمحاقه و فيها خمسة أبعرة.

و الهاشمة و هي التي تهشم العظم أي تكسره و فيها عشرة من الإبل.

و المنقلة: بتشديد القاف المكسورة، و هي التي تحوج إلى نقل العظم إما بأن ينتقل عن محله إلى آخر أو يسقط و فيها خمسة عشر بعيرا، و ذهب ابن أبي عقيل إلى أن في المنقلة عشرين من الإبل، و وجهه غير معلوم، و المأمومة و هي التي تبلغ أم الرأس أعنى الخريطة التي تجمع الدماغ بكسر الدال و لا تفتقها، و فيها ثلاثة و ثلاثون بعيرا على ما دلت عليه صحيحة الحلبي و غيره و في كثير من الأخبار و منها صحيحة معاوية ابن وهب فيها ثلث الدية فيزيد ثلث بعير، و ربما جمع بينها بأن المراد بالثلث ما أسقط منه الثلث، و لو دفعها من غير الإبل لزمه إكمال الثلث محررا، و الأقوى

ص: ١١٧

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَا سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشَّجَةِ الْمَأْمُومَةِ فَقَالَ فِيهَا ثُلُثُ الدِّيَةِ وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي السُّمْحَاقِ أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ وَالبَاضَةِ ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ وَالمَأْمُومَةِ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْجَائِفَةِ ثَلَاثٌ وَ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْمُنْقَلَةِ خَمْسٌ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَوْضِحَةِ فِي الرَّأْسِ كَمَا هِيَ فِي الْوَجْهِ فَقَالَ الْمَوْضِحَةُ وَ الشُّجَاعُ فِي الْوَجْهِ وَ الرَّأْسُ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ لِأَنَّ الْوَجْهَ مِنَ الرَّأْسِ وَ لَيْسَ الْجِرَاحَاتُ فِي

وجوب الثلث.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: السند الأول مجهول، و الثاني ضعيف.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

قوله عليه السلام "الجائفة ثلاث و ثلاثون" نقل الشهيد الثاني (ره) اتفاق الأصحاب على أن في الجائفة ثلث الدية كاملا، أي ثلاثة و ثلاثون بعيرا، و ثلث بعير، و قال:

إنما الخلاف في المأمومة، فبعض الأصحاب قالوا فيها بالثلث كاملا لوروده بلفظة في كثير من الأخبار، و منهم من أسقط ثلث البعير، تبعا لبعض الروايات المصرحة فيها بالعدد، و هذا الخبر و غيره يدل على إسقاط الثلث في الجائفة أيضا، و ربما يظهر من كلام بعض الأصحاب أيضا ذلك، حيث شبهوها بالمأمومة.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف.

و قال في الروضة: دية الشجاج في الوجه و الرأس سواء، و في البدن بنسبة دية العضو إلى الرأس، ففي حارصة اليد نصف بعير، و في أنملة إبهامها نصف عشره،

ص: ١١٨

الجسد كما هي في الرأس

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ يُونُسَ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ عَ وَعَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ قَالَ عَرَضْتُ الْكِتَابَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ فَقَالَ هُوَ صَحِيحٌ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ فِي دِيَةِ جِرَاحَاتِ الْأَعْضَاءِ كُلِّهَا فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَسَائِرِ الْجَسَدِ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصْرِ وَالصَّوْتِ وَالْعَقْلِ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ فِي الْقَطْعِ وَالْكَسْرِ وَالصَّدْعِ وَالْبُطِّ وَالْمَوْضِحَةِ وَالدَّامِيَةِ وَنَقْلِ الْعِظَامِ وَالنَّاقِبَةِ يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَمًا كَانَ مِنْ عَظْمٍ كَسِرَ فَجَبَرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ وَلَا لَمْ يُنْقَلْ مِنْهُ عِظَامٌ فَإِنَّ دِيَتَهُ مَعْلُومَةٌ فَإِنْ أَوْضِحَ وَلَا لَمْ يُنْقَلْ مِنْهُ عِظَامٌ فَدِيَةُ كَسْرِهِ وَدِيَةُ مَوْضِحَتِهِ فَإِنَّ دِيَةَ كُلِّ عَظْمٍ كَسِرَ مَعْلُومٌ دِيَتُهُ وَنَقْلُ

و هكذا.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: السند الأول صحيح، و الثاني حسن أو موثق.

و في القاموس بط الجرح شقه، قوله عليه السلام "يكون في شيء من ذلك" جملة حالية عن كل واحد من المذكورات، و قال في النهاية: يقال: عثمت يده إذا جبرتها على غير استواء، و بقي فيها شيء لم ينحكم.

قوله عليه السلام "و نقل عظامه" اعلم أن هذا الجزء من كتاب ظريف و ما سيأتي من سائر أجزاءه يدل على أن دية منقله كل عضو نصف دية كسره، و على طريقة الأصحاب يلزمهم أن يكون أكثر من ذلك، فإن في كسر عضو خمس دية العضو على ما ذكروا، ففي النقل يلزم العشر على ما في الخبر، مع أنهم ذكروا في المنقله و غيرها أنه يقاس بالرأس، و المنقله بالرأس خمس عشرة من الإبل، و هي بالنسبة إلى دية الكل عشر و نصف عشر، مع أنهم استندوا في أكثر ذلك إلى كتاب ظريف و أكثر أحكامهم يخالفه، و هذا منهم غريب.

قال في الروضة: في كسر عظم من عضو خمس دية ذلك العضو، فإن صلح على صحة فأربعة أخماس دية كسره، و في موضحته ربع دية كسره، و في رضه ثلث دية ذلك العضو، فإن صلح على صحة فأربعة أخماس دية رضه، و لو صلح بغير صحة

ص: ١١٩

عِظَامِهِ نِصْفُ دِيهٍ كَثِيرِهِ وَ دِيهٌ مُوضِحَتِهِ رُبْعُ دِيهٍ كَسْرِهِ فَمَا وَارَتِ الثِّيَابُ غَيْرَ قَصَبَتِي السَّاعِدِ وَالْإِصْبَعِ وَ فِي قَرْحِهِ لَا تَبْرَأُ ثُلُثُ دِيهٍ ذَلِكَ الْعَظْمَ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَ أَفْتَى فِي النَّافِذَةِ إِذَا أُنفِذَتْ مِنْ رُمْحٍ أَوْ حَنْجَرٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الرَّجْلِ فِي أَطْرَافِهِ فَدَيْتُهَا عَشْرُ دِيهٍ الرَّجُلِ مِائَةُ دِينَارٍ ٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَضَى فِي الدَّامِيَةِ بَعِيرًا وَ فِي الْبَاضَةِ مَعَهُ بَعِيرَيْنِ وَ فِي الْمُتَلَاحِمَةِ ثَلَاثَةَ

فالظاهر استصحاب ديته، و في فكه بحيث يتعطل العضو ثلثا ديته، فإن صلح على صحة فأربعة أخماس ديه فكه، و لو لم يتعطل فالحكومة هذا هو المشهور، و المستند كتاب ظريف مع اختلاف يسير.

قوله عليه السلام "فما وارت" أي لما وارت الثياب من أجزاء البدن حكم، و لقصبتى الساعد و الإصبع أيضا حكم سيأتي تفصيله، و في بعض نسخ الفقيه و التهذيب "مما وارت" فلعل المراد أن ما ذكرت حكم ما وارت الثياب سوى الساعد و الإصبع، فإنها أيضا داخلة، فالغرض استثناء الوجه و العنق و الترقوة، و على أي حال لا يخلو من إشكال.

قوله عليه السلام "و في قرحة" لم أره في كلام الأصحاب. قوله عليه السلام "ثلث ديه ذلك العظم" أي ثلث ديه كسره، كما سيأتي. قوله عليه السلام "و في النافذة" قال في الروضة: و في النافذة في شيء من أطراف الرجل مائة دينار على قول الشيخ و جماعة، و لم نقف على مستنده، و هو مع ذلك يشكل بما لو كانت ديه الطرف، تقصر عن المائة كالأنملة، و ربما خصها بعضهم بعضو فيه كمال الديه، و تخصيصهم الحكم بالرجل، يقتضى أن المرأة ليست كذلك، فيحتمل الرجوع فيها إلى الأرش أو حكم الشجاج بالنسبة، و ثبوت خمسين دينارا على النصف، و في بعض فتاوى المصنف أن الأنثى كالذكر. انتهى و أكثر كلامه (ره) مبنى على الغفلة عن وروده بعينه في الخبر.

## الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

ص: ١٢٠

أَبْعَرَهُ وَفِي السَّمْحَاقِ أَرْبَعَةٌ أَبْعَرَهُ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي الْجُرُوحِ فِي الْأَصَابِعِ إِذَا أَوْضِحَ الْعَظْمُ عَشْرَ دِيَّةٍ الْإِصْبَعِ إِذَا لَمْ يُرِدِ الْمَجْرُوحُ أَنْ يَقْتَصَّ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ شَجَّ رَجُلًا مُوضِحَةً ثُمَّ يَطْلُبُ فِيهَا فَوَهَبَهَا لَهُ ثُمَّ انْتَفَضَتْ بِهِ فَقَتَلَتْهُ فَقَالَ هُوَ ضَامِنٌ لِلدِّيَّةِ إِلَّا قِيمَةَ الْمَوْضِحَةِ لِأَنَّهُ وَهَبَهَا لَهُ وَلَمْ يَهَبِ النَّفْسَ وَفِي السَّمْحَاقِ وَهِيَ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن أو موثق.

و المشهور نصف العشر كما مر، و لم أر قائلًا به إلا أن يحمل على ما إذا رضيا به صلحا في العمد.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: مرسل.

قوله عليه السلام: "هو ضامن" قال في المسالك: إذا قطع عضوا من غيره كيد و إصبع و عفا المجنى عليه عن موجب الجناية قودا أو أرشا فللجناية أحوال أحدها أن يقف و لا يتعدى محلها، و يندمل فلا قصاص و لا دية و هو اتفاق.

الثانية أن يسرى القطع إلى عضو آخر كما إذا قطع الأصابع فتأكل باقى اليد، ثم اندمل فلا قصاص فى الإصبع و لا دية، و تجب دية الكف خارجا منه الإصبع لأنه عفا عن موجب الجناية الحاصلة فى الحال فيقتصر أثره عليه.

الثالثة: أن يسرى القطع إلى النفس فيثبت القصاص فيها عندنا بعد رد دية ما عفى عنه كما لو عفا أحد الأولياء، هذا إذا اقتصر على العفو عن الجناية أما لو أضاف إليه ما يحدث ففى اعتباره فيما يحدث قولان: أحدهما أن هذه الألفاظ لاغية، و يلزمه ضمان ما يحدث.

قوله عليه السلام: "و فى السمحاق" قال فى المختلف: قال الصدوق: فى السمحاق و هى الذى دون الموضحة خمسمائة درهم، فإذا كانت بالوجه فالدية على قدر الشين،

ص: ١٢١

الَّتِي دُونَ الْمُوضِحَةِ خَمْسِمِائَةٍ دِرْهَمٍ وَفِيهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْوَجْهِ ضَمُّ الدِّيَةِ عَلَى قَدْرِ الشَّيْنِ وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ وَهِيَ الَّتِي قَدْ نَفَذَتْ وَ لَمْ تَصِلْ إِلَى الْجَوْفِ فَهِيَ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ وَهِيَ الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ جَوْفَ الدِّمَاغِ وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَهِيَ الَّتِي قَدْ صَارَتْ قَرْحَةً تُنْقَلُ مِنْهَا الْعِظَامُ

٩ عَدَّةٌ مِنْ أَضْرِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِثٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الدَّرَاعِ إِذَا ضُرِبَ فَانْكَسَرَ مِنْهُ الرِّزْدُ قَالَ فَقَالَ إِذَا يَبَسَتْ مِنْهُ الْكُفُّ فَشَلَّتْ أَصَابِعُ الْكُفِّ كُلُّهَا فَإِنَّ فِيهَا ثُلْثِي الدِّيَةِ دِيَةَ الْيَدِ قَالَ وَإِنْ شَلَّتْ بَعْضُ الْأَصَابِعِ وَبَقِيَ بَعْضٌ فَإِنَّ فِي كُلِّ إِصْبَعٍ شَلَّتْ ثُلْثِي دِيَتِهَا قَالَ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي السَّاقِ وَالْقَدَمِ إِذَا شَلَّتْ أَصَابِعُ الْقَدَمِ

والمعتمد ما تقدم من أن في السمحاق سواء كانت في الرأس أو في الوجه أربعة أبعير قيمتها أربعون دينارا أو أربعمائه درهم أما الموضحة فإن فيها خمسمائة درهم انتهى.

ثم إن الخبر يدل على أن الدماغه أيضا فيها ثلث الدية كالمأمومة، و لم يتعرض الأكثر له لندرة بقاء الحياة معه، و قال أكثر من تعرض له: إن سلم زيدت حكومه على المأمومة.

قال الشهيد في اللمعة و شارحه: و أما الدماغه و هي التي تفتق الخريطة الجامعة للدماغ و تبعد معها السلامة من الموت، فإن مات بها فالدية، و إن فرض أنه سلم قيل:

زيدت حكومه على المأمومة لوجوب الثلث بالمأمومة فلا بد لقطع الخريطة من حق آخر و هو غير مقدر فالحكومه، و هو حسن، و قال يحيى بن سعيد بعد ذكر أن في المأمومة ثلث الدية: ثم الدماغه و هي التي خرقت أم الرأس و فيها ما في التي قبلها انتهى و الله يعلم.

## الحديث التاسع

الحديث التاسع

: حسن كالصحيح.



ص: ١٢٢

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الْإِصْبَعِ عَشْرُ الدِّيَةِ إِذَا قُطِعَتْ مِنْ أَصْلِهَا أَوْ شَلَّتْ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْأَصَابِعِ أَسْوَاءَ هُنَّ فِي الدِّيَةِ قَالَ نَعَمْ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَسْنَانِ فَقَالَ دِيَّتُهُنَّ سَوَاءٌ

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَصَابِعُ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ فِي الدِّيَةِ فِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ وَ فِي الظُّفْرِ خَمْسَةٌ دَنَانِيرٌ

١٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ عَنِ الْمَأْصَمِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي النَّاقِلَةِ

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: حسن.

قوله عليه السلام "أوشلت" هذا خلاف ما عليه الأصحاب من أن في الشلل ثلثي الدية، وحمله في الاستبصار على ما إذا سقطت بعد الشلل أو قطعت.

قوله "أسواء هن في الدية" قال في الروضة: وفي الإصبع عشر الدية، ليد كانت أم لرجل، إبهاما كانت أم غيرها على الأقوى، لصحيحة عبد الله بن سنان وغيرها وقيل: في الإبهام ثلث دية العضو، وباقي الثلاثين يقسم على سائر الأصابع، وفي الإصبع الزائدة ثلث دية الأصلية، وفي شللها ثلثا ديتها، وفي قطع الشلاء الثلث الباقي، وفي الظفر إذا لم ينبت أو نبت أسود عشرة دنانير، ولو نبت أبيض فخمسة دنانير على المشهور، والمستند رواية ضعيفة، وفي صحيحة عبد الله بن سنان في الظفر خمسة دنانير، وحملت على ما لو عاد أبيض جمعا وهو غريب، وفي المسألة قول آخر وهو وجوب عشرة دنانير متى قلع ولم يخرج، ومتى خرج أسود فثلثا ديته، لأنه في معنى الشلل وهو حسن.

### الحديث الحادي عشر

الحديث الحادي عشر

: صحيح.

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: ضعيف.

قوله عليه السلام "في الناقله" في أكثر النسخ هكذا وفي بعضها "النافذة" كما

ص: ١٢٣

يَكُونُ فِي الْعُضْوِ ثُلُثُ دِيَةِ ذَلِكَ الْعُضْوِ

في التهذيب، و على شىء من النسختين لا يوافق ما عليه الأصحاب، و سائر الأخبار كما عرفت، و على الناقله يمكن حملها على ما إذا سقط منها عظم، و سائر الأخبار على عدمه جمعا مع قطع النظر عن أقوال الأصحاب.

### باب تفسير الجراحات و الشجاج

باب تفسير الجراحات و الشجاج

الشجاج بكسر الشين جمع شجة بفتحها، و هى الجرح المختص بالرأس و الوجه.

قوله: "ثم المنقلة" قال فى الروضة: المنقلة بتشديد القاف مكسورة هى التى تحوج إلى نقل العظم أما بأن ينتقل عن محله إلى آخر أو يسقط.

قال المبرد: المنقلة: ما يخرج منها عظام صغار، و أخذه من النقل بالتحريك و هى الحجارة الصغار.

و قال الجوهري: هى التى تنقل العظم أى تكسره حتى تخرج منها فراش العظام بفتح الفاء، قال: و هى عظام رفاق تلى القحف.

ص: ١٢٤

بَابُ تَفْسِيرِ الْجِرَاحَاتِ وَالسَّجَاجِ أَوْلَاهَا تَسَمَّى الْحَارِصِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي تَخْدِشُ وَلَا تُجْرِي الدَّمَ ثُمَّ الدَّامِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ ثُمَّ الْبَاضِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ وَتَقْطَعُهُ ثُمَّ الْمُتَلَاخِمِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ فِي اللَّحْمِ ثُمَّ السَّمْحَاقَ وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ الْعَظْمَ وَالسَّمْحَاقَ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ عَلَى الْعَظْمِ ثُمَّ الْمُوضِحَةَ وَهِيَ الَّتِي تُوَضِّحُ الْعَظْمَ ثُمَّ الْهَاشِمَةَ وَهِيَ الَّتِي تَهْشِمُ الْعَظْمَ ثُمَّ الْمُنْقَلِبَةَ وَهِيَ الَّتِي تُنْقِلُ الْعِظَامَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ ثُمَّ الْأَمَّةَ وَالْمَأْمُومِيَّةَ وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ أُمَّ الدِّمَاغِ ثُمَّ الْجَائِفَةَ وَهِيَ الَّتِي تَصِيرُ فِي جَوْفِ الدِّمَاغِ بَابُ الْخِلْقَةِ الَّتِي تُقَسِّمُ عَلَيْهِ الدِّيَّةَ فِي الْأَسْنَانِ وَالْأَصَابِعِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَوْقَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُيَيْبَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنْ بَعْضَ النَّاسِ فِيهِ اثْنَتَانِ وَثَلَاثُونَ سِنًا وَبَعْضُهُمْ لَهُمْ ثَمَانِي وَعِشْرُونَ سِنًا فَعَلَى كَمْ تُقَسَّمُ دِيَةُ الْأَسْنَانِ فَقَالَ الْخَلْقَةُ إِنَّمَا هِيَ ثَمَانِي وَعِشْرُونَ سِنًا اثْنَتَا عَشْرَةَ فِي مَقَادِيمِ الْفَمِ وَسِتَّ عَشْرَةَ سِنًا فِي مَوَاحِيرِهِ فَعَلَى هَذَا قَسَمْتُ دِيَةَ الْأَسْنَانِ فِدِيَةُ كُلِّ سِنٍّ مِنَ الْمَقَادِيمِ إِذَا كُسِرَتْ حَتَّى يَذْهَبَ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ فِدِيَتُهَا كُلُّهَا سِتُّةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَفِي كُلِّ سِنٍّ مِنَ الْمَوَاحِيرِ إِذَا كُسِرَتْ حَتَّى يَذْهَبَ فِإِنَّ دِيَتَهَا مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا وَهِيَ سِتَّ عَشْرَةَ سِنًا فِدِيَتُهَا كُلُّهَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَجَمِيعُ دِيَةِ الْمَقَادِيمِ وَالْمَوَاحِيرِ مِنَ الْأَسْنَانِ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَإِنَّمَا وَضِعَتِ الدِّيَةُ عَلَى هَذَا فَمَا زَادَ عَلَى ثَمَانِي وَعِشْرِينَ سِنًا فَلَا دِيَةَ لَهُ وَمَا نَقَصَ فَلَا دِيَةَ لَهُ هَكَذَا وَجَدْنَاهُ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع قَالَ فَقَالَ الْحَكَمُ فَقُلْتُ إِنْ

## باب الخلقه التي تقسم عليها الدية في الأسنان و الأصابع

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

قوله عليه السلام "فعلى هذا قسمت دية الأسنان" أقول: هذا التقسيم هو المشهور بين الأصحاب.

وقال في المسالك: لا خلاف في ثبوت الدية لجملة الأسنان، سواء زادت أم نقصت، و أما قسمتها على ثمانية وعشرين و تفصيلها على الوجه الذي ذكره هو المعروف في المذهب، و به رواية ضعيفة مجبورة بالشهرة، مع أنهم رووا في الصحيح عن عبد الله بن سنان و في كتاب ظريف أيضا المساواة في الجميع. قوله عليه السلام "فلا دية له" المشهور بين الأصحاب أن الزائدة إذا قلعت منضمه إلى البواقي لا دية لها، و إن قلعت منفردة ففيها ثلث الدية، و قيل: إن فيها منفردة الأرش و مال في المختلف

ص: ١٢٥

الدِّيَاتِ إِنَّمَا كَانَتْ تُؤْخَذُ قَبْلَ الْيَوْمِ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْعَنَمِ قَالَ فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْبَوَادِي قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَلَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ وَ كَثُرَتْ الْوَرِقُ فِي النَّاسِ قَسَمَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْوَرِقِ قَالِ الْحَكَمُ فَقُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ مَنْ كَانَ الْيَوْمَ مِنْ أَهْلِ الْبَوَادِي مَا الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُمْ فِي الدِّيَةِ الْيَوْمَ إِبِلٌ أَوْ وَرَقٌ قَالَ فَقَالَ الْإِبِلُ الْيَوْمَ مِثْلُ الْوَرِقِ بَلْ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَرِقِ فِي الدِّيَةِ إِنَّهُمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْهُمْ فِي الدِّيَةِ الْخَطِيئَةَ مَائَةً مِنَ الْإِبِلِ يُحْسَبُ بِكُلِّ بَعِيرٍ مَائَةٌ دِرْهَمٍ فَذَلِكَ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ قُلْتُ لَهُ فَمَا أَسْنَانُ الْمَائَةِ بَعِيرٍ قَالَ فَقَالَ مَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ذُكْرَانٌ كُلُّهَا

٢ ابنُ محبوبٍ عن هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ سُوفَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُنَيْبَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَ أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ أَرَأَيْتَ مَا زَادَ فِيهَا عَلَى عَشْرِ أَصَابِعٍ أَوْ نَقَصَ مِنْ عَشْرَةٍ فِيهَا دِيَةٌ قَالَ لِي يَا حَكَمُ الْخَلْقَةُ الَّتِي قُسِمَتْ عَلَيْهَا الدِّيَةُ عَشْرَةُ أَصَابِعٍ فِي الْيَدَيْنِ فَمَا زَادَ أَوْ نَقَصَ فَلَا دِيَةَ لَهُ وَ عَشْرَةُ أَصَابِعٍ فِي الرَّجُلَيْنِ فَمَا زَادَ أَوْ نَقَصَ فَلَا

إلى وجوب الأرش فيها إن قلعت منفردة أو منضمة، و ظاهر هذه الرواية أنه لا دية لها أصلاً، و حملها الصدوق في الفقيه و غيره على ما إذا قلعت منضمة مع الأصلية، و يمكن حملها على أن المراد نفى الدية الكاملة فلا ينافي ثبوت الثلث و الأرش. قوله عليه السلام: "ما حال عليه الحول" هذا خلاف المشهور، و الأخبار السابقة و لم أر قائلًا به، و قد مر الكلام فيه.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

و قال في التحرير: في أصابع اليدين العشرة الدية، و كذا في العشرة من الرجلين إجماعاً، و اختلف في تقدير كل إصبع من أصابع اليد ف قيل عشر الدية مائة دينار و كذا في أصابع الرجلين، و قيل: في الإبهام ثلث دية اليد. و كذا في إبهام الرجل ثلث ديتها، و باقى الثلاثين يقسم على الأصابع الأربع، و الأول أقوى لرواية عبد الله بن سنان الصحيحة عن أبي عبد الله عليه السلام و غيرها من الروايات، و دية كل إصبع مقسومة على ثلاث أنامل بالسوية، إلا الإبهام، فإنها تقسم على اثنتين بالسوية، و في

ص: ١٢٦

دِيَّةٌ لَهُ وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ شَلَلٍ فَهُوَ عَلَى الثَّلْثِ مِنْ دِيَّةِ الصَّحَّاحِ  
بَابٌ آخَرُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ جَمِيعًا قَالَا عَرَضْنَا كِتَابَ الْفَرَائِضِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ فَقَالَ هُوَ صَحِيحٌ  
٢ وَعَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ عَنْ أَبِيهِ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْمُتَطَبُّبُ قَالَ عَرَضْتُهُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَفْتَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فَكَتَبَ النَّاسُ فُتْيَاهُ وَكَتَبَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَمْرَائِهِ وَرُءُوسِ أَجْنَادِهِ فَمِمَّا كَانَ فِيهِ إِنْ أُصِيبَ شَفْرُ الْعَيْنِ الْأَعْلَى فَشُتِرَ

الإصبع الزائدة ثلث دية الأصلية، وفي شلل كل إصبع ثلثا ديتها، وفي قطعها بعد ثلث ديتها سواء كان الشلل خلقه أو بجناية جان قوله عليه السلام: "فلا دية له" أي كاملة.

## باب آخر

### الحديث الأول

الحديث الأول  
: صحيح.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني  
: ضعيف.

قوله عليه السلام: "إن أصيب شفر العين الأعلى" أي من إحدى العينين، وقال في الصحاح الشفر بالضم واحد أشفار العين، وهي حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر، وهو الهدب.  
وقال في القاموس: الشتر: القطع، وبالتحريك الانقطاع، وانقلاب الجفن من أعلى وأسفل أو انشقاؤه أو استرخاء أسفله.  
وقال في المسالك: اختلف الأصحاب في دية الأجفان على أقوال ثلاثة: أحدها

ص: ١٢٧

فَدَيْتُهُ ثُلُثُ دِيَّةِ الْعَيْنِ مِائَةُ دِينَارٍ وَ سِتُّونَ دِينَاراً وَ ثُلُثَا دِينَارٍ وَ إِنْ أُصِيبَ شَفْرُ الْعَيْنِ الْأَسْفَلِ فَشُتِرَ فَدَيْتُهُ نِصْفُ دِيَّةِ الْعَيْنِ مِائَةُ دِينَارٍ وَ خَمْسُونَ دِينَاراً وَ إِنْ أُصِيبَ الْحِجَابُ فَذَهَبَ شَعْرُهُ كُلُّهُ فَدَيْتُهُ نِصْفُ دِيَّةِ الْعَيْنِ مِائَتَا دِينَارٍ وَ خَمْسُونَ دِينَاراً فَمَا أُصِيبَ مِنْهُ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ الْأَنْفِ فَإِنْ قُطِعَ رَوْثَةُ الْأَنْفِ وَ هِيَ طَرْفُهُ فَدَيْتُهُ خَمْسُمِائَةَ دِينَارٍ إِنْ أُنْقِذَتْ فِيهِ نَافِذَةٌ

أن فيها الدية و في كل واحد ربع الدية.

و ثانيها أن في الأعلى الثلاثين و في الأسفل الثلث، و في الأسفل النصف، و يسقط السدس، ذهب إليه ابن الجنيد و المفيد و الشيخ في النهاية، و مستنده رواية ظريف.

و ثالثها أن في الأعلى الثلاثين و في الأسفل الثلث.

و قال في الشرائع: في الحاجبين خمسمائة دينار، و في كل واحد نصف ذلك و ما أصيب منه على الحساب.

و قال في المسالك: هذا هو المشهور بل ادعى ابن إدريس عليه الإجماع، و مستنده غير معلوم، و الإجماع ممنوع، و ظاهرهم الفرق بين أن ينبت و عدمه، و قيل: فيهما مع النبات الحكومة و هو الأصح، و قيل: ربع الدية، و يظهر من المبسوط أن حكمها حكم شعر الرأس و اللحية في وجوب الدية فيها كاملة، و قال سلا: روى فيهما إذا لم ينبت مائة دينار انتهى.

و أقول لعله (ره) غفل عما في كتاب ظريف، و هو مستند الأصحاب قوله عليه السلام:

"فما أصيب منه" أي أحدهما ففيهما خمسمائة دينار.

## باب و في بعض النسخ الأنف

### إشارة

باب و في بعض النسخ الأنف

قوله عليه السلام: "فإن قطع ورثة الأنف" قال الشيخ يحيى بن سعيد في جامعه في روثه الأنف و هو الحاجز بين المنخرين يستأصل خمسمائة دينار، و في النافذة "في الأنف ثلث ديته، فإن عولجت فانسدت فخمس ديته، فإن كان في أحد المنخرين إلى الخيشوم، و هو الحاجز بين المنخرين، فانسدت فمائة دينار عشر الدية، و في

ص: ١٢٨

لَا تَسُدُّ بِسَهْمٍ أَوْ رُمْحٍ فِدْيَتَهُ ثَلَاثُمِائَةِ دِينَارٍ وَ ثَلَاثَةَ دِينَارٍ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ إِنْ كَانَتْ نَافِذَةً فَبِرَأْتٍ وَ التَّامَّتْ فِدْيَتُهَا خُمْسُ دِيَةِ رِوْثَتِهِ  
الْمَائِفِ مِائَةُ دِينَارٍ فَمَا أُصِيبَ مِنْهُ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَتْ نَافِذَةً فِي إِحْدَى الْمُنْخَرِينَ إِلَى الْخَيْشُومِ وَ هُوَ الْحَاجِزُ بَيْنَ الْمُنْخَرَيْنِ  
فِدْيَتُهَا عَشْرُ دِيَةِ رِوْثَةِ الْأَنْفِ خَمْسُونَ دِينَارًا لِأَنَّهُ النُّصْفُ وَ إِنْ كَانَتْ نَافِذَةً فِي إِحْدَى الْمُنْخَرَيْنِ أَوْ الْخَيْشُومِ إِلَى

خشاش الأنف فى كل واحد ثلث الدية.

أقول: قال الجوهري: الخشاش بالكسر الذى يدخل فى عظم أنف البعير.

وقال فى الشرائع: الأنف فيه الدية كاملة إذا استوصل، وكذا لو قطع مادته، وهو ما لاق منه، ولو كسر ففسد، ولو جبر على غير عيب فمائه، وفى شلله ثلثا ديته، وفى الورثة وهى الحاجز بين المنخرين نصف الدية، وقال ابن بابويه عن تجلع المارن، وقال أهل اللغة هى طرف المارق.

وقال فى المسالك: المشهور أن دية الورثة نصف الدية، والمستند كتاب ظريف.

وفيه.

قول آخر أنه الثلث، ولم تقف على مستنده، وعلوه بأن فى المارن الدية، وهو مشتمل على ثلاثة أجزاء المنخرين و الورثة، فتقسم الدية عليها، فاختلفوا فى تفسير الورثة، ففى كتاب ظريف أن روثه الأنف طرفه، وهو الموافق لكلام أهل اللغة، قال فى الصحاح: الورثة طرف الأرنبة.

قوله عليه السلام: "وإن كانت نافذة" لا يخفى أن الأصحاب فى حكم الساعده فى الأنف استندوا إلى هذا الخبر، ولم يصادف مدلوله أحد منهم، فإن ما هو مدلوله الخبر لم يعمل به المحقق ولا العلامة ولا غيرهما، فإن ظاهر الخبر أن دية النافذة مع الالتئام الخمس، فإذا نفذت فى جميع الورثة وهى مركبة من المنخرين والحاجه منه خمس دية الورثة مائة دينار، فأنزل نفذت فى أحد المنخرين ولم يصل إلى الحاجز ففیه الثلث، وإن نفذت فى أحد المنخرين ووصلت إلى الحاجز ونفسه لكن لم تتجاوز عنه فحينئذ يكون فيه نصف الدية النافذة خمسون ديناراً لأنه نفذ فى

ص: ١٢٩

الْمَنْخِرِ الْآخِرِ فِدْيَتُهَا سِتَّةٌ وَسِتُّونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثًا دِينَارًا  
 ٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ  
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَضَى فِي خَرَمِ الْأَنْفِ ثُلْثَ دِيَةِ الْأَنْفِ

بَابُ الشَّفَتَيْنِ

وَبِالْأَسْنَادِ الْأَوَّلِ قَالَ وَإِذَا قُطِعَتِ الشَّفَةُ الْعُلْيَا وَ اسْتَوْصِيَتْ فَدِيَتُهَا خَمْسُ مِائَةِ دِينَارٍ فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَبِحِسَابِ ذَلِكَ فَإِذَا انْشَقَّتْ حَتَّى تَبْدُو  
 مِنْهَا الْأَسْنَانَ ثُمَّ دُووِيَتْ وَ بَرَأَتْ

النصف و هو أحد المنخرين و نصف الحاجز، فإن تجاوز عنه و لم يصل إلى المنخر الآخر ففيه ثلثا المائة، لنفوذته في ثلثي الروث، فتأمل في مدلول الخبر و كلام القوم ليظهر لك غفلتهم عنه.

و قال في التحرير: فإن نفذت في الأنف نافذة لا تنسد ففيها ثلث دية النفس، فإن صلحت فالخمس مائتا دينار، و لو كانت النافذة في أحد المنخرين فالسدس إن لم يبرء، و إن برأت فالعشر، فإن قطع بعض الأنف ففيه بقدره من الدية.

و قال في الشرائع: دية النافذة في الأنف ثلث الدية، فإن صلحت فخمس الدية، مائتا دينار، و لو كانت في أحد المنخرين إلى الحاجز فعشر الدية.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف.

و لم يذكر الأصحاب فيما رأينا حكم خرم الأنف و إنما ذكروا في خرم الأذن ثلث دية الأذن، إلا يحيى بن سعيد حيث قال في جامعه في خرم الأنف ثلث ديته، و قال ابن حمزة في الوسيلة: إن شق الأنف كان حكمه حكم الدامية و الموضحة في الرأس.

### باب الشفتين

باب الشفتين

قوله عليه السلام "فإن انشقت" قال في التحرير: فإن شق الشفتين حتى بدت



ص: ١٣٠

وَ التَّامَّتْ فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ فَذَلِكَ خُمْسُ دِيَةِ الشَّفَةِ إِذَا قُطِعَتْ فَاسْتَوْصِيَتْ وَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَبِحِسَابِ ذَلِكَ فَإِنْ شُرِبَتْ فَشَيْئًا قَبِيحًا فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ دِيَةُ الشَّفَةِ السُّفْلَى إِذَا اسْتَوْصِيَتْ ثَلَاثًا الدِّيَةُ سِتِّمِائَةٍ وَ سِتَّةٌ وَ سِتُّونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثًا دِينَارٍ فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَبِحِسَابِ ذَلِكَ فَإِنْ انْشَقَّتْ حَتَّى تَبِيدُوا الْأَسِنَّانِ مِنْهَا ثُمَّ بَرَأَتْ وَ التَّامَّتْ - فَدَيْتُهَا مِائَةٌ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ إِنْ أُصِيبَتْ فَشَيْئًا قَبِيحًا فَدَيْتُهَا ثَلَاثُمِائَةٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ نِصْفُ دَيْتِهَا وَ فِي رِوَايَةِ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ قَالَ فَسَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَضَّلَهَا لِأَنَّهَا تُمَسِّكُ الطَّعَامَ مَعَ الْأَسِنَّانِ فَذَلِكَ فَضَّلَهَا فِي حُكُومَتِهِ  
الْخُدُّ

وَ فِي الْخُدِّ إِذَا كَانَ فِيهِ نَافِذَةٌ يُرَى مِنْهَا جَوْفُ الْفَمِ فَدَيْتُهَا مِائَتَا دِينَارٍ وَ إِنْ

الأسنان وجب عليه ثلث الديه، فإن برأ و صلح فخمس الديه، و لو كان ذلك في إحداهما كان فيه ثلث ديتها فإن برأت فخمس ديتها. قوله عليه السلام "فشيت" على بناء المجهول كبيعت أى قبحت، و فى الفقيه و التهذيب "فديتها مائة دينار، و ستة و ستون ديناراً و ثلثا دينار،" و هو أصح و أوفق بأقوال الأصحاب و سائر أجزاء الخبر، لأنه ثلث دية الشفة العليا، و لعله من النسخ. قوله عليه السلام "مائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار" أقول: هى خمس دية الشفة السفلى كما مر فى العليا و هو الموافق لما ذكره الأصحاب، و أما ما ذكره بعد ذلك فى الشفتين فهو نصف دية الشفة السفلى و لا يوافق ما مر، و ما ذكره الأصحاب من الثلث، و كأنه من خصوصيات الشفة السفلى أو من سهو الرواة. قوله عليه السلام "فى حكومته" أى فى أصل الديه أو فيما يلزم فى الانشقاق حيث كان فى العليا الثلث، و فى السفلى النصف كما عرفت.

## باب و في بعض النسخ الخد

### إشارة

باب و فى بعض النسخ الخد

قوله "فديتها مائتا دينار" أى إذا كان فى الخدين و برأ و التأم ففيها مائة دينار ضعف الخمسين الذى كان فى الخد الواحد، و ذلك نصف دية المائتين، اللتين كانت فيما يرى منها الفم، فلو بقيت الثقتان كان فيهما أربعمائة دينار.

ص: ١٣١

دُووَى فَبْرَأَ وَ التَّأْمَ وَ بِهِ أَثْرٌ بَيْنَ وَ شَتْرٌ فَاحِشٌ فَدَيْتُهُ خَمْسُونَ دِينَارًا فَإِنْ كَانَتْ نَافِذَةٌ فِي الْخَدَّيْنِ كِلَيْهِمَا فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ نِصْفُ دِيَةِ الَّتِي يُرَى مِنْهَا الْفَمُ فَإِنْ كَانَتْ رَمِيَةٌ بَنَصْلٍ يَثْبُتُ فِي الْعِظْمِ حَتَّى يَنْفِذَ إِلَى الْحَنَكِ فَدَيْتُهَا مِائَةٌ وَ خَمْسُونَ دِينَارًا جُعِلَ مِنْهَا خَمْسُونَ دِينَارًا لِمَوْضِعِ حَتِّهَا وَ إِنْ كَانَتْ نَاقِبَةً وَ لَمْ يَنْفِذْ فِيهَا فَدَيْتُهَا مِائَةٌ دِينَارٍ فَإِنْ كَانَتْ مَوْضِعَ حَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ فَدَيْتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا فَإِنْ كَانَ لَهَا شَيْئٌ فَدَيْتُهُ شَيْنُهُ مَعَ دِيَةِ مَوْضِعِ حَتِّهِ فَإِنْ كَانَ جُرْحًا وَ لَمْ يُوضِحْ ثُمَّ بَرَأَ وَ كَانَ فِي الْخَدَّيْنِ فَدَيْتُهُ عَشْرَةٌ دَنَانِيرٍ فَإِنْ كَانَ فِي الْوَجْهِ صَدْعٌ فَدَيْتُهُ ثَمَانُونَ دِينَارًا فَإِنْ سَقَطَتْ مِنْهُ جِذْمَةٌ لَحْمٍ وَ لَمْ يُوضِحْ وَ كَانَ قَدَرٌ

قوله عليه السلام "فإن كانت نافذة" قال فى التحرير: قيل: فى النافذة فى شىء من أطراف الرجل مائة دينار، و فى كتاب ظريف فى الخد إذا كانت فيه نافذة و يرى منها جوف الفم فديتها مائة دينار، و إن دووى فبرأ و التأم و به أثر بين فاحش فديته خمسون دينارًا فإن كانت نافذة فى الخدين كليهما فديتها مائة دينار، و ذلك نصف دية التى يرى منها الفم، فإن كانت رمية بنصل فثبت فى العظم حتى ينفذ إلى الحك فديتها مائة و خمسون دينارًا لموضحتها، و إن كانت ناقبة و لم تنفذ فديتها مائة دينار.

قوله عليه السلام "مع دية موضحته" فى الفقيه و التهذيب "ربع دية موضحته" و هو أظهر، و لم يتعرض الأصحاب لأكثر تلك الأحكام إلا ابن حمزة، و الجناية على الوجه على ستة أضرب، إما جرح و لم يوضح ثم برأ، و فى الخدين أثر، و فيه عشرة دنانير أو سقط منه جذمة لحم مع ما ذكرنا، و فيه ثلاثة و ثلاثون دينارًا، أو حصل منه صدع و فيه ثلاثون دينارًا أو أوضح العظم و لم ينفذ إلى الجوف و فيه خمسون دينارًا، و إن يرى الجوف دون الظاهر ففيه مائة دينار.

و قوله عليه السلام "و كان فى الخدين" فى الفقيه و التهذيب "و كان فى الخدين أثر" و هو أظهر و لم أر من تعرض له.

قوله عليه السلام "فى الوجه صدع" الصدع: الشق و كان مقتضى القواعد أن يكون

ص: ١٣٢

الدَّرْهَمَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ فَدَيْتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ دِيَّةُ الشَّجَّةِ إِذَا كَانَتْ تُوضِحُ أَرْبَعُونَ دِينَارًا إِذَا كَانَتْ فِي الْخَدِّ وَ فِي مُوضِحَةِ الرَّأْسِ  
خَمْسُونَ دِينَارًا فَإِنْ نُقِلَ مِنْهَا الْعِظَامُ فَدَيْتُهَا مِائَةٌ وَ خَمْسُونَ دِينَارًا فَإِنْ كَانَتْ نَاقِيَةً فِي الرَّأْسِ فَتِلْكَ الْمَأْمُومَةُ دَيْتُهَا ثَلَاثُمِائَةٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ  
ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي اللَّطْمَةِ يَسْوَدُ أَثَرُهَا  
فِي الْوَجْهِ أَنْ أَرَشَهَا سِتَّةَ دَنَانِيرٍ فَإِنْ لَمْ تَسْوَدَّ وَ أَحْضَرَتْ فَإِنَّ أَرَشَهَا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ فَإِنْ أَحْمَرَتْ وَ لَمْ تَخْضَرْ فَإِنَّ

فيه مائة دينار قيمة عشرة من الإبل، إلا أن يحمل على ما إذا صلح من غير عثم، و لا عيب، فإن فيه أربعة أخماس دية الكسر، لكن  
سيأتي في هذه الرواية أن حكم الصدع غير حكم الكسر، و أن في الصدع أربعة أخماس دية الكسر، و لم يتعرض له الأصحاب، و قال  
في الصحاح: الجذمة القطعة من الجبل و غيره.

قوله عليه السلام: "إذا كانت في الخد" يدل على أن موضحة الوجه حكمها خلاف موضحة الرأس، و هو مخالف للمشهور، لما مر، و  
في الفقيه و التهذيب "إذا كانت في الجسد" و هو أيضا مخالف للمشهور، من أن موضحة كل عضو فيه ربع دية كسره.  
قوله عليه السلام: "مائة و خمسون" قيمة خمسة عشر من الإبل كما مر و هو موافق للمشهور

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن أو موثق.

قوله عليه السلام: "في اللطمة" في الفقيه في تتمه هذا الخبر "و في البدن نصف ذلك" و عليه عمل الأصحاب، و قالوا: في البدن على  
النصف.

و قال في شرح اللعنة: ظاهرها أن ذلك يثبت بوجود أثر اللطمة و نحوها في الوجه و إن لم يستوعبه و لم يدم فيه، و ربما قيل باشتراط  
الدوام، و إلا- فالأرش، و لو قيل بالأرش مطلقا لضعف المستند إن لم يكن إجماع كان حسنا انتهى، و لا يخفى قوة ما ذكره أولا و  
ضعف ما قاله آخرا.

ص: ١٣٣

أَرْشَهَا دِينَارٌ وَ نِصْفُ  
الْأُذُنِ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
ع قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع قَضَى فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ ثُلْثَ دِيَةِ الْأُذُنِ وَ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ فِي الْأُذُنَيْنِ إِذَا قُطِعَتْ إِحْدَاهُمَا فَدِيَتُهَا خَمْسُمِائَةَ دِينَارٍ وَ مَا قُطِعَ  
مِنْهَا فَبِحَسَابِ ذَلِكَ الْأَسْنَانِ قَال: وَ فِي الْأَسْنَانِ فِي كَمَلٍ سَنُّ خَمْسُونَ دِينَاراً وَ الْأَسْنَانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ وَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ يَقْضَى فِي الثَّنِيَّةِ  
خَمْسُونَ دِينَاراً وَ فِي الرَّبَاعِيَّةِ أَرْبَعُونَ دِينَاراً وَ فِي النَّابِ

## باب و فى بعض النسخ الأذن

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف.

و قال فى الشرائع: الأذنان فىهما الديء، و فى كل واحدة نصف الديء و فى بعضها بحساب ديتها، و فى شحمتها ثلث ديتها على رواية  
فيها ضعف، لكن تعضدها الشهرة.

و قال بعض الأصحاب: و فى خرمها ثلث ديتها و فسر واحد بخرم الشحمة و ثلث دية الشحمة، أقول: المفسر هو ابن إدريس.

## باب و فى بعض النسخ الأسنان

### إشارة

باب و فى بعض النسخ الأسنان

قوله عليه السلام "و كان قبل ذلك "أى زمن خلفاء الجور، أو كان كذلك أولاً فى زمن النبى صلى الله عليه و آله و سلم، ثم نسخ،  
و يرد على التقدير الثانى أنه ينقص مجموعها عن تمام الديء، إلا أن يلحق الضواحك بالأنياب لعدم ذكرها، فيساوى مجموع الديء، و  
ما ذكره عليه السلام أو لا يزيد على الديء بأربعمائه دينار، و الذى سنح لى فى حل هذا الخبر هو أن المراد بالأسنان فيه المقاديم، و  
بالأضراس المآخيز كما هو الأغلب فى إطلاقهما، و لا ريب فى إطلاق الضرس فى هذا الخبر على المآخيز، و قوله: و فى الضرس "  
معطوف على قوله فى الأسنان، فيكون مخالفة من سبق عليه له عليه السلام إنما هو فى القول بالاختلاف فى دية المقاديم، فيكون  
موافقاً للمشهور، و لا يزيد على الديء

ص: ١٣٤

ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَفِي الصُّرُسِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ اسْوَدَّتِ السُّنُّ إِلَى الْحَوْلِ وَلَمْ تَسْقُطْ فَدَيْتُهَا دِيَةُ السَّاقِطَةِ خَمْسُونَ دِينَارًا وَإِنْ  
 انْصَدَعَتْ وَلَمْ تَسْقُطْ فَدَيْتُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَمَا انْكَسَرَ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ فَبِحِسَابِهِ مِنَ الْخَمْسِينَ دِينَارًا فَإِنْ سَقَطَتْ بَعْدَ وَهْيِ  
 سُودَاءِ فَدَيْتُهَا اثْنَا عَشَرَ دِينَارًا وَنِصْفَ دِينَارٍ فَمَا انْكَسَرَ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ فَبِحِسَابِهِ مِنَ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ دِينَارًا  
 ٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْأَسِنَّانُ كُلُّهَا سَوَاءٌ فِي كُلِّ سِنٍّ  
 خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ

فخذ وكن من الشاكرين.

قوله عليه السلام: "فإذا أسودت السن" المشهور بين الأصحاب أن في أسودادها ثلثا ديتها و في قلع السوداء الثلث.

وقال الشيخ في المبسوط: في أسودادها الحكومة، و في قلع السوداء الحكومة وقال في النهاية: في قلعها مسودة ربع دية السن، لرواية  
 عجلائن، و لم أر من قال في أسودادها بكل الدية كما دل عليه الخبر، و لذا صحف بعض الأفاضل، و قرأ الحول بكسر الحاء و فتح  
 الواو، أي انتقل السن من مكان إلى مكان آخر، فإنه في حكم السقوط، و مع أن ذلك لا ينفع في أن يصير موافقا لقول الأصحاب، و  
 كذا المشهور في الانصداع الثلثان.

وقيل بالحكومة، و الخبر يدل على النصف و لم أر من قال به، و في القلع بعد الانصداع قيل بالثلث، و قيل بالحكومة.

وقال الصدوق: فيه ربع الدية، قوله عليه السلام: "فإن سقطت بعد" في الفقيه هكذا "و إن سقطت بعد و هي سوداء فديتها خمسة و  
 عشرون دينارا، فإن انصدعت و هي سوداء فديتها اثنا عشر دينارا و نصف، و لا يخفى أن هذا أوفق بما سبق، و بقوله في آخر الخبر  
 فبحسابه من الخمسة و العشرين دينارا فلا تغفل.

## الحديث السادس

الحديث السادس

: صحيح.

ص: ١٣٥

- ٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ إِذَا اسْوَدَّتِ الشَّيْءُ جُعِلَ فِيهَا الدِّيَةُ
- ٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَسْنَانِ فَقَالَ هِيَ فِي الدِّيَةِ سَوَاءٌ
- ٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ السُّنُّ إِذَا ضُرِبَتْ انْتَضَرَ بِهَا سِنَةٌ فَإِنْ وَقَعَتْ أُغْرِمَ الضَّارِبُ خَمْسَمِائَةَ دِرْهَمٍ وَإِنْ لَمْ تَقَعْ وَاسْوَدَّتْ أُغْرِمَ ثَلَاثِي دِيَّتِهَا
- ١٠ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع قَضَى فِي سِنِّ الصَّبِيِّ قَبْلَ أَنْ يَتَغَرَّ بَعِيرًا بَعِيرًا فِي كُلِّ سِنٍّ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: مرسل.

و حمله في الاستبصار على ثلثي الدية لا الدية الكاملة.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: موثق.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف.

و قال في الصحاح: إذا سقطت روائح الصبي قيل: ثغر فهو مثغور، فإذا نبتت قيل اثغر.

و قال في الشرائع: و ينتظر بسن الصبي الذي لم يتغر فإن نبتت لزم الأرش و لو لم تنبت فدية المثغر، و من الأصحاب من قال فيها بعير و لم يفصل، و في الرواية ضعف.

ص: ١٣٦

التَّرْقُوهُ رَجَعَ إِلَى الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ قَالَ: وَفِي التَّرْقُوهِ إِذَا انْكَسَرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ أَرْبَعُونَ دِينَارًا فَإِنْ انْصَدَعَتْ فَدِيَّتُهَا أَرْبَعَةٌ  
أَخْمِاسٍ كَسَرَهَا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا فَإِنْ أَوْضَحَتْ فَدِيَّتُهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَذَلِكَ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ ثَمَانِيَةٍ مِنْ دِيَّتِهَا إِذَا  
انْكَسَرَتْ فَإِنْ نُقِلَ مِنْهَا الْعِظَامُ فَدِيَّتُهَا نِصْفُ دِيَّةِ كَسَرِهَا عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ نُقِبَتْ فَدِيَّتُهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسَرِهَا عَشْرَةٌ دَنَانِيرَ الْمَنْكَبِ وَدِيَّةُ  
الْمَنْكَبِ إِذَا كَسَرَ الْمَنْكَبُ خُمُسُ دِيَّةِ الْيَدِ مِائَةٌ دِينَارٍ فَإِنْ كَانَ فِي

### باب و في بعض النسخ الترقوة

باب و في بعض النسخ الترقوة

وقال في الشرائع: قال في المبسوط والخلاف: في الترقوتين و في كل واحدة منهما مقدر عند أصحابنا. و لعله إشارة إلى ما ذكره  
الجماعة عن ظريف و هو: في الترقوة إذا كسرت فجبرت على غير عيب أربعون ديناراً.  
وقال في المسالك: ليس في كتاب ظريف حكم ما لو لم يجبر، و لا ما إذا جبرت على عيب، و مقتضى الأصل أن فيها الحكومة مع  
احتمال الدية رجوعاً إلى الخبر العام، و يشكل الحكومة لو نقصت عن الأربعين، و إطلاق النص يقتضى التسوية بين ترقوة الرجل و  
المرأة قوله (عليه السلام) "فإن أوضحت" هذه التقادير لا- توافق القاعدة الكلية التي ذكرها الأصحاب و يظهر من الخبر أن تلك  
القاعدة لا تطرد في جميع العظام كما أومئ إليه في أول الخبر، و قد أومأنا إليه سابقاً.  
قوله عليه السلام: فإن نقل منها العظام أى للنقل إذا لم يوضح، و معه الجمع بينهما كما سيأتى في نظائره.

### باب و في بعض النسخ المنكب

باب و في بعض النسخ المنكب

قوله عليه السلام: "إذا كسر المنكب" لم يتعرض أكثر الأصحاب لخصوصيات تلك الأحكام، و قال ابن حمزة (ره) في الوسيلة: في  
فك العضد أو المرفق أو المنكب ثلاثون ديناراً فإن تعطل العضو بالفك ففيه ثلثا دية اليد، فإن انجبر و التأم ففيه أربعة أخماس دية  
الفك.

ص: ١٣٧

الْمَنْكِبِ صِدْعُ فِدْيَتِهِ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ دِيَّةِ كَثِيرِهِ ثَمَانُونَ دِينَارًا فَإِنْ أُضِحَ فِدْيَتَهُ رُبْعَ دِيَّةِ كَثِيرِهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ نُقِلَتْ مِنْهُ الْعِظَامُ فِدْيَتُهُ مِائَةٌ دِينَارٍ وَخَمْسِيَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَارًا مِنْهَا مِائَةٌ دِينَارٍ دِيَّةُ كَثِيرِهِ وَخَمْسُونَ دِينَارًا لِنَقْلِ عِظَامِهِ وَخَمْسِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا لِمَوْضِعِهِ فَإِنْ كَانَتْ نَاقِبَةُ فِدْيَتِهَا رُبْعَ دِيَّةِ كَثِيرِهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ رُضَّ فَعَثَمَ فِدْيَتُهُ ثُلثُ دِيَّةِ النَّفْسِ ثَلَاثِمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثُلثُ دِينَارٍ فَإِنْ فُكَّ فِدْيَتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَارًا

و أما الكسر فإن كسر العضد أو المنكب أو المرفق أو قصبه الساعد أو أحد الزندين أو الكفين ففيه خمس دية اليد، و أما الرض فإن رض أحد خمسة أعضاء المنكب و العضد و المرفق و الرسغ و الكف و انجبر على عثم ففيه ثلث دية اليد، فإن انجبر على غير عثم ففيه مائة دينار، و قيل: مائة و ثلاثون ديناراً و ثلث، و أما الجرح فديته على النصف من دية أمثالها فى الرأس.

و قال يحيى بن سعيد فى جامعه: فى رض العظم ثلث دية العضو الذى هو فيه، فإن جبر على صحة فأربعة أخماس الثلاثين انتهى. لكن أكثرها منطبق على القواعد الكلية التى ذكرها.

و قال فى المختلف: قال ابن حمزة: فإن رض أحد خمسة أعضاء إلى آخر ما مر، ثم قال، و فى كتاب ظريف: فإن رض المرفق فعثم فديته ثلث دية النفس.

قوله عليه السلام: "فإن كانت ناقبة" لعل المراد بالناقبة ما لم ينفذ إلى الجانب الآخر، فلا ينافى ما مر من حكم النافذة، و إن أمكن تخصيص الحكم السابق بما إذا كان فى عضو فيه كمال الدية، كما قيل، لكنه بعيد، و الأول أظهر.

قوله عليه السلام: "دية النفس" هذا مخالف لما ذكره الأصحاب من أن فيه مع العثم ثلث دية العضو، و يمكن حمله على ما إذا شلت اليد ففيه ثلث دية اليد، و هو ثلث دية النفس.

قوله عليه السلام: "فإن فك فديته" مخالف للمشهور كما عرفت، و قال به



ص: ١٣٨

الْعَضْدُ وَفِي الْعَضْدِ إِذَا انْكَسِرَتْ فَجَبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ فِدَيْتُهَا خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ مِائَةُ دِينَارٍ وَ دِيَةُ مُوضَةٍ حَتَّى رُبْعِ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً وَ دِيَةُ نَقْلِ عِظَامِهَا نِصْفُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسُونَ دِينَاراً وَ دِيَةُ نَقْبِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً الْمِرْفَقُ وَفِي الْمِرْفَقِ إِذَا كُسِرَ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ فِدَيْتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ فَإِنْ انْصَدَعَ فِدَيْتُهُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ كَسْرِهِ ثَمَانُونَ دِينَاراً فَإِنْ نُقِلَ مِنْهُ الْعِظَامُ فِدَيْتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَاراً لِلْكَسْرِ مِائَةُ دِينَارٍ وَ لِنَقْلِ الْعِظَامِ خَمْسُونَ دِينَاراً وَ لِلْمُوضِحَةِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً فَإِنْ كَانَتْ نَاقِيَةً فِدَيْتُهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً فَإِنْ رُضِيَ الْمِرْفَقُ فَعَثَمَ فِدَيْتُهُ ثُلُثُ دِيَةِ النَّفْسِ ثَلَاثُمِائَةِ دِينَارٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثُلُثُ دِينَارٍ فَإِنْ كَانَ فُكَّ فِدَيْتُهُ ثَلَاثُونَ دِينَاراً السَّاعِدُ وَفِي السَّاعِدِ إِذَا كُسِرَ ثُمَّ جَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ فِدَيْتُهُ ثُلُثُ دِيَةِ النَّفْسِ ثَلَاثُمِائَةِ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ ثُلُثُ دِينَارٍ فَإِنْ كُسِرَ إِحْدَى الْقَصَبَتَيْنِ مِنَ السَّاعِدِ فِدَيْتُهُ خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ مِائَةُ دِينَارٍ فَإِنْ كُسِرَتْ قَصَبَتَا السَّاعِدِ فِدَيْتُهَا خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ مِائَةُ دِينَارٍ وَفِي الْكَسْرِ لِأَحَدِ الزَّنْدَيْنِ خَمْسُونَ دِينَاراً وَفِي كِلَيْهِمَا مِائَةُ دِينَارٍ فَإِنْ انْصَدَعَتْ إِحْدَى

ابن حمزة.

### باب و فى بعض النسخ العَضد

باب و فى بعض النسخ العَضد

قوله عليه السلام "خمس دية اليد" هذا مخالف للمشهور فإنهم جعلوا فيها إذا جبر على غير عظم أربعة أخماس دية الكسر لكنه موافق لما سياتى.

### باب و فى بعض النسخ المرفق

باب و فى بعض النسخ المرفق

و سقط عن المصنف شرح هذه الفقرة و لعله لعدم تعرض الأصحاب له كما ذكر فى باب المنكب و الله العالم.]

### باب و فى بعض النسخ الساعد

باب و فى بعض النسخ الساعد

و الساعد مركب من قصبتين فلو كسرهما كان فيه خمس دية اليد، و لو كسر إحداهما كان فيه عشر دية اليد، و قوله (عليه السلام) "لإحدى الزندين" لعله كان إحدى القصبتين فصحف و يحتمل أن يكون المراد القصبتين عبر هكذا مجازاً، و يحتمل أن يكون المراد طرفه الذى يلى الزند فالمراد بالزندين طرفا القصبتين مما يلى الزند.

ص: ١٣٩

الْقَصِيَّتَيْنِ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَةٌ إِحْدَى قَصِيَّتَيْ السَّاعِدِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَ دِيَةٌ مُوضِحَتِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَ دِيَةٌ نَقْلِ عِظَامِهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَ دِيَةٌ نَقْبِهَا نِصْفُ دِيَةِ مُوضِحَتِهَا اثْنَا عَشَرَ دِينَارًا وَ نِصْفُ دِينَارٍ وَ دِيَةٌ نَافِذَتِهَا خَمْسُونَ دِينَارًا فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ قَرْحَةٌ لَا تَبْرَأُ فَدِيَّتُهَا ثَلَاثُ دِيَةِ السَّاعِدِ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ ثَلَاثُ دِيَةِ الَّذِي هِيَ فِيهِ الرُّضْعُ وَ دِيَةُ الرُّضْعِ إِذَا رُضَّ فَجَبْرٌ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبٌ ثَلَاثُ دِيَةِ الْيَدِ

قوله عليه السلام "و دية نقل عظامها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً" لا يخفى أن هذا مخالف لما مر من أن فى نقل العظام نصف دية الكسر، إلا- أن يحمل على أن يكون نقل العظام نصف دية الكسر إلا- أن يحمل على أن يكون نقل العظام فى إحدى القصبتين، فإن دية كسر إحداهما خمسون ديناراً، و فى الفقيه و التهذيب ههنا زيادة، و هى قوله "و دية نقل عظامها مائة دينار و ذلك خمس دية اليد، و إن كانت ناقبة فديتها ربع دية كسرهما خمسة وعشرون ديناراً، و دية نقبها نصف دية موضحتها. إلى آخر ما فى المتن" فالمراد بالناقبة فى الأول ما كانت فى القصبتين، و فى الثانى ما كانت فى إحداهما فيوافق ما مر فى الناقبة، لكن الإشكال فى نقل العظام باق و لعله لخصوص هذا العضو حكم آخر، و أما النافذة، فيمكن أن يكون المراد ما كانت فى إحدى القصبتين، فلا ينافى ما مر، و يجرى فيه التوجيه الآخر بالتخصيص كما مر.

قوله عليه السلام "ثلاث دية الساعد" المراد به ثلاث دية كسره لا ثلاث نفس دية العضو.

### باب و فى النسخ الرضع

باب و فى النسخ الرضع

قوله عليه السلام "و دية الرسغ" قال الصدوق فى الفقيه: الرسغ مفصل ما بين الساعد و الكف، و فى "خلق الإنسان" للرازى الرسغ (گردن دست) و الأرساغ جماعة.

ص: ١٤٠

مَائَةُ دِينَارٍ وَ سِتَّةٌ وَ سِتُّونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَا دِينَارِ الْكُفِّ وَ فِى الْكُفِّ إِذَا كَسَّرَتْ فَجَبَّرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبٍ فَدَيْتُهَا خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ مَائَةُ دِينَارٍ وَ إِنْ فَكَّ الْكُفُّ فَدَيْتُهَا ثَلَاثُ دِيَةِ الْيَدِ مَائَةُ دِينَارٍ وَ سِتَّةٌ وَ سِتُّونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَا دِينَارٍ وَ فِى مُوضِعِ حَتِّهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَ دِيَةُ نَقْلِ عِظَامِهَا خَمْسُونَ دِينَارًا نِصْفُ دِيَةِ كَسْرِهَا وَ فِى نَافِذَتِهَا إِنْ لَمْ تَنْسُدَّ خُمُسُ دِيَةِ الْيَدِ مَائَةُ دِينَارٍ فَإِنْ كَانَتْ نَاقِبَةً فَدَيْتُهَا رُبْعُ دِيَةِ كَسْرِهَا خَمْسَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَ فِى دِيَةِ الْأَصَابِعِ وَ الْقَصَبِ الَّتِى فِى الْكُفِّ فَفِى الْإِبْهَامِ إِذَا قُطِعَ ثَلَاثُ دِيَةِ الْيَدِ مَائَةُ دِينَارٍ وَ سِتَّةٌ وَ سِتُّونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَا دِينَارٍ وَ دِيَةُ قَصَبِ الْإِبْهَامِ الَّتِى فِى الْكُفِّ تُجْبَرُ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبٍ خُمُسُ دِيَةِ الْإِبْهَامِ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ إِذَا اسْتَوَى جَبْرُهَا وَ ثُبَّتْ وَ دِيَةُ صَدْعِهَا سِتَّةٌ وَ عِشْرُونَ

و قال الفيروزآبادى: الرسغ بالضم و بضميتين مفصل ما بين الساعد و الكف، و الساق و القدم، و الجمع أرساغ و أرسغ. انتهى.  
أقول: الظاهر أن هيئنا سقطا أو لفظتا غير و لا "زيدتا من النساخ، فإن المشهور أنه مع العثم فيه ثلث دية العضو، و أما على سياق ما مر فى المنكب من أن مع العثم فيه ثلث دية النفس لا استبعاد فى أن يكون فيه مع غير العثم ثلث دية العضو.

### باب و فى بعض النسخ الكف

باب و فى بعض النسخ الكف

قوله عليه السلام "و إن فكك الكف" لعله محمول على ما إذا لم تضر بالفك، فإذا صارت كذلك ففيها ثلثا دية إليه كما مر مرارا.  
[قوله عليه السلام: ففي الإبهام إذا قطع ثلث دية إليه] و قال فى المسالك: المشهور أن فى كل إصبع عشر الدية و القول بجعل ثلث الدية على الإبهام و الثلاثين على الأربع البواقى لأبى الصلاح و ابن حمزة، استنادا إلى كتاب ظريف.  
قوله عليه السلام "ديته صدعها" هذا العدد أربعة أخماس دية الكسر كما كانت القاعدة فى الصدع، لكن قوله (عليه السلام "): تجبر على غير عظم "خلاف القاعدة، فإن مع الجبر على غير عظم فيه أربعة أخماس دية الكسر موافقا لدية الصدع، فتذكر لكنه موافق لسائر أجزاء الخبر.



ص: ١٤٢

وَ دِيَةٌ كُلُّ مُوضَةٍ حَةٍ فِي كُلِّ قَصَبَةٍ مِنَ الْقَصَبِ الْأَرْبَعِ أَرْبَعَةُ دَنَائِرٍ وَ سُدُسُ دِينَارٍ وَ دِيَةٌ نَقْلٍ كُلُّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ ثَمَانِيَةُ دَنَائِرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ دِيَةٌ كَسْرٍ كُلُّ مَفْصِلٍ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ الَّتِي تَلِي الْكَفَّ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثُلُثَا دِينَارٍ وَ فِي صَدَعِ كُلِّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ فَإِنْ كَانَ فِي الْكَفِّ قَوْحَةٌ لَمَا تَبَرَأَ فِدْيَتُهَا ثَلَاثَةٌ وَ ثَمَانُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهِ ثَمَانِيَةُ دَنَائِرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي مُوضَةٍ حَتَّى أَرْبَعَةَ دَنَائِرٍ وَ سُدُسُ دِينَارٍ وَ فِي نَقْبِهِ أَرْبَعَةَ دَنَائِرٍ وَ سُدُسُ دِينَارٍ وَ فِي فَكِّهِ خَمْسَةُ دَنَائِرٍ وَ دِيَةُ الْمَفْصِلِ الْأَوْسَطِ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ إِذَا قُطِعَ فِدْيَتُهُ خَمْسَةٌ وَ خَمْسُونَ

الموضحة و الناقله موافق للقاعدة، لأن فى الموضحة ربع دية الكسر، و فى الكسر خمس دية الإصبع، و الخمس ستة عشر ديناراً و ثلث دينار، أربعة دنائير و سدس دينار، و كذا فى النقل نصف الكسر، فوافق ما ذكرناه، و هذا يؤيد أن فى الأول تصحيحاً أو تأويلاً، و يؤيده ما سياتى فى أصابع الرجلين.

قوله عليه السلام: "و دية نقل كل قصبه" قال الوالد العلامة (ره): الموافق للقاعدة أن فى النقل نصف دية الكسر، فينبغى أن يكون فيه ثمانية دنائير و ثلث دينار، و الظاهر أنه ليس لها قاعدة كلية يرجع إليها، بل هو الأكثرى لكن أكثر الأصحاب عملوا بهذه الرواية بالقاعدة الكلية، و تتخلف فى كثير من الأعضاء كما مر و سياتى.

قوله عليه السلام: "و دية كسر كل مفصل" أقول: لما كان كسر المفصل الأسفل سبباً لتعطيل المفصلين الآخرين جعل فيه خمس دية الجميع، لا خمس دية المفصل بعينه و جعل فى الصدع أربعة أخماس دية الكسر كما هو القاعدة.

قوله عليه السلام: "فديتها ثلاثة و ثلاثون" ثلث دية كسر اليد كما مر. قوله عليه السلام:

"و فى نقل عظامه" أى نقل عظام كل مفصل مما يلى الكف، و فيه نصف دية الكسر كما مر، و دية الموضحة و الناقبه ربع دية الكسر، و فى الكف نصف ما فى الإبهام.

قوله عليه السلام: "خمس و خمسون" إذ يقطع بسببه مفاصلان، ففيه دية أنملتين و على القاعدة ينبغى أن يزداد على ما ذكر تسعا ديناراً، و فى الكسر المناسب لما ذكر

ص: ١٤٣

دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي كَثِيرِهِ أَحَدُ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي صِدْعِهِ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَ نِصْفُ دِينَارٍ وَ فِي مُوضِعِهِ دِينَارَانِ وَ ثُلُثَا دِينَارٍ وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي نَقْبِهِ دِينَارَانِ وَ ثُلُثَا دِينَارٍ وَ فِي الْمَفْصَلِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ إِذَا قُطِعَ سَبْعَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَ نِصْفُ وَ رُبْعُ وَ نِصْفُ عَشْرِ دِينَارٍ وَ فِي كَثِيرِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ وَ أَرْبَعَةُ أَحْمَاسِ دِينَارٍ وَ فِي صِدْعِهِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ وَ خُمُسُ دِينَارٍ وَ فِي مُوضِعِهِ دِينَارَانِ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي نَقْبِهِ دِينَارَانِ وَ ثُلُثَا دِينَارٍ وَ فِي فَكِّهِ ثَلَاثَةٌ

أحد عشر ديناراً و خمس ثلث دينار، و لما ذكرناه خمس ثلث دينار و خمس تسعي دينار، و فى الصدع المناسب لما ذكر خمس تسعة دنانير، و خمس ثلث دينار، و لما ذكرنا تسعة دنانير إلا خمسة أجزاء من مائتين و خمسة و عشرين جزء، و بعبارة أخرى ثمانية دنانير و أربعة أخماس دينار، و أربعة أخماس خمس ثلث دينار، و أربعة أخماس خمس تسعي دينار، و فى الموضحة المناسب لما ذكره، ديناران و خمسة أسداس دينار، و للقاعدة ديناران، و سبعة أتساع دينار، و فى الناقله المناسب لما ذكره خمسة دنانير و ثلثا دينار، و للقاعدة خمسة دنانير و خمسة أتساع دينار، و الناقة مثل الموضحة، و فى الفك كان على قياس ما سبق ينبغى أن يكون فيه ثلثا خمسة دنانير أى ثلاثة و ثلث.

قوله عليه السلام: "سبعة و عشرون" لا يخفى أن مقتضى الحساب سبعة و عشرون ديناراً و سبعة أتساع دينار، و ما ذكر فى الكسر زائد على ما يقتضيه الحساب، و على ما ذكرنا ففيه خمسة دنانير و خمسة أتساع دينار.

و فى "الصدع" على ما ذكره "أربعة دنانير و أربعة أخماس دينار و خمس خمس دينار" و على ما ذكرنا أربعة دنانير و أربعة أتساع دينار.

و فى الموضحة المناسب لما ذكره "دينار و ربع، و ربع خمس، و على ما ذكرنا دينار و ربع دينار، و ربع تسع دينار، و فى الفقيه دينار و ثلث دينار، و هو أقرب.

و فى النقل المناسب لما ذكره ديناران و تسعة أعشار دينار، و لما ذكرنا

ص: ١٤٤

دَنَائِيرَ وَ ثَلَاثَا دِينَارَ وَ فِي ظُفْرِ كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْهَا خَمْسَةُ دَنَائِيرَ وَ فِي الْكَفِّ إِذَا كُسِرَتْ فَجَبْرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَ لَا عَيْبَ فِدَيْتُهَا أَرْبَعُونَ دِينَاراً وَ دِيَّةُ صَيْدِهَا أَرْبَعَةُ أَحْمَاسِ دِيَّةِ كَسْرِهَا - اثْنَانِ وَ ثَلَاثُونَ دِينَاراً وَ دِيَّةُ مَوْضِعِ حَتِّهَا خَمْسَةُ وَ عَشْرُونَ دِينَاراً وَ دِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهَا عَشْرُونَ دِينَاراً وَ نِصْفُ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ نَقْلِهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسْرِهَا عَشْرَةُ دَنَائِيرَ وَ دِيَّةُ فَرْحِهِ لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَةَ عَشْرٍ دِينَاراً وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْإِصْبَعِ الزَّائِدَةِ إِذَا قُطِعَتْ ثَلَاثُ دِيَّةِ الصَّحِيحَةِ

ديناران و سبعة اتساع دينار، و فى الفقيه ديناران و خمس دينار، و هو أقرب.

و الناقبة مثل الموضحة، و فى الفك كان ينبغى على قياس ما سبق أن يكون فيه ثلث خمسة دنانير، أعنى ديناراً و ثلثى دينار، و فى الفقيه دينار و أربعة أحماس دينار و هو أقرب و الله يعلم.

قوله عليه السلام: "و فى ظفر كل إصبع" من الكل أو مما سوى الإبهام، و على التقادير خلاف المشهور كما عرفت.

قوله عليه السلام: "و فى الكف إذا كسرت" لا أرى الوجه فى إعادة ذكر الكف، و مخالفته لما سبق فى الأحكام.

قيل: يمكن حمل ما سبق على اليمنى، و هذا على اليسرى، أو الأول على مطلق اليد، و هذا على الراحة، و لا يخفى بعدهما، و لعل فيه تصحيحاً، لكن النسخ متفقة على هذا، و لا يخفى أن النسبة بين المقادير فيه أيضاً مخالفة للقاعدة، و لا يبعد أن يكون هذا حكم الكف الزائدة أو الشلاء.

قوله عليه السلام: "و دية موضحتها" كان المناسب عشرة دنانير. قوله عليه السلام: "و نصف دينار" النصف زائد على القاعدة.

## الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: موثق.

قوله عليه السلام: "ثلث دية الصحيحة" و عليه الفتوى.

ص: ١٤٥

الصَّدْرُ وَبِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ قَالَ: وَفِي الصَّدْرِ إِذَا رُضَّ فَتَنَى شِقِّيهِ كِلَيْهِمَا فِدَيْتُهُ خَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ وَدِيَةٌ أَحَدِ شِقِّيهِ إِذَا انْتَنَى مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِينَاراً وَ إِذَا انْتَنَى الصَّدْرُ وَ الْكَتِفَانِ فِدَيْتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ وَ إِنِ انْتَنَى أَحَدُ شِقِّي الصَّدْرِ وَ إِحْدَى الْكَتِفَيْنِ فِدَيْتُهُ خَمْسِمِائَةِ دِينَارٍ وَ دِيَةٌ مُوَضِحَةٌ حَهُ الصَّدْرِ خَمْسَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً وَ دِيَةٌ مُوَضِحَةٌ حَهُ الْكَتِفَيْنِ وَ الظَّهْرِ خَمْسَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً وَ إِنِ اعْتَرَى الرَّجُلَ مِنْ ذَلِكَ صَعْرٌ لَّا يَسْتِطِيعُ أَنْ يَلْتَفِتَ فِدَيْتُهُ خَمْسِمِائَةِ دِينَارٍ فَإِنْ انْكَسَرَ الصُّلْبُ فَجَبِرَ عَلَى غَيْرِ عَثْمٍ وَ لَّا عَيْبُ فِدَيْتُهُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ إِنِ عَثْمَ فِدَيْتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ وَ فِي حَلْمَةِ ثَدْيِ الرَّجُلِ ثَمَنُ الدِّيَةِ مِائَةٌ وَ خَمْسَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَاراً

### باب و فى بعض النسخ الصدر

باب و فى بعض النسخ الصدر

قوله عليه السلام "فتنى شقيه" لم يتعرض أكثر الأصحاب لهذه الأحكام على الخصوص و قال ابن حمزة (ره) فى الوسيلة: الصدر فإن بضع لحمه فديته نصف دية الباضعة فى الرأس، فإن أوضحه ففيه خمسة و عشرون ديناراً، فإن رضه و تنى كلا شقيه، ففيه نصف الدية، و فى الواحد ربع الدية، و إذا تنى الصدر و الكتفان معا ففيه الدية كاملة، و إن لحقه صعر لم يمكنه معه الالتفات، ففيه نصف الدية، و فى جائفة ثلث الدية انتهى.

قوله عليه السلام "و إن انكسر الصلب" أقول: نقل فى الشرائع هذه الرواية مقتصرًا عليه.

قوله عليه السلام "ثمن الدية" أى فيهما معا، و يحتمل أن يكون الثمن فى كل منهما، و كلام الأصحاب أيضا مجمل فى ذلك. قال فى الشرائع: و لو قطع الحلمتين قال فى المبسوط: فيهما الدية، و فيه إشكال من حيث إن الدية فى الثديين و الحلمتان بعضهما أما حلمتا الرجل ففي المبسوط و الخلاف فيهما الدية، و قال ابن بابويه (ره): فى حلمة ثدى الرجل ثمن الدية مائة و خمسة و عشرون ديناراً، و كذا ذكر الشيخ (ره) فى التهذيب عن ظريف، و فى إيجاب الدية فيهما بعد انتهى. و قول فخر المحققين و الشهيد الثانى رحمهما الله: فيهما الحكومة.



ص: ١٤٦

الأضلاع و في الأضلاع فيما خالط القلب من الأضلاع إذا كسر منها ضلع فديتها خمسة وعشرون ديناراً و في صدعه اثنا عشر ديناراً و نصف و دية نقل عظامه سبعة دنانير و نصف و موضحة على ربيع كسره و نقه مثل ذلك و في الأضلاع مما يلي العضدين دية كل ضلع عشرة دنانير إذا كسر و دية صدعه سبعة دنانير و دية نقل عظامه خمسة دنانير و موضحة كل ضلع منها ربع دية كسره ديناراً و نصف فإن نقب ضلع منها فديتها ديناراً و نصف و في الجائف ثلث دية النفس ثلاثمائة و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث ديناراً فإن نفذت من الجانبين كليهما رمية أو طعنة فديتها أربعمائة ديناراً و ثلاثة و ثلاثون ديناراً ثلث ديناراً]

## باب و في بعض النسخ الأضلاع

باب و في بعض النسخ الأضلاع

قوله عليه السلام: "إذا كسر منها ضلع" قال في المسالك: في الأضلاع فيما خالط القلب لكل ضلع إذا كسرت خمسة وعشرون ديناراً، و فيها مما يلي العضدين لكل ضلع إذا كسره دنانير، و مستند هذا التفصيل كتاب ظريف، و المراد بمخالطة القلب و عدمه كونه في الجانب الذي فيه القلب، كما أن عدم المخالطة خلاف ذلك، فالضلع الواحد إن كسر من جهة القلب ففيه أعلى الديتين، و إن كسر من الجهة الأخرى ففيه أدناهما، فيستوى في ذلك جميع الأضلاع انتهى.

و ظاهر الخبر و كلام أكثر الأصحاب يأبى عن هذا التفسير، بل الأظهر أن المراد بمخالطته كونه محاذياً للقلب من الجانبين، و بما يلي العضد ما يكون فوق ذلك إلى الإبط من كل جانب كما لا يخفى، قوله عليه السلام: "اثنا عشر" المناسب لتلك المقادير أن يكون في الكسر خمسة عشر، و الظاهر أن النصف في الصدع زيد من النسخ.

قوله عليه السلام: "سبعة دنانير" المناسب "ثمانية" فإن نفذت الأضلاع فيما إذا نفذت الجائف من الجانبين، فقيل: فيه ديتا جائفه لأنهما جائفتان، و هو الأشهر، و الذي يدل عليه خبر ظريف أن فيه دية جائفه و زيادة مائة، الديو دية النافذة، و لم أر من عمل به إلا ابن حمزة، حيث قال: و في نقه من الجانبين برمية

ص: ١٤٧

الورك و فى الورك إذا كسر فجب على غير عثم و لا عيب خمس دية الرجل مائتا دينار و إن صدع الورك فديته مائة و ستون ديناراً  
 أربعه أحماس دية كسره فإن أوضحت فديته ربع دية كسره خمسون ديناراً و دية نقل عظامه مائة و خمسة و سبعون ديناراً منها  
 لكسرها مائة دينار و لنقل عظامها خمسون ديناراً و لموضحة حبتها خمسة و عشرون ديناراً و دية فكها ثلاثون ديناراً فإن رضت فعمت  
 فديتها ثلاثمائة دينار و ثلاثه و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار الفخذ و فى الفخذ إذا كسرت فجب على غير عثم و لا عيب خمس دية  
 الرجل مائتا دينار فإن عمت فديتها ثلاثمائة و ثلاثه و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار و ذلك ثلث دية النفس و دية صدع الفخذ أربعه  
 أحماس دية كسرها مائة دينار و ستون ديناراً فإن كانت قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية كسرها ستة و ستون ديناراً و ثلث دينار و دية  
 موضحة حبتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً و دية نقل عظامها نصف دية كسرها مائة دينار و دية نقبها ربع دية كسرها مائة و ستون  
 ديناراً

أو طعنه أربعمائه و ثلاثه و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار.

### باب و فى بعض النسخ الورك

باب و فى بعض النسخ الورك

قوله عليه السلام: "و فى الورك إذا كسر" الظاهر أن المراد الوركان، و كذا فى الصدع و الموضحة، و أما الناقلة فذكر فيه حكم أحد  
 الوركين، و أما الفك و الرض فالأوفق بما سبق حملهما على ما إذا كانتا فى أحدهما، فيكون الحكم بثلث دية النفس فى الرض، لأنه  
 فى حكم الشلل، ففيه ثلثا دية العضو، و بما ذكره الأصحاب حملهما على الوركين.

### باب و فى بعض النسخ الفخذ

باب و فى بعض النسخ الفخذ

قوله عليه السلام: "و فى الفخذ إذا كسرت" الظاهر هنا أيضاً أن المراد الفخذان، و العثم يحتمل الأمرين و إن كان الأظهر هنا  
 الفخذين، و كذا الصدع فى الفخذين و القرحة و الموضحة و الناقلة و الناقبة كذلك، قوله عليه السلام: مائة و ستون ديناراً كذا

ص: ١٤٨

الرُّكْبَةُ وَفِي الرُّكْبَةِ إِذَا كَسِرَتْ فَجُبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ خُمُسُ دِيَّةِ الرَّجْلِ مِائَتَا دِينَارٍ فَإِنْ انْصَدَعَتْ فَدِيَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةِ كَسِيرِهَا مِائَةٌ وَسِتُّونَ دِينَاراً وَدِيَّةُ مُوضَةٍ حَتَّيْهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسِيرِهَا خَمْسُونَ دِينَاراً وَدِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهَا مِائَةٌ دِينَارٍ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَاراً مِنْهَا دِيَّةُ كَسِيرِهَا مِائَةٌ دِينَارٍ وَفِي نَقْلِ عِظَامِهَا خَمْسُونَ دِينَاراً وَفِي مُوضَةٍ حَتَّيْهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً وَفِي قَرْحِهَا فِيهَا لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلْثُ دِينَارٍ وَفِي نَفُودِهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسِيرِهَا خَمْسُونَ دِينَاراً وَدِيَّةُ نَقْبِهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسِيرِهَا خَمْسُونَ دِينَاراً فَإِنْ رُضَّتْ فَعَثَمَتْ فِيهَا ثَلْثُ دِيَّةِ النَّفْسِ ثَلَاثِمِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَاراً وَثَلْثُ دِينَارٍ فَإِنْ فُكَّتْ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَجْزَاءٍ مِنْ دِيَّةِ الْكَسِيرِ ثَلَاثُونَ دِينَاراً السَّاقُ وَفِي السَّاقِ إِذَا كَسِرَتْ فَجُبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَظْمٍ وَلَا عَيْبٍ خُمُسُ دِيَّةِ الرَّجْلِ مِائَتَا دِينَارٍ وَدِيَّةُ صَدْعِهَا أَرْبَعَةُ أَحْمَاسٍ دِيَّةُ كَسِيرِهَا مِائَةٌ وَسِتُّونَ دِينَاراً وَفِي مُوضِحَتِهَا رُبْعُ دِيَّةِ كَسِيرِهَا خَمْسُونَ دِينَاراً وَفِي نَقْبِهَا نِصْفُ دِيَّةِ مُوضِحَتِهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَاراً وَفِي

فيما عندنا من النسخ وهو تصحيف ظاهر و فى الفقيه و التهذيب خمسون ديناراً و هو الصواب.

### باب و فى بعض النسخ الركبة

باب و فى بعض النسخ الركبة

قوله عليه السلام "و فى الركبة" أى فى كليتهما قوله عليه السلام "و دية نقل عظامها" أى فى كل واحدة منهما، قوله عليه السلام "و فى نفوذها" خلاف ما مر فى النافذة كما عرفت، و المراد النافذة فيهما معا كما هو الظاهر، و يمكن حمله على أن المراد أن النافذة فى إحداهما ديتها ربع دية كسر المجموع، لكنه بعيد.

قوله عليه السلام "ثلاثة أجزاء" من عشرين جزء إذا كان فيهما، و من عشرة أجزاء إذا كان المراد إحداهما.

### باب و فى بعض النسخ الساق

باب و فى بعض النسخ الساق

قوله عليه السلام "و فى نقبها" هذا مخالف لما مر، و حمله على أن المراد فى نقب

ص: ١٤٩

نَقَلَ عِظَامَهَا رُبْعَ دِيَّةٍ كَسَرَهَا خَمْسُونَ دِينَارًا وَفِي نُفُوذِهَا رُبْعَ دِيَّةٍ كَسَرَهَا خَمْسُونَ دِينَارًا وَفِي قَرَحِهِ فِيهَا لَا تَبْرَأُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ فَإِنْ عَثَمَ السَّاقُ فَمَدِّيَّتُهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ النَّفْسُ ثَلَاثُمِائَةٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ الْكَعْبُ وَفِي الْكَعْبِ إِذَا رُضَّ فَجُبِرَ عَلَى غَيْرِ عَثَمٍ وَ لَا عَيْبٍ ثَلَاثُ دِيَّةٍ الرَّجُلِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ الْقَدَمُ وَفِي الْقَدَمِ إِذَا كُسِرَتْ فَجُبِرَتْ عَلَى غَيْرِ عَثَمٍ وَ لَا عَيْبٍ خُمُسُ دِيَّةِ الرَّجُلِ مِائَتَا دِينَارٍ وَ دِيَّةٌ مُوضِحَتُهَا رُبْعَ دِيَّةٍ كَسَرَهَا خَمْسُونَ دِينَارًا وَفِي نَقْلِ عِظَامِهَا مِائَةٌ دِينَارٍ نِصْفُ دِيَّةٍ كَسَرَهَا وَفِي نَافِذَةٍ فِيهَا لَمَّا تَسِيدُ خُمُسُ دِيَّةِ الرَّجُلِ مِائَتَا دِينَارٍ وَفِي نَاقِيَةٍ فِيهَا رُبْعَ دِيَّةٍ كَسَرَهَا خَمْسُونَ دِينَارًا الْأَصَابِعُ وَالْقَصَبُ الَّتِي فِي الْقَدَمِ وَ الْأَبْهَامُ دِيَّةُ الْأَبْهَامِ ثَلَاثُ دِيَّةِ الرَّجُلِ ثَلَاثُمِائَةٍ وَ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثُ دِينَارٍ وَ دِيَّةٌ كَسَرِ قَصَبِ الْأَبْهَامِ الَّتِي تَلِي الْقَدَمَ خُمُسُ دِيَّةٍ

إحداهما نصف دية موضحتهما بعيد، وكذا نقل العظام مخالف للقاعدة، ويجرى فيه ما ذكرنا من التوجيه و عليهما قس البواقي، قوله عليه السلام: "و فى قرحة" أى فيهما أو فى إحداهما.

### باب و فى بعض النسخ الكعب

باب و فى بعض النسخ الكعب

قوله عليه السلام: "و فى الكعب إذا رضى" الظاهر أن المراد بالكعب هنا العظام الناتان عن طرفى القدم، و لعل المراد هنا دية كعوب الرجلين.

### باب و فى بعض النسخ القدم

باب و فى بعض النسخ القدم

قوله عليه السلام: "و فى القدم" أى فيهما.

### باب و فى بعض النسخ الأصابع و القصب

#### إشارة

باب و فى بعض النسخ الأصابع و القصب

قوله عليه السلام: "ديّة الإبهام" أى الإبهامين.

قوله عليه السلام: "كسر قصبه الإبهام" أى قصبتي الإبهامين، و إنما جعل فيه خمس دية الإبهام، لأن كسر تلك القصبه يسرى ضرره فى جميع الإبهام.

ص: ١٥٠

الْإِبْهَامِ سِتَّةٌ وَ سِتُّونَ دِينَارًا وَ ثُلُثًا دِينَارٍ وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهَا سِتَّةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثًا دِينَارٍ وَ فِي مُوضِعِ حَتِّهَا ثَمَانِيَةٌ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ - وَ فِي نَقْبِهَا ثَمَانِيَةٌ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي فَكِّهَا عِشْرَةٌ دَنَانِيرٍ وَ دِيَةٌ الْمَفْصَلِ الْأَعْلَى مِنَ الْإِبْهَامِ وَ هُوَ الثَّانِي الَّذِي فِيهِ الظُّفْرُ سِتَّةٌ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثُلُثًا دِينَارٍ وَ فِي مُوضِعِهِ أَرْبَعَةٌ دَنَانِيرٍ وَ سُدُسٌ وَ فِي نَقْلِ عِظَامِهِ ثَمَانِيَةٌ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي نَاقِطِهِ أَرْبَعَةٌ دَنَانِيرٍ وَ سُدُسٌ وَ فِي صَدْعِهَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ فِي فَكِّهَا خَمْسَةٌ دَنَانِيرٍ وَ فِي ظُفْرِهِ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ثُلُثُ دِيَةِ الرَّجْلِ وَ دِيَةُ الْأَصَابِعِ دِيَةٌ كُلُّ إِصْبَعٍ مِنْهَا سُدُسٌ دِيَةُ الرَّجْلِ ثَلَاثَةٌ وَ ثَمَانُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ دِيَةُ قَصَبِ الْإِبْهَامِ الْأَرْبَعِ سِوَى الْإِبْهَامِ دِيَةٌ كُلُّ قَصَبٍ مِنْهُنَّ سِتَّةٌ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثُلُثًا دِينَارٍ وَ دِيَةُ مُوضِعِهِ قَصَبِهِ كُلُّ إِصْبَعٍ مِنْهُنَّ أَرْبَعَةٌ دَنَانِيرٍ وَ سُدُسٌ دِينَارٍ وَ دِيَةُ نَقْلِ عِظَمٍ كُلُّ قَصَبٍ مِنْهُنَّ ثَمَانِيَةٌ دَنَانِيرٍ وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ دِيَةُ نَقْبِ كُلِّ قَصَبٍ مِنْهُنَّ أَرْبَعَةٌ دَنَانِيرٍ وَ سُدُسٌ دِينَارٍ وَ دِيَةُ قَرْحِهِ لَا تَبْرَأُ فِي الْقَدَمِ ثَلَاثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ ثُلُثُ دِينَارٍ وَ دِيَةُ كَسْرِ كُلِّ مَفْصَلٍ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ الَّتِي تَلِي

قوله عليه السلام: "و في نقل عظامها" لعل المراد نقل العظام من واحدة منهما، فيكون نصف دية الكسر، و كذا سائر التقادير، لكن الصواب في نقل العظام ستة عشر ديناراً و ثلث دينار، و أما ما في الكتاب فليس بنصف دية كسر الإبهامين، و لا الإبهام الواحدة كما لا يخفى، و يؤيد ما ذكرنا ما مر في اليد.

قوله عليه السلام: "و في فكها" أي فكهما أو كل واحدة منهما يحتملها.

قوله عليه السلام: "و دية المفصل الأعلى" أي دية كسره في كل إبهام كما مر في اليد قوله عليه السلام "و في ظفره" لم يقل به أحد و في الفقيه أسقطها و في التهذيب كما هنا.

قوله عليه السلام: "و دية قصبه الأصابع" أي القصب التي في القدم متصلة بالأصابع و في كل منها خمس دية الإصبع أي في كسرها، و هذا يؤيد الاشتباه فيما مر من أصابع اليد.

قوله عليه السلام: "و دية كسر كل مفصل" إلى قوله: "و ثلث دينار" كذا في نسخ

ص: ١٥١

الْقَدَمِ سِتَّةَ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ صَدْعِهَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِ كُلِّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ مَوْضِعِهِ كُلِّ قَصَبَةٍ مِنْهُنَّ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ وَ سُدْسُ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ فَكِّهَا خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ وَ فِي الْمَفْصَلِ الْأَوْسَطِ مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ إِذَا قُطِعَ فَدِيَّتُهُ خَمْسِيَّةٌ وَ خَمْسُونَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ كَشْرِهِ أَحَدَ عَشَرَ دِينَارًا وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ صَدْعِهِ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرٍ وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ مَوْضِعِهِ دِينَارَانِ وَ دِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهِ خَمْسَةُ دَنَانِيرٍ وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ نَقْبِهِ دِينَارَانِ وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ فَكِّهِ ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ وَ فِي الْمَفْصَلِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ الَّتِي فِيهَا الظُّفْرُ إِذَا قُطِعَ فَدِيَّتُهُ سَبْعَةٌ وَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ كَشْرِهِ خَمْسِيَّةٌ دَنَانِيرٍ وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ صَدْعِهِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ وَ خُمْسُ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ مَوْضِعِهِ دِينَارٌ وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ نَقْلِ عِظَامِهِ دِينَارَانِ وَ خُمْسُ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ نَقْبِهِ دِينَارٌ وَ ثَلَاثَ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ فَكِّهِ دِينَارَانِ وَ أَرْبَعَةَ أَحْمَاسِ دِينَارٍ وَ دِيَّةُ كُلِّ ظُفْرٍ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ

١٢ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي الظُّفْرِ إِذَا قَلَعَ وَ لَمْ يَثْبُتْ وَ خَرَجَ أَسْوَدًا فَاسِدًا عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ فَإِنْ خَرَجَ أَبْيَضًا فَخَمْسَةَ دَنَانِيرٍ

الكتاب و الفقيه و التهذيب، و الصواب ثلثا دينار كما مر آنفا، و في أصابع الكف أيضا.

قوله عليه السلام: "و دية موضعه كل قصبة" لا يخفى مخالفة ما ذكره ههنا للقاعدة و لما ذكره في أصابع الكف مع أن حكمهما واحد، و قد بينا ما هو مقتضى القاعدة فيما سبق فلا نعيده.

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: ضعيف.

قوله عليه السلام: "في الظفر إذا قلع" قال في الشرائع: في الظفر إذا لم ينبت عشرة دنانير، و كذا لو نبت أسود و لو نبت أبيض كان فيه خمسة دنانير، و في الرواية

ص: ١٥٢

رَجَعَ إِلَى الْأَسْنَادِ الْأَوَّلِ قَالَ وَقَضَى فِي مَوْضِعِهِ الْأَصَابِعِ ثَلَاثَ دِيَّهِ الْأَصْبَعِ فَإِنْ أُصِيبَ رَجُلٌ فَأَدْرَ خُصِيَّتَاهُ كِلْتَاهُمَا فِدْيَتَهُ أَرْبَعُمِائَةَ دِينَارٍ فَإِنْ فَحَجَّ فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْمَشَى إِلَّا مَشْيًا يَسِيرًا لَا يَنْفَعُهُ فِدْيَتُهُ أَرْبَعُمِائَةَ أَلْفِ دِينَارٍ فَإِنْ أَهْدَبَ مِنْهَا الظُّهْرَ فَحَيْثُ تَمَّتْ دِيَّتُهُ أَلْفُ دِينَارٍ وَالْقَسَامَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ سِتَّةُ نَفَرٍ عَلَى مَا بَلَغَتْ

ضعف غير أنها مشهورة، و في رواية عبد الله بن سنان "في الظفر خمسة دنانير." قوله عليه السلام "في موضحة الأصابع" لا يخفى أنه مناف لما مر مرارا، و ليس في الفقيه و التهذيب، و لعل المراد بها قرحة لا تبرىء، فالمراد ثلث دية كسر الإصبع كما مر.

قوله عليه السلام "فأدر خصياه" قال في الشرائع: في الخصيتين الديو، و في كل واحدة نصف الديو، و في رواية في اليسرى ثلثا الديو لأن منها الولد، و الرواية حسنة، لكن تتضمن عدولا عن الروايات المشهورة، و في أدرة الخصيتين أربعمائة دينار، فإن فحج فلم يقدر على المشى فثمان مائة دينار، و مستنده كتاب ظريف غير أن الشهرة تؤيده.

و قال في المسالك: الأدرة بضم الهمزة و سكون الدال انتفاخ الخصية، يقال:

رجل آدر إذا كان كذلك، و الفحج تباعد أعقاب الرجلين و تقارب صدرهما حالة المشى قال الجوهري: الفحج بالتسكين مشية الأفحج و فحج في مشية مثله انتهى.

و قال ابن حمزة في الوسيلة: في الأدرة خمسا الديو و إن صار أفحج بحيث لا يقدر على المشى أو لا ينتفع به، ففيه أربعة أخماس الديو. العانة إذا خرق صفاقها فصار أدر ففيها أربعة أخماس الديو.

و قال في النهاية: الأجر: الذي ارتفعت سرته و صلبت، و البجرة نفخة في السرة.

و قال في الصحاح قال الأصمعي: الصفاق الجلد الأسفل الذي تحت الجلد الذي عليه الشعر.

ص: ١٥٣

دِيَّتُهُ وَ دِيَّةُ الْبُجْرَةِ إِذَا كَانَتْ فَوْقَ الْعَانَةِ عَشْرُ دِيَّةِ النَّفْسِ مِائَةُ دِينَارٍ فَإِنْ كَانَتْ فِي الْعَانَةِ فَخَرَقَتِ الصَّفَاقَ فَصَارَتْ أُدْرَةً فِي إِحْدَى الْبَيْضَتَيْنِ فِدِيَّتُهَا مِائَتَا دِينَارٍ خُمُسُ الدِّيَّةِ

بَابُ دِيَّةِ الْجَنِينِ

١ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ جَعَلَ دِيَّةَ الْجَنِينِ مِائَةَ دِينَارٍ وَ جَعَلَ مِئَةَ الرَّجُلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ جَنِينًا خَمْسَةَ أَجْزَاءٍ فَإِذَا كَانَ جَنِينًا قَبْلَ أَنْ تَلْجُهُ الرُّوحُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ وَ هِيَ النُّطْفَةُ فَهَذَا جُزْءٌ ثُمَّ عَلَقَهُ فَهُوَ جُزْءٌ آخَرٌ -

قوله عليه السلام "مائتا دينار" في الفقيه "مائة دينار" و لكل وجه، و لعل ما في الكتاب أظهر.

## باب دية الجنين

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و قال في المسالك: المشهور بين الأصحاب أن دية جنين الحر المسلم بعد تمام خلقته و قبل ولوج الروح فيه مائة دينار، و ذهب ابن الجنيد إلى أن دية الجنين مطلقا غرة عبد و أمة قيمتها نصف عشر الدية، و هو مذهب الجمهور، و به وردت رواياتهم عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و فيها "أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرح جنينها فقضى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم بغرة عبد أو وليدة" و قال بعضهم: كيف ندى من لا شرب و لا أكل و لا صاح و لا استهل و مثل ذلك يطل، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:

إن هذا من أخوان الكهان، و يروى أسجعا كسجع الجاهلية.

و رواه الأصحاب عن الصادق عليه السلام أن النبي صلى الله عليه و آله و سلم حكم بذلك، و حملها الشيخ على ما إذا لم يتم خلقته مع أن في بعضها ما ينافي هذا الحمل، و المراد بالغرة: عبد أو أمة يقال: غرة عبد أو أمة على الإضافة، و يروى على البدل و الغرة الخيار، و لا فرق في الجنين بين الذكر و الأنثى، و به صرح الشيخ في الخلاف، و فرق في المبسوط



ص: ١٥٤

ثُمَّ مُضَعَّةٌ فَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَجْزَاءٌ ثُمَّ عَظْمًا فَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَجْزَاءٌ ثُمَّ يُكْسَى لَحْمًا فَحَيْثُ نَمَّ جَنِينًا فَكَمَلَتْ لَهُ خَمْسَةٌ أَجْزَاءً مِائَةٌ دِينَارٍ وَ الْمِائَةُ دِينَارٍ خَمْسَةٌ أَجْزَاءً فَجَعَلَ لِلنُّطْفَةِ خُمُسَ الْمِائَةِ عَشْرِينَ دِينَارًا وَ لِلْعَلَقَةِ خُمُسِي الْمِائَةِ أَرْبَعِينَ دِينَارًا وَ لِلْمُضَعَّةِ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الْمِائَةِ سِتِينَ دِينَارًا وَ لِلْعَظْمِ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ الْمِائَةِ ثَمَانِينَ دِينَارًا فَإِذَا كُسِيَ اللَّحْمُ كَانَتْ لَهُ مِائَةُ دِينَارٍ كَامِلَةً فَإِذَا نَشَأَ فِيهِ خَلْقٌ آخَرَ وَ هُوَ الرُّوحُ فَهُوَ حَيْثُ نَفَسَ فِيهِ أَلْفُ دِينَارٍ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَ إِنْ كَانَ أُنْثَى فَخَمْسُ مِائَةِ دِينَارٍ وَ إِنْ قُتِلَتْ امْرَأَةٌ وَ هِيَ حُبْلَى فَتَمَّ فَلَمْ يَسْقُطْ وَلَدُهَا وَ لَمْ يُعْلَمْ أَوْ ذَكَرٌ هُوَ أَمْ أُنْثَى وَ لَمْ يُعْلَمْ أَوْ بَعْدَهَا مَاتَ أَوْ قَبْلَهَا فَدِيَّتُهُ نِصْفَانِ نِصْفُ دِيَّةِ الذَّكَرِ وَ نِصْفُ دِيَّةِ الْأُنْثَى وَ دِيَّةُ الْمَرْأَةِ كَامِلَةٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَ ذَلِكَ سِتَّةُ أَجْزَاءٍ مِنَ الْجَنِينِ وَ أَقْتَى عَ فِي مَنَى الرَّجُلِ يُفْرَغُ مِنْ عِزْسِهِ فَيَعْزَلُ عَنْهَا الْمَاءُ وَ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ نِصْفَ خُمُسِ الْمِائَةِ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَ إِذَا أَفْرَغَ فِيهَا

و أوجب في الذكر عشر ديته، و في الأنثى عشر ديتها، و نقل في الغرمين عن الفقهاء أن الغرة من العبد الذي يكون ثمنه عشر الدية، و هو مناسب للمشهور، و لو لم يتم خلقته ففي ديته قولان: أحدهما غرة ذكره في المبسوط، و في موضع من الخلاف و في كتابي الأخبار و الآخر و هو الأشهر توزيع الدية على مراتب التنقل فيه عظاما ثمانون و مضغعة ستون، و علقه أربعون و قيل بالتخيير بين الغرة و ما ذكر جمعا.

قوله عليه السلام: "و نصف دية الأنثى،" هذا هو المشهور، و ذهب ابن إدريس إلى القرعة.

قوله عليه السلام: "من عرسه" قال الفيروزآبادي: العرس بالكسر امرأة الرجل و رجلها قوله عليه السلام: فيعزل عنها أى قبل دخول الرحم.

قوله عليه السلام: "يفرغ عن عرسه" على بناء الفاعل أى يغرك الرجل المنى و لا تريد المرأة ذلك فيعطيها عشرة دنانير أو على بناء المفعول أى تفعل المرأة أو أجنبي غيرها ما يصير سببا للعزل، و الرجل لا يريد ذلك.

و في الفقيه و هى لا تريد ذلك: فيؤيد الأول، و فى التهذيب و هو و يريد فيؤيد الثانى.

قوله عليه السلام: "و إذا أفرغ" أى استقر فى الرحم قوله عليه السلام: و جعل له كأنه

ص: ١٥٥

عِشْرِينَ دِينَارًا وَقَضَى فِي دِيَةِ جِرَاحِ الْجَنِينِ مِنْ حِسَابِ الْمِائَةِ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْ جِرَاحِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةَ كَامِلَةً وَجَعَلَ لَهُ فِي قِصَاصِ جِرَاحَتِهِ وَمَعْقَلَتِهِ عَلَى قَدْرِ دِيَّتِهِ وَهِيَ مِائَةُ دِينَارٍ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ أَوْ غَيْرِهِ عَنِ ابْنِ مُسِيكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ دِيَةُ الْجَنِينِ خَمْسِيَّةٌ أَجْزَاءِ خُمْسٍ لِلنُّطْفَةِ عَشْرُونَ دِينَارًا وَلِلْعَلَقَةِ خُمْسَانِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَلِلْمُضْغَةِ ثَلَاثَةٌ أَخْمَاسِ سِتُونَ دِينَارًا وَلِلْعَظْمِ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسِ ثَمَانُونَ دِينَارًا فَإِذَا تَمَّ الْجَنِينُ كَانَتْ لَهُ مِائَةُ دِينَارٍ فَإِذَا أَنْشَى فِيهِ الرُّوحُ فَدِيَّتُهُ أَلْفٌ دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَخُمْسِمِائَةٍ دِينَارٍ وَإِنْ قُتِلَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حُبْلَى فَلَمْ يُدْرَأْ ذَكَرًا كَانَ وَلَدُهَا أَوْ أُنْثَى فَدِيَةُ الْوَلَدِ نِصْفَانِ نِصْفِ دِيَةِ الذَّكَرِ وَنِصْفُ دِيَةِ الْأُنْثَى وَدِيَّتُهَا كَامِلَةٌ

تأكيد للسابق.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مرسل.

قوله عليه السلام "ديء الجنين" قال في الروضة: في النطفة إذا استقرت في الرحم و استعدت للنشوء عشرون ديناراً، و يكفي في ثبوت العشرين مجرد الإلقاء في الرحم مع تحقق الاستقرار، و لو أفزعه مفرغ و إن كان هو المرأة فعزل فعشرة دنائير بين الزوجين ثلاثاً، و لو كان المفزع المرأة فلا شيء لها، و لو انعكس انعكس إن قلنا بوجوب الديء عليه مع العزل اختياراً، لكن الأقوى عدمه.

قوله عليه السلام "نصفان" قال في الروضة: و مع اشتباه حاله هل هو ذكر أو أنثى فنصف الديتين، لصحيحة عبد الله بن سنان و غيرها و قيل: يقرع، و يتحقق الاشتباه بأن تموت المرأة و يموت الولد معها و لم يخرج مع العلم بسبق حياة الجنين، أما سبق موته على موت أمه و عدمه، فلا أثر له.

و قال: في أعضاء الجنين و جراحاته بالنسبة إلى ديته ففي قطع يده خمسون ديناراً، و في حارصته ديناراً، و هكذا، و لو لم يكن للجناية مقدر فالأرش، و هو تفاوت ما بين قيمته صحيحاً و مجنيا عليه بتلك الجناية من ديته.

ص: ١٥٦

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَاءَتِ امْرَأَةٌ فَاسْتَبَعَدَتْ عَلَى أَعْرَابِيٍّ قَدْ أَفْرَعَهَا فَأَلْقَتْ جَنِينًا فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ لَمْ يَهَلْ وَلَمْ يَصِحْ وَمِثْلُهُ يُطَلُّ - فَقَالَ النَّبِيُّ ص اسْكُتْ سَجَاعَهُ عَلَيْكَ غُرَّةٌ وَصِيْفٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ ضَرَبَ رَجُلٌ بَطْنَ امْرَأَةٍ حُبْلَى فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مَيْتًا فَإِنَّ عَلَيْهِ غُرَّةً عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ يَدْفَعُهَا إِلَيْهَا

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

و قال فى النهاية: استعديت الأمير على الظالم: طلبت منه النصرة، و قال:

فيه إن رجلا عض يد رجل فانتزعها من فيه فسقطت ثنايا العاض فطلبها رسول الله صلى الله عليه وآله "أى أهدرها، هكذا يروى، و إنما يقال طل دمه و أطل و أطله الله و أجاز الأول الكسائي، و قال الفيروز آبادى: الطل هدر الدم، و قال: السجع الكلام المقفى أو موالاة الكلام على روى، و سجع كمنع: نطق بكلام له فواصل فهو سجاعه و ساجع انتهى. و روى الغزالي أنه قال النبى صلى الله عليه وآله و سلم لعبد الله بن رواحة: فى سجع بين ثلاث كلمات: إياك و السجع يا ابن رواحة، فكان السجع ما زاد على كلمتين، و لذلك لما قال ذلك الرجل فى دية الجنين كيف ندى من لا شرب و لا أكل و لا صاح و لا استهل و مثل ذلك يطل فقال النبى صلى الله عليه وآله و سلم اسجع كسجع الأعراب.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و فى النهاية "فيه أنه جعل فى الجنين غرة عبدا أو أمه" الغرة: العبد نفسه أو الأمه و أصل الغرة البياض الذى يكون فى وجه الفرس، و كان أبو عمر و بن العلاء يقول:

الغرة: عبد أبيض أو أمه بيضاء، فلا يقبل فى الدية أسود، و ليس ذلك شرطا عند الفقهاء، و إنما الغرة عندهم ما بلغ ثمنه نصف عشر الدية من العبيد و الإماء، و إنما تجب الغرة فى الجنين إذا سقط ميتا، فإن سقط حيا ثم مات ففيه الدية كاملة.

ص: ١٥٧

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَيَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ قَتَلَ جَنِينَ أُمِّهِ لِقَوْمٍ فِي بَطْنِهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ مَاتَ فِي بَطْنِهَا بَعِيدَ مَا ضَرَبَهَا فَعَلَيْهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيمَةِ أُمِّهِ وَإِنْ كَانَ ضَرَبَهَا فَأَلْقَتْهُ حَيًّا فَمَاتَ فَإِنَّ عَلَيْهِ عَشْرَ قِيمَةِ أُمِّهِ

٦ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي امْرَأَةٍ شَرِبَتْ دَوَاءً وَهِيَ حَامِلٌ لَتَطْرَحَ وَلَدَهَا فَأَلْقَتْ وَلَدَهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ عَظْمًا قَدْ نَبَتَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ وَشُقَّ لَهُ السَّمْعُ وَالبَصِيرُ فَإِنَّ عَلَيْهَا دِيَّتَهُ تُسَلَّمُهَا إِلَى أَبِيهِ قَالَ وَإِنْ كَانَ جَنِينًا عَلَقَهُ أَوْ مَضَغَةً فَإِنَّ عَلَيْهَا أَرْبَعِينَ دِينَارًا أَوْ غُرَّةً تُسَلَّمُهَا إِلَى أَبِيهِ قُلْتُ فَهِيَ لَا تَرِثُ مِنْ وَلَدِهَا مِنْ دِيَّتِهِ قَالَ لَا لِأَنَّهَا قَتَلَتْهُ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص فِي جَنِينِ الْهَلَالِيِّ حَيْثُ رُمِيَ بِالْحَجَرِ فَأَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا غُرَّةً عَبْدًا أَوْ أُمًّا

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ رَجُلٍ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

قوله عليه السلام: "إن كان مات" ظاهره أن الجنين مع ولوج الروح أيضا فيه ذلك و من هذه الجهة أيضا خلاف المشهور، لكن قال به ابن الجنيد.

قوله عليه السلام: "عشر قيمة أمه" عمل به ابن الجنيد، و المشهور عشر قيمة الأم مطلقا و ذهب الشيخ في المبسوط إلى أن ديته عشر قيمة الأب إن كان ذكرا و عشر قيمة الأم إن كان أنثى

### الحديث السادس

الحديث السادس

: صحيح.

قوله عليه السلام: "ديته تسلمها" أي دية الجنين مائة دينار أو الدية الكاملة مع ولوج الروح و الأربعون محمولة على العلقه، و الخبر يؤيد مذهب التخير.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: مرسل.



ص: ١٥٨

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَضْرِبُ الْمَرْأَةَ فَتَطْرُحُ النُّطْفَةَ قَالَ عَلَيْهِ عَشْرُونَ دِينَارًا فَإِنْ كَانَتْ عَلَقَةً فَعَلَيْهِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَإِنْ كَانَتْ مُضْغَةً فَعَلَيْهِ سِتُونَ دِينَارًا وَإِنْ كَانَ عَظْمًا فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي النُّطْفَةِ عَشْرُونَ دِينَارًا وَفِي الْعَلَقَةِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَفِي الْمُضْغَةِ سِتُونَ دِينَارًا وَفِي الْعَظْمِ ثَمَانُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَسِيَ اللَّحْمَ فَمِائَةٌ دِينَارٍ ثُمَّ هِيَ دِيْنُهُ حَتَّى يَسْتَهْلَ فَإِذَا اسْتَهَلَ فَالِدِيَةُ كَامِلَةٌ

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَضْرِبُ الْمَرْأَةَ فَتَطْرُحُ النُّطْفَةَ فَقَالَ عَلَيْهِ عَشْرُونَ دِينَارًا فَقُلْتُ يَضْرِبُهَا فَتَطْرُحُ الْعَلَقَةَ فَقَالَ عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ دِينَارًا قُلْتُ فَيَضْرِبُهَا فَتَطْرُحُ الْمُضْغَةَ قَالَ عَلَيْهِ سِتُونَ دِينَارًا قُلْتُ فَيَضْرِبُهَا فَتَطْرُحُ

قوله عليه السلام "فعلية الدية" أي دية الجنين، ولعل بعض المراتب سقطت من الرواة و على ما في الخبر المراد بالعظم ما كسى باللحم، وكذا فيما سيأتي من الأخبار.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: ضعيف.

و ظاهره موافق لمذاهب العامة حيث ذهبوا إلى أن الجنين ما لم يولد حيا ليس فيه الدية الكاملة، ويمكن حمله على استعداد الاستهلال بولوج الروح.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: صحيح.

وقال في الشرائع: قال بعض الأصحاب: وفيما بين كل مرتبة بحساب ذلك، وفسره واحد بأن النطفة تمكث عشرين يوما ثم تصير علقه، وكذا ما بين العلقه والمضغه، فيكون لكل يوم دينار، ونحن نطالبه بصحة ما ادعاه الأول ثم بالدلالة على أن تفسيره مراد، على أن المروي في المكث بين النطفة والعلقه أربعون يوما، وكذا بين العلقه والمضغه، روى ذلك سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين عليه السلام و محمد بن

ص: ١٥٩

وَقَدْ صَارَ لَهُ عَظْمٌ فَقَالَ عَلَيْهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ وَبِهَذَا قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع قُلْتُ فَمَا صِفَةُ خَلْقِهِ النَّطْفَةِ الَّتِي تُعْرَفُ بِهَا فَقَالَ النَّطْفَةُ تَكُونُ بَيْضَاءَ مِثْلِ النَّخَامَةِ الْعَلِيظَةِ فَنَمُكْتُ فِي الرَّحِمِ إِذَا صَارَتْ فِيهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى عِلْقِهِ قُلْتُ فَمَا صِفَةُ خَلْقِهِ الَّتِي تُعْرَفُ بِهَا فَقَالَ هِيَ عِلْقَةٌ كَعَلْقَةِ الدَّمِ الْمَحْجَمَةِ الْجَامِدَةِ تَمُكْتُ فِي الرَّحِمِ بَعْدَ تَحْوِيلِهَا عَنِ النَّطْفَةِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَصِيرُ مُضْغَةً قُلْتُ فَمَا صِفَةُ الْمُضْغَةِ وَخَلْقَتِهَا الَّتِي تُعْرَفُ بِهَا قَالَ هِيَ مُضْغَةٌ لَحْمِ حَمْرَاءَ فِيهَا عُرُوقٌ خَضِرٌ مُشْتَبِكَةٌ ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى عَظْمٍ قُلْتُ فَمَا صِفَةُ خَلْقَتِهِ إِذَا كَانَ عَظْمًا فَقَالَ إِذَا كَانَ عَظْمًا شَقَّ لَهُ السَّمْعُ وَالبَصْرُ وَرُتِبَتْ جَوَارِحُهُ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ فِيهِ الدِّيَةَ كَامِلَةً

١١ صَالِحٌ بْنُ عُقَيْبَةَ عَنْ يُونُسَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَإِنْ خَرَجَ فِي النَّطْفَةِ قَطْرَةٌ دَمٍ قَالَ الْقَطْرَةُ عَشْرُ النَّطْفَةِ فِيهَا اثْنَانِ وَ عَشْرُونَ دِينَارًا قُلْتُ فَإِنْ قَطَرَتْ قَطْرَتَيْنِ قَالَ أَرْبَعَةٌ وَ عَشْرُونَ دِينَارًا قَالَ قُلْتُ فَإِنْ قَطَرَتْ بِنِثَالٍ قَالَ فِسْتَةٌ وَ عَشْرُونَ دِينَارًا قُلْتُ فَأَرْبَعٌ قَالَ فَتَمَانِيَةٌ وَ عَشْرُونَ دِينَارًا وَ فِي خَمْسٍ ثَلَاثُونَ دِينَارًا وَ مَا زَادَ عَلَى

مسلم عن أبي جعفر عليه السلام و أبو جرير القمي عن موسى عليه السلام. و أما العشرون فلم نقف بها على روايته، و لو سلمنا المكث الذي ذكره من أن التفاوت في الدية مقسوم على الأيام، غايته الاحتمال، و ليس كل محتمل واقعا، مع أنه يحتمل أن يكون الإشارة بذلك.

إلى ما رواه يونس الشيباني عن الصادق عليه السلام "أن لكل قطرة تظهر في النطفة دينارين، و كذا كلما صار في العلقه شبه العرق من اللحم يزداد دينارين" و هذه الأخبار و إن توقفت فيها لاضطراب النقل أو لضعف الناقل، فكذا أتوقف عن التفسير الذي مر بخيال ذلك القائل.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: ضعيف.

و قال الجوهرى: الخضخضة تحريك الماء و نحوه.

ص: ١٦٠

النَّصْفِ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ حَتَّى تَصِيرَ عَلَقَةً فَإِذَا صَارَتْ عَلَقَةً فَفِيهَا أَرْبَعُونَ فَقَالَ لَهُ أَبُو شَيْبَةَ وَأَخْبَرَنَا أَبُو شَيْبَةَ قَالَ حَضَرْتُ يُونُسَ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع يُخْبِرُهُ بِالذِّيَاتِ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّ النُّطْفَةَ حَرَجَتْ مُتَّحِصِحَةً بِالذَّمِّ قَالَ فَقَالَ لِي فَقَدْ عَلِقَتْ إِنْ كَانَ دَمًا صَافِيًا فَفِيهَا أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَإِنْ كَانَ دَمًا أَسْوَدَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّعْزِيرُ لِأَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ دَمٍ صَافٍ فَذَلِكَ لِلْوَلَدِ وَمَا كَانَ مِنْ دَمٍ أَسْوَدَ فَذَلِكَ مِنَ الْجَوْفِ قَالَ أَبُو شَيْبَةَ فَإِنَّ الْعَلَقَةَ صَارَ فِيهَا شِبْهُ الْعِزْقِ مِنْ لَحْمٍ قَالَ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ الْعُشْرُ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّ عَشْرَ الْأَرْبَعِينَ أَرْبَعَةٌ فَقَالَ لَا إِنَّمَا هُوَ عَشْرُ الْمُضْغَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَ عَشْرُهَا فَكَلَّمَا زَادَتْ زِيدَ حَتَّى تَبْلُغَ السِّتِينَ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ رَأَيْتَ فِي الْمُضْغَةِ شِبْهَ الْعُقْمَدِ عَظْمًا يَابِسًا قَالَ فَذَلِكَ عَظْمٌ كَذَلِكَ أَوَّلُ مَا يَبْتَدِئُ الْعَظْمُ فَيَبْتَدِئُ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ دَانِيرٍ فَإِنْ زَادَ فَرِدَ أَرْبَعَةٌ أَرْبَعَةٌ حَتَّى يَتِمَّ الثَّمَانِينَ قَالَ قُلْتُ وَكَذَلِكَ إِذَا كَسَى الْعَظْمَ لَحْمًا قَالَ ع كَذَلِكَ قُلْتُ فَإِذَا وَكَزَهَا فَسَقَطَ الصَّبِيُّ وَ لَا يُدْرَى أَمْ كَانَ أُمًّا لَمْ يَدْرَى أَمْ لَا قَالَ هَيْهَاتَ يَا أَبَا شَيْبَةَ إِذَا مَضَتْ الْخَمْسَةُ الْأَشْهُرُ فَقَدْ صَارَتْ فِيهِ الْحَيَاءُ وَ قَدْ اسْتَوْجَبَ الدِّيَةَ

١٢ صَالِحُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ يُونُسَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ حَضَرْتُ أَنَا وَ أَبُو شَيْبَةَ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الذِّيَاتِ ثُمَّ سَأَلَ أَبُو شَيْبَةَ وَ كَانَ أَشَدَّ مُبَالَغَةً فَخَلِّتُهُ حَتَّى اسْتَنْظَفَ

قوله عليه السلام "فقد علقت" هو جزاء الشرط و قوله "ففيها" تفریع و ليس بجزاء. قوله عليه السلام "إنما هو عشر المضغ" أي عشر الدية التي زیدت لصيرورتها مضغاً.

قوله عليه السلام "بخمسة أشهر" اعتبر في العظم، الخمس لا العشر.

ثم هذا خلاف ما هو المشهور من ولوج الروح بعد أربعة أشهر، و لعل المراد أنه قد يكون كذلك.

و في الصحاح: الوكر كالوعد: الدفع و الطعن و الضرب بجميع الكف.

## الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: ضعيف.

و قال في النهاية "يقال استنظفت الشيء إذا أخذته كله، و منه حديث





ص: ١٦٢

ذَلِكَ أَوْ بَعِيرٍ رُوحٍ قَالَ بَرُوحٌ عَدَا الْحَيَاءِ الْقَدِيمِ الْمُنْقُولِ فِي أَصْلَابِ الرَّجَالِ وَ أَرْحَامِ النِّسَاءِ وَ لَوْ لَأَنََّّهُ كَانَ فِيهِ رُوحٌ عَدَا الْحَيَاءِ مَا تَحَوَّلَ  
عَنْ حَالٍ بَعْدَ حَالٍ فِي الرَّحِمِ وَ مَا كَانَ إِذَا عَلَى مَنْ يَقْتُلُهُ دِيئُهُ وَ هُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ  
١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ الْغُرَّةَ تَزِيدُ وَ تَنْقُصُ وَ لَكِنْ قِيَمَتُهَا أَرْبَعُونَ  
دِينَاراً

بَابُ الرَّجُلِ يَقْطَعُ رَأْسَ مَيِّتٍ أَوْ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَكُونُ فِيهِ اجْتِيَا حُ نَفْسِ الْحَيِّ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ أَتَى الرَّبِيعُ أَبَا جَعْفَرٍ الْمُنْضِيرَ وَ هُوَ  
خَلِيفَةٌ فِي الطَّوَافِ فَقَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَاتَ فُلَانٌ مَوْلَاكَ الْبَارِحَةَ فَقَطَعَ فُلَانٌ مَوْلَاكَ رَأْسَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ قَالَ فَاسْتَشَاطَ وَ غَضِبَ قَالَ

قال الجوهرى: تربلت المرأة: كثر لحمها.

قوله "بروح عدا الحياة القديم" و في بعض النسخ "بروح غذا" بالغين و الذال المعجمتين، فالمراد إما روح الوالدين أو القوة النامية، و  
في بعضها "عدا" بالمهملتين فالمراد أن تحوله بروح غير الروح الذي لأجله قبل خلق الأجساد لأنه لم يتعلق به بعد فالمراد بالروح  
الأول القوة النامية أو روح الوالدين، و المراد بالقديم ما تقادم زمانه لأنه قبل خلق الأجساد.

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: حسن أو موثق و حمل عن العلقمة.

**باب الرجل يقطع رأس ميت أو يفعل به ما يكون فيه اجتياح نفس الحي**

### إشارة

باب الرجل يقطع رأس ميت أو يفعل به ما يكون فيه اجتياح نفس الحي  
و قال في القاموس: الاجتياح الإهلاك و الاستئصال.

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

و قال في القاموس: استشاط عليه: التهب غضبا، و قال في الروضة: في قطع

ص: ١٦٣

فَقَالَ لِابْنِ شُبْرَمِيَةَ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَعِدَّةٍ مَعَهُ مِنَ الْفُضَاةِ وَالْفُقَهَاءِ مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا فَكُلُّ قَالَ مَا عِنْدَنَا فِي هَذَا شَيْءٌ قَالَ فَجَعَلَ يُرَدُّ الْمَسْأَلَةَ فِي هَذَا وَيَقُولُ أَقْتُلُهُ أَمْ لَا فَقَالُوا مَا عِنْدَنَا فِي هَذَا شَيْءٌ قَالَ فَقَالَ لَهُ بَعْضُهُمْ قَدْ قَدِمَ رَجُلٌ السَّاعَةَ فَإِنْ كَانَ عِنْدَ أَحَدٍ شَيْءٌ فَعِنْدَهُ الْجَوَابُ فِي هَذَا وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَقَدْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ لِلرَّبِيعِ اذْهَبْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ لَوْ لَا مَعْرِفَتُنَا بِشُغْلِ مَا أَنْتَ فِيهِ لَسَأَلْنَاكَ أَنْ تَأْتِيَنَا وَلكِنْ أَجَبْنَا فِي كَذَا وَكَذَا قَالَ فَاتَاهُ الرَّبِيعُ وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ فَأَبْلَغَهُ الرَّسَالََةَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ قَدْ تَرَى شُغْلَ مَا أَنَا فِيهِ وَ قَبْلَكَ الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ فَسَأَلْتَهُمْ قَالَ فَقَالَ لَهُ قَدْ سَأَلْتَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ فَارَدَّهُ إِلَيْهِ فَقَالَ أَسَأَلُكَ إِلَّا أَجَبْتَنَا فِيهِ فَلَيْسَ عِنْدَ الْقَوْمِ فِي هَذَا شَيْءٌ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ حَتَّى أَفْرُغَ مِمَّا أَنَا فِيهِ قَالَ فَلَمَّا فَرَّغَ جَاءَ فَجَلَسَ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ لِلرَّبِيعِ اذْهَبْ فَقُلْ لَهُ عَلَيْهِ مَائَةٌ دِينَارٍ قَالَ فَأَبْلَغَهُ ذَلِكَ فَقَالُوا لَهُ فَسَأَلَهُ كَيْفَ صَارَ عَلَيْهِ مَائَةٌ دِينَارٍ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي النُّظْمَةِ عَشْرُونَ وَ فِي الْعَلْفَةِ عَشْرُونَ وَ فِي الْمَضْمَعَةِ عَشْرُونَ وَ فِي الْعِظْمِ عَشْرُونَ وَ فِي اللَّحْمِ عَشْرُونَ ثُمَّ أَنْشَأَنَاهُ خَلْقًا آخَرَ وَ هَذَا هُوَ مِثُّ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ جَنِينًا قَالَ فَارْجِعْ إِلَيْهِ فَأَخْبِرْهُ بِالْجَوَابِ فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ وَقَالُوا ارْجِعْ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ الدَّنَانِيرُ لِمَنْ هِيَ لَوْرَثَتِهِ أَمْ لَا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَيْسَ لَوْرَثَتِهِ فِيهَا شَيْءٌ إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ أَتَى إِلَيْهِ فِي بَدَنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ يُحْجُّ بِهَا عَنْهُ أَوْ يُتَصَدَّقُ بِهَا عَنْهُ أَوْ تَصِيرُ فِي سَبِيلِ مَنْ سُبِلَ الْخَيْرِ قَالَ فَزَعَمَ الرَّجُلُ أَنَّهُمْ رَدُّوا الرَّسُولَ إِلَيْهِ فَأَجَابَ فِيهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ بِسِتِّ وَ ثَلَاثِينَ مَسْأَلَةً وَ لَمْ يَحْفَظِ الرَّجُلُ إِلَّا قَدْرَ هَذَا الْجَوَابِ

رأس الميت المسلم الحر مائة دينار، سواء في ذلك الرجل و المرأة، و الصغير و الكبير و في شجاجة الميت و جراحه بنسبته، و لو لم بين الرأس بل قطع ما لو كان حيا لم يعش مثله فالظاهر وجوب مائة دينار أيضا عملا بظاهر الأخبار، و هل يفرق هنا بين العمد و الخطأ كغيره يحتمله، لإطلاق التفصيل في الجناية على الأدمى و إن لم يكن حيا كالجنين، و عدمه بل يجب على الجاني مطلقا و قوفا فيما خالف الأصل على موضع اليقين مؤيدا بإطلاق الأخبار و الفتوى.

ص: ١٦٤

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ قَطَعَ رَأْسَ الْمَيِّتِ أَشَدُّ مِنْ قَطْعِ رَأْسِ الْحَيِّ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ رَجُلٌ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ فَقَالَ حُرْمَةُ الْمَيِّتِ كَحُرْمَةِ الْحَيِّ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قَطَعَ رَأْسَ رَجُلٍ مَيِّتٍ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ مِنْهُ مَيِّتًا كَمَا حَرَّمَ مِنْهُ حَيًّا فَمَنْ فَعَلَ بِمَيِّتٍ فَعَمَلًا يَكُونُ فِي مِثْلِهِ اجْتِيَا حُ نَفْسِ الْحَيِّ فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ أَبَا الْحَسَنِ ع فَقَالَ صَدَقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص قُلْتُ فَمَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ أَوْ شَقَّ بَطْنَهُ أَوْ فَعَلَ بِهِ مَا يَكُونُ فِيهِ اجْتِيَا حُ نَفْسِ الْحَيِّ فَعَلَيْهِ دِيَةُ النَّفْسِ كَامِلَةٌ فَقَالَ لَا وَ لَكِنْ دِيَةُ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ قَبْلَ أَنْ تُنْسَأَ فِيهِ الرُّوحُ وَ ذَلِكَ مِائَةُ دِينَارٍ وَ هِيَ لَوْرَثَتِهِ وَ دِيَةُ هَذَا هِيَ لَهُ لَا لِلْوَرَثَةِ قُلْتُ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: كالحسن.

قوله عليه السلام "أشد" أي في العقوبة الأخروية.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

وقال في المسالك: إطلاق هذه الرواية وغيرها يدل على عدم الفرق في ذلك بين الصغير والكبير والذكر والأنثى، ومقتضى آخرها أن الخاطى لا شيء عليه من الدية، وإن كان إطلاقها الأول يقتضى عدم الفرق أيضا بين العمد وغيره، ويؤيد الأخير أن هذا الحكم على خلاف الأصل، فينبغى أن يقتصر فيه على موضع اليقين خصوصا فيما يوجب الدية على العاقل، والحكم مختص بالمسلم، فلو كان ذميا احتمل عدم وجوب شيء، و وجوب عشر ديته كما ينبه عليه إلحاقه بالجنين التام، ولو كان عبدا فعشر قيمته، ودلت الرواية أيضا على صرف الدية في وجوه البر. عن

ص: ١٦٥

قَالَ إِنَّ الْجَنِينَ أَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ مُرْجُوُّ نَفْعُهُ وَهَذَا قَدْ مَضَى وَذَهَبَتْ مَنَفَعَتُهُ فَلَمَّا مُثِّلَ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ صَارَتْ دَيْتُهُ بِتِلْكَ الْمُثْلَةِ لَهُ لَا لِغَيْرِهِ يُحْجُّ بِهَا عَنْهُ وَيُفْعَلُ بِهَا أَبْوَابُ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ مِنْ صَدَقَتِهِ أَوْ غَيْرِهَا قُلْتُ فَإِنْ أَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يَحْفَرَ لَهُ لِيَعْسَلَهُ فِي الْحُفْرَةِ فَسَدَرَ الرَّجُلُ مِمَّا يَحْفَرُ فَدِيرَ بِهِ فَمَالَتْ مَسِيحَاتُهُ فِي يَدِهِ فَأَصَابَ بَطْنُهُ فَشَقَّهْهُ فَمَا عَلَيْهِ فَقَالَ إِذَا كَانَ هَكَذَا فَهُوَ خَطَأٌ وَكَفَّارَتُهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ صَدَقَةٌ عَلَى سِتِّينَ مَسْكِينًا مَدُّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ ص

بَابُ مَا يَلْزَمُ مَنْ يَحْفَرُ الْبَيْرَ فَيَقَعُ فِيهَا الْمَارُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ

الميت، و المرتضى (ره) أوجب جعلها في بيت المال، والعمل بالمروى أولى، و لو كان عليه دين ف قضاء دينه من أهم وجوه البر عنه. قوله عليه السلام "مرجو" فحصل ضرر بالجناية عليه على الورثة، بخلاف الميت، فإنه ليس فيه إلا هتك حرمة، و لم يفت به نفع عن الورثة و في النهاية: السدر بالتحريك كالردوار [و هو كثيرا ما يعرض لراكب البحر].

## باب ما يلزم من يحفر البئر فيقع فيها المارة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق بسنده.

و قال في المسالك: إنما يضمن بالحفر و وضع الحجر و نصب السكين إذا كان عدوانا، فلو فعل ذلك في ملك نفسه فلا عدوان حتى لو دخل فيه داخل ياذنه و تردى فيه أو عثر به لم يجب ضمانه إذا عرفه المالك أن هناك بئرا و شبهه، أو كانت مكشوفة، و الداخل يتمكن من التحرز، فأما إذا لم يعرفه و الداخل أعمى أو الموضع مظلم اتجه الضمان، و لو فعل ذلك في مباح، كما لو حفر بئرا في موات أو وضع حجرا

ص: ١٦٦

سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْفَرُ الْبُئْرَ فِي دَارِهِ أَوْ فِي أَرْضِهِ فَقَالَ أَمَا مَا حَفَرَ فِي الْمَلِكَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ وَأَمَا مَا حَفَرَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي غَيْرِ مَا يَمْلِكُهُ فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا يَشْقُطُ فِيهِ

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ مِثْلَهُ

٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الشَّيْءِ يُوضَعُ عَلَى الطَّرِيقِ فَتَمُرُّ الدَّابَّةُ فَتَنْفَرُ بِصَاحِبِهَا فَتَغْفِرُهُ فَقَالَ كُلُّ شَيْءٍ يُضَرُّ بِطَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَصَاحِبُهُ ضَامِنٌ لِمَا يُصِيبُهُ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ أَضَرَّ بِشَيْءٍ مِنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنِ الرَّجُلِ يَحْفَرُ الْبُئْرَ فِي دَارِهِ أَوْ فِي مَلِكِهِ فَقَالَ مَا كَانَ حَفَرَ فِي دَارِهِ أَوْ فِي مَلِكِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ وَمَا حَفَرَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا

فلا- ضمان أيضا و على ذلك يحمل قوله صلى الله عليه و آله و سلم "البئر جبار" و لو فعل شيئا من ذلك ملك في غيره، فإن كان بإذن المالك فهو كما لو فعل ذلك في ملك نفسه و إن فعل بغير إذن المالك ضمن، و لو رضى المالك بعد وقوعه فكالإذن فيه قبله، و لو كان في ملك مشترك بينه و بين غيره تعلق الضمان به أيضا، و لو حفر في شارع فينظر إن كان ضيقا يتضرر الناس بالبئر أوجب ضمان ما هلك بها، و إن كان لا يتضرر بها لسعة الشارع و انعطاف موضع البئر فينظر أيضا إن كان الحفر للمصلحة العامة ففي الضمان قولان: أظهرهما أنه لا ضمان، و ربما فرق بين إذن الإمام فيه و عدمه، و إن حفر لغرض نفسه و جب الضمان، و ربما احتل التفصيل بإذن الإمام و عدمه.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

و قال في الصحاح: عقره أى جرحه.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: موثق.

ص: ١٦٧

يَسْقُطُ فِيهَا

٥ عَدَّةٌ مِنْ أَضِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَمَلَ مَتَاعاً عَلَى رَأْسِهِ فَأَصَابَ إِنْسَاناً فَمَاتَ أَوْ انْكَسَرَ مِنْهُ فَقَالَ هُوَ ضَامِنٌ

٦ سَهْلٌ وَابْنُ أَبِي نَجْرَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُتَنَّى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَفَرَ بئراً فِي دَارِهِ ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ فَوَقَعَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا ضَمَانٌ وَ لَكِنْ لِيُعْطَهَا

٧ ابْنُ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُتَنَّى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ حَفَرَ بئراً فِي غَيْرِ مَلِكِهِ فَمَرَّ عَلَيْهَا رَجُلٌ فَوَقَعَ فِيهَا قَالَ فَقَالَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ حَفَرَ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ كَانَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

و قال في الشرائع: من حمل على رأسه متاعاً فكسره أو أصاب به إنساناً ضمن جنايته في ماله.

و قال في المسالك: الأصل فيه رواية ابن سرحان و هي مع ضعفها مخالفة للقواعد، لأنه إنما يضمن المصدوم في ماله مع قصده إلى الفعل، فلو لم يقصد كان خطأ محضاً كما تقرر.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

و قال في المسالك: ظاهر الأصحاب و غيرهم الاتفاق على جواز الميازيب إلى الشوارع، و عليه عمل الناس قديماً و حديثاً و إذا سقط فهلك به إنسان أو مال ففي الضمان قولان: أحدهما و هو الذي اختاره المفيد و ابن إدريس أنه لا ضمان.

ص: ١٦٨

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَخْرَجَ مِيزَابًا أَوْ كَنِيفًا أَوْ أَوْتَدًا وَتَدًا أَوْ أَوْتَقَ دَابَّةً أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَأَصَابَ شَيْئًا فَعَطِبَ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ

بَابُ ضَمَانِ مَا يَصِيبُ الدَّوَابَّ وَ مَا لَا ضَمَانَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ لَا يَغْرَمُ أَهْلُهَا شَيْئًا مَا دَامَتْ مُرْسَلَةً  
٢ يُونُسُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ بْنِ عَلَاءِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَسِيرُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى دَابَّتِهِ فَتَصِيبُ بِرَجْلِهَا فَقَالَ لَيْسَ

و الثاني: و هو اختيار الشيخ في المبسوط و الخلاف الضمان، و على هذا فإن كان الميزاب خارجا كله فإن كان مستقرا بحذاء الحائط تعلق به جميع الضمان، و إن كان بعضه في الجدار و البعض خارجا فإن انكسر و سقط الخارج أو بعضه فكذلك. و إن انقلع من أصله ففي ضمان الجميع أو البعض قولان من عموم الأخبار، و من أن التلف حصل من مباح مطلق، و مباح بشرط السلامة و هذا اختيار العلامة و جماعة، ثم في قدر الواجب حينئذ وجهان: أظهرهما أن الواجب نصفه، و قيل: يوزع على الداخل و الخارج بنسبة الوزن أو المساحة ففيه أيضا قولان.

### باب ضمان ما يصيب الدواب و ما لا ضمان فيه من ذلك

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

و المشهور بين الأصحاب أن راكب الدابة يضمن ما تجنيه بيديه، و اختلفوا فيما تجنيه برأسها، فذهب الشيخ في المبسوط إلى الضمان، لمساواته لليدين في التمكن من حفظه، و في الخلاف إلى عدمه، اقتصارا على مورد النص، و الأكثر على الأول. و لو وقف بها ضمن ما تجنيه بيديها و رجليها، و كذا إذا ضربها فجنت ضمن



ص: ١٦٩

عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِرِجْلِهَا وَعَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا وَإِذَا وَقَفَتْ فَعَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا وَرِجْلِهَا وَإِنْ كَانَ يَسُوقُهَا فَعَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا وَرِجْلِهَا أَيْضاً

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُرُّ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ فَتَصَيَّبَ دَابَّتُهُ إِنْسَانًا بِرِجْلِهَا فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِرِجْلِهَا وَلَكِنْ عَلَيْهِ مَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا لِأَنَّ رِجْلَهَا خَلْفَهُ إِنْ رَكِبَ وَإِنْ كَانَ قَائِمًا فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِإِذْنِ اللَّهِ يَدَهَا يَضْمُهَا حَيْثُ يَشَاءُ قَالَ وَ سُئِلَ عَنِ بُخْتِيِّ اغْتَلَمَ فَخَرَجَ مِنَ الدَّارِ فَقَتَلَ رَجُلًا فَجَاءَ أَخُو الرَّجُلِ فَضَرَبَ الْفَحْلَ بِالسَّيْفِ فَعَقَرَهُ فَقَالَ صَاحِبُ الْبُخْتِيِّ ضَامِنٌ لِلدِّيَةِ وَيَقْبِضُ ثَمَنَ بُخْتِيٍّ وَعَنِ الرَّجُلِ يُنْفَرُ بِالرَّجُلِ فَيَعْقِرُهُ وَ تَعْقُرُ دَابَّتُهُ رَجُلًا آخَرَ فَقَالَ هُوَ ضَامِنٌ لِمَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَمَلَ عَبْدَهُ عَلَى دَابَّةٍ فَوَطَّئَتْ رَجُلًا قَالَ الْغَرْمُ عَلَى مَوْلَاهُ

و لو ضربها غيره ضمن الضارب و كذا السائق يضمن جنايتها مطلقا و القائد يضمن جناية يديها، و في يديها و في جناية رأسها ما مر من الخلاف.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

و قال في الصحاح: الغلظة بالضم شهوة الضراب، و قد غلم البعير بالكسر غلمة و اغتلم إذا هاج من ذلك. و قال في الروضة: يجب حفظ البعير المغتلم و الكلب العقور فيضمن ما يجنيه بدونه إذا علم بحاله، و أهمل حفظه، و لو جهل حاله أو علم و لم يفرط فلا ضمان.

قوله عليه السلام: "و يقبض ثمن بختيه" أي عن الأخ. قوله: عليه السلام "هو ضامن" محمول على ما إذا لم يكن على وجه [كذا].

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

قوله عليه السلام: "الغرم على مولاه" القول بضمان المولى مطلقا للشيخ و أتباعه

ص: ١٧٠

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ رَجُلٌ دَخَلَ دَارَ رَجُلٍ فَوَثَبَ كَلْبٌ عَلَيْهِ فِي الدَّارِ فَعَقَرَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ دُعِيَ فَعَلَى أَهْلِ الدَّارِ أَرَشُ الْخَدَشِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُدْعَ فَدَخَلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ  
٦ عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي الْخَزَرَجِ عَنْ مُضَيْعِ بْنِ سَلَامِ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَ أَنْ ثُورًا قَتَلَ حِمَارًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ص فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ أَقْضِ بَيْنَهُمْ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَهِيمَةٌ قَتَلَتْ بَهِيمَةً مَا عَلَيْهَا شَيْءٌ فَقَالَ يَا عُمَرُ أَقْضِ بَيْنَهُمَا فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ يَا عَلِيُّ أَقْضِ بَيْنَهُمْ فَقَالَ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كَانَ الثُّورُ دَخَلَ عَلَى الْحِمَارِ فِي مُسْتَرَاِحِهِ ضَمِنَ أَصْحَابُ الثُّورِ وَإِنْ كَانَ الْحِمَارُ دَخَلَ عَلَى الثُّورِ فِي مُسْتَرَاِحِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا قَالَ فَرَفَعَ

مستندا إلى هذه الرواية، و اشترط ابن إدريس صغر المملوك بخلاف البالغ العاقل فإن جنايته تتعلق برقبته.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مرسل.

و عليه فتوى الأصحاب، و قال الشهيد الثاني (ره): إطلاق النص و الفتوى يقتضى عدم الفرق بين أن يكون الكلب حاضرا فى الدار عند الدخول و عدمه، و لا بين علمهم بكونه يعقر الداخل و عدمه.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: مجهول.

و قال فى الشرائع: لو هجمت دابة على أخرى فجنت الداخلة ضمن صاحبها و لو جنت المدخول عليها كان هدرًا، و ينبغى تقييد الأول بتفريط المالك فى الاحتفاظ و قال فى المسالك: التفصيل الأول بضمن جناية الداخلة دون المدخول عليها للشيخ و جماعة استنادا إلى رواية مصعب، و هى ضعيفة، فالتفصيل بتفريط مالك الداخل فى احتفاظه بضممن و عدمه فلا يضمن كما اختاره المصنف و أكثر المتأخرين قوى، و أما المدخول عليها فلا ضمان بسببها مطلقا لعدم التقصير من مالكها.

ص: ١٧١

رَسُولُ اللَّهِ ص يَدُهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنِّي مَنْ يَفْضِي بِقَضَاءِ النَّبِيِّينَ

٧ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَبَّاحِ الْحَدَّاءِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفِ الْأَسْكَافِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَ إِنَّ ثَوْرَ فُلَانٍ قَتَلَ حِمَارِي فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ص ائْتِ أَبَا بَكْرٍ فَسِئَلُهُ فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيَّ الْبَهَائِمُ قَوْدٌ فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ص فَأَخْبَرَهُ بِمَقَالَتِهِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ص ائْتِ عُمَرَ فَسِئَلُهُ فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ أَبِي بَكْرٍ فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ص فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ص ائْتِ عَلِيًّا ع فَسِئَلُهُ فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ عَلِيُّ ع إِنَّ كَانَ الثَّوْرُ الدَّاخِلَ عَلَى حِمَارِكَ فِي مَنَامِهِ حَتَّى قَتَلَهُ فَصَاحِبُهُ ضَامِنٌ وَإِنْ كَانَ الْحِمَارُ هُوَ الدَّاخِلَ عَلَى الثَّوْرِ فِي مَنَامِهِ فَلَيْسَ عَلَى صَاحِبِهِ ضَمَانٌ قَالَ فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ص فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ص - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي مَنْ يَحْكُمُ بِحُكْمِ الْأَنْبِيَاءِ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلْبِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ص - عَلِيًّا ع إِلَى الْيَمَنِ فَأَقْلَتَ فَرَسٌ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ وَمَرَّ بِعَيْدٍ وَمَرَّ بِرَجُلٍ فَنَفَحَهُ بِرِجْلِهِ فَقَتَلَهُ فَجَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ إِلَى الرَّجُلِ فَأَخَذُوهُ وَرَفَعُوهُ إِلَى عَلِيٍّ ع فَأَقَامَ صَاحِبُ الْفَرَسِ الْبَيْتَةَ عِنْدَ عَلِيٍّ ع أَنْ فَرَسَهُ أَقْلَتَ مِنْ دَارِهِ وَنَفَحَ الرَّجُلَ فَأَبْطَلَ عَلِيٌّ ع دَمَ صَاحِبِهِمْ فَجَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ مِنَ الْيَمَنِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلِيًّا ع ظَلَمَنَا وَأَبْطَلَ صَاحِبَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ عَلِيًّا ع لَيْسَ بِظَلَامٍ وَلَمْ يُخْلَقْ لِلظُّلْمِ إِنَّ الْوَلَايَةَ لِعَلِيِّ ع مِنْ بَعْدِي وَالْحُكْمُ حُكْمُهُ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمَّا يَرُدُّ وَلَمَّا يَتَّهَى وَقَوْلُهُ وَحُكْمُهُ إِلَّا كَافِرٌ وَلَمَّا يَرْضَى وَلَمَّا يَتَّهَى وَقَوْلُهُ وَحُكْمُهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ فَلَمَّا سَمِعَ الْيَمَانِيُّونَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ص فِي عَلِيٍّ ع قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: مجهول.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: مرسل.

و في النهاية نفحت الدابة: ضربت برجلها، و قال في التحرير: إذا أفلتت دابة من صاحبها فرمحت إنسانا فقتلته أو كسرت شيئا من أعضائه أو أتلفت شيئا من ماله لم يكن على صاحبها ضمان، و هي قضية على عليه الصلاة و السلام.

ص: ١٧٢

رَضِينَا بِحُكْمِ عَلِيٍّ عَ وَقَوْلِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص هُوَ تَوْبَتُكُمْ مِمَّا قُلْتُمْ

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَيُّمًا رَجُلٍ فَرَّعَ رَجُلًا عَنِ الْجِدَارِ أَوْ نَفَرَ بِهِ عَنْ دَائِيهِ فَخَرَّ فَمَاتَ فَهُوَ ضَامِنٌ لِذِيئِهِ وَإِنْ انْكَسَرَ فَهُوَ ضَامِنٌ لِذِيئِهِ مَا يَنْكَسِرُ مِنْهُ

١٠ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنِ رَجُلٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ حَمَلَ عِبْدَهُ عَلَى دَائِيهِ فَأَوْطَأَتْ فَقَالَ الْغُرْمُ عَلَى مَوْلَاهُ

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي صَاحِبِ الدَّائِيَةِ أَنَّهُ يَضْمَنُ فِي مَا وَطِئَتْ بِيَدِهَا وَرَجَلُهَا وَمَا نَفَحَتْ بِرِجْلِهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهَا إِنْسَانٌ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ امْرَأَةً نَذَرَتْ أَنْ تُقَادَ مَرْمُومَةً فَدَفَعَهَا بَعِيرٌ فَخَرَمَ أَنْفَهَا فَأَتَتْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع تُخَاصِمُ صَاحِبَ الْبَعِيرِ فَأَبْطَلَهُ وَقَالَ إِنَّمَا نَذَرْتِ لَيْسَ عَلَيْكَ ذَلِكَ

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: حسن.

و قال في القواعد: و لو صاح على الصبي فارتعد و سقط من سطح ضمن الديه، و في القصاص نظر.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: [مجهول و تقدم تحت الرقم ٤ بدون الإرسال].

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: حسن أو موثق.

و هذا الخبر يدل على تفصيل آخر غير المشهور و يمكن حملة على المشهور بأن يكون المراد ما يطأ عليه باليدين و الرجلين و يكون الضمان باعتبار اليدين.

قوله عليه السلام "إلا أن يضربها" الاستثناء منقطع أى يضمن الضارب حينئذ.

### الحديث الثانى عشر

الحديث الثانى عشر

: مرسل.

قوله عليه السلام "ليس عليك ذلك" الخطاب للمرأة أى نذرت أمرا لم يكن عليك لازما، فصرت أنت سبب ذلك، أو الخطاب لصاحب البعير، أى إنما نذرت



ص: ١٧٣

١٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَانَ إِذَا صَالَ الْفَحْلُ أَوَّلَ مَرَّةٍ لَمْ يُضْمَنْ صَاحِبَهُ فَإِذَا تَنَّى ضَمَّنَ صَاحِبَهُ

١٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ دَخَلَ دَارَ قَوْمٍ بَغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَعَقَرَهُ كَلْبُهُمْ قَالَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ دَخَلَ يَأْذِنُهُمْ ضَمِنُوا

١٥ عَنْهُ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ ضَمَّنَ الْقَائِدَ وَالسَّائِقَ وَالرَّابِكَ فَقَالَ مَا أَصَابَ الرَّجُلُ فَعَلَى السَّائِقِ وَمَا أَصَابَ الْيَدَ فَعَلَى الْقَائِدِ وَالرَّابِكَ

بَابُ الْمَقْتُولِ لَا يُدْرَى مَنْ قَتَلَهُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

المرأة ذلك، فليس عليك دية.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: ضعيف.

قوله عليه السلام "لم يضمن" إذ في أول الأمر لم يكن عالماً باغتلامه، فيكون معذوراً بخلاف الثاني فلا يخالف المشهور.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: ضعيف على المشهور.

و لعل التخصيص بالرجل لأنه أخفى فلا ينافي المشهور.

### باب المقتول لا يدري من قتله

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

وقال في الروضة: ومن وجد قتيلاً في جامع عظيم أو شارع يطرقة غير منحصر، أو في فلاة أو في زحام على قنطرة أو جسر أو بئر أو

مصنع غير مختص بمنحصر، فديته

ص: ١٧٤

ع فِي رَجُلٍ وُجِدَ مَقْتُولًا لَا يُدْرَى مَنْ قَتَلَهُ قَالَ إِنْ كَانَ عُرِفَ وَكَانَ لَهُ أَوْلِيَاءُ يَطْلُبُونَ دِيَّتَهُ أُعْطُوا دِيَّتَهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لِأَنَّ مِيرَاثَهُ لِلْإِمَامِ ع فَكَذَلِكَ تَكُونُ دِيَّتُهُ عَلَى الْإِمَامِ وَيَصِلُونَ عَلَيْهِ وَيَدْفِنُونَهُ قَالَ وَقَضَى فِي رَجُلٍ زَحَمَهُ النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي زِحَامِ النَّاسِ فَمَاتَ أَنَّ دِيَّتَهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ سَوَّارٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع لَمَّا هَزَمَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرَ أَقْبَلَ النَّاسَ مُنْهَزِمِينَ فَمَرُّوا بِامْرَأَةٍ حَامِلٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَفَزَعَتْ مِنْهُمْ فَطَرَحَتْ مَا فِي بَطْنِهَا حَتَّى فَاضَ طَرَبٌ حَتَّى مَاتَتْ ثُمَّ مَاتَتْ أُمُّهُ مِنْ بَعْدِهِ فَمَرَّ بِهَا عَلِيُّ ع وَأَصْحَابُهُ وَ هِيَ مَطْرُوحَةٌ وَ وَلَدَهَا عَلَى الطَّرِيقِ فَسَأَلَهُمْ عَنْ أَمْرِهَا فَقَالُوا لَهُ إِنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا فَفَزَعَتْ حِينَ رَأَتْ الْقِتَالَ وَ الْهَزِيمَةَ قَالَ فَسَأَلَهُمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ فَقَالُوا إِنَّ ابْنَهَا مَاتَ قَبْلَهَا قَالَ فَدَعَا بِزَوْجِهَا أَبِي الْعَلَامِ الْمَيْتِ فَوَرَّثَهُ مِنْ ابْنِهِ ثُلْثِي الدِّيَّةِ وَ وَرَّثَ أُمُّهُ ثُلْثَ الدِّيَّةِ ثُمَّ وَرَّثَ الزَّوْجَ مِنْ امْرَأَتِهِ الْمَيْتَةِ نِصْفَ ثُلْثِ الدِّيَّةِ الَّتِي وَرَّثَهُ مِنْ ابْنِهَا الْمَيْتِ وَ وَرَّثَ قَرَابَةَ الْمَيْتِ الْبَاقِي قَالَ ثُمَّ وَرَّثَ الزَّوْجَ أَيْضًا مِنْ دِيَّةِ الْمَرْأَةِ الْمَيْتَةِ نِصْفَ الدِّيَّةِ وَ هُوَ الْفَنَانِ وَ خَمْسِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَ لَدَّ غَيْرُ الَّذِي رَمَتْ بِهِ حِينَ فَزَعَتْ قَالَ وَ أَدَّى ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْبَصْرَةِ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّ مَا أَحْطَأَتِ الْقَضَاءُ فِي دَمٍ أَوْ قَطْعِ فَعَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ

على بيت المال.

قوله عليه السلام "يكون ديته" ظاهره أن ديته على الإمام، و لما صرح سابقا بكونها في بيت المال فنسبتها إليه، لأن بيت المال في حكم ماله عليه السلام و إليه التصرف، فالمراد أن عليه أن يؤديه من بيت المال.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن أو موثق و عليه فتوى الأصحاب، سواء كان في مال لا يمكن استرجاعه أو قصاص مع عدم تقصيره.



ص: ١٧٥

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ  
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ مَنْ مَاتَ فِي زِحَامِ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَ عَرَفَةَ أَوْ عَلَى جِسْرِ لَا يَعْلَمُونَ مَنْ قَتَلَهُ فَدَيْتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ  
 ٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ

## الحديث الرابع

### الحديث الرابع

: ضعيف.

وقال في المختلف: قال المفيد: قتيل الزحام في أبواب الجوامع و على القناطر و الجسور و الأسواق و على الحجر الأسود و في الكعبة و زيارات قبور الأئمة عليهم السلام لا قود له، و يجب أن يدفع الدية إلى أوليائه من بيت مال المسلمين، فإن لم يكن له ولى يأخذ ديته فلا- دية له على بيت المال، و من وجد قتيلًا- في أرض بين قريتين، و لم يعرف قاتله كان ديته على أهل أقرب القريتين من الموضع الذى وجد فيه، فإن كان الموضع وسطا ليس يقرب إلى أحد من القريتين إلا كما يقرب من الأخرى كانت على أهل القريتين بالسوية، و إذا وجد قتيلًا فى قبيلة قوم أو دارهم و لم يعرف له قاتل بعينه كانت ديته على أهل القبيلة أو الدار دون من بعد منهم، إلا أن يعفو أولياؤه عن الدية، فيسقط عن القوم، فإذا وجد قتيل فى مواضع متفرقة قد فرق جسده فيها و لم يعرف قاتله كانت ديته على أهل الموضع الذى وجد فيه قلبه و صدره إلا أن يتهم أولياء المقتول أهل موضع آخر فتكون الشبهة فيهم قائمة، فيقسم على ذلك، و يكون الحكم فى القسامه ما ذكرناه، و نحوه قال الشيخ فى النهاية، و قال فى الاستبصار: الوجه فى هذه الأخبار إنما يلزم أهل القرية أو القبيلة إذا وجد القتيل فيهم إذا كانوا متهمين بالقتل، و امتنعوا من القسامه، فإذا لم يكونوا متهمين أو أجابوا إلى القسامه فلا دية عليهم، و يؤدى ديته من بيت المال، قال ابن إدريس:

و إلى هذا القول أذهب و به أفتى، لأن وجود القتيل بينهم لوث فيقسم أولياؤه مع اللوث [و قد استحقوا ما يقسمون عليه] و قول الشيخ لا بأس به.

## الحديث الخامس

### الحديث الخامس

: حسن.

ص: ١٧٤

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذْ دَحَمَ النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي إِمْرَةِ عَلِيٍّ عَ بِالْكُوفَةِ فَقَتَلُوا رَجُلًا فَوَدَى دَيْتَهُ إِلَى أَهْلِهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ  
 ٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ لَيْسَ فِي الْهَائِشَاتِ عَقْلٌ وَلَا قِصَاصٌ  
 وَالْهَائِشَاتُ الْفَزَعَةُ تَفْعُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَيَشُجُّ الرَّجُلُ فِيهَا أَوْ يَقَعُ قَتِيلٌ لَا يُدْرَى مَنْ قَتَلَهُ وَشَجَّهَ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ  
 يَزْفَعُهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَوَدَاهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ  
 بَابٌ آخَرٌ مِنْهُ

١ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ يَقُولُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي قَرْيَةٍ أَوْ  
 قَرِيبٍ مِنْ قَرْيَةٍ وَ لَمْ تُوجَدْ بَيْتُهُ

## الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى النهاية: و إذا وقعت وقعة بالليل فوجد فىهم قتيل أو جريح لم يكن فىهم قصاص و لا أرس، و كانت  
 ديته على بيت المال، و جعله ابن إدريس رواية، ثم قال: هذا إذا لم يتهم قوم فيه، و لا يكون ثم لوث، و لا بأس بهذا القيد انتهى، و  
 يمكن حمل الخبر على أنه لا دية على الجماعة بل على بيت المال.

و قال فى القاموس: الهوش العدد الكثير، و الهوشة الفتنة، و الهيج و الاضطراب و الهوشة الجماعة المختلطة، و جاء بالهوش الهائش  
 بالكثرة، و الهيش: الإفساد و التحرك، و الهيج، و الهيشة الهوشة، و الجماعة المختلطة و الفتنة و ليس فى الهيشات قود، أى فى القتل  
 فى الفتنة لا يدري قاتله.

## باب آخر منه

## الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل.

و لعله محمول على القرية المطروقة مع عدم التهمة.

ص: ١٧٧

عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ أَنَّهُ قُتِلَ عِنْدَهُمْ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيانٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ كَانَ جَالِسًا مَعَ قَوْمٍ فَمَاتَ وَهُوَ مَعَهُمْ أَوْ رَجُلٍ وَجَدَ فِي قَبِيلِهِ أَوْ عَلَى بَابِ دَارِ قَوْمٍ فَادَّعَى عَلَيْهِمْ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ وَلَا يَبْطُلُ دَمُهُ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ وَجِدَ قَتِيلٌ بِأَرْضٍ فَلَاهُ أُدِّيَتْ دِيَّتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَانَ يَقُولُ لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بَابُ آخِرٍ مِنْهُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُوجَدُ قَتِيلًا فِي الْقَرْيَةِ أَوْ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ فَقَالَ يُقَاسُ مَا بَيْنَهُمَا فَأَيُّهُمَا كَانَتْ أَقْرَبَ ضُمَّتْ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

قوله عليه السلام: "و لا يبطل دمه." "لعله متعلق بالشق الأخير إلا أن يحمل الأول على ما إذا كانت قرينه على مطلق القتل دون قتلهم له فتدبر.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

## باب آخر منه

## الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق و الثاني حسن.

و يدل على مذهب المفيد و حملة الآخرون على اللوث.

ص: ١٧٨

بَابِ الرَّجُلِ يُقْتَلُ وَ لَهُ وَ لِيَانٍ أَوْ أَكْثَرَ فَيَعْفُو أَحَدَهُمْ أَوْ يَقْبَلُ الدِّيَةَ وَ بَعْضٌ يُرِيدُ الْقَتْلَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ وَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ قُتِلَ وَ لَهُ وَ لِيَانٍ فَعَفَا أَحَدَهُمَا وَ أَبِي الْآخِرُ أَنْ يَعْفُو قَالَ إِنْ أَرَادَ الَّذِي لَمْ يَعْفُ أَنْ يَقْتُلَ قَتْلًا وَ رَدَّ نِصْفَ الدِّيَةِ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ الْمَقَادِ مِنْهُ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَ لَادِ الْحَنَاطِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قُتِلَ وَ لَهُ أُمٌّ وَ أَبٌ وَ ابْنٌ فَقَالَ الْإِبْنُ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَقْتَلَ قَاتِلَ أَبِي وَ قَالَ الْأَبُ أَنَا أَعْفُو وَ قَالَتِ الْأُمُّ أَنَا

### باب الرجل يقتل و له وليان أو أكثر فيعفو أحدهم أو يقبل الدية، و بعض يريد القتل

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرفوع.

و هذا هو المشهور بين الأصحاب، و المقطوع به في كلامهم.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

و تفصيل القول في ذلك أن الأولياء إذا زادوا على الواحد فلهم القصاص، و لو اختار بعضهم الدية و أجاب [القاتل] جاز فإذا سلم فالمشهور أنه لا يسقط القود و للآخرين القصاص بعد أن يردوا عليه نصيب من فاداه، و وردت روايات بسقوط القود بعفو البعض و المشهور لم يعمل بها، و لو امتنع من بذل نصيب من يريد الدية جاز لمن أراد القصاص أن يقتص بعد رد نصيب شريكه، و لو عفا البعض لم يسقط القصاص، و للباقيين أن يقتصوا بعد رد نصيب من عفا على القاتل، كما ذهب إليه الأصحاب، و ذهب جماعة

ص: ١٧٩

أُرِيدُ أَنْ أَخْذَ الدِّيَةَ قَالَ فَقَالَ فَلْيُعْطِ الابْنُ أُمَّ الْمُقْتُولِ السُّدُسَ مِنَ الدِّيَةِ وَيُعْطَى وَرَثَةُ الْقَاتِلِ السُّدُسَ مِنَ الدِّيَةِ حَتَّى الْأَبِ الَّذِي عَفَا وَ لِيَقْتُلَهُ

٣ ابنُ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَوَلَادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ قُتِلَ وَ لَهُ أَوْلَادٌ صَغَارٌ وَ كِبَارٌ أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا الْأَوْلَادُ الْكِبَارُ قَالَ فَقَالَ لَا يُقْتَلُ وَ يَجُوزُ عَفْوُ الْأَوْلَادِ الْكِبَارِ فِي حِصَصِهِمْ فَإِذَا كَبِرَ الصَّغَارُ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا حِصَصَهُمْ مِنَ الدِّيَةِ

٤ ابنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَابٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ قُتِلَ وَ لَهُ أَخٌ فِي دَارِ الْهَجْرَةِ وَ لَهُ أَخٌ فِي دَارِ الْبَدْوِ وَ لَمْ يُهَاجِرْ أَرَأَيْتَ إِنْ عَفَا الْمُهَاجِرِيُّ وَ أَرَادَ الْبَدْوِيُّ أَنْ يَقْتُلَ أَلَّهُ ذَلِكَ لَيْسَ لِلْبَدْوِيِّ أَنْ يَقْتُلَ مُهَاجِرِيًّا حَتَّى يُهَاجِرَ قَالَ وَ إِذَا عَفَا الْمُهَاجِرِيُّ فَإِنَّ عَفْوَهُ جَائِزٌ قُلْتُ فَلِلْبَدْوِيِّ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ قَالَ أَمَّا الْمِيرَاثُ فَلَهُ حِظُّهُ مِنْ دِيَةِ أَخِيهِ إِنْ أُخِذَتْ

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ التَّهْدِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبَانَ عَنْ

من العامة إلى أن عفو البعض يسقط القصاص، فمن لم يعف ثبت نصيبه من الدية، و وردت به رواية متروكة.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

قوله عليه السلام "كان لهم" ظاهره عدم جواز القود كما هو مذهب بعض العامة و يمكن أن يقال: جواز أخذ الدية لا ينافي جواز القود، مع أنه يمكن حمله على غير العمد.

و قال في الشرائع: إذا كان له أولياء لا يولى عليهم كانوا شركاء في القصاص، فإن حضر بعض و غاب الباقيون قال الشيخ: للحاضر الاستيفاء بشرط أن يضمن حصص الباقيين من الدية، و كذا لو كان [بعضهم صغاراً و قال: لو كان] الولي صغيراً و له أب أو جد لم يكن لأحد أن يستوفى حتى يبلغ، سواء كان القصاص في النفس أو في الطرف و فيه إشكال، و قال يحبس القاتل حتى يبلغ الصبي، أو يفيق المجنون و هذا أشد إشكالا من الأول.ث

### الحديث الرابع

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف.

و قال في الشرائع: و يرث القصاص من يرث المال عدا الزوج و الزوجه، فإن

ص: ١٨٠

أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ عَفْوٌ وَلَا قَوْدٌ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْزِيمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِيمَنْ عَفَا مِنْ ذِي سَهْمٍ فَإِنْ عَفُوهُ جَائِزٌ وَقَضَى فِي أَرْبَعَةِ إِخْوَةٍ عَفَا أَحَدَهُمْ قَالَ يُعْطَى بِقِيَّتِهِمُ الدِّيَةَ وَيُرْفَعُ عَنْهُمْ بِحِصَّةِ الَّذِي عَفَا

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي رَجُلَيْنِ قَتَلَا رَجُلًا عَمْدًا وَلَهُ وَلِيَانٍ فَعَفَا أَحَدُ الْوَلِيِّينَ فَقَالَ إِذَا عَفَا عَنْهُمَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ دُرِيَ عَنْهُمَا الْقَتْلُ وَطُرِحَ عَنْهُمَا مِنَ الدِّيَةِ بِقَدْرِ حِصَّةِ مَنْ عَفَا وَأَذْيَا الْبَاقِي مِنْ أَمْوَالِهِمَا إِلَى الَّذِي لَمْ يَعْفُ وَقَالَ عَفْوُ كُلِّ ذِي سَهْمٍ جَائِزٌ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْدُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلَيْنِ عَمْدًا وَلَهُمَا أَوْلِيَاءٌ فَعَفَا أَوْلِيَاءَ أَحَدِهِمَا وَأَبَى الْآخَرُونَ قَالَ فَقَالَ يَقْتُلُ الَّذِي لَمْ يَعْفُ وَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَأْخُذُوا الدِّيَةَ أَخَذُوا قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقُلْتُ

لهما نصيبهما من الدية في عمد أو خطأ، وقيل: لا يرث القصاص إلا العصبه دون الأخوة والأخوات من الأم، ومن يتقرب بها، وقيل: ليس للنساء عفو ولا قود، وهو الأظهر.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن أو موثق.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف.

قوله عليه السلام: "درء عنهما القتل" موافق لما نسب إلى بعض العامة، وكذا الخبر الذي بعده.

قال الشيخ (ره) في الاستبصار بعد إيراد هذه الروايات: الوجه فيها أنه إنما ينتقل إلى الدية إذا لم يؤد من يريد القود إلى أولياء المقاد منه مقدار ما عفى عنه لأنه متى لم يؤد ذلك لم يكن له القود على حال انتهى.

أقول: ويمكن حمله على التقيء أيضا، والمسألة لا تخلو من إشكال.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح.

ص: ١٨١

لَأَبِي عَبِيدِ اللَّهِ عَ فَرَجُلَانِ قَتَلَا رَجُلًا عَمِدًا وَ لَهُ وَلِيَانِ فَعَفَا أَحَدُ الْوَلِيِّينَ قَالَ فَقَالَ إِذَا عَفَا بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ دُرِيَ عَنْهُمَا الْقَتْلُ وَ طُرِحَ عَنْهُمَا مِنَ الدِّيَةِ بِقَدْرِ حِصَّةِ مَنْ عَفَا وَ أَذْيَا الْبَاقِيَ مِنْ أَمْوَالِهِمَا إِلَى الَّذِينَ لَمْ يَعْفُوا  
 بَابُ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ بِالْدِّيَةِ عَلَى الْقَاتِلِ وَ الرَّجُلِ يَعْتَدِي بَعْدَ الْعَفْوِ فَيَقْتُلُ  
 ١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ فَقَالَ يُكْفَرُ عَنْهُ مِنْ ذُنُوبِهِ بِقَدْرِ مَا عَفَا وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَ أَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ قَالَ يَتَّبِعِي لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ أَنْ لَا يَعْشِيرَ أَحَاهُ إِذَا كَانَ قَدْ صَالَحَهُ عَلَى دِيَّةٍ وَ يَتَّبِعِي لِلَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ أَنْ لَا يَمْتَلُ

## باب الرجل يتصدق بالدية على القاتل، و الرجل يعتدي بعد العفو فيقتل

### الحديث الأول

#### الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

قوله "فَمَنْ تَصَدَّقَ" أى من تصدق بالقصاص بأن يعفو عنه مطلقا، فالتصدق بكفارة للمتصدق يكفر الله به ذنوبه، قوله تعالى "فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ" قال المحقق الأردبيلي (ره) قيل: المراد "بمن" القاتل، و "بالأخ" المقتول و قيل أراد بالأخ العافى الذى هو ولى الدم، سماه الله أخا للقاتل، ليشفق عليه، بأن يقبل الدية أو يعفو بالكلية "فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَ أَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ" أى فعل العافى اتباع بالمعروف، أى لا يشدد فى الطلب، و ينظره إن كان معسرا و لا يطالبه بالزيادة على حقه، و على المعفو له أداء إليه، أى إلى الولي أى الدفع عند الإمكان من غير مطل، و هو المروى عن أبى عبد الله و قيل: المراد فعلى المعفو عنه الاتباع و الأداء "ذَلِكَ" إشارة إلى جميع ما تقدم "تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَ رَحْمَةٌ" معناه جعل القصاص و الدية و العفو و التخيير بينهما تخفيف من الله و رحمة لكم "فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ"

ص: ١٨٢

أَخَاهُ إِذَا قَدَرَ عَلَى مَا يُعْطِيهِ وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدَاةِ اللَّهِ فَكُلُّهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ فَقَالَ هُوَ الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدِّيَةَ أَوْ يُعْفُو أَوْ يُصَالِحُ ثُمَّ يَعْتَدِي فَيَقْتُلُ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ قَالَ يُكْفَرُ عَنْهُ مِنْ ذُنُوبِهِ بِقَدْرِ مَا عَفَا مِنْ جِرَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعَ بِالْمَعْرُوفِ وَ آدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ قَالَ هُوَ الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدِّيَةَ فَيَتَّبِعِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَرُفَّقَ بِهِ فَلَا يُعَسِّرُهُ وَ يَتَّبِعِي لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ وَ لَا يَمْطَلُهُ إِذَا قَدَرَ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدَاةِ اللَّهِ فَكُلُّهُ عَذَابٌ

بأن قتل بعد قبول الدية والعفو، وهو المروي عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام و قيل:

بأن قتل غير القاتل سواء قتله أيضا أم لا أو طلب أكثر مما وجب له من الدية، و قيل: بأن تجاوز الحد بعد ما بين له كيفية القصاص، و قال: يجب الحمل على العموم "فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ" في الآخرة كما قالوا، و يحتمل كون العذاب في الدنيا أيضا بالقصاص و بالتعزير، و كذا يمكن حمل الاعتداء على الأعم من المذكورات، بأن لا يتبع بالمعروف و لا يؤدي بالإحسان أو لا يسلم القاتل نفسه للقصاص و غيرها، و قال في القاموس: عسر الغريم يعسره و يعسره: طلب منه على عسرة كأعسره، قوله عليه السلام:

"هو الرجل" لم يذكر في الخبر جواز القصاص و ظاهر الأصحاب ثبوته.

و قال الفيروز آبادي: المطل التسوية بالعدة و الدين.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.



ص: ١٨٣

أَلِيمٌ فَقَالَ الرَّجُلُ يَعْفُو أَوْ يَأْخُذُ الدِّيَةَ ثُمَّ يَجْرُحُ صَاحِبَهُ أَوْ يَقْتُلُهُ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ  
 ٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ  
 فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ مَا ذَلِكُ الشَّيْءُ قَالَ هُوَ الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدِّيَةَ فَأَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الرَّجُلَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَهُ  
 بِمَعْرُوفٍ وَلَا يُعَسِّرَهُ وَأَمَرَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ إِذَا أَيْسَرَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ - فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدَاةٍ فَلَهُ  
 عَذَابٌ أَلِيمٌ قَالَ هُوَ الرَّجُلُ يَقْبَلُ الدِّيَةَ أَوْ يُصَالِحُ ثُمَّ يَجِيءُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيُمَثَّلُ أَوْ يَقْتُلُ فَوَعَدَهُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا  
 بَابُ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجُوبٍ عَنْ أَبِي وَالدِّ الْحَنَاطِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ  
 رَجُلٍ مُسْلِمٍ قَتَلَ رَجُلًا مُسْلِمًا عَمْدًا فَلَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ أَوْلِيَاءَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَوْلِيَاءَ مِنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ مِنْ قَرَابَتِهِ فَقَالَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَغْرِضَ  
 عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ الْإِسْلَامَ فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُ يَدْفَعُ الْقَاتِلَ إِلَيْهِ فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ عَفَا وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ  
 أَحَدًا كَانَ الْإِمَامُ وَلِيُّ أَمْرِهِ

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف.

## باب

## الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام "أن يعرض" قال الوالد العلامة (ره): الظاهر أنه على التفضل ليرغبوا في الإسلام وإلا فميراثه له عليه السلام، ولعل  
 ذكر بيت المال للتقية، إذ ظاهر الأخبار أنه ما له عليه السلام، والظاهر أن عدم العفو أيضا للتقية، وإن كان هو المشهور، وقال في  
 الشرائع: إذا لم يكن للمقتول وارث سوى الإمام فله المطالبة بالقود أو الدية مع التراضي، وليس له العفو، وقال في المسالك: هذا هو  
 المشهور بين الأصحاب والمستند صحيحه أبي ولاد، وهو يتناول العمد والخطأ، وذهب ابن إدريس إلى

ص: ١٨٤

فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَةَ يَجْعَلُهَا فِي بَيْتِ مَيْلِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ جِنَايَةَ الْمَقْتُولِ كَانَتْ عَلَى الْإِمَامِ فَكَذَلِكَ يَكُونُ دِيَّتُهُ لِإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ قُلْتُ فَإِنْ عَفَا عَنْهُ الْإِمَامُ قَالَ فَقَالَ إِنَّمَا هُوَ حَقٌّ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنَّمَا عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْفُو

بَابُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِيانِ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ قَالَ أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ أَخَا رَجُلٍ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِقَتْلِهِ فَضْرَبَهُ الرَّجُلُ حَتَّى رَأَى أَنَّهُ قَدْ قَتَلَهُ فَحَمِلَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَوَجِدُوا بِهِ رَمَقًا فَعَالَجُوهُ فَبَرَأَ فَلَمَّا خَرَجَ أَخَذَهُ أَخُو الْمَقْتُولِ الْأَوَّلُ فَقَالَ أَنْتَ قَاتِلُ أَخِي وَ لِي أَنْ أَقْتَلَكَ فَقَالَ قَدْ قَتَلْتَنِي مَرَّةً فَأَنْطَلِقَ بِهِ إِلَى عُمَرَ فَأَمَرَهُ بِقَتْلِهِ فَخَرَجَ وَ هُوَ يَقُولُ وَاللَّهِ قَتَلْتَنِي مَرَّةً فَمَرُّوا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَخْبَرَهُ خَبْرَهُ فَقَالَ لَا تَعْجَلْ حَتَّى أَخْرُجَ إِلَيْكَ فَدَخَلَ عَلَى عُمَرَ فَقَالَ لَيْسَ الْحُكْمُ فِيهِ هَكَذَا فَقَالَ مَا هُوَ يَا أَبَا الْحَسَنِ فَقَالَ يَقْتَضِي هَذَا مِنْ أَخِي الْمَقْتُولِ الْأَوَّلِ مَا صَنَعَ بِهِ ثُمَّ يَقْتُلُهُ بِأَخِيهِ فَنَظَرَ الرَّجُلُ أَنَّهُ إِنْ اقْتَصَصَ مِنْهُ أَتَى عَلَى نَفْسِهِ فَعَفَا

جواز عفوه عن القصاص و الدية كغيره من الأولياء بل هو أولى بالعمو و له وجه وجيه إلا أن صحة الرواية و ذهاب معظم الأصحاب إلى العمل بمضمونها مع عدم المعارض تعين العمل بها.

باب

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل.

و قال في المسالك: الرواية ضعيفة بالرجال و الإرسال، و إن كان عمل بمضمونها الشيخ في النهاية و أتباعه، و لذلك اختار المحقق التفصيل بأنه إن كان ضربه بما ليس له الاقتصاص به كالعصا لم يكن له الاقتصاص حتى يقتص منه الجاني أو الدية و إن كان قد ضربه بما له ضربه به كالسيف كان له قتله من غير قصاص عليه في الجرح، لأنه استحق عليه إزهاق نفسه، و ما فعله من الجرح مباح له، لأنه جرحه بماله

ص: ١٨٥

عَنْهُ وَتَارَكَ

بَابُ الْقَسَامَةِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَسَامَةِ كَيْفَ كَانَتْ فَقَالَ هِيَ حَقٌّ وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَنَا وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَقَتَلْنَا النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ثُمَّ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ وَإِنَّمَا الْقَسَامَةُ نَجَاةٌ لِلنَّاسِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْقَسَامَةِ هَلْ جَرَتْ فِيهَا سِنَّةٌ قَالَ فَقَالَ نَعَمْ خَرَجَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ يُصَيِّبَانِ مِنَ الثَّمَارِ فَتَفَرَّقَا فَوُجِدَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا فَقَالَ أَصِيحَابُهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ص إِنَّمَا قَتَلَ صَاحِبَنَا الْيَهُودُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص تُحَلِّفُ الْيَهُودُ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نُحَلِّفُ

فعله، و المباح لا يستعقب الضمان، و يمكن حمل الرواية عليه.

## باب القسامه

### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

و قال فى النهاية: القسامه بالفتح اليمين.

### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: صحيح.

و قال فى الروضة: قد و القسامه خمسون يمينا بالله تعالى فى العمد إجماعا، و الخطا على الأشهر، و قيل: خمسة و عشرون، لصحيحة ابن سنان، و الأول أحوط يحلفها المدعى مع اللوث، إن لم يكن له قوم، فإن كان للمدعى قوم و المراد بهم أقاربه، و إن لم يكونوا وارثين حلف كل منهم يمينا إن كانوا خمسين، و لو زادوا اقتصر على خمسين و المدعى من جملتهم، و يتخرون فى تعيين الحالف منهم، و لو نقصوا كررت عليهم أو على بعضهم إلى أن تبلغ خمسين، و كذا لو امتنع بعضهم كررت على الباذل، و يثبت القسامه فى الأعضاء بالنسبة إلى النفس فى الديه، و قيل: قسامه

ص: ١٨٦

الْيَهُودَ عَلَىٰ أَحِينَا وَهُمْ قَوْمٌ كَفَّارٌ قَالَ فَاحْلِفُوا أَنْتُمْ قَالُوا كَيْفَ نَحْلِفُ عَلَىٰ مَا لَمْ نَعْلَمْ وَ لَمْ نَشْهَدْ قَالَ فَوَدَاهُ النَّبِيُّ ص مِنْ عِنْدِهِ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ كَانَتْ الْقَسَامَةُ قَالَ فَقَالَ أَمَا إِنَّهَا حَقٌّ وَ لَوْ لَا ذَلِكَ لَقَتَلَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَ إِنَّمَا الْقَسَامَةُ حَوْطٌ يُحَاطُ بِهِ النَّاسُ ٣ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسِيكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْقَسَامَةِ هَلْ جَرَتْ فِيهَا سُنَّةٌ قَالَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ سِنَانَ قَالَ وَ فِي حَدِيثِهِ هِيَ حَقٌّ وَ هِيَ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَنَا

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِئَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَسَامَةِ فَقَالَ الْحُقُوقُ كُلُّهَا الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا فِي الدَّمِ خَاصَّةً فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص بَيْنَمَا هُوَ بِحَيْبَرٍ إِذْ فَتَدَتِ الْأَنْصَارُ رَجُلًا مِنْهُمْ فَوَجِدُوهُ قَتِيلًا فَصَالَتِ الْأَنْصَارُ إِنَّ فُلَانَ الْيَهُودِيَّ قَتَلَ صَاحِبَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِلطَّلَبِينَ أَفِيمُوا رَجُلَيْنِ عَدَلَيْنِ مِنْ غَيْرِكُمْ أَقِيدُوهُ بِرُمَّتِهِ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا شَاهِدِينَ فَأَفِيمُوا قَسَامَةً حَمْسِينَ رَجُلًا أَقِيدُوهُ بِرُمَّتِهِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا عِنْدَنَا شَاهِدَانِ مِنْ غَيْرِنَا وَ إِنَّا لَنَكْرَهُ أَنْ نُقْسِمَ عَلَىٰ مَا لَمْ تَرَهُ فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ص مِنْ عِنْدِهِ وَ قَالَ إِنَّمَا حُقِنَ دِمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَسَامَةِ لِكَيْ إِذْ رَأَى الْفَاجِرُ الْفَاسِقُ فُوضَةً مِنْ عَدُوِّهِ حَجَزَهُ مَخَافَةُ الْقَسَامَةِ أَنْ

الأعضاء الموجبة للدية ست أيمان، و ما نقص عنها بالنسبة، و الأقوى الأول، فلو لم يكن له قسامه أو أبي عن الحلف أحلف المنكر و قومه خمسين يمينا ببراءته، فإن امتنع ألزم الدعوى، و إن بذلها قومه، و قال الشيخ في المبسوط: له رد اليمين على المدعى كغيره من المنكرين، فتكفى حينئذ اليمين الواحدة، و هو ضعيف، و قال في القاموس: حاطه حوطا و حيطا و حياطة حفظه و صانه و تعهده.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن.

و قال في النهاية الرمة بالضم قطعاً من جبل، و يكسر و دفع رجل إلخ بعيرا بجبل في عنقه، فقيل لكل من دفع شيئا بجملته أعطاه برمته انتهى.

ص: ١٨٧

يُقْتَلُ بِهِ فَكَفَّ عَنْ قَتْلِهِ وَإِلَّا حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَسَامَةً خَمْسِينَ رَجُلًا مِمَّا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا وَإِلَّا أَعْرَمُوا الدِّيَةَ إِذَا وَجِدُوا قَتِيلًا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ إِذَا لَمْ يُقْسَمِ الْمُدَّعُونَ

٥ ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة قال سألت أبا عبد الله ع عن القسامة فقال هي حق إن رجلاً من الأنصار وجد قتيلاً في قليب من قلب اليهود فأتوا رسول الله ص فقالوا يا رسول الله إنا وجدنا رجلاً منا قتيلاً في قليب من قلب اليهود فقال اتنوني بشاهدين من غيركم قالوا يا رسول الله ما لنا شاهدان من غيرنا فقال لهم رسول الله ص فليقسم خمسون رجلاً منكم على رجل ندفعه إليكم قالوا يا رسول الله وكيف نقسم على ما لم نره فقال فيقسم اليهود قالوا يا رسول الله وكيف نرضى باليهود وما فيهم من الشرك أعظم فوداه رسول الله ص قال زرارة قال أبو عبد الله ع إنما جعلت القسامة احتياطاً لدماء الناس لكيما إذا أراد الفاسق أن يقتل رجلاً أو يغتال رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك وامتنع من القتل

٦ أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ابن بكير عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال إن الله عز و حبل حكم في دماءكم بغير ما حكم به في أموالكم حكم في أموالكم أن البيئته على المدعى واليمين على المدعى عليه وحكم في دماءكم أن البيئته على من ادعى عليه واليمين على من ادعى لكيلا يبطل دم امرئ مسلم

٧ محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل بن بريع عن حنان بن سدير قال قال لي أبو عبد الله ع سألتني ابن شبرمة ما تقول في القسامة في الدم فأجبت

و ظاهر الخبر أن مع نكول المدعى عليه يثبت الدية، لا القود، و حمل على ما إذا ادعوا الخطأ.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن.

و في القاموس: غاله أهلكه كاغتاله و أخذه من حيث لم يدر.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: موثق.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: موثق.

ص: ١٨٨

بِمَا صَيَّعَ النَّبِيُّ ص فَقَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ النَّبِيَّ ص لَمْ يَصَيَّعْ هَكَذَا كَيْفَ كَانَ الْقَوْلُ فِيهِ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ أَمَا مَا صَيَّعَ النَّبِيُّ ص فَقَدْ أَخْبَرْتُكَ بِهِ وَ أَمَا مَا لَمْ يَصَيَّعْ فَلَا عِلْمَ لِي بِهِ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْقَسَامَةِ أَيَّنَ كَانَ يَدُوهَا قَالَ كَانَ مِنْ قَبْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص لَمَّا كَانَ بَعْدَ فَتْحِ خَيْبَرَ تَخَلَّفَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ أَصْحَابِهِ فَرَجَعُوا فِي طَلَبِهِ فَوَجَدُوهُ مُتَشَحِّطًا فِي دَمِهِ قَتِيلًا فَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَتَلْتَ الْيَهُودَ صَاحِبِنَا فَقَالَ لِيُقْسِمَ مِنْكُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا عَلَى أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نُقْسِمُ عَلَى مَا لَمْ نَرَهُ قَالَ فَيُقْسِمُ الْيَهُودُ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ يَصِدُّقُ الْيَهُودَ فَقَالَ أَنَا إِذَا أَدَى صَاحِبِكُمْ فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ الْحُكْمُ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَكَمَ فِي الدِّمَاءِ مَا لَمْ يَحْكَمْ فِي شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ لِتَعْظِيمِهِ الدِّمَاءَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَدَعَى عَلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَكُنِ الْيَمِينُ لِلْمُدَّعَى وَكَانَتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِذَا أَدَعَى الرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ بِالْدَمِ أَنَّهُمْ قَتَلُوا كَانَتِ الْيَمِينُ لِمُدَّعَى الدَّمِ قَبْلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ فَعَلَى الْمُدَّعَى أَنْ يَجِيءَ بِخَمْسِينَ رَجُلًا يَخْلِفُونَ أَنْ فُلَانًا قَتَلَ فُلَانًا فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ الَّذِي حُلِفَ عَلَيْهِ فَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا وَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاءُوا قَبِلُوا الدِّيَةَ وَإِنْ لَمْ يُقَسِّمُوا فَإِنَّ عَلَى الَّذِينَ أَدَعَى عَلَيْهِمْ أَنْ يَخْلِفَ مِنْهُمْ خَمْسُونَ مَا قَتَلْنَا وَ لَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا فَإِنْ فَعَلُوا وَدَى أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ وَجَدَ فِيهِمْ وَإِنْ كَانَ بَارِضٍ فَلَاهُ أُدِّيَتْ دِيَّتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ لَا يَبْطُلُ دَمٌ امْرِيٍّ مُسْلِمٍ

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ جَمِيعًا

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

وقال في النهاية: وداه: أى أعطى ديته. قوله صلى الله عليه وآله وسلم "الذين وجد فيهم" أى استحبابا، ولعله سقط "وإلا" كما هو موجود فى خبر بريد، إلا أن يكون حلفهم على نفي العمد لا مطلقا.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح.

ص: ١٨٩

عَنِ الرَّضَاعِ وَعِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ عَنْ أَبِيهِ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الْمُتَطَبِّبِ قَالَ عَرَضْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا أَفْتَى بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي الدِّيَاتِ فَمِمَّا أَفْتَى بِهِ أَفْتَى فِي الْجَسَدِ وَجَعَلَهُ سِتَّةَ فَرَائِضِ النَّفْسِ وَالبَصِيرِ وَالسَّمْعِ وَالكَلَامِ وَنَقْضِ الصَّوْتِ مِنَ الغَنَنِ وَالبَحْحِ وَالشَّلْلِ مِنَ اليَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ثُمَّ جَعَلَ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ قَسَامَةٌ عَلَى نَحْوِ مَا بَلَغَتْ الدِّيَةُ وَالقَسَامَةُ جَعَلَ فِي النَّفْسِ عَلَى العَمْدِ خَمْسِينَ رَجُلًا وَجَعَلَ فِي النَّفْسِ عَلَى الخَطَا خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ رَجُلًا وَعَلَى مَا بَلَغَتْ دِيَتُهُ مِنَ الجُرُوحِ أَلْفَ دِينَارٍ سِتَّةَ نَفَرٍ فَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَبِحَسَابِهِ مِنْ سِتَّةِ نَفَرٍ وَالقَسَامَةُ فِي النَّفْسِ وَالسَّمْعِ وَالبَصِيرِ وَالعَقْلِ وَالصَّوْتِ مِنَ الغَنَنِ وَالبَحْحِ وَنَقْضِ اليَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ فَهُوَ مِنْ سِتَّةِ أَجْزَاءِ الرَّجُلِ تَفْسِيرٌ ذَلِكَ إِذَا أُصِيبَ الرَّجُلُ مِنْ هَذِهِ الأَجْزَاءِ السِّتَّةِ وَقِيَاسٌ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ سُدَسَ بَصِيرِهِ أَوْ سَمْعِهِ أَوْ كَلَامِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ حَلَفَ هُوَ وَخِدَهُ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَ بَصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ وَإِنْ كَانَ نِصْفَ بَصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ رَجُلَانِ وَإِنْ كَانَ ثُلثِي بَصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ وَإِنْ كَانَ أَرْبَعَةَ بَصِيرِهِ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ أَرْبَعَةُ نَفَرٍ وَإِنْ كَانَ بَصْرَهُ كُلَّهُ حَلَفَ هُوَ وَحَلَفَ مَعَهُ خَمْسَةُ نَفَرٍ وَكَذَلِكَ القَسَامَةُ كُلُّهَا فِي الجُرُوحِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَصَابِ مِنْ يَحْلِفُ مَعَهُ ضَوْعِفَتْ عَلَيْهِ الأَيْمَانُ فَإِنْ كَانَ سُدَسَ بَصِيرِهِ حَلَفَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَإِنْ كَانَ الثُّلُثَ حَلَفَ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ كَانَ النِّصْفَ حَلَفَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَإِنْ كَانَ الثُّلثَيْنِ حَلَفَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَإِنْ كَانَ خَمْسَةَ أَشْدَاسٍ حَلَفَ خَمْسَ مَرَّاتٍ وَإِنْ كَانَ كُلَّهُ حَلَفَ سِتَّةَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يُعْطَى

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ يُونُسَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي القَسَامَةِ خَمْسُونَ رَجُلًا فِي العَمْدِ وَ فِي الخَطَا خَمْسَةَ وَعِشْرُونَ رَجُلًا

قوله عليه السلام "و القسامة في النفس" أي القسامة الموجبة لكل الدية إنما تكون في النفس، و في هذه الأجزاء الستة، و في الفقيه " فهذه ستة أجزاء الرجل "فقوله "هذه" إشارة إلى ما عدا النفس، قوله "تفسير ذلك" كلام المؤلف.

ص: ١٩٠

وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَحْلِفُوا بِاللَّهِ

بَابُ ضَمَانِ الطَّيِّبِ وَالْبَيْطَارِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَزِيدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ تَطَبَّبَ أَوْ تَبَيَّطَرَ فَلْيَأْخُذِ الْبَرَاءَةَ مِنْ وِلِيِّهِ وَإِلَّا فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ

قوله عليه السلام "أربعة أحماس بصره" قد مر الكلام فيه في باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور.

### باب ضمان الطبيب و البيطار

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

وقال في الروضة: الطبيب يضمن في ماله ما يتلف بعلاجه نفسا و طرفا، وإن احتاط و اجتهد و أذن المريض، و قال ابن إدريس: لا يضمن مع العلم و الاجتهاد، للأصل و لسقوطه بإذنه، و ربما ادعى على الأول يعنى الضمان الإجماع، و لو أبرأه المعالج من الجناية قبل وقوعها فالأقرب الصحة، لمسيس الحاجة إلى مثل ذلك، و لروايته السكوني و إنما ذكر الولي لأنه هو المطالب على تقدير التلف، فلما شرع الإبراء قبل الاستقرار صرف إلى من يتولى المطالبة، و ظاهر العبارة أن المبرء المريض، و يمكن تكلف إدخاله في الولي، و ذهب ابن إدريس إلى عدم صحتها قبله و هو حسن.



ص: ١٩١

## بَابُ الْعَاقِلَةِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَالدِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ بَيْنَ أَهْلِ الدَّمَةِ مُعَاقَلَةٌ فِيمَا يَجْتُونَ مِنْ قَتْلِ أَوْ جِرَاحِهِ إِنَّمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ رَجَعَتِ الْجَنَازَةُ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُمْ يُؤَدُّونَ إِلَيْهِ الْجَزِيَّةَ كَمَا يُؤَدِّي الْعَبْدُ الضَّرْبِيَّةَ إِلَى سَيِّدِهِ قَالَ وَهُمْ مَمَالِيكَ الْإِمَامِ فَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ فَهُوَ حُرٌّ

٢ ابْنُ مَجْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ قَالَ أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ عَشِيرَتُكَ

## باب العاقلة

## إشارة

## باب العاقلة

وقال في الروضة: العاقلة التي تحمل دية الخطأ، سميت بذلك إما من العقل وهو الشد، ومنه سمي الحبل عقالا، لأنها تعقل الإبل بفتاء ولى المقتول المستحق للدية، أو لتحملهم العقل، وهو الدية وسميت الدية بذلك، لأنها تعقل لسان ولى المقتول أو من العقل، وهو المنع، لأن العشيرة كانت تمنع القاتل بالسيف في الجاهلية ثم منعت عنه في الإسلام بالمال.

## الحديث الأول

## الحديث الأول

صحيح.

وقال في الروضة: عاقلة الذمي نفسه دون عصبته وإن كانوا كفارا، ومع عجزه عن الدية فالإمام عاقلته، لأنه يؤدي الجزية إليه كما يؤدي المملوك الضريبة إلى مولاه فكان بمنزلة، وإن خالفه في كون مولى العبد لا يعقل جنائته، لأنه ليس مملوكا محضا كذا عللوه، وفيه نظر.

## الحديث الثاني

## الحديث الثاني

ضعيف.

وقال في الروضة: العاقلة هم من تقرب إلى القاتل بالأب كالإخوة والأعمام وأولادهما وإن لم يكونوا وارثين في الحال، وقيل: من يرث دية القاتل لو قتل،

ص: ١٩٢

وَقَرَابَتِكَ فَقَالَ مَا لِي بِهِذِهِ الْبُلْدَةِ عَشِيرَةٌ وَلَا قَرَابَةٌ قَالَ فَقَالَ فَمِنْ أَيِّ أَهْلِ الْبُلْدَانِ أَنْتَ فَقَالَ أَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمُؤَصِّلِ وُلِدْتُ بِهَا وَ لِي بِهَا قَرَابَةٌ وَأَهْلُ بَيْتِ قَالَ فَسَأَلَ عَنْهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ بِالْكَوْفَةِ قَرَابَةً وَلَا عَشِيرَةً قَالَ فَكَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى الْمُؤَصِّلِ أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَحَلِيَّتَهُ كَذَا وَكَذَا قَتَلَ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَطَأً فَذَكَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُؤَصِّلِ وَأَنَّ لَهُ بِهَا قَرَابَةً وَأَهْلُ بَيْتٍ وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِ إِلَيْكَ مَعَ رَسُولِي فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَحَلِيَّتَهُ كَذَا وَكَذَا فَإِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَرَأْتَ كِتَابِي فَافْحَصْ عَنْ أَمْرِهِ وَسَلْ عَنْ قَرَابَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمُؤَصِّلِ مِمَّنْ وُلِدَ بِهَا وَأَصَبَتْ لَهُ بِهَا قَرَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَاجْمَعْهُمْ إِلَيْكَ ثُمَّ انْظُرْ فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ رَجُلٌ يَرِثُهُ لَهُ سَيِّئُهُمْ فِي الْكِتَابِ لَا يَحْبِبُهُ عَنْ مِيرَاثِهِ أَحَدٌ مِنْ قَرَابَتِهِ فَالْزِمْهُ الدِّيَةَ وَخُذْهُ بِهَا نُجُومًا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ قَرَابَتِهِ أَحَدٌ لَهُ سَهْمٌ فِي الْكِتَابِ وَكَانُوا قَرَابَتَهُ سَوَاءً فِي النَّسَبِ وَكَانَ لَهُ قَرَابَتُهُ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فِي النَّسَبِ سَوَاءً فَفُضِّصْ الدِّيَةَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ مِنَ الرِّجَالِ الْمُدْرِكِينَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ ثُلثِي الدِّيَةَ وَاجْعَلْ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ ثُلثَ الدِّيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ مِنْ قَبْلِ

ولا يلزم من لا- يرث من ديته شيئاً مطلقاً، وقيل: هم المستحقون لميراث القاتل من الرجال العقلاء من قبل أبيه أو أمه، فإن تساوت القرابتان كإخوة الأب وإخوة الأم كان على إخوة الأب الثلثان، وعلى إخوة الأم الثلث، وما اختاره المصنف هو الأشهر بين المتأخرين، ومستند الأقوال غير نقي، ولا تعقل المرأة والصبي والمجنون والفقير عند استحقاق المطالبة وإن كان غنياً أو عاقلاً وقت الجنائى، وإن ورثوا جميعاً من الدية، ويدخل فى العقل العمودان الآباء والأولاد وإن علواً أو سفلاً، لأنهم أخص القوم وأقربهم، ولرواية سلمة بن كهيل، وفى سلمة ضعف، والمشهور عدم دخولهم فيه، ومع عدم القرابة فالمعتق للجاني، فإن لم يكن فعصباته ثم معتق المعتق ثم عصباته ثم معتق أبي المعتق، ثم عصباته كترتيب الميراث، ولا يدخل ابن المعتق وأبوه وإن علاً أو سفلاً على الخلاف، ولو تعدد المعتق اشتركوا ثم ضامن الجريرة، ثم الإمام من بيت المال.

وقال فى المسالك: هل يجمع بين القريب والبعيد فيه قولان: أشبههما الترتيب

ص: ١٩٣

أَبِيهِ فَفُضَّ الدِّيَّةَ عَلَى قَرَابَتِهِ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ مِنَ الرَّجَالِ الْمُدْرِكِينَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ خُدُّهُمْ بِهَا وَاسْتَأْدِهِمُ الدِّيَّةَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ وَلَا قَرَابَةٌ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ فَفُضَّ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْمَوْصِلِ مِمَّنْ وُلِدَ بِهَا وَنَسَأَ وَلَا تُدْخِلَنَّ فِيهِمْ غَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ ثُمَّ اسْتَأْدِ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فِي كُلِّ سِنَةٍ نَجْمًا حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ قَرَابَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَوْصِلِ وَلَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا وَكَانَ مُبْطَلًا فَرُدَّهُ إِلَيَّ مَعَ رَسُولِي فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَأَنَا وَلِيُّهُ وَالْمُؤَدَّى عَنْهُ وَلَا أُبْطِلُ دَمَ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ

٣ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِشَمِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا ثُمَّ هَرَبَ الْقَاتِلُ فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ قَالَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَخَذْتَ الدِّيَّةَ مِنْ مَالِهِ وَإِلَّا فَمَنْ

في التوزيع فيقدم الأقرب فالأقرب، ولا يتعدى إلى البعيد إلا مع عجز القريب عن الإتمام بحسب نظر الإمام أو نقصانه عن المقدر، حيث حكم بالتقدير فيبدأ بالأخوة إن لم نقل بدخول الأب والولد ثم بأولادهم ثم الأعمام ثم أولادهم على ترتيب الإرث وقال في الشرائع: ولا يدخل في العقل أهل الديوان ولا أهل البلد إذا لم يكونوا عصبه وفي روايه سلمه ما يدل على إلزام أهل بلد القاتل مع فقد القرابة، ولو قتل في غيره وهو مطروح.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: موثق و آخره مرسل.

وقال في المسالك: مبنى المسألة على أن الواجب في العمد بالأصالة هل هو القود لا غير كما هو المشهور، أم أحد الأمرين كما هو مذهب ابن الجنيد وابن أبي عقيل، فعلى الثاني لا إشكال في وجوب الدية، وعلى الأول هل يقع للقود بدل أم لا يختلف الأصحاب فيه فذهب جماعة منهم الشيخ في المبسوط وابن إدريس مدعي الإجماع [إلى العدم وذهب الأكثر ومنهم الشيخ في النهاية وابن زهرة مدعي الإجماع] والقاضي وأبو الصلاح إلى وجوب الدية في ماله، لرواية البنزطي عن الباقر عليه السلام ورواية أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) ويمكن أن يخص الحكم بموضع الفرض نظرا إلى أنه فوت العوض مع مباشرته تفويت المعوض فيضمن البدل، وهذا لا يتم بمطلق

ص: ١٩٤

الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ وَدَاهُ الْإِمَامُ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ  
وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ثُمَّ لِلْوَالِي بَعْدُ حَبْسُهُ وَأَدْبُهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي مَرْزِيمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ  
عَلَى الْعَاقِلَةِ إِلَّا الْمَوْضِحَةُ فَصَاعِدًا وَقَالَ مَا دُونَ السَّمْحَاقِ أَجْرُ الطَّيِّبِ سِوَى الدِّيَةِ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَفْزَةَ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا تَضْمَنُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا إِقْرَارًا  
وَلَا صُلْحًا

موته، و بمضمونها أفتى أكثر القائلين به، و إن كان بعضهم جعل مورد الرواية مطلق الهلاك، ثم الظاهر ثبوت الدية في ماله لا غير،  
فلو لم يكن له مال سقطت، و هذا مختار المتأخرين، و الروايتان تدلان على وجوبها في مال الأقربين عند تعذر أخذها من ماله، و على  
ذلك عمل الأكثر.

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن أو موثق.

قوله عليه السلام: "ما دون السمحاق" أي من السمحاق إلى الحارصة شيء قليل أربعة من الإبل إلى واحد ليس بديء حتى يتحملها  
العاقلة، و إنما فرضها الشارع لأجر الطيب، أو لا يلزم في الخطأ المحض فيها شيء، بل يعطى شيئاً قليلاً لأجر الطيب و الأول أوفق  
للأصول.

و قال في الروضة: لا خلاف في ضمان العاقلة دية الموضحة فما فوقها، و اختلف فيما دون الموضحة لعدم الأدلة و خصوص موثقة  
أبي مريم و عدم الضمان أشهر.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "و لا إقراراً" أي لا يقبل إقرار الجاني خطأ على العاقلة، و لا الصلح الذي وقع على جناية العمد، و عليهما الفتوى.  
و قال في الروضة: و لا تعقل العاقلة عمداً محضاً و لا شبيهاً به. و إنما تعقل الخطأ المحض.

ص: ١٩٥

باب

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُّونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ  
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَضَى فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ مَعَ امْرَأَةٍ يُجَامِعُهَا فَيَرْجِعُ ثُمَّ يَزُجُّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَالَ يُعْرَمُ الدِّيَّةَ إِذَا قَالَ  
 شُبَّهَ عَلَيَّ فَإِنْ رَجَعَ اثْنَانِ وَقَالَ شُبَّهَ عَلَيْنَا غُرِّمَا نِصْفَ الدِّيَّةِ وَإِنْ رَجَعُوا جَمِيعًا وَقَالُوا شُبَّهَ عَلَيْنَا غُرِّمُوا الدِّيَّةَ وَإِنْ قَالُوا شَهِدْنَا بِالزُّورِ قُتِلُوا  
 جَمِيعًا

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ بَعْضِ أَصِحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِالزَّوْنَى ثُمَّ رَجَعَ  
 أَحَدُهُمْ بَعْدَ مَا قُتِلَ الرَّجُلُ قَالَ إِنْ قَالَ الرَّابِعُ وَهَمَّتْ ضَرْبَ الْحَدِّ وَغُرِّمَ الدِّيَّةَ وَإِنْ قَالَ تَعَمَّدَتْ قُتِلَ  
 ٣ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعَيْمٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ

و قال في الشرائع: و لا يعقل العاقلة إقرارا و لا صلحا و لا جناية عمد مع وجود القاتل.

باب

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

قوله عليه السلام: "قتلوا جميعا" أى مع رد ثلاث ديات.

### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: مرسل.

و لعله على المشهور الحد فيه محمول على التعزير، و الدية على ربعها و القتل على ما إذا رد الولي عليه ثلاثة أرباع الدية.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

و قال في الشرائع: لو قال أحد شهود الزنا بعد رجم المشهود عليه تعمدت

ص: ١٩٦

أَرْبَعُهُ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزَّنى فَلَمَّا قُتِلَ رَجَعَ أَحَدُهُمْ عَن شَهَادَتِهِ قَالَ فَقَالَ يُقْتَلُ الرَّابِعُ وَيُؤَدَّى الثَّلَاثَةُ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ  
 ٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَلَمِيِّ جَمِيعاً عَنِ الْفَتْحِ بْنِ يَزِيدِ  
 الْجُرْجَانِيِّ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي أَرْبَعِهِ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ زَنَى فَرَجِمَ ثُمَّ رَجَعُوا وَقَالُوا قَدْ وَهَمْنَا يُلْزَمُونَ الدِّيَةَ وَإِنْ قَالُوا إِنَّا تَعَمَّدْنَا  
 قَتَلَ أَى الأَرْبَعِهِ شَاءَ وَلِيُّ المَقْتُولِ وَرَدَّ الثَّلَاثَةَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ إِلَى أَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ الثَّانِي وَيُجْلَدُ الثَّلَاثَةُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جُلْدَةً وَ  
 إِنْ شَاءَ وَلِيُّ المَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَهُمْ رَدَّ ثَلَاثَ دِيَاتٍ عَلَى أَوْلِيَاءِ الشُّهُودِ الأَرْبَعَةَ وَيُجْلَدُونَ ثَمَانِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُمَّ يَقْتُلُهُمُ الإِمَامُ- وَقَالَ  
 فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَارَقٌ فَقُطِعَ ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَقَالَ وَهَمْتُ فِي هَذَا وَلَكِنْ كَانَ غَيْرُهُ يُلْزَمُ نِصْفَ دِيَةِ اليَدِ وَلَا تُقْبَلُ  
 شَهَادَتُهُ فِي الآخِرِ فَإِنْ رَجَعَا جَمِيعاً وَقَالَا وَهَمْنَا بَلْ كَانَ السَّارِقُ فَلَنَا أَلْزَمَا دِيَةَ اليَدِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الآخِرِ وَإِنْ قَالَا إِنَّا

فإن صدقه الباقون كان لأولياء الدم قتل الجميع، و يردوا ما فضل عن دية المرجوم و إن شاءوا قتلوا واحدا و يرد الباقون تكمله ديته  
 بالحصص بعد وضع نصيب المقتول، و إن شاءوا قتلوا أكثر من واحد، أما لو لم يصدق الباقون لم يمض إقراره إلا على نفسه فحسب.  
 و قال فى النهاية: يقتل و يرد عليه الباقون ثلاثة أرباع الدية و لا وجه له.  
 و قال فى المسالك: و وافقه ابن الجنيد، و مستندهما حسنة إبراهيم بن نعيم، و ربما حملت على ما إذا رجعوا بأجمعهم، لكن قال  
 أحدهم: تعمدت و قال الباقون أخطأنا.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

و قال ابن حمزة فى الوسيلة: إن شهدا على إنسان بالسرقة فقطع ثم جاء بآخر و قالا قد وهما، و السارق هذا غرما دية يد المقطوع، و  
 لم تقبل شهادتهما على الثانى.

ص: ١٩٧

تَعَمَّدْنَا قَطَعَ يَدُ أَحَدِهِمَا بِيَدِ الْمُقْطُوعِ وَ يُؤَدَّى الَّذِي لَمْ يُقْطَعْ رُبْعَ دِيَةِ الرَّجُلِ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمُقْطُوعِ الْيَدِ فَإِنْ قَالَ الْمُقْطُوعُ الْأَوَّلُ لَا أَرْضَى  
أَوْ تُقْطَعُ أَيْدِيهِمَا مَعًا رَدَّ دِيَةَ يَدٍ فَتُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا وَ تُقْطَعُ أَيْدِيهِمَا  
بَابٌ فِيمَا يُصَابُ مِنَ الْبِهَائِمِ وَ غَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِ  
١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي  
عَيْنِ فَرَسٍ فُقِّتَتْ عَيْنُهَا بِرُبْعٍ ثَمَّنَهَا يَوْمَ فُقِّتَتْ عَيْنُهَا

قوله عليه السلام "ربع دية" لعل الحكم برقع دية الرجل محمول على التقيء، لأنهم يقطعون من الزند، و أما على مذهب الأصحاب  
ففيه قطع أربع أصابع و دية أربع أصابع لا تبلغ ربع الدية، و يمكن أن يكون محمولا على ما إذا شهدوا عند المخالفين، فقطعوا من  
الزند و الله يعلم.

### باب فيما يصاب من البهائم و غيرها من الدواب

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

و المشهور بين الأصحاب لزوم الأرش في الجنائى على أعضاء الحيوان مطلقا من غير تفصيل، و ذهب الشيخ في الخلاف إلى أن كل  
ما فى البدن منه اثنان فيها القيمة، و فى أحدهما نصفها و عمل بمضمون هذه الأخبار ابن الجنيد و ابن البراج و ابن حمزة فى الوسيلة و  
يحيى بن سعيد فى الجامع، و غيرهم و سائر الأصحاب ذكروها رواية و حملها فى المختلف على غير الغاصب فى إحدى العينين بشرط  
نقص القدر عن الأرش و الله يعلم.

و قال فى الشرائع: لا تقدير فى قيمة شىء من أعضاء الدابة بل يرجع إلى الأرش السوقي، و روى فى عين الدابة ربع قيمتها، و حكى  
الشيخ فى المبسوط و الخلاف

ص: ١٩٨

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ عَلِيًّا ع قَضَى فِي عَيْنِ دَابَّةٍ رُبْعَ التَّمَنِ

٣ الْحَسِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبِيانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ فَقَأَ عَيْنَ دَابَّةٍ فَعَلَيْهِ رُبْعٌ تَمَنَاهَا

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع رَفِعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ قَتَلَ خَنْزِيرًا فَضَمَّنَهُ قِيمَتَهُ وَرَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ كَسَرَ بَرَبَطًا فَأَبْطَلَهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

عن الأصحاب في عين الدابة نصف قيمتها، وفي العينين كمال قيمتها، وكذا في كل ما في البدن منه اثنان و الرجوع إلى الأرض

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف.

وقال في الروضة: و أما الخنزير فيضمن للذمي مع الاستتار به بقيمته عند مستحله إن أتلفه و بأرشه كذلك إن أعابه، و كذا لو أتلف المسلم على الذمي المستتر خمرا أو آله لهو مع استتاره بذلك، فلو أظهر شيئا منهما فلا ضمان على المتلف مسلما كان أم كافرا فيهما.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: موثق.

وقال في الروضة: في كلب الصيد أربعون درهما على الأشهر، و قيل: قيمته و خصه الشيخ بالسلوقي نظرا إلى وصفه به في الرواية و هو نسبة إلى سلوق قرية باليمن أكثر كلابها معلمة و الباكون حملوه على المعلم مطلقا للمشابهة، و في كلب



ص: ١٩٩

ع قَالَ فِي دِيَةِ الْكَلْبِ السَّلُوقِيِّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يَدِيَهُ لِيُنِي جُدَيْمَةً  
 ٦ عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع أَنَّهُ قَالَ دِيَةُ الْكَلْبِ السَّلُوقِيِّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا  
 جَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَدِيَةُ كَلْبِ الْغَنَمِ كَبْشٌ وَدِيَةُ كَلْبِ الزَّرْعِ جَرِيْبٌ مِنْ بُرٍّ وَدِيَةُ كَلْبِ الْأَهْلِ قَفِيْزٌ مِنْ تُرَابٍ لِأَهْلِهِ  
 ٧ عَلِيٌّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِيمَنْ قَتَلَ كَلْبَ الصَّيْدِ قَالَ يُقَوْمُهُ وَكَذَلِكَ  
 الْبَارِي وَكَذَلِكَ كَلْبُ الْغَنَمِ وَكَذَلِكَ كَلْبُ الْحَائِطِ  
 ٨ النَّوْفَلِيُّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص

الغنم كبش، وقال الشيخان و ابن إدريس و جماعة: عشرون درهما لرواية ابن فضال و هي ضعيفة مرسله، و في قول ثالث إن الواجب فيه القيمة، و في كلب الحائط و هو البستان و ما في معناه عشرون درهما على المشهور، و لم نقف على مستنده، فالقول بالقيمة أجود، و في كلب الزرع قفيز من طعام. و خصه بعض الأصحاب بالحنطة و هو حسن، و لا تقدير لما عداها و لا ضمان على قاتلها و شمل إطلاقه كلب الدار و هو أشهر القولين فيه، و في رواية أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام "أن في كلب الأهل قفيز من تراب" و اختاره بعض الأصحاب.

### الحديث السادس

### الحديث السابع

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

ص: ٢٠٠

فِي جَنِينِ الْبَهِيمَةِ إِذَا ضُرِبَتْ فَأَزَلَّتْ عَشْرُ تَمَنِيهَا

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي فَرَسَيْنِ اضْطَدَمَا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا فَضَمَّنَ الْبَاقِيَ دِيَةَ الْمَيِّتِ

بَابُ النَّوَادِرِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي ع وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشِيَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ وَ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا- سَأَلْنَا أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَعَاثَ بِهِ قَوْمٌ لِيُنْقِذَهُمْ مِنْ قَوْمٍ يُغَيِّرُونَ عَلَيْهِمْ لَيْسَ تَبِيحُوا أَمْوَالَهُمْ وَ يَسْبُوا دَرَارِيَهُمْ فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَغْدُو بِسَلْمَاحِهِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ لِيُغِيثَ الْقَوْمَ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِهِ فَمَرَّ بِرَجُلٍ قَائِمٍ عَلَى شَفِيرٍ بَثْرٍ يَسْتَقِي مِنْهَا فَدَفَعَهُ وَ هُوَ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ وَ لَا يَعْلَمُ فَسَقَطَ فِي الْبُئْرِ فَمَاتَ وَ مَضَى الرَّجُلُ فَاسْتَنْقَذَ أَمْوَالَ أَوْلِيكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى أَهْلِهِ قَالُوا لَهُ مَا صَبَّحْتَ قَالَ قَدْ انْصَرَفَ الْقَوْمُ عَنْهُمْ وَ آمَنُوا وَ سَلِمُوا قَالُوا لَهُ أ شَعَرْتَ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا سَقَطَ فِي الْبُئْرِ فَمَاتَ قَالَ أَنَا وَ اللَّهُ طَرَحْتُهُ قِيلَ وَ كَيْفَ ذَلِكَ فَقَالَ إِنِّي خَرَجْتُ أُعْدُو بِسَلْمَاحِي فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَ أَنَا أَخَافُ الْفُوتَ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِي فَمَرَرْتُ بِفُلَانٍ وَ هُوَ قَائِمٌ يَسْتَقِي فِي الْبُئْرِ فَرَحِمْتُهُ وَ لَمْ

و قال في القاموس: أزلفت الناقة: أجهضت أي أُلقت ولدها.

و قال في التحرير: لا- دية لجنين الدابة مقدرًا بل أرش ما نقص من أمها، فتقوم حاملا و حائلا، و يلزم الجاني بالتفاوت. و في روايته يلزمه عشر قيمة الأم، و المعتمد الأول

## الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

ص: ٢٠٠

فِي جَنِينِ الْبَهِيمَةِ إِذَا ضُرِبَتْ فَأَزَلَّتْ عَشْرُ تَمَنِّيهَا

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ عَنْ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي فَرْسَيْنِ اضْطَدَّ مَا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا فَضَمَّنَ الْبَاقِيَ دِيَةَ الْمَيِّتِ

بَابُ النَّوَادِرِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الثَّانِي ع وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْلَمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ وَ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا- سَأَلْنَا أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَعَاثَ بِهِ قَوْمٌ لِيُنْقِذَهُمْ مِنْ قَوْمٍ يُغَيِّرُونَ عَلَيْهِمْ لَيْسَ تَبِيحُوا أَمْوَالَهُمْ وَ يَسْبُوا ذَرَارِيَهُمْ فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَغْدُو بِسَلْمَاحِهِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ لِيُغِيثَ الْقَوْمَ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِهِ فَمَرَّ بِرَجُلٍ قَائِمٍ عَلَى شَفِيرٍ بَثْرٍ يَسْتَقِي مِنْهَا فَدَفَعَهُ وَ هُوَ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ وَ لَا يَعْلَمُ فَسَقَطَ فِي الْبُئْرِ فَمَاتَ وَ مَضَى الرَّجُلُ فَاسْتَنْقَذَ أَمْوَالَ أَوْلِيكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى أَهْلِهِ قَالُوا لَهُ مَا صَبَّحْتَ قَالَ قَدْ انْصَرَفَ الْقَوْمُ عَنْهُمْ وَ أَمِنُوا وَ سَلِمُوا قَالُوا لَهُ أ شَعَرْتَ أَنَّ فُلَانَ بْنَ فُلَانٍ سَقَطَ فِي الْبُئْرِ فَمَاتَ قَالَ أَنَا وَ اللَّهُ طَرَحْتُهُ قِيلَ وَ كَيْفَ ذَلِكَ فَقَالَ إِنِّي خَرَجْتُ أُعْدُو بِسَلْمَاحِي فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَ أَنَا أَخَافُ الْفُوتَ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِي فَمَرَرْتُ بِفُلَانٍ وَ هُوَ قَائِمٌ يَسْتَقِي فِي الْبُئْرِ فَرَحِمْتُهُ وَ لَمْ

و قال في القاموس: أزلفت الناقه: أجهضت أي ألقته ولدها.

و قال في التحرير: لا- دية لجنين الدابة مقدرًا بل أرش ما نقص من أمها، فتقوم حاملا و حائلا، و يلزم الجاني بالتفاوت. و في رواية يلزمه عشر قيمة الأم، و المعتمد الأول.

## الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مجهول. و حمل على ما إذا كان الصدم من الحي فقط دون الميت، أو على أن المراد نصف الدية، و لا يخفى بعدهما و قال في الشرائع: لو اصطدم حران فمات أحدهما فعلى ما قلناه يضمن الباقي نصف دية التالف، و على رواية أبي الحسن موسى عليه السلام يضمن الباقي دية الميت و الرواية شاذة.

## باب النوادر

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف بسنديه.

ص: ٢٠١

أَرَدَ ذَلِكَ فَسَيَقَطُّ فِي الْبُرِّ فَمَاتَ فَعَلَى مَنْ دِيَةٌ هَذَا فَقَالَ دِيَّتُهُ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَجَدُّوا الرَّجُلَ فَأَنْجَدَهُمْ وَأَنْقَذَ أَمْوَالَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ وَ ذَرَارِيَّهُمْ أَمَّا إِنَّهُ لَوْ كَانَ آجَرَ نَفْسَهُ بِأَجْرِهِ لَكَانَتْ الدِّيَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالَتِهِ دُونَهُمْ وَذَلِكَ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ عِثَّتُهُ امْرَأَةٌ عَجُوزٌ تَسْتَعِدُّ عَلَيْهِ عَلَى الرِّيحِ فَقَالَتْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ قَائِمَةً عَلَى سَيْطِحٍ لِي وَإِنَّ الرِّيحَ طَرَحْتَنِي مِنَ السَّطْحِ فَكَسَرَتْ يَدِي فَأَعْدِنِي عَلَى الرِّيحِ فَدَعَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عِثَّتَهُ فَقَالَ لَهَا مَا دَعَاكِ إِلَى مَا صَنَعْتَ بِهِذِهِ الْمَرْأَةِ فَقَالَتْ صَدَقْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ رَبَّ الْعِزَّةِ جَلَّ وَعَزَّ بَعَثَنِي إِلَى سَفِينَةِ بَنِي فُلَانٍ لَأُنْقِذَهَا مِنَ الْغَرَقِ وَقَدْ كَانَتْ أَشْرَفَتْ عَلَى الْغَرَقِ فَخَرَجْتُ فِي سَيْنِي وَعَجَلْتَنِي إِلَى مَا أَمَرَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فَمَرَرْتُ بِهِذِهِ الْمَرْأَةِ وَهِيَ عَلَى سَيْطِحِهَا فَعَثَرْتُ بِهَا وَلَمْ أُرِدْهَا فَسَيَقَطُّ فَأَنْكَسِرَتْ يَدُهَا قَالَ فَقَالَ سُلَيْمَانُ يَا رَبِّ بِمَا أَحْكُمُ عَلَى الرِّيحِ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ يَا سُلَيْمَانُ احْكُمِ بَارِئِ كَسِيرِ يَدِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ عَلَى أَرْبَابِ السَّفِينَةِ الَّتِي أَنْقَذْتَهَا الرِّيحُ مِنَ الْغَرَقِ فَإِنَّهُ لَا يُظْلَمُ لَدَى أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ

٢ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو

قوله عليه السلام: "ديته على القوم الذين استجدوا" لم أر من الفقهاء من تعرض لمضمون الخبر نفيا وإثباتا. وفي القاموس: استجدني فأنجدته: أى استعان بي فأعنته.

قوله عليه السلام: "فقال صدقت" يمكن أن يكون المراد بالريح الملك الموكل بها مجازا، ويحتمل أن يكون مخاطبة الريح استعارة تمثيلية لبيان استعمال سليمان عليه السلام سبب ما أرسل له الريح، ولا يبعد أن يكون الله تعالى أعطى الريح فى ذلك الوقت الحياة لظهور هذا الأمر على نبيه، و ليكون معجزة له إن لم نقل بنوع شعور للجماادات مطلقا كما قيل. والله يعلم. وقال فى القاموس: سنن الطريق مثلثة و بضمين نهجه و جهته، و جاءت الريح سنان على طريقه واحدة.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

ص: ٢٠٢

جَعْفَرِ عَ أَيَّمَا ظَنُرٍ قَوْمٍ قَتَلْتَ صَبِيًّا لَهُمْ وَ هِيَ نَائِمَةٌ فَانْقَلَبَتْ عَلَيْهِ فَقَتَلْتَهُ فَإِنَّ عَلَيْهَا الدِّيَةَ مِنْ مَالِهَا خَاصَّةً إِنْ كَانَتْ إِنْمَا ظَاءَرَتْ طَلَبَ الْعِزِّ وَ  
الْفَخْرِ وَ إِنْ كَانَتْ إِنْمَا ظَاءَرَتْ مِنَ الْفَقْرِ فَإِنَّ الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَتِهَا

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ قَالِ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا لِلرَّجُلِ يُعَاقِبُ بِهِ  
مَمْلُوكَهُ فَقَالَ عَلَى قَدَرِ ذَنْبِهِ قَالَ فَقُلْتُ فَقَدْ عَاقَبْتَ حَرِيزًا بِأَعْظَمِ مِنْ جُزْمِهِ فَقَالَ وَتِلْكَ هُوَ مَمْلُوكٌ لِي وَ إِنْ حَرِيزًا شَهَرَ السَّيْفَ وَ لَيْسَ  
مِنِّي مِنْ شَهَرِ السَّيْفِ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي

و قال فى الشرائع: لو انقلب الظئر فقتلته لزمها الدية فى مالها إن طلبت بالمظاهرة الفخر، و لو كان للضرورة فديته على عاقلتها.  
و قال فى المسالك: فى سند الرواية ضعف و جهالة يمنع من العمل بمضمونها مع مخالفتها للأصل من أن فعل النائم خطأ محض،  
لعدم القصد فيه إلى الفعل أصلا، و طلب الفخر لا يخرج الفعل عن وصفه بالخطأ و غيره، فكان القول بوجوب ديته على العاقله مطلقا  
أقوى و هو خيره أكثر المتأخرين.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

و كان شهر السيف فى قتال الخوارج بسجستان، و روى الكشى عن حمدويه، و محمد، عن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن عبد  
الرحمن بن الحجاج "قال: استأذن فضل البقباق لحرير على أبى عبد الله عليه السلام فلم يأذن له فعادوه فلم يأذن له، فقال له: أى شىء  
للرجل أن يبلغ من عقوبته غلامه؟ قال: على قدر جريرته، فقال: قد عاقبت حريرا بأعظم مما صنع، فقال: ويحك أنا فعلت ذلك إن  
حريرا جرد السيف، قال:

ثم قال: لو كان حذيفة ما عاودنى فيه بعد أن قلت له: لا. انتهى.

أقول: و لعله عليه السلام إنما حجه للتقية من خلفاء الجور، و لعدم اجترائه بعد ذلك على مثله، و يدل على قلة معرفة أبى العباس  
بالآداب.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مرفوع.

ص: ٢٠٣

الْبِلَادِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ قَالَ كَانَتْ فِي زَمَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عِ امْرَأَةٌ صِدْقٌ يُقَالُ لَهَا أُمُّ قَيْانَ فَأَتَاهَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عِ فَسَلِمَ عَلَيْهَا قَالَ فَرَأَاهَا مُهْتَمَّةً فَقَالَ لَهَا مَا لِي أَرَاكِ مُهْتَمَّةً فَقَالَتْ مَوْلَاهُ لِي دَفَنْتَهَا فَتَبَدَّدَتْهَا الْأَرْضُ مَرَّتَيْنِ فَدَخَلْتُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عِ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ إِنَّ الْأَرْضَ لَتَقْبَلُ الْيَهُودِيَّ وَالنَّصِيرَانِيَّ فَمَا لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ أَمَا إِنَّهُ لَوْ أُخِذَتْ تُرْبَةٌ مِنْ قَبْرِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَأُلْقِيَ عَلَى قَبْرِهَا لَقَرَّتْ قَالَ فَاتَيْتُ أُمَّ قَيْانَ فَأَخْبَرْتُهَا فَأَخَذُوا تُرْبَةً مِنْ قَبْرِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَأُلْقِيَ عَلَى قَبْرِهَا فَفَرَّتْ فَسَأَلْتُ عَنْهَا مَا كَانَتْ حَالَهَا فَقَالُوا كَانَتْ شَدِيدَةً الْحُبِّ لِلرَّجَالِ لَا تَزَالُ قَدْ وَلَدَتْ فَأَلْقَتْ وَلَدَهَا فِي النَّوْرِ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ صِ كَانَ يَحْبِسُ فِي تَهْمَةِ الدَّمِ سِتَّةَ أَيَّامٍ فَإِنْ جَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ بَيِّنَةٌ وَإِلَّا خَلَّى سَبِيلَهُ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عِ قَالَ إِذَا مَاتَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ قَامَ وَلَدُهُ مِنْ بَعْدِهِ مَقَامَهُ بِالدَّمِ

٧ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عِ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ - وَمَنْ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

وقال في الشرائع: إذا اتهم و التمس الولي حبسه حتى يحضر بينه ففي إجابته تردد، و مستند الجواز رواية السكوني، و فيه ضعف. و قال في المسالك: القول بحبس المتهم بالدم ستة أيام للشيخ و أتباعه استنادا إلى الرواية المذكورة، و إطلاق الدم يشمل الجرح و القتل، و تقييد المصنف بالتماس الولي خلاف إطلاق الرواية و فتوى الشيخ، و في المختلف اختار الحبس مع وجود التهمة في نظر الحاكم، و الأصح عدم الحبس قبل الثبوت مطلقا.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: مرسل كالحسن.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف.

ص: ٢٠٤

قَتَلَ مَظْلُومًا فَصَدَّ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا فَمَا هَذَا الْإِسْرَافُ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ قَالَ نَهَى أَنْ يَكْتُلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ أَوْ يُمَثَلَ بِالْقَاتِلِ قُلْتُ فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ - إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا قَالَ وَ أَيْ نُصِيرُهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُدْفَعَ الْقَاتِلُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ فَيَقْتُلُهُ وَ لَا تَبِعَهُ تَلَزُمُهُ مِنْ قَتْلِهِ فِي دِينٍ وَ لَا دُنْيَا

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ دَخَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ الْمَسْجِدَ فَاسْتَقْبَلَهُ شَابٌّ يَبْكِي وَ حَوْلَهُ قَوْمٌ يُسْكِتُونَهُ فَقَالَ عَلِيُّ ع مَا أَبْكَاكَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ شُرَيْحًا قَضَى عَلَيَّ بِقَضِيَّتِهِ مَا أُدْرِي مَا هِيَ إِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ خَرَجُوا بِأَبِي مَعَهُمْ فِي السَّفَرِ فَرَجَعُوا وَ لَمْ يَرْجِعْ أَبِي

قوله عليه السلام "فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ" قال المحقق الأردبيلي (ره): أى ولى الدم لا يتجاوز حد ما شرع له فى الشرع، فإنه لو تجاوز فقد جعل من تعدى عليه منصوراً بشرع التعويض له، مثل أن مثل الولي بقاتل أبيه ثم أراد قتله فجعل الله القاتل منصوراً بشرع القصاص فى المثلثة ثم القصاص، و نحو ذلك، و بالجملة لا يجوز له أن يتعدى الشرع بأن يقتل اثنين بواحد، و حراً بعبداً، و مسلماً بكافر، و لا يتجاوز فى طريق القتل عما حد له، و يحتمل كون الضمير للولي، يعنى حسبه أن الله تعالى قد نصره بأن أوجب له القصاص و التعويض، فلا يسترد على ذلك، و يحتمل للمظلوم بأن الله تعالى نصره حيث أوجب القصاص بقتله و ينصره فى الآخرة بالثواب.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "هكذا تحكم" قال الوالد العلامة (ره): أى كان يجب عليك أن تسألنى فى أمثال تلك الوقائع حتى أحكم بالواقع كما اشترطت عليك فى القضاء، أو لما كان موضع التهمة كان يجب عليك السؤال و التفتيش، أو لما ادعوا موته و أنه ما خلف مالا كان يمكنك طلب الشهود و التفريق حتى يتبين الحق، أو لما خرج معهم كان يجب عليهم أن يردوه أو يشبوا موته، و أنه لم يخلف شيئاً كما تدل عليه أخبار كثيرة.

ص: ٢٥٥

فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَاتَ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ مَالِهِ فَقَالُوا مَا تَرَكَ مَالًا فَقَدَّمْتُهُمْ إِلَى شُرَيْحٍ فَاسْتَحْلَفَهُمْ وَقَدْ عَلِمْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ أَبِي خَرَجَ وَمَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَقَالَ لَهُمْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع اِرْجِعُوا فَرَجِعُوا وَالْفَتَى مَعَهُمْ إِلَى شُرَيْحٍ فَقَالَ لَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَا شُرَيْحُ كَيْفَ قَضَيْتَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ادْعَى هَذَا الْفَتَى عَلَى هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فِي سَفَرٍ وَأَبُوهُ مَعَهُمْ فَرَجِعُوا وَلَمْ يَرْجِعْ أَبُوهُ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَاتَ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ مَالِهِ فَقَالُوا مَا خَلَفَ مَالًا فَقُلْتُ لِلْفَتَى هَلْ لَكَ بَيْنَهُ عَلَى مَا تَدْعَى فَقَالَ لَا فَاسْتَحْلَفْتُهُمْ فَحَلَفُوا فَقَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع هِيَئَاتِ يَا شُرَيْحُ هَكَذَا تَحْكُمُ فِي مِثْلِ هَذَا فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَكَيْفَ فَقَالَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع وَاللَّهِ لَأَحْكَمَنَّ فِيهِمْ بِحُكْمِ مَا حَكَمَ بِهِ خَلْقُ قَبْلِي إِلَّا دَاوُدَ النَّبِيَّ ع يَا قَتِيبُ ادْعُ لِي شُرْطَةَ الْخَمِيسِ فَدَعَاهُمْ فَوَكَّلَ بِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رَجُلًا مِنَ الشُّرْطَةِ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى وُجُوهِهِمْ فَقَالَ مَاذَا تَقُولُونَ أَمْ تَقُولُونَ إِنِّي لَا أَعْلَمُ مَا صَدَقْتُمْ بِأَبِي هَذَا الْفَتَى إِنِّي إِذَا لَجَاهِلٌ ثُمَّ قَالَ فَرَقُوهُمْ وَعَطُوا رُءُوسَهُمْ قَالَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ وَأَقِيمَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ إِلَى أَسْطُوَانَةٍ مِنْ أَسَاطِينِ الْمَسْجِدِ وَرُءُوسَهُمْ مُعْطَاةً بِشِيَابِهِمْ ثُمَّ دَعَا بِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ كَاتِبِهِ فَقَالَ هَاتِ صَحِيفَةً وَدَوَاةً وَجَلَسَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صِلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَجَلَسَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُمْ إِذَا أَنَا كَبَّرْتُ فَكَبِّرُوا ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ اخْرُجُوا ثُمَّ دَعَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ اكْتُبْ إِقْرَارَهُ وَمَا يَقُولُ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِالسُّؤَالِ فَقَالَ لَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي أَيِّ يَوْمٍ خَرَجْتُمْ مِنْ مَنَازِلِكُمْ وَأَبُو هَذَا الْفَتَى مَعَكُمْ فَقَالَ الرَّجُلُ فِي يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا قَالَ وَفِي أَيِّ شَهْرٍ قَالَ فِي شَهْرٍ كَذَا وَكَذَا قَالَ فِي أَيِّ سَنَةٍ قَالَ فِي سَنَةِ كَذَا وَكَذَا قَالَ وَإِلَى أَيْنَ بَلَغْتُمْ فِي سَفَرِكُمْ حَتَّى مَاتَ أَبُو هَذَا الْفَتَى قَالَ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا وَكَذَا قَالَ وَفِي مَنْزِلٍ مَنْ مَاتَ قَالَ فِي مَنْزِلِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ قَالَ وَمَا كَانَ مَرَضُهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا قَالَ وَكَمْ يَوْمًا مَرَضَ قَالَ كَذَا وَ

وقال في القاموس: الشرطه بالضم واحده الشرط، وهم أول كتيبه تشهد الحرب وتهيأ للموت و واحد من أعوان الولاء، وقال:"  
الخميس: الجيش لأنه خمس فرق المقدمه، والقلب و الميمنه، و الميسره، و الساقه، و قال في الصحاح: الإجاله: الإدارة يقال في الميسر: أجل السهام.



ص: ٢٠٦

كَذَا قَالَ فِي أَيِّ يَوْمٍ مَاتَ وَمَنْ عَسَلَهُ وَمَنْ كَفَّنَهُ وَبِمَا كَفَّنْتُمُوهُ وَمَنْ صَيَّلِي عَلَيْهِ وَمَنْ نَزَلَ قَبْرَهُ فَلَمَّا سَأَلَهُ عَنْ جَمِيعِ مَا يُرِيدُ كَبِيرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ وَكَبَرِ النَّاسِ جَمِيعاً فَارْتَابَ أَوْلِيكَ الْبَاقُونَ وَلَمْ يَشْكُوا أَنَّ صَاحِبَهُمْ قَدْ أَقَرَّ عَلَيْهِمْ وَعَلَى نَفْسِهِ فَأَمَرَ أَنْ يُعْطَى رَأْسُهُ وَيُنْطَلَقَ بِهِ إِلَى السِّجْنِ ثُمَّ دَعَا بِأَخْرَفَ فَاجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ كَلَّا زَعَمْتُمْ أَنِّي لَا أَعْلَمُ مَا صَيَّنَعْتُمْ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا أَنَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْقَوْمِ وَلَقَدْ كُنْتُ كَارِهاً لِقَتْلِهِ فَأَقَرَّ ثُمَّ دَعَا بِوَاحِدٍ بَعِيدٍ وَاحِدٍ كُلَّهُمْ يُقَرُّ بِالْقَتْلِ وَأَخَذَ الْمَالَ ثُمَّ رَدَّ الَّذِي كَانَ أَمَرَ بِهِ إِلَى السِّجْنِ فَأَقَرَّ أَيْضاً فَالزَّمَهُمُ الْمَالَ وَالِدَّمَ فَقَالَ شَرِيحُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَكَيْفَ حَكَمَ دَاوُدُ النَّبِيُّ عَ فَقَالَ إِنَّ دَاوُدَ النَّبِيَّ عَ مَرَّ بِغُلْمَةٍ يَلْعَبُونَ وَ يُنَادُونَ بَعْضُهُمْ بِبِئَا مَاتَ الدِّينُ فَيَجِيبُ مِنْهُمْ غُلَامٌ فَدَعَاهُمْ دَاوُدُ عَ فَقَالَ يَا غُلَامُ مَا اسْمُكَ قَالَ مَاتَ الدِّينُ فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ عَ مَنْ سَمَّاكَ بِهَذَا الْاسْمِ فَقَالَ أُمِّي فَانْطَلَقَ دَاوُدُ عَ إِلَى أُمِّهِ فَقَالَ لَهَا يَا ابْنَتِي الْمَرْأَةُ مَا اسْمُ ابْنِكَ هَذَا قَالَتْ مَاتَ الدِّينُ فَقَالَ لَهَا وَمَنْ سَمَّاكَ بِهَذَا قَالَتْ أَبُوهُ قَالَ وَكَيْفَ كَانَ ذَاكَ قَالَتْ إِنَّ أَبَاهُ خَرَجَ فِي سَفَرٍ لَهُ وَمَعَهُ قَوْمٌ وَهَذَا الصَّبِيُّ حَمَلٌ فِي بَطْنِي فَانْصَرَفَ الْقَوْمُ وَلَمْ يُنْصَرَفْ زَوْجِي فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَاتَ فَقُلْتُ لَهُمْ فَأَيْنَ مَا تَرَكَ قَالُوا لَمْ يُخَلَّفْ شَيْئاً فَقُلْتُ هَلْ أَوْصَاكُمْ بِوَصِيَّةٍ قَالُوا نَعَمْ زَعَمَ أَنَّكَ حُبَلِي فَمَا وَلَدْتَ مِنْ وَلَدٍ جَارِيَةٍ أَوْ غُلَامٍ فَسَمِّيَهُ مَاتَ الدِّينُ فَسَمَّيْتُهُ قَالَ دَاوُدُ عَ وَتَعْرِفِينَ الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا خَرَجُوا مَعَ زَوْجِكَ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَأَحْيَاءُ هُمْ أَمْ أَمْوَاتٌ قَالَتْ بَلْ أَحْيَاءُ قَالَ فَانْطَلَقِي بِنَا إِلَيْهِمْ ثُمَّ مَضَى مَعَهَا فَاسْتَحْرَجَهُمْ مِنْ مَنَازِلِهِمْ فَحَكَمَ بَيْنَهُمْ بِهَذَا الْحُكْمِ بَعَيْنِهِ وَ أَثْبَتَ عَلَيْهِمُ الْمَالَ وَالِدَّمَ وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ سَمِّي ابْنِكَ هَذَا عِيَاشَ الدِّينِ ثُمَّ إِنَّ الْفَتَى وَالْقَوْمَ اخْتَلَفُوا فِي مَالِ الْفَتَى كَمْ كَانَ فَأَخَذَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ خَاتَمَهُ وَ جَمِيعَ خَوَاتِيمِ مَنْ عِنْدَهُ- ثُمَّ قَالَ أَجِيلُوا هَذَا السَّهَامَ فَأَيُّكُمْ أَخْرَجَ خَاتَمِي فَهُوَ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ لِأَنَّهُ سَهْمُ اللَّهِ وَسَهْمُ

قوله عليه السلام "لأنه سهم الله" أي القرعة أو خاتمه عليه السلام، ولعله حكم في واقعه لا يتعداه، وعلى المشهور بين الأصحاب ليس هذا موضع القرعة، بل عندهم أن القول قول المنكر مع اليمين.

ص: ٢٠٧

اللَّهُ لَا يَخِيبُ

٩ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكِنْدِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ النَّوْفَلِيُّ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ قَالَ لَقَدْ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَاَسَدٌ تَقَبَّلَهُ شَابٌّ يَبْكِي وَ حَوْلَهُ قَوْمٌ يُسَدِّكُونَهُ فَلَمَّا رَأَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ شُرَيْحًا قَضَى عَلَيَّ قَضِيَّةً مَا أَدْرَى مَا هِيَ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ مَا هِيَ فَقَالَ الشَّابُّ إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ خَرَجُوا بِأَبِي مَعَهُمْ فِي سَفَرٍ فَرَجَعُوا وَ لَمْ يَرْجِعْ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا مَاتَ فَسَأَلْتُهُمْ عَنْ مَالِهِ فَقَالُوا مَا تَرَكَ مَالًا فَقَدَّمْتُهُمْ إِلَى شُرَيْحٍ فَاسْتَحْلَفَهُمْ وَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَبِي خَرَجَ وَ مَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَقَالَ لَهُمْ ارْجِعُوا فَرَجِعُوا وَ عَلَيَّ عَ يَقُولُ -

أُورِدَهَا سَعْدٌ وَ سَعْدٌ يَشْتَمِلُ - مَا هَكَذَا تُورَدُ يَا سَعْدُ الْإِبِلُ

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: مجهول.

قوله عليه السلام "أوردها سعد" هذا مثل ضربه صلوات الله عليه لبيان أن شريحا لا يتأتى منه القضاء و لا يحسنه، و الاشتمال بالثوب إدارته على الجسد كله، و إيراد الإبل إحضارها الماء لتشرب.

قال الميداني في مجمع الأمثال في شرح هذا البيت: هذا سعد بن زيد بن مناة أخو مالك بن زيد، و مالك هذا هو سبط تميم بن مرة و كان يحمق إلا- أنه كان إبل أهل زمانه، ثم إنه تزوج و بنى بامرأته فأورد الإبل أخوه سعد و لم يحسن القيام عليها و الرفق بها، فقال مالك:

"أوردها سعد و سعد مشتمل ما هكذا تورد يا سعد الإبل"

و يروى يا سعد لا تروى بهذاك الإبل، فقال سعد مجيبا له:

"تظل يوم وردها مزعفرأ و هي خناطيل تجوس الخضراء"

قالوا: يضرب لمن أدرك المراد بلا تعب، و الصواب أن يقال: يضرب لمن قصر في طلب الأمر انتهى كلامه.

يقال: فلان إبل الناس أى أعلمهم برعى الإبل، و المزعفر المصبوغ بالزعفران

ص: ٢٠٨

مَا يُغْنِي قَصَاؤَكَ يَا شُرَيْحُ ثُمَّ قَالَ وَاللَّهِ لَأُحْكَمَنَّ فِيهِمْ بِحُكْمِ مَا حَكَمَ أَحَدٌ قَبْلِي إِلَّا دَاوُدَ النَّبِيَّ ع يَا قَتْبُزُ ادْعُ لِي شَرْطَةَ الْخَمِيسِ قَالَ فَدَعَا شَرْطَةَ الْخَمِيسِ فَوَكَّلَ بِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رَجُلًا مِنَ الشَّرْطَةِ ثُمَّ دَعَا بِهِمْ فَنَظَرَ إِلَى وُجُوهِهِمْ ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ الْأَوَّلِ إِلَى قَوْلِهِ سَمَى ابْنُكَ هَذَا عَاشَ الدِّينَ فَقُلْتُ جُعِلَتْ فِدَاكَ كَيْفَ تَأْخُذُهُمْ بِالْمَالِ إِنْ ادَّعَى الْغُلَامُ أَنَّ أَبَاهُ خَلَفَ مِائَةَ أَلْفٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ وَقَالَ الْقَوْمُ لَا بَلْ عَشْرَةَ أَلْفٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَلِهَؤُلَاءِ قَوْلٌ وَلِهَذَا قَوْلٌ قَالَ فَإِنِّي أَخَذْتُ خَاتَمَهُ وَخَوَاتِيمَهُمْ وَالْقِيَاهَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ ثُمَّ أَقُولُ أَجِيلُوا هَذِهِ السَّهَامَ فَأَيُّكُمْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ الصَّادِقُ فِي دَعْوَاهُ لِأَنَّهُ سَهْمٌ

و الأسد و الخناطيل قطعان البقر، و الجوس الطلب أى تصير تلك يوم ورودها على الماء كالأسد، أو كجماعة البقر تطلب الخضصر فى المراعى لقوتها، و قيل: إن سعدا أورد الإبل الماء للسقى من دون احتياط منه فى إيرادها الماء، حتى تراحمت و نزع منها ما غلق عليها الذى يقال له الشمال، فقوله "سعد مشتمل" إشارة إلى هذا.

و قال الفيروزآبادى: الشمال ككتاب شىء كمخلاة يغطى بها ضرع الشاة إذا ثقلت، و شملها يشملها علق عليها الشمال و شده انتهى. و فى روايات العامة أنه عليه السلام قال بعد هذا البيت "إن أهون السقى التشريع" قال فى النهاية: أشرع ناقته أدخلها فى شريعة الماء، و منه حديث على عليه السلام "إن أهون السقى التشريع" هو إيراد أصحاب الإبل إبلهم شريعة لا يحتاج معها إلى الاستقاء من البئر، و قيل: معناه إن سقى الإبل هو أن تورد شريعة الماء أولا ثم يستقى لها، يقول: فإذا اقتصر على أن يوصلها إلى الشريعة و يتركها فلا يستقى لها فإن هذا أهون السقى و أسهله، مقدور عليه لكل أحد، و إنما السقى التام أن ترويهما انتهى.

و قال الميدانى أيضا: أهون هنا من الهون، و الهوينا بمعنى السهولة، و التشريع: أن تورد الإبل ماء لا تحتاج إلى متحه، بل تشرع فيه الإبل شروعا. يضرب لمن يأخذ الأمر بالهوينا و لا يستقصى، يقال: فقد رجل فاتهم أهله أصحابه فرفع إلى شريح

ص: ٢٠٩

اللَّهِ وَ سَهْمُ اللَّهِ لَا يَخِيبُ

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَدِينَةِ يُرِيدُ الْعِرَاقَ فَاتَّبَعَهُ أَسْوَدَانِ أَحَدُهُمَا غُلَامٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَلَمَّا أَتَى الْأَعْوَصَ نَامَ الرَّجُلُ فَأَخَذَا صِيخْرَهُ فَشَدَخَا بِهَا رَأْسَهُ فَأَخَذَا فَاتَى بِهِمَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ وَ جَاءَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقَيِّدَهُمْ فَكَرِهَ أَنْ يَفْعَلَ فَسَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ ذَلِكَ فَلَمْ يُجِبْهُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُجِيبَهُ لِأَنَّهُ لَا يَرَى أَنْ يُقْتَلَ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ فَشَكَا أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ وَ صَيْبِعَهُ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ لَهُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ يُقَيِّدَكُم مِّنْهُ فَاتَّبِعُوا جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَ فَاشْكُوا إِلَيْهِ ظُلَامَتَكُمْ فَفَعَلُوا فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَفَدَهُمْ فَلَمَّا أَنْ دَعَاهُمْ لِيُقَيِّدَهُمْ أَسْوَدٌ وَجْهٌ غُلَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ الْمِدَادُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَقَالُوا أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنَّهُ لَمَّا قَدَّمَ لِيُقْتَلَ أَسْوَدٌ وَجْهُهُ حَتَّى صَارَ كَأَنَّهُ الْمِدَادُ فَقَالَ إِنَّهُ كَانَ يَكْفُرُ بِاللَّهِ جَهْرَةً فَقَتَلَا جَمِيعًا

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَاصِمِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ كَانَتْ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ تُؤْتِي فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرٌ

فسألهم البيه في قتله، فارتفعوا إلى على عليه السلام و أخبروه بقول شريح، فقال عليه السلام  
أوردها سعد و سعد مشتمل يا سعد لا تروى إلى هذا الإبل  
ثم قال: "أهون السقى التشريع" ثم فرق بينهم، و سألهم فاختلفوا ثم أقرؤا بقتله انتهى.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: حسن. و في القاموس: الأعوص قرب المدينة، و واد بديار بأهله، و في النهاية: الشدخ كسر الشيء الأجوف تقول: شدخت رأسه فانشدخ.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: موثق على الظاهر، إذ الظاهر أن الميثمي هو ابن الفضال التيمي.

قوله عليه السلام: "توتى" أى يأتيها الرجال قوله "و ما هذا" قاله على سبيل التحقير.

قوله عليه السلام: "لئن كنتم اجتهدتم" أى استنبطتم من النصوص ما أصبتم فى الاستنباط

ص: ٢١٠

فَبَعَثَ إِلَيْهَا فَرُوعَهَا وَ أَمَرَ أَنْ يُجَاءَ بِهَا إِلَيْهِ فَفَزَعَتِ الْمَرْأَةُ فَأَخَذَهَا الطَّلُقُ فَأَنْطَلَقَتْ إِلَى بَعْضِ الدُّورِ فَوَلَدَتْ غُلَامًا فَاسْتَهَلَ الْغُلَامُ ثُمَّ مَاتَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ رَوْعَةِ الْمَرْأَةِ وَ مِنْ مَوْتِ الْغُلَامِ مَا شَاءَ اللَّهُ فَقَالَ لَهُ بَعْضُ جُلَسَائِهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا عَلَيْكَ مِنْ هَذَا شَيْءٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَ مَا هَذَا قَالَ سَلُوا أَبَا الْحَسَنِ فَقَالَ لَهُمْ أَبُو الْحَسَنِ ع لَئِنْ كُنْتُمْ اجْتَهَدْتُمْ مَا أَصَبْتُمْ وَ لَئِنْ كُنْتُمْ

و إن قلتكم بمحض الرأى و الاستحسانات العقلية فقد أخطأتم، و إنما أمره عليه السلام "بالدية" مع أن خطأ الولاة و ما يترتب على أحكامهم على بيت المال، لأنه لم يكن أهلا للحكم، و كان غاصبا، أو لأنه أخطأ فى طلبها على وجه روعها، مع أنه يحتمل أن يكون المراد أن عليك دية الصبى من بيت المال، و قال العلامة (ره) فى المختلف: إذا ذكرت امرأة عند الحاكم بسوء فأرسل إليها فأسقطت ما فى بطنها فزعا منه فخرج الجنين ميتا فعلى الحاكم الضمان، لما روى من قصة المجهضة و أين يكون الضمان قال الشيخ فى المبسوط: على ما مضى و عنى به أنه على بيت المال، لأنه خطأ الحاكم و قال ابن إدريس: الذى يقتضيه مذهبنا أن دية الجنين على عاقله الإمام و الحاكم، لأن هذا بعينه قتل الخطأ المحض، و هو أن يكون غير عامد فى فعله و لا قصده، و كذلك هنا، لأنه لم يقصد الجنين بفعل و لا قصد قتل، و إنما قصد شيئا آخر، فالدية على عاقلته و الكفارة فى ماله و المسألة منصوصة لنا، فقد وردت فى فتاوى أمير المؤمنين (عليه السلام) فى قصة المجهضة أوردتها شيخنا المفيد فى الإرشاد فى قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث سأل عن جماعة من الصحابة عن ذلك فأخطأوا و كان أمير المؤمنين (عليه السلام) جالسا فقال له عمر: ما عندك فى هذا فتصل من الجواب فعزم عليه، فقال: إنه إن كان القوم قاربوك فقد غشوك، و إن كانوا قد ارتأوا فقد قصرُوا، و الدية على عاقلتك، لأن قتل الصبى خطأ تعلق به، فقال: أنت و الله نصحتنى من بينهم، و الله لا تبرح حتى تجرى الدية على بنى عدى، ففعل ذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) و إنما نظر شيخنا إلى ما ذكره المخالفون، و المعتمد ما قاله الشيخ، لأنه خطأ الحاكم، و خطأ الحاكم فى الأحكام مضمون على بيت المال، و قصة عمر لا حجة فيها، لأنه لم يرسل لها بعد ثبوت ما ذكر عنها، و لأنه لم يكن

ص: ٢١١

قُلْتُمْ بِرَأْيِكُمْ لَقَدْ أَخْطَأْتُمْ ثُمَّ قَالَ عَلَيْكَ دِيَةُ الصَّبِيِّ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يُوسُفَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَعْنَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَوْ امْرَأَةً أَعْنَفَتْ عَلَى زَوْجِهَا فَقَتَلَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا إِذَا كَانَا مَأْمُونَيْنِ فَإِنْ اتُّهِمَا أُلْزِمَا الْيَمِينَ بِاللَّهِ أَنَّهُمَا لَمْ يُرِيدَا الْقَتْلَ

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ فِي غُلَامٍ دَخَلَ دَارَ قَوْمٍ فَوَقَعَ فِي الْبُئْرِ فَقَالَ إِنْ كَانُوا مُتَّهَمِينَ ضَمِنُوا

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْزُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع - عَنْ مُؤْمِنٍ قَتَلَ رَجُلًا نَاصِبًا مَعْرُوفًا بِالنُّصْبِ عَلَى دِينِهِ غَضَبًا لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَيْ قَتَلَ بِهِ فَقَالَ أَمَا هَؤُلَاءِ فَيَقْتُلُونَهُ بِهِ وَكَوْ رُفِعَ إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ ظَاهِرٍ لَمْ يَقْتُلْهُ بِهِ قُلْتُ فَيَبْطُلُ دَمُهُ قَالَ لَا وَ لَكِنْ إِنْ كَانَ لَهُ وَرَثَةٌ فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَهُمُ الدِّيَةَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ قَاتِلَهُ إِنَّمَا قَتَلَهُ غَضَبًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لِلْإِمَامِ وَ لِدِينِ الْمُسْلِمِينَ

حاكما عند على عليه السلام انتهى كلامه و لنعم ما أفاد رحمه الله.

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: مرسل.

قوله عليه السلام "ألزما اليمين" لعله على المشهور محمول على القسامه.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: مرفوع.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: صحيح.

قوله "رجلا ناصبا" إن كان المراد بالناصب، المبغض المعاند لأهل البيت عليهم السلام كما هو الأظهر فهو كافر، و دمه هدر، فلعل المراد بالدية أنه إذا كان له أولياء و ورثه من المؤمنين يعطيهم الإمام الدية من بيت المال استحبابا، و لا يمكن حمله على التقيه كما لا يخفى، و إن كان المراد المخالف المتعصب في مذهبه إذ قد يطلق الناصب على هذا أيضا في الأخبار فظاهر إطلاق كلام الأصحاب لزوم القود في العمد، و ظاهر كثير من الأخبار عدمه، و يمكن القول بلزوم الدية من بيت المال و عدم القود،

ص: ٢١٢

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي مَخْلَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُنْتُ عِنْدَ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ فَأَتَى بَرَجُلٌ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ مَا تَقُولُ قَتَلْتَ هَذَا الرَّجُلَ قَالَ نَعَمْ أَنَا قَتَلْتُهُ قَالَ فَقَالَ لَهُ دَاوُدُ وَ لِمَ قَتَلْتَهُ قَالَ فَقَالَ إِنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ مِنْزِلِي بِغَيْرِ إِذْنِي فَاسْتَعَدَيْتُ عَلَيْهِ الْوَلَاءَ الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَكَ فَأَمَرُونِي أَنْ هُوَ دَخَلَ بِغَيْرِ إِذْنٍ أَنْ أَقْتَلَهُ فَقَتَلْتُهُ قَالَ فَالْتَفَتَ دَاوُدُ إِلَيَّ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي هَذَا قَالَ فَقُلْتُ لَهُ أَرَى أَنَّهُ قَدْ أَقْرَبَ بِقَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَأَقْتَلْتُهُ قَالَ فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَنَسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ص كَانَ فِيهِمْ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقَالُوا يَا سَعْدُ مَا تَقُولُ لَوْ ذَهَبَتْ إِلَى مَنْزِلِكَ فَوَجَدْتَ فِيهِ رَجُلًا عَلَيَّ بَطْنِ امْرَأَتِكَ مَا كُنْتَ صَانِعًا بِهِ قَالَ فَقَالَ سَعْدُ كُنْتُ وَاللَّهِ أَضْرَبُ رَقَبَتَهُ بِالسَّيْفِ قَالَ فَحَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ص وَهُمْ فِي هَذَا الْكَلَامِ فَقَالَ يَا سَعْدُ مَنْ هَذَا الَّذِي قُلْتَ أَضْرَبُ عُنُقَهُ بِالسَّيْفِ قَالَ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي قَالُوا وَمَا قَالَ سَعْدُ قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص عِنْدَ ذَلِكَ يَا سَعْدُ فَأَيُّ الشُّهُودِ الْأَرْبَعَةِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ رَأْيِ عَيْنِي وَ عِلْمِ اللَّهِ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِي وَاللَّهِ يَا سَعْدُ بَعِيدَ رَأْيِ عَيْنِكَ وَ عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ

و المسألة في غاية الإشكال، و لم أر في كلامهم تحقيق هذا المبحث و الله يعلم.

### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: مجهول.

و قال في المختلف: قال الشيخ في النهاية: من قتل رجلا ثم ادعى أنه وجده مع امرأته و في داره قتل به أو يقيم البينة على ما قال، و قال ابن إدريس: الأولى أن يقيد ذلك بأن الموجود كان يزني بالمرأة و كان محصنا فحينئذ لا يجب على قاتله القود و لا الدية، لأنه مباح الدم، فأما إن قام البينة أنه وجده مع المرأة لا زانيا بها أو زانيا بها و لا يكون محصنا، فإنه يجب على من قتله القود، و لا ينفعه بينته، و هذا النزاع لفظي، و مقصود الشيخ سقوط القود في القتل المستحق، أو يقال: جاز أن يكون وجدانه مع امرأته و في داره شبهة مسوغة لقتله، فلهذا سقط القود، و لا يلزم

ص: ٢١٣

شَيْءٍ حَدًّا وَجَعَلَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ حَدًّا وَجَعَلَ مَا دُونَ الشُّهُودِ الْأَرْبَعَةِ مَسْتُورًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

١٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ لَنَا جَارًا مِنْ هَمْدَانَ يُقَالُ لَهُ الْجَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَجْلِسُ إِلَيْنَا فَنَذِكُرُ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع وَفَضْلَهُ فَيَقَعُ فِيهِ أَفْتَاذُنُ لِي فِيهِ فَقَالَ لِي يَا أَبَا الصَّبَّاحِ أَ فَكُنْتَ فَاعِلًا فَقُلْتُ إِي وَاللَّهِ لَئِنْ أُذِنْتُ لِي فِيهِ لَأَرْصُدَنَّهُ فَإِذَا صَارَ فِيهَا اقْتَحَمْتُ عَلَيْهِ بِسَيْفِي فَخَبَطْتُهُ حَتَّى أَقْتَلَهُ قَالَ فَقَالَ يَا أَبَا الصَّبَّاحِ هَذَا الْفَتِكُ وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنِ الْفَتِكِ يَا أَيُّهَا الصَّبَّاحُ إِنَّ الْإِسْلَامَ قَيْدُ الْفَتِكِ وَكَيِّنْ دَعَا فَمَسَّ تَكْفِي بَغَيْرِكَ قَالَ أَبُو الصَّبَّاحِ فَلَمَّا رَجَعْتُ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْكُوفَةِ لَمْ أَلْبَثْ بِهَا إِلَّا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَصَلَّيْتُ الْفَجْرَ ثُمَّ عَقَبْتُ فَإِذَا رَجُلٌ يُحَرِّكُنِي بِرِجْلِهِ فَقَالَ يَا أَبَا الصَّبَّاحِ الْبُشْرَى فَقُلْتُ بِشْرَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَمَا ذَاكَ فَقَالَ إِنَّ الْجَعْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَاتَ الْبَارِحَةَ فِي دَارِهِ الَّتِي فِي الْجَبَانَةِ فَأَيَّقَطُوهُ لِلصَّلَاةِ فَإِذَا هُوَ مِثْلُ الرُّقِّ الْمَنْفُوخِ مَيِّتًا فَذَهَبُوا يَحْمِلُونَهُ فَإِذَا لَحْمُهُ يَسْقُطُ عَنْ عَظْمِهِ فَجَمَعُوهُ فِي نَطْعٍ فَإِذَا تَحْتَهُ أَسْوَدٌ فَدَفَنُوهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ مِثْلُهُ

منه سقوط الضمان، قوله عليه السلام "مستورا" أي لا يجوز إفشاؤه.

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: مرسل بسنديه.

قوله "فإذا صار فيها" أي في البقعة التي رصدته فيها، وقال في القاموس: قحم في الأمر كنصر قحوما: رمى بنفسه فيه فجاءه بلا رويته، و قحمة قحيمًا و أقحمته فانقحم و اقتحم، وقال: خبطه يخبطه ضربه شديداً و القوم بسيفه جلداهم، وقال في النهاية في باب القاف: فيه " قيد الإيمان الفتك " أي إن الإيمان يمنع عن القتل، كما يمنع القيد عن التصرف، فكأنه جعل القتل مقيدا وقال في باب الفاء: فيه " الإيمان قيد الفتك " الفتك أن يأتي الرجل صاحبه و هو غار غافل، فيشد عليه فيقتله انتهى و في القاموس: الأسود: الحية العظيمة.



ص: ٢١٤

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَطُّهُ أبا عاصم السَّجِسْتَانِي قَالَ زَامَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ النَّجَاشِيِّ وَكَانَ يَرَى رَأَى الزَّيْدِيَّةَ فَلَمَّا كُنَّا بِالْمَدِينَةِ ذَهَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَذَهَبَتْ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَلَمَّا انْصَرَفَ رَأَيْتُهُ مُعْتَمًا فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ لِي اسْتَأْذِنْ لِي عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَقُلْتُ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ النَّجَاشِيِّ يَرَى رَأَى الزَّيْدِيَّةَ وَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ وَقَدْ سَأَلَنِي أَنْ اسْتَأْذِنَ لَهُ عَلَيْكَ فَقَالَ اسْتَأْذِنْ لَهُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَسَلِمَ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّي رَجُلٌ أَتَوَّلَاكُمْ وَأَقُولُ إِنَّ الْحَقَّ فِيكُمْ وَقَدْ قَتَلْتُ سَبْعَةً مِمَّنْ سَمِعْتُهُ يَشْتُمُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ فَقَالَ لِي أَنْتَ مَأْخُوذٌ بِدِمَائِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَقُلْتُ فَعَلَامَ نُعَادِي النَّاسِ إِذَا كُنْتُ مَأْخُوذًا بِدِمَاءِ مَنْ سَمِعْتُهُ يَشْتُمُ عَلَيَّ بِنَ أَبِي طَالِبٍ عَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَكَيْفَ قَتَلْتَهُمْ قَالَ مِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ الطَّرِيقَ فَقَتَلْتُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ بَيْتَهُ فَقَتَلْتُهُ وَقَدْ خَفِيَ ذَلِكَ عَلَيَّ كُلَّهُ قَالَ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ يَا أَبَا خَدَاشٍ عَلَيْكَ بِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ قَتَلْتُهُ كَبِشْ تَذْبِحُهُ بِمَنَى لِأَنَّكَ قَتَلْتَهُمْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ وَلَوْ أَنَّكَ قَتَلْتَهُمْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

١٨ عَدَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ النَّهْدِيِّ عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ كُنْتُ أَخْرَجْتُ فِي الْحَدَاثِ إِلَى الْمُخَارِجَةِ مَعَ شَبَابِ أَهْلِ الْحَيِّ وَإِنِّي بُلِيْتُ أَنْ ضَرَبْتُ رَجُلًا

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر

: مرفوع.

قوله عليه السلام "كَبِشْ تَذْبِحُهُ" لم أرَ قائلًا من الأصحاب بوجوب هذه الكفارة، بل ولا بوجوب استيذان الإمام في ذلك، ولعلهما على الاستحباب، وقال في الشرائع: من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاز لسامعه قتله ما لم يخف الضرر على نفسه أو ماله أو غيره من أهل الإيمان، وكذا من سب أحد الأئمة وقال في المسالك: هذا الحكم موضع وفاق وبه نصوص.

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر

: مرفوع.

قوله عليه السلام "كَبِشْ تَذْبِحُهُ" لم أرَ قائلًا من الأصحاب بوجوب هذه الكفارة، بل ولا بوجوب استيذان الإمام في ذلك، ولعلهما على الاستحباب، وقال في الشرائع: من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاز لسامعه قتله ما لم يخف الضرر على نفسه أو ماله أو غيره من أهل الإيمان، وكذا من سب أحد الأئمة وقال في المسالك: هذا الحكم موضع وفاق وبه نصوص.

الحديث الثامن عشر

: ضعيف على المشهور، والسند الآخر مرسل.

وقال في القاموس: المخارجه: أن يخرج هذا من أصابعه ما شاء، والآخر

ص: ٢١٥

ضَرْبَةً بَعْصًا فَقَتَلْتُهُ فَقَالَ أَ كُنْتُ تَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ إِذْ ذَاكَ قَالَ قُلْتُ لَا فَقَالَ لِي مَا كُنْتُ عَلَيْهِ مِنْ جَهْلِكَ بِهَذَا الْأَمْرِ أَشَدَّ عَلَيْكَ مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مَرْوَكِ بْنِ عُبَيْدٍ مِثْلَهُ

١٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ اقْتَصَّ مِنْهُ فَهُوَ قَتِيلُ الْقُرْآنِ  
٢٠ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْبَيْتُ جُبَارٌ وَالْعَجْمَاءُ جُبَارٌ وَالْمَعْدُنُ

مثل ذلك، و يدل الخبر على أن الإيمان يجب ما قبله كالإسلام، و لم أظفر بذلك في كلام الأصحاب.

### الحديث التاسع عشر

الحديث التاسع عشر

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "فهو قتل القرآن" لعل المراد أن سراية القصاص غير مضمون على أحد، لأنه وقع بحكم القرآن فكأنه قتل القرآن و عليه الفتوى، و يحتمل أن يكون المعنى أن من قتل قصاصا فكأن القرآن قتله، فعلى القرآن و صاحبه تداركه، أو الغرض رفع الحرج عن فعل ذلك، بأنه لم يفعل حقيقة بل القرآن فعله.

### الحديث العشرون

الحديث العشرون

: ضعيف على المشهور.

و قال في النهاية فيه "جرح العجماء جبار" الجبار: الهدر، و العجماء الدابة و منه الحديث "السائمة جبار" أى الدابة المرسله فى رعيها، و قال: و فيه "البئر جبار" قيل: هى العاديه القديمه لا يعلم لها حافر و لا مالِك، فيقع فيها الإنسان أو غيره فهو جبار أى هدر و قيل: هو الأجير الذى ينزل إلى البئر فينقيها و يخرج شيئا وقع فيها فيموت.  
و قال الجوهرى: الجبار: الهدر، يقال: ذهب دمه جبارا.

و فى الحديث "المعدن جبار" أى إذا انهار على من يعمل فيه فهلك لم يؤخذ به مستأجره انتهى.

أقول: لعل المعنى أن الدابة فى الرعى إذا جنى فلا شىء على مالِكها، و كذا الدابة التى انفلتت من غير تفريط من مالِكها كما مر، و المراد بالبئر إما البئر الذى

ص: ٢١٦

جبار

٢١ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ رُفِعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ص رَجُلٌ دَاسَ بَطْنَ رَجُلٍ حَتَّى أَخِيذَتْ فِي ثِيَابِهِ فَقَضَى ع عَلَيْهِ أَنْ يُدَاسَ بَطْنَهُ حَتَّى يُحْدِثَ فِي ثِيَابِهِ كَمَا أَحْدَثَ أَوْ يَغْرَمَ ثُلْثَ الدِّيَةِ  
هَذَا آخِرُ كِتَابِ الدِّيَاتِ وَيَتْلُوهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

حفرها فى ملك مباح، فوقع فيها إنسان أو من استأجر أحدا ليعمل فى بئر فانهارت عليه و كذا المعدن.  
قال العلامة (ره) فى التحرير: إذا. جنت الماشية على الزرع ليلا ضمن صاحبها، و إن جنت نهارا لم يضمن، و عليه دلت رواية السكونى و هو ضعيف، و الوجه اشتراط التفريط فى الضمان، سواء كان ليلا أو نهارا و لو أتلقت البهيمة غير الزرع لم يضمن مالکها ما أتلقته إلا أن يكون يده عليها، سواء كان ليلا أو نهارا و قال: لو استأجر أجيرا فيحفر فى ملكه بئرا أو يبنى له بناء فتلف الأجير بذلك لم يضمنه المستأجر، لقول النبى صلى الله عليه و آله و سلم "البئر جبار، و العجماء جبار، و المعدن جبار."

### الحديث الحادى و العشرون

الحديث الحادى و العشرون

: ضعيف على المشهور.

و قال فى التحرير: من داس بطن إنسان حتى أحدث ديس بطنه حتى يحدث فى ثيابه أو يفتدى ذلك بثلث الدية، لرواية السكونى، و فيه ضعف انتهى.  
و قال فى المسالك: ذهب جماعة إلى الحكومة لضعف المستند، و هو الوجه هذا آخر كتاب الديات و يتلوه إن شاء الله كتاب الشهادات.

ص: ٢١٧

## كِتَابُ الشَّهَادَاتِ بَابُ أَوَّلِ صَكِّ كُتِبَ فِي الْأَرْضِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَلْفِ بْنِ حَمَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَتَانَ قَالَ لَمَّا قَدِمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ وَهُوَ بِالْحِيرَةِ خَرَجَ يَوْمًا يُرِيدُ عَيْسَى بْنَ مُوسَى فَاسْتَقْبَلَهُ بَيْنَ الْحِيرَةِ وَالْكُوفَةِ وَمَعَهُ ابْنُ شُبْرُمَةَ الْقَاضِي فَقَالَ لَهُ إِلَى أَيْنَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ أَرَدْتُكَ فَقَالَ قَدْ قَصَرَ اللَّهُ خَطْوَكَ قَالَ فَمَضَى مَعَهُ فَقَالَ لَهُ ابْنُ شُبْرُمَةَ مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فِي شَيْءٍ سَأَلَنِي عَنْهُ الْأَمِيرُ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدِي فِيهِ شَيْءٌ فَقَالَ وَمَا هُوَ قَالَ سَأَلَنِي عَنْ أَوَّلِ كِتَابٍ كُتِبَ فِي الْأَرْضِ قَالَ نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَرَضَ عَلَى آدَمَ ع ذُرِّيَّتَهُ عَرَضَ الْعَيْنِ فِي صُورِ الذَّرِّ نَبِيًّا فَنَبِيًّا وَمَلِكًا فَمَلِكًا وَمُؤْمِنًا

## كتاب الشهادات

## باب أول صك كتب في الأرض

## إشارة

باب أول صك كتب في الأرض

و في الصحاح: الصك كتاب و هو فارسي معرب.

## الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و قال في الصحاح: الحيرة بالكسر: مدينة بقرب الكوفة. قوله عليه السلام "عرض العين" أي بحيث رآهم بالعين، و في الصحاح: الذر

جمع ذرة و هي أصغر النمل.

و أقول: في هذا الخبر إشكال من وجهين.

أحدهما: الاختلاف الوارد في هذه القضية في المدة التي وهبها ففي بعضها ستون

ص: ٢١٨

فَمُؤْمِنًا وَكَافِرًا فَكَاثِرًا فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى دَاوُدَ قَالَ مَنْ هَذَا الَّذِي نَبَأْتَهُ وَكَرَّمْتَهُ وَقَصَّرْتَ عُمُرَهُ قَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ هَذَا ابْنُكَ دَاوُدُ عُمُرُهُ أَرْبَعُونَ سِنَةً وَإِنِّي قَدْ كَتَبْتُ الْأَجَالَ وَقَسَمْتُ الْأَرْزَاقَ وَأَنَا أَمْحُو مَا أَشَاءُ وَأُثْبِتُ وَعِنْدِي أُمُّ الْكِتَابِ فَإِنْ جَعَلْتَ لَهُ شَيْئًا مِنْ عُمُرِكَ أَلْحَقْتُ لَهُ قَالَ يَا رَبِّ هَدِّ جَعَلْتُ لَهُ مِنْ عُمُرِي سِتِّينَ سِنَةً تَمَامَ الْمِائَةِ قَالَ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِجِبْرِئِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَمَلَكِ الْمَوْتِ اكْتُبُوا عَلَيْهِ كِتَابًا فَإِنَّهُ سَيَنْسِي قَالَ فَكَتَبُوا عَلَيْهِ كِتَابًا وَخَتَمُوهُ بِأَجْنِحَتِهِمْ مِنْ طِينِهِ عَلَيْهِمْ قَالَ فَلَمَّا حَضَرَتْ آدَمَ الْوَفَاةُ أَتَاهُ مَلَكُ الْمَوْتِ فَقَالَ آدَمُ يَا مَلَكُ الْمَوْتِ مَا جَاءَ بِكَ قَالَ جِئْتُ لِأَقْبِضَ رُوحَكَ قَالَ قَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِي سِتُّونَ سَنَةً فَقَالَ إِنَّكَ جَعَلْتَهَا لِابْنِكَ دَاوُدَ قَالَ وَ نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِئِيلُ وَأَخْرَجَ لَهُ الْكِتَابَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ إِذَا خَرَجَ الصَّكُّ عَلَى الْمَدْيُونِ ذَلَّ الْمَدْيُونُ فَفَبَضَّ رُوحَهُ ٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ عِيسَى بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَارَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَمَّا عَرَضَ عَلَى آدَمَ وُلْدُهُ نَظَرَ إِلَى دَاوُدَ فَأَعْجَبَهُ فزاده خمسين سنة من عمره قال ونزل عليه جبرئيل وميكائيل فكتب عليه ملك الموت صكاً بالخمسين سنة فلما حضرته الوفاة أنزل عليه ملك الموت فقال آدم قد بقي من عمري خمسون سنة قال فأين الخمسون التي جعلتها لابنك داود قال فإمّا أن يكون نسيها أو أنكرها فنزل عليه جبرئيل وميكائيل فشهدا عليه وقبضه ملك الموت فقال أبو عبد الله ع كان

و في بعضها أربعون، و في بعضها خمسون.

و ثانيهما: مخالفته لأصول الشيعة من جواز السهو على الأنبياء عليهم السلام، و إن قلنا بعدم النسيان فيلزم الإنكار و الجحد مع العلم و هو أشكل، إلا أن يقال: إنه عليه السلام لم ينسه و لم يجحد، و إنما سأل و رجا أن يكون له ما قرر له أولاً من العمر، مع أن الإسهاء قد جوزه الصدوق (ره) عليهم عليه السلام، و لا يبعد حمله على التقيّة لاشتتار هذه القصة بين العامة، رواه الترمذی و غيره من روايتهم.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

ص: ٢١٩

أَوَّلَ صَكَ كُتِبَ فِي الدُّنْيَا

بَابُ الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى الشَّهَادَةِ

- ١ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَأْبُ الشُّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا فَقَالَ لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ إِذَا دُعِيَ إِلَى الشَّهَادَةِ يَشْهَدُ عَلَيْهَا أَنْ يَقُولَ لَا أَشْهَدُ لَكُمْ
- ٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَأْبُ الشُّهَادَةَ إِذَا مَا دُعُوا فَقَالَ لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ إِذَا دُعِيَ إِلَى شَهَادَةٍ يَشْهَدُ عَلَيْهَا أَنْ يَقُولَ لَا أَشْهَدُ لَكُمْ
- ٣ عَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

## باب الرجل يدعى إلى الشهادة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق.

قوله عليه السلام "إذا ما دعوا" قيل: المراد إذا دعوا إلى أداء الشهادة، وقيل:

إلى تحملها ففيه مجاز مشارفة، و على الأخير دلت الروايات الكثيرة، فيدل على وجوب التحمل و حمل الأكثر على الوجوب الكفائي، و ذهب ابن إدريس و جماعة إلى عدم الوجوب، و ظاهر كلام أكثر القائلين بالوجوب، و جواب الإجابة و إن احتاجت إلى سفر مع تحمل مؤنة السفر، و الله يعلم.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول و السند الثاني حسن.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

ص: ٢٢٠

الْفَضِيلُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا فَقَالَ إِذَا دَعَاكَ الرَّجُلُ لِتَشْهَدَ لَهُ عَلَى دِينٍ أَوْ حَقٍّ لَمْ يَنْبَغِ لَكَ أَنْ تَقَاعَسَ عَنْهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا قَالَ قَبْلَ الشَّهَادَةِ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ جِرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ قَالَ إِذَا دُعِيَ إِلَى الشَّهَادَةِ فَأَجِبْ

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ أَنْ تُجِيبَ حِينَ تُدْعَى قَبْلَ الْكِتَابِ

بَابُ كِتْمَانِ الشَّهَادَةِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ كَتَمَ شَهَادَةً أَوْ شَهِدَ بِهَا لِيُهْدَرَ لَهَا بِهَا دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ أَوْ لِيُزَوَى مَالٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ أَتَى

قوله عليه السلام "لم ينبغ" ظاهره الاستحباب ولا ينافي الوجوب الكفائي، وفي القاموس: تقاعس عنه و تقعس: تأخر.

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

قوله عليه السلام "إذا دعيت" أي تحملها، ويحتمل الأداء والأعم والأول أظهر.

#### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

#### باب كتمان الشهادة

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

وفي الصحاح: أهدر السلطان دمه أى أبطله و أباحه.  
قوله صلى الله عليه و آله و سلم: "أو ليزوى" و إن كان حقا أيضا كان سببا لتضييع دم مسلم أو ماله،



ص: ٢٢١

يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْجِهِهِ ظُلْمَةٌ مَدَّ الْبَصِيرِ وَفِي وَجْهِهِ كُدُوحٌ تَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَمَنْ شَهِدَ شَهَادَةً حَقًّا لِيُحْيِيَ بِهَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ  
 أَتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْجِهِهِ نُورٌ مَدَّ الْبَصِيرِ تَعْرِفُهُ الْخَلَائِقُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَ لَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ - وَ أَقِيمُوا  
 الشَّهَادَةَ لِلَّهِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ  
 قَالَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ الْخَزَاعِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سُؤَيْدٍ السَّائِي عَنِ أَبِي الْحَسَنِ  
 ع قَالَ كَتَبَ أَبِي فِي رِسَالَتِهِ

ولا يبعد أن يكون اللام فيهما العاقبة، بل هو أظهر.

و في النهاية: ما زويت: عنى: أى صرفته عنى و قبضته، قوله عليه السلام "مد البصر" أى تسرى ظلمته إلى غيره بقدر مد البصر، و  
 معرفة الخلائق له إما بسبب الكدوح بأن يكون مكتوبا عليه اسمه و نسبه، أو بوجه آخر كان ينادى عليه ملك أنه فلان بن فلان، و كذا  
 فيما يقابله.

و في النهاية الكدوح: الخدوش، و كل أثر من خدش أو عض فهو كدح.

قوله عليه السلام "و أقيموا الشهادة" الاستشهاد إما لوجوب الإقامة مطلقا، أو لوجوبها لله، فإذا تضمن إتلاف مال المسلم و دمه أو  
 يكون المقصود ذلك لا يكون لله.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

قوله تعالى "فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ" قال فى مجمع البيان: إسناد الإثم إلى القلب لأن الكتمان فعله، لأن العزم على الكتمان إنما يقع بالقلب، و  
 لأن إضافة الإثم إلى القلب أبلغ فى الدم، كما أن إضافة الإيمان إلى القلب أبلغ فى المدح.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور و سنده الثانى ضعيف.

ص: ٢٢٢

إِلَىٰ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الشَّهَادَةِ لَهُمْ فَأَقِمِ الشَّهَادَةَ لِلَّهِ وَ لَوْ عَلَىٰ نَفْسِكَ أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ فِيمَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُمْ فَإِنْ خِفْتَ عَلَىٰ أَخِيكَ ضَمِيمًا فَلَا

الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّهْدِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ مِثْلَهُ بَابُ الرَّجُلِ يَسْمَعُ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا  
١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلُ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ

قوله عليه السلام "و لو على نفسك" إشارة إلى قوله تعالى "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَ لَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدَيْنِ وَ الْأَقْرَبِينَ" و يدل كآلية على ما ذهب إليه المرتضى (ره)، و جماعه من سماع شهادة الولد على الوالد، و حمله على وجوب شهادته و إن لم يسمع بعيد و سيأتى القول فيه.  
قوله عليه السلام "فيما بينك" أى فى الأمر الذى بينك و بينهم لا يعلمه غيركم و فى الصحاح: الضيم: الظلم.

## باب الرجل يسمع الشهادة و لم يشهد عليها

### الحديث الأول

#### الحديث الأول

: حسن.

قال الشيخ فى النهاية: من علم شيئا من الأشياء و لم يكن قد أشهد عليه ثم دعى إلى أن يشهد كان بالخيار فى إقامتها و فى الامتناع منها إلا- أن يعلم أنه إن لم يقمها بطل حق مؤمن فحينئذ تجب عليه إقامته الشهادة، و يظهر من كلام ابن الجنييد التخيير مطلقا موافقا لظاهر أكثر الأخبار، و المشهور وجوب الإقامة مطلقا، لكن على التحقيق يرجع الخلاف بين الشيخ و المشهور إلى اللفظ، لأنه على المشهور إذا

ص: ٢٢٣

إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ وَقَالَ إِذَا أَشْهَدَ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ

٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِدْقِ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلَ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلَ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مِنَ الظَّالِمِ فَلْيَشْهَدْ وَ لَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلَ الشَّهَادَةَ فَلَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ مِنَ الظَّالِمِ فَيَشْهَدْ وَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ لَا يَشْهَدَ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا سَمِعَ الرَّجُلَ الشَّهَادَةَ وَ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَحْضُرُ حِسَابَ الرَّجُلِ فَيَطْلُبَانِ

كان هناك من الشهود ما يثبت به المدعى فالإقامة غير لازم، لأن وجوبه كفاي، و حملوا هذه الأخبار على هذه الصورة، و لا يخفى أنه على ما حملوا لا وجه للفرق بين الإشهاد و عدمه، إلا أن يحمل على أنه مع الإشهاد يتأكد استحباب الإقامة.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: موثق.

قوله عليه السلام "من الظالم" أي الضرر على صاحب الحق.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: [مرسل و سقط شرحه عن المصنف].

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: صحيح.

## الحديث السادس

الحديث السادس

: مجهول.

ص: ٢٢٤

مِنْهُ الشَّهَادَةُ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْهُمَا فَقَالَ ذَلِكَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ شَهِدَ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَشْهَدْ فَإِنْ شَهِدَ بِحَقٍّ قَدْ سَمِعَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَشْهَدَاهُ

بَابُ الرَّجُلِ يَنْسَى الشَّهَادَةَ وَيَعْرِفُ خَطَّهُ بِالشَّهَادَةِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ الرَّجُلُ يُشْهَدُنِي عَلَى الشَّهَادَةِ فَأَعْرِفُ خَطِّي وَخَاتَمِي وَلَا أَذْكَرُ شَيْئًا مِنَ الْبَاقِي قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا قَالَ لِي إِذَا كَانَ صَاحِبُكَ ثِقَةً وَ مَعَكَ رَجُلٌ ثِقَةٌ فَاشْهَدْ لَهُ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ جَعْفَرُ بْنُ عَيْسَى جُعِلْتُ فِدَاكَ جَاءَنِي جِيرَانٌ لَنَا بِكِتَابٍ زَعَمُوا أَنَّهُمْ أَشْهَدُونِي عَلَى مَا فِيهِ وَفِي الْكِتَابِ اسْمِي بِخَطِّي قَدْ عَرَفْتَهُ وَ لَسْتُ أَذْكَرُ الشَّهَادَةَ وَ قَدْ دَعَوْنِي إِلَيْهَا فَأَشْهَدُ لَهُمْ عَلَى مَعْرِفَتِي أَنَّ اسْمِي فِي الْكِتَابِ وَ لَسْتُ أَذْكَرُ الشَّهَادَةَ أَوْ لَا تَجِبُ لَهُمْ الشَّهَادَةُ عَلَيَّ حَتَّى

## باب الرجل ينسى الشهادة و يعرف خطه بالشهادة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح على الظاهر. و يظهر من كلام الشيخ في النهاية و المفيد و ابن الجنيد جواز الشهادة إذا عرف خطه و شهد معه عدل، و إن لم يذكر الشهادة و ضم على بن بابويه مع ذلك أن يكون صاحب الحق ثقة، و يظهر من الشيخ في الاستبصار أنه يجوز إذا غلب على ظنه من خطه و شهادة الشاهد حقية المدعى، و المشهور بين المتأخرين عدم جواز الإقامة إلا مع العلم، فحملوا الأخبار على ما إذا حصل العلم برؤية الخط و شهادة الثقة بالمدعى فيشهد بالعلم، بل حمل العلامة في المختلف كلام الأصحاب أيضا عليه، لكن الظاهر من بعض الأخبار عدم جواز الشهادة ما لم يتذكر الواقع كخبر السكوني.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

ص: ٢٢٥

أذُكِرَهَا كَانَ اشْمَى فِي الْكِتَابِ بِخَطِيٍّ أَوْ لَمْ يَكُنْ فَكَتَبَ لَا تَشْهَدُ

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ إِدْرِيسَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا تَشْهَدَنَّ بِشَهَادَةٍ حَيْثُ تَعْرِفُهَا كَمَا تَعْرِفُ كَفَّكَ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا تَشْهَدُ بِشَهَادَةٍ لَا تَذْكُرُهَا فَإِنَّهُ مِنْ شَاءِ كَتَبَ كِتَابًا وَنَقَشَ خَاتَمًا  
بَابُ مَنْ شَهِدَ بِالزُّورِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ مَيْمَنٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ مَا مِنْ رَجُلٍ يَشْهَدُ بِشَهَادَةٍ زُورٍ عَلَى مَالٍ رَجُلٍ مُسْلِمٍ لِيَقْطَعَهُ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مَكَانَهُ صَكًّا إِلَى النَّارِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ شَاهِدُ الزُّورِ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى تَجِبَ لَهُ النَّارُ

٣ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف.

قوله عليه السلام: "كفك" إنما ذكر الكف لأنه أظهر أعضاء الإنسان عنده.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

### باب من شهد بالزور

#### لحديث الأول

لحديث الأول

: مجهول.

قوله عليه السلام: "مكانه" مفعول فيه أى قبل أن يزول عن مكانه، وقيل: أى عوضه ولا يخفى بعده.

### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: حسن.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف.

ص: ٢٢٦

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا يَنْقُضِي كَلَامَ شَاهِدِ الزُّورِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْ الْحَاكِمِ حَتَّى يَتَّبِعَهُ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَكَذَلِكَ مَنْ كَتَمَ الشَّهَادَةَ

بَابُ مَنْ شَهِدَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِهِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي الشُّهُودِ إِذَا شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ ثُمَّ رَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ وَقَدْ قُضِيَ عَلَى الرَّجُلِ ضَمْنُوا مَا شَهِدُوا بِهِ وَغَرَّمُوا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُضِيَ طَرِحَتْ شَهَادَتُهُمْ وَلَمْ يُغْرَمِ الشُّهُودُ شَيْئًا  
٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَاهِدِ الزُّورِ مَا تَوَبُّتَهُ قَالَ يُؤَدَّى مِنَ الْمَالِ

و في القاموس: تبأت منزلا: أى هيئاته.

### باب من شهد ثم رجع عن شهادته

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل كالحسن.

و قال فى المسالك: إذا رجع الشاهدان عن شهادة فإن كان قبل حكم الحاكم لم يحكم، و إن كان بعد الحكم فإن كان مالا و استوفى لم ينقض الحكم و يغرم الشهود و إن كانت العين باقية.

و قال الشيخ فى النهاية: يرد العين مع بقائها، و لو كانوا شهدوا بالزنا و رجعوا قبل الحكم و اعترفوا بالتعمد حدوا للذف، فإن قالوا أخطأنا فوجهان، و لو رجعوا بعد القضاء فإن كان قبل الاستيفاء فإن كان مالا قيل: يستوفى، و قيل: لا، و إن كان فى حد الله لم يستوفى، و إن كان حد آدمى أو مشتركا فوجهان.

#### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: صحيح.

و اعلم أنه لو كانوا أكثر مما يثبت به الحق و شهدوا بالترتيب فهل يلزم الغرامة



ص: ٢٢٧

الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ النُّصْفَ أَوْ التُّلْثَ إِنْ كَانَ شَهِدَ هَذَا وَ آخَرَ مَعَهُ  
 ٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَاهِدِ الزُّورِ قَالِ إِنْ كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا  
 بِعَيْنِهِ رُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا ضَمِنَ بِقَدْرِ مَا أُتْلِفَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ  
 ٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِالزُّنَى ثُمَّ رَجَعَ  
 أَحَدُهُمْ بَعْدَ مَا قُتِلَ الرَّجُلُ قَالَ إِنْ قَالَ الرَّابِعُ أَوْ هَمَّتْ ضَرْبَ الْحَدِّ وَعَرَّمِ الدِّيَةَ وَإِنْ قَالَ تَعَمَّدَتْ قُتِلَ  
 ٥ ابْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعَيْمٍ الْأَزْدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزُّنَى فَلَمَّا قُتِلَ رَجَعَ أَحَدُهُمْ عَنْ  
 شَهَادَتِهِ قَالَ فَقَالَ يُقْتَلُ الرَّابِعُ وَيُؤَدَّى التَّلَاثَةُ إِلَى أَهْلِهِ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَةِ  
 ٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَهَادَةِ الزُّورِ إِنْ كَانَ الشَّيْءُ قَائِمًا بِعَيْنِهِ رُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ  
 وَإِلَّا ضَمِنَ بِقَدْرِ مَا أُتْلِفَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ  
 ٧ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَاهِدَيْنِ

على الكل و يوزع عليهم؟ أم على الذين ثبت بهم أولاً؟ فيه إشكال، و الأظهر من الأخبار التوزيع على الكل من غير تفصيل.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

و حمل على المشهور على ما إذا علم الحاكم بكذبهم لا بالشهادة، لأنه تعارض، و لا بإقرار الشهود لأنه في حق الغير، و الخبر لا يأبى عن هذا الحمل كثيرا.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مرسل.

و قد مضى هذا الخبر و الذى بعده قبل ذلك بسبع ورقات تقريبا.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن.

**الحديث السابع**

الحديث السابع

: حسن أو موثق.

و يمكن حمل هذا الخبر أيضا على ما إذا علم الحاكم بعد الحكم كذبها، و إلا

ص: ٢٢٨

شَهِدَا عَلَى امْرَأَةٍ بِأَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا فَتَزَوَّجَتْ ثُمَّ جَاءَ زَوْجُهَا فَأَنْكَرَ الطَّلَاقَ قَالَ يُضْرَبَانِ الْحَدَّ وَيُضَمَّنَانِ الصَّدَاقَ لِلزَّوْجِ ثُمَّ تَعَتَّدَتْ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ  
إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي  
رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ بِأَنَّهُ سَرَقَ فَقَطَعَ يَدَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ الشَّاهِدَانِ بِرَجُلٍ آخَرَ فَقَالَا هَذَا السَّارِقُ وَكَيْسَ الَّذِي قَطَعْتَ  
يَدَهُ إِنَّمَا شَبَّهْنَا ذَلِكَ بِهَذَا فَقَضَى عَلَيْهِمَا أَنْ غَرَمَهُمَا نِصْفَ الدِّيَةِ وَلَمْ يُجْزَ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْآخَرِ

فيشكل الحكم بالحد بمجرد إنكار الزوج أو بينته، والأصحاب صوروا هذه المسألة في صورة الرجوع عن الشهادة، وأكثرهم حملوا  
الحد على التعزير فيما إذا علم التزوير.

ثم إنهم اختلفوا في أصل الحكم، فقال الشيخ في النهاية: ترد إلى الأول ويغرم المهر للثاني و تبعه أبو الصلاح، وقال في الخلاف:  
إن كان بعد الدخول فلا غرم للأول و هي زوجة الثاني، وإن كان قبل الدخول غرما للأول نصف المهر الذي أغرمه، و حملوا هذا  
الخبر على تزويجها بمجرد سماع البينة من غير حكم الحاكم، و منهم من أُلزم بعد الدخول مهر المثل كاملا، و بالجملة المسألة محل  
إشكال، و الأقوال فيها مختلفة مضطربة.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: حسن.

و لعل المراد: غرم كلا منهما نصف دية الأربع أصابع، و قد سبق الكلام فيه فلا تغفل.

ص: ٢٢٩

بَابُ شَهَادَةِ الْوَاحِدِ وَ يَمِينِ الْمُدَّعَى

١ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ كَانَ عَلِيُّ ع يُجِيزُ فِي الدَّيْنِ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَ يَمِينَ الْمُدَّعَى

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَضَى بِشَاهِدٍ وَ يَمِينٍ  
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عِنْدَ الرَّجُلِ الْحَقُّ وَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ قَالَ فَقَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقْضِي بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ وَ يَمِينٍ صَاحِبِ الْحَقِّ وَ ذَلِكَ فِي الدَّيْنِ  
 ٤ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورٍ

## باب شهادة الواحد و يمين المدعى

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

أجمع علماؤنا رضوان الله عليهم على القضاء في الجملة بالشاهد و اليمين، و إليه ذهب أكثر العامة و خالف فيه بعضهم، و المشهور القضاء بذلك في كل ما كان مالا أو كان المقصود منه المال، و في النكاح و الوقف خلاف، و المشهور أنه في حكم الشاهد الواحد هنا المرأتان فيثبت بهما مع اليمين ما يثبت به سيجيء من الأخبار، و منع ابن إدريس من قبول شهادتهن مع اليمين لعدم حجية خبر الواحد عنده، و كذا العلامة في موضع من التحرير، و الأشهر أظهر.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: موثق.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

ص: ٢٣٠

بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَفْضِي بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ مَعَ يَمِينِ صَاحِبِ الْحَقِّ  
 ٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ دَخَلَ الْحَكَمُ بْنُ عُنَيْبَةَ وَسَلِمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ  
 ع فَسَأَلَاهُ عَنْ شَاهِدٍ وَ يَمِينٍ فَقَالَ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَقَضَى بِهِ عَلِيُّ ع عِنْدَكُمْ بِالْكَوْفَةِ فَقَالَا- هَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ فَقَالَ وَ أَيْنَ  
 وَجَدْتُمُوهُ خِلَافَ الْقُرْآنِ فَقَالَا إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى يَقُولُ- وَ أَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ فَقَالَ لَهُمَا أَبُو جَعْفَرٍ ع فَقَوْلُهُ وَ أَشْهَدُوا ذَوَى  
 عَدْلٍ مِنْكُمْ هُوَ أَنْ لَا تَقْبَلُوا شَهَادَةَ وَاحِدٍ وَ يَمِينًا ثُمَّ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع كَانَ قَاعِدًا فِي مَسْجِدِ الْكُوْفَةِ فَمَرَّ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُفْلٍ التَّمِيمِيُّ وَ مَعَهُ  
 دِرْعٌ طَلْحَةَ فَقَالَ عَلِيُّ ع هَذِهِ دِرْعُ طَلْحَةَ أَخَذْتَ غُلُولًا يَوْمَ الْبُصَيْرَةِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُفْلٍ فَاجْعَلْ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ قَاضِيَةً الَّتِي رَضِيَتْهُ  
 لِلْمُسْلِمِينَ فَجَعَلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ شُرَيْحًا فَقَالَ عَلِيُّ ع هَذِهِ دِرْعُ طَلْحَةَ أَخَذْتَ غُلُولًا يَوْمَ الْبُصَيْرَةِ فَقَالَ لَهُ شُرَيْحٌ هَاتِ عَلَيَّ مَا تَقُولُ بَيْنَهُ فَأَتَاهُ  
 بِالْحَسَنِ ع فَشَهِدَ أَنَّهَا دِرْعُ طَلْحَةَ أَخَذْتَ غُلُولًا يَوْمَ الْبُصَيْرَةِ فَقَالَ شُرَيْحٌ هَذَا شَاهِدٌ وَاحِدٌ فَلَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ شَاهِدٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ آخَرُ  
 فَدَعَا قَتَبْرًا فَشَهِدَ أَنَّهَا دِرْعُ طَلْحَةَ أَخَذْتَ غُلُولًا يَوْمَ الْبُصَيْرَةِ فَقَالَ شُرَيْحٌ هَذَا مَمْلُوكٌ وَ لَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ مَمْلُوكٍ قَالَ فَغَضِبَ عَلِيُّ ع فَقَالَ  
 خُذُوهَا فَإِنَّ هَذَا قَضَى بِجَوْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ فَتَحَوَّلَ شُرَيْحٌ ثُمَّ قَالَ لَا أَقْضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ حَتَّى تُخْبِرَنِي مِنْ أَيْنَ قَضَيْتَ بِجَوْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ  
 فَقَالَ لَهُ وَبِذَلِكَ أَوْ وَيْحَكَ إِنِّي لَمَّا أَخْبَرْتُكَ أَنَّهَا دِرْعُ طَلْحَةَ أَخَذْتَ غُلُولًا يَوْمَ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن.

قوله عليه السلام "هو أن لا تقبلوا" و هو الصواب، و في بعض النسخ "هؤلاء تقبلوا" و هو تصحيف لا أعرف له معنى محصلا، و هو  
 استفهام إنكارى أى لا يستلزم الأمر بإشهاد عدلين عدم قبول شهادة الواحد مع اليمين، و فى بعض نسخ التهذيب "هؤلاء يقبلون" و  
 لعل المعنى أن خواص أصحاب الرسول صلى الله عليه و آله و سلم كانوا يقبلون ذلك، و لو كان القرآن دالا على خلافه لما خالفوه.

ص: ٢٣١

الْبَصِيرَةَ فَقُلْتُ هَاتِ عَلَيَّ مَا تَقُولُ بَيْنَهُ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص حَيْثَمَا وَجَدَ غُلُولًا أَخَذَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ فَقُلْتُ رَجُلٌ لَمْ يَشْرَعْ الْحَدِيثَ فَهَذِهِ  
وَاحِدَةٌ ثُمَّ أَتَيْتُكَ بِالْحَسَنِ فَشَهِدَ فَقُلْتُ هَذَا وَاحِدٌ وَلَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ حَتَّى يَكُونَ مَعَهُ آخَرُ وَقَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ص بِشَهَادَةِ  
وَاحِدٍ وَيَمِينٍ فَهَذِهِ ثِنْتَانِ ثُمَّ أَتَيْتُكَ بِقَتْبَرٍ فَشَهِدَ أَنَّهَا دَرْعٌ طَلَحَهُ أَخَذْتُ غُلُولًا يَوْمَ الْبَصْرَةِ فَقُلْتُ هَذَا مَمْلُوكٌ وَلَا أَقْضِي بِشَهَادَةِ مَمْلُوكٍ  
وَمَا بَأْسُ بِشَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ عَدْلًا ثُمَّ قَالَ وَيَلْكَ أَوْ وَيَحْكُ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ يُؤْمَنُ مِنْ أُمُورِهِمْ عَلَيَّ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا  
٦ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي الثَّقَفِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ إِذَا شَهِدَ  
لِصَاحِبِ الْحَقِّ امْرَأَتَانِ وَيَمِينُهُ فَهُوَ جَائِزٌ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَحْزَا زَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ يَمِينِ  
الطَّالِبِ فِي الدِّينِ يَخْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّ حَقَّهُ لِحَقٌّ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع  
قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُجِيزُ فِي الدِّينِ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَيَمِينِ صَاحِبِ الدِّينِ وَلَمْ يَكُنْ يُجِيزُ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَاهِدَيْ عَدْلٍ

قوله عليه السلام: "حيث ما وجد غلول" لعله محمول على ما إذا كان معروفا مشهورا بين الناس، أو عند الإمام، وإلا فالحكم به مطلقا  
لا يخلو من إشكال.

قوله عليه السلام: "أعظم من هذا" أي لا يسأل البيئنة من الإمام مع علمه و ليس لأحد أن يحكم عليه.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: مرسل.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح و عليه الفتوى.

ص: ٢٣٢

بَابُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ جَمِيعاً عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ أَرَأَيْتَ إِذَا رَأَيْتَ شَيْئاً فِي يَدِي رَجُلٍ أَيْجُوزُ لِي أَنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ لَهُ قَالَ نَعَمْ قَالَ الرَّجُلُ أَشْهَدُ أَنَّهُ فِي يَدِهِ وَلَا أَشْهَدُ أَنَّهُ لَهُ فَلَعَلَّهُ لِعَیْرِهِ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَفِيحِلُّ الشَّرَاءَ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ فَلَعَلَّهُ لِعَیْرِهِ فَمِنْ أَيْنَ جَازَ لَكَ أَنْ تَشْتَرِيَهُ وَ يَصِيرَ مَلِكاً لَكَ ثُمَّ تَقُولَ بَعْدَ الْمَلِكِ هُوَ لِي وَ تَحْلِفَ عَلَيْهِ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْسِبَهُ إِلَيَّ مِنْ صَارَ مَلِكُهُ مِنْ قَبْلِهِ إِلَيْكَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَوْ لَمْ يَجُزْ هَذَا لَمْ يَقُمْ لِلْمُسْلِمِينَ سُوقٌ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يَسْأَلُنِي الشَّهَادَةَ عَلَيَّ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ مَاتَ فُلَانٌ وَ تَرَكَهَا مِيرَاثَهُ وَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ الَّذِي شَهِدْنَا لَهُ فَقَالَ أَشْهَدُ بِمَا هُوَ عَلِمَكَ قُلْتُ إِنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يُحْلِفُنَا

باب

### الحدیث الأول

الحدیث الأول

: ضعیف.

و لا خلاف فی جواز الشهادة بالملك بالاستفاضة، و هی خبر جماعة یفید الظن الغالب إذا اقترنت بالید و التصرف بالبناء و الهدم و الإجارة و غیرها من غیر معارض و اختلف فی الاستفاضة بدون الید المتصرفه، و الأشهر الاکتفاء بها، ثم اختلف فی التصرف فقط بدونها، و المشهور الاکتفاء به أيضا ثم القائلون بالاكتفاء بالتصرف اختلفوا فی الاکتفاء بالید بدون التصرف، و اختار العلامة و أكثر المتأخرین الاکتفاء بها و هذا الخبر حجة لهم.

قوله علیه السلام "إلى من صار ملكه" الضمير فى ملكه إما راجع إلى الشئ، أو إلى الموصول، و الأول أظهر.

### الحدیث الثاني

الحدیث الثاني

: حسن.

و يدل على [جواز] إقامة الشهادة عند قضاء الجور.

ص: ٢٣٣

الْعُمُوسَ قَالَ اخْلِفْ إِنَّمَا هُوَ عَلَيَّ عَلِيمَكَ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ بَعْضِ أَصِحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ يَكُونُ لِلرَّجُلِ مِنْ إِخْوَانِي عِنْدِي شَهَادَةٌ وَ لَيْسَ كُلُّهَا يُجِزُّهَا الْقَضَاءُ عِنْدَنَا قَالَ فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّهَا حَقٌّ فَصَحَّحْهَا بِكُلِّ وَجْهِ حَتَّى يَصِحَّ لَهُ حَقُّهُ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَكُونُ فِي دَارِهِ ثُمَّ يَغِيبُ عَنْهَا ثَلَاثِينَ سَنَةً وَ يَدْعُ فِيهَا عِيَالَهُ ثُمَّ يَأْتِينَا هَلَاكُهُ وَ نَحْنُ لَا نَدْرِي مَا أَحْدَثَ فِي دَارِهِ وَ لَا نَدْرِي مَا حَدَّثَ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّا لَا نَعْلَمُ نَحْنُ أَنَّهُ أَحْدَثَ فِي دَارِهِ شَيْئًا وَ لَا حَدَّثَ لَهُ وَ لَدَّ وَ لَا يُقَسِّمُ هَذِهِ الدَّارُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الَّذِينَ تَرَكَ فِي الدَّارِ حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدًا عَدْلًا أَنْ هَذِهِ الدَّارُ دَارُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ مَيَاتٍ وَ تَرَكَهَا مِيرَاثًا بَيْنَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ أَ فَتَشْهَدُ عَلَيَّ هَذَا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْعَبْدُ وَ الْأَمِيَّةُ فَيَقُولُ أَبَقَ غُلَامِي وَ أَبَقَتْ أُمِّي فَيُوجِدُ فِي الْبَلَدِ فَيَكْلِفُهُ الْقَاضِيَّ الْبَيْتَةَ أَنَّ هَذَا غُلَامٌ فُلَانٍ لَمْ يَبِعْهُ وَ لَمْ يَهَبْهُ أَ فَتَشْهَدُ عَلَيَّ هَذَا إِذَا كَلَّفْنَاهُ وَ نَحْنُ لَمْ نَعْلَمُ أَحْدَثَ شَيْئًا قَالَ فَكُلَّمَا غَابَ مِنْ يَدِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ غُلَامُهُ أَوْ أُمَّتُهُ أَوْ غَابَ عَنْكَ لَمْ تَشْهَدْ عَلَيْهِ

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مرسل.

قوله عليه السلام "صححها" كان يكون لامرأة من جهة مهر المتعة شيء عند رجل، و إذا أخبر بأنه من جهة المتعة لا يجيزها العامة فيغيرها، و يقول من جهة النكاح أو يقول لها عليه هذا المبلغ، و لا يسمى شيئاً، أو كان من جهة الرد في الميراث و هم لا يجيزونها بل يحكمون به للعصبية، فيشهد بأن له عليهم دين كذا و كذا، و هكذا في سائر ما هو مخالف لرأى العامة، و من الأفاضل من عم الخبر بحيث يشمل حكم العدل، كما إذا شهدت امرأة بوصية عشرة دراهم لرجل و الحاكم يحكم بربعه، فيشهد بأربعين درهما ليصل إليه ما أوصى له، و فيه إشكال و الله يعلم.

### الحديث الرابع

#### باب في الشهادة لأهل الدين

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل.

قوله عليه السلام "لعله التدليس" و في بعض النسخ التدليس بالنون، أى يدنس الناس بالإثم و يعينهم عليه بشهادة الزور، أو يصير متهما عند الناس بذلك.

### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: صحيح.



قوله عليه السلام "لا يجوز" لعله عليه السلام أجاب عن الثاني ليظهر منه الأول بطريق

ص: ٢٣٥

وَلَا يَتَوَى ظُلْمَهُ

بَابُ شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ قَالَ سَأَلْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ مَتَى تَجُوزُ شَهَادَةُ الْغُلَامِ فَقَالَ إِذَا بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ قَالَ قُلْتُ وَ يَجُوزُ أَمْرُهُ قَالَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ بَعَائِشَةَ وَ هِيَ بِنْتُ عَشْرِ سِنِينَ وَ لَيْسَ يُدْخَلُ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى تَكُونَ امْرَأَةً فَإِذَا كَانَ لِلْغُلَامِ عَشْرُ سِنِينَ جَازَ أَمْرُهُ وَ جَازَتْ شَهَادَتُهُ

٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

أولى.

و قوله عليه السلام "و لا يتوى" إما بالبناء للمجهول أى لا يتوى الشهود ظلم المعسر، أو بالبناء للفاعل و يكون ضمير الفاعل راجعا إلى المعسر، أى لا يتوى المعسر، ظلم صاحب الحق بل يتوى الأداة عند اليسار، و يحتمل أن تكون الجملة حالية أى إذا لم ينو الظلم أيضا لا يجوز الشهادة، لأنه مخالف أو لذلك و الإعسار معا و هو بعيد، و يحتمل إرجاع الضمير إلى جنس الشاهد، و هو أيضا بعيد، و قرأ العلامة الأردبيلي و لا يتوى بالتاء المثناة فوقانية، قال: فيكون ظلمه منصوبا على أن يكون مفعولا- له، و التوى الهلاك أى لا يهلك مال المؤمن المديون لأجل ظلم صاحب المال المخالف، و لا يخفى ما فيه من التعسف.

## باب شهادة الصبيان

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و لعل ذكرهم لهذا القول المبني على القياس الباطل من إسماعيل لبيان، عدم قابليته للإمامة.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

ص: ٢٣٦

يَجُوزُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ قَالَ نَعَمَ فِي الْقَتْلِ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ وَ لَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي مِنْهُ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ شَهَادَةِ الصَّبِيِّ قَالَ فَقَالَ لَا إِلَّا فِي الْقَتْلِ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ وَ لَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي

٤ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ قَالَ فِي الصَّبِيِّ يُشْهَدُ عَلَى الشَّهَادَةِ قَالَ إِنْ عَقَلَهُ حِينَ يُدْرِكُ أَنَّهُ حَقٌّ جَازَتْ شَهَادَتُهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ إِنْ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ إِذَا أَشْهَدُوهُمْ وَ هُمْ صِبَاغًا جَازَتْ إِذَا كَبُرُوا مَا لَمْ يَنْسُوها

٦ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ جَمِيلٍ

و قال الشهيدان (ره) في اللمعة و شرحها: الشاهد و شرطه البلوغ، إلا في الشهادة على الجراح ما لم يبلغ النفس، و قيل: مطلقا بشرط بلوغ العشر سنين، و أن يجتمعوا على مباح و أن لا يتفرقوا بعد الفعل المشهور به إلى أن يؤدوا الشهادة و المراد حينئذ أن شرط البلوغ ينتفى و يبقى ما عداه من الشروط التي من جملتها العدد، و الاثنان في ذلك و الذكورية و مطابقة الشهادة للدعوى، و بعض الشهود لبعض و غيرها، و لكن روى هنا الأخذ بأول و قولهم لو اختلف و التهجم على الدماء في غير محل الوفاق ليس بجيد، و أما العدالة فالظاهر أنها غير متحققة لعدم التكليف الموجب للقيام بوظيفتها من جهة التقوى، و المروءة غير كافية و اعتبار صورة الأعمال و التروك لا دليل عليه، و في اشتراط اجتماعهم على المباح تنبيه عليه.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

ص: ٢٣٧

قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّبِيِّ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فِي الْقَتْلِ قَالَ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ وَلَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي  
بَابُ شَهَادَةِ الْمَمَالِكِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا بُأَسَ بِشَهَادَةِ  
الْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ عَدْلًا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ وَالحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ جَمِيعًا عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الطَّائِيِّ عَنْ  
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَهَادَةِ الْمَمْلُوكِ قَالَ إِذَا كَانَ عَدْلًا فَهُوَ جَائِزُ الشَّهَادَةِ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ عُمَرُ بْنُ  
الْخَطَّابِ وَذَلِكَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ مَمْلُوكٌ فِي شَهَادَةٍ فَقَالَ إِنَّ أَقَمْتُ الشَّهَادَةَ تَخَوَّفْتُ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ

## باب شهادة المماليك

### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

و اختلف أصحابنا (رضي) في قبول شهادة المملوك لاختلاف الأخبار على أقوال فقيل: تقبل مطلقا، و يظهر من المصنف أنه المختار  
عنده، و قيل: لا يقتل مطلقا و هو قول ابن أبي عقيل و أكثر العامة، و قيل: تقبل مطلقا إلا على مولاه، و هو الأشهر بين أصحابنا، و قيل:  
إلا لمولاه، و قيل: بقبولها على مثله و على الكافر و عدم قبولها على الحر المسلم، ذهب إليه ابن الجنيد، و قيل: تقبل إلا لمولاه، و إليه  
ذهب أبو-الصلاح، و المسألة في غاية الإشكال و إن كان في الأول قوة و الله يعلم.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

قوله عليه السلام "إن أفتت الشهادة" أي من مولاه بأن يكون شهادته على المولى فلذا منع عمر من قبول شهادة العبد لما رأى أنهم  
يخافون من مواليهم في إقامتها في بعض الأحيان، فيكون قوله عليه السلام "ذلك" تعليلا لرد عمر شهادة المملوك، و يحتمل

ص: ٢٣٨

كَنَّمْتُهَا أَثْمْتُ بِرَبِّي فَقَالَ هَاتِ شَهَادَتَكَ أَمَا إِنَّا لَا نُجِيزُ شَهَادَةَ مَمْلُوكٍ بَعْدَكَ  
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ [عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَمْلُوكِ تَجُوزُ  
 شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ إِنْ أَوَّلَ مَنْ رَدَّ شَهَادَةَ الْمَمْلُوكِ لِفُلَانٍ

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَمَا لَا يَجُوزُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْنَا أ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ  
 فِي الْحُدُودِ فَقَالَ فِي الْقَتْلِ وَحْدَهُ إِنْ عَلِيَّ ع كَانَ يَقُولُ لَا يَبْطُلُ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٌ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثِمَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي  
 النِّكَاحِ فَقَالَ تَجُوزُ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ

أن يكون خوفه من عمر، لأنه كان يعلم أنه يرد شهادة المملوك، و يغضب من شهادتهم، فيكون قوله "ذلك" استشهدا بهذه القصة المشهورة على أن عمر كان يرد شهادة العبد.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

### باب ما يجوز من شهادة النساء و ما لا يجوز

### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

و حملة الشيخ في التهذيب على أن بشهادتهن ثبت الدم دون القود، و إليه ذهب أبو الصلاح كما عرفت، و المشهور عدم القبول.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

و المشهور بين الأصحاب عدم ثبوت الطلاق بشهادة النساء لا منضمات و لا منفردات.

و قوى الشيخ في المبسوط قبول شهادتهن فيه مع الرجال، و إليه ذهب جماعة قليلة، و اختلف أيضا في النكاح هل يثبت برجل و

امرأتين أم لا و كثير من الأخبار دالة على

ص: ٢٣٩

رَجُلٌ وَكَانَ عَلِيُّ ع يَقُولُ لَمَّا أُجِزُهَا فِي الطَّلَاقِ قُلْتُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ فِي الدِّينِ قَالَ نَعَمْ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْقَابِلَةِ فِي  
 الْوِلَادَةِ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَاحِدَةِ وَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الدِّينِ وَ[فِي الْمُنْفُوسِ وَالْعُدْرَةِ وَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ  
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَجَازَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الدِّينِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ يَخْلِفُ بِاللَّهِ إِنَّ حَقَّهُ لِحَقُّ  
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ فَقَالَ إِذَا  
 كَانَ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَإِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ لَمْ يُجْزَ فِي الرَّجْمِ  
 ٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ فَقَالَ  
 تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ مَا لَا يَسْتَطِيعُ

القبول، و لعل من لم يعمل بها حملها على الأخبار بأنها تجوز عند العامة لا بيان الحكم، و كذا اختلفت الأخبار و الأقوال في ثبوت  
 موجب القصاص برجل و امرأتين، و الأشهر الثبوت و حمل ما يدل على عدمه على ما إذا كن منفردات، و أما شهادتهن منفردات فلا  
 خلاف في عدم قبول شهادتهن فيها إلا قول أبي الصلاح، حيث حكم بقبول شهادة امرأتين في نصف دية النفس و العضو و الجراح، و  
 المرأة الواحدة في الربع. ثم إن ظاهر كلام أكثر من قال في القصاص بالقبول ثبوت القود، و ذهب بعضهم منهم الشيخ في النهاية إلى  
 ثبوت الدية دون القود، و هذا وجه جمع بين الأخبار.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و المشهور سماع شهادة ثلاثة رجال و امرأتين في الرجم، و شهادة رجلين و أربع نسوة في الزنا، فيثبت الجلد دون الرجم و إن كان  
 محصنا، و استدلووا بالأخبار، و هي مع كثرتها ليس فيها تصريح بثبوت الجلد برجلين و أربع نسوة، و الشيخ و جماعة استندوا في ثبوته  
 إلى رواية عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام "قال: يجوز شهادة النساء في الحدود

ص: ٢٤٠

الرَّجَالِ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ وَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ لَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَ لَا فِي الدَّمِ غَيْرَ أَنَّهَا تَجُوزُ شَهَادَتُهَا فِي حَدِّ الزَّنى إِذَا كَانَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاعَ قَالَ قُلْتُ لَهُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ فِي رَجْمٍ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ وَ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ وَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي حَدِّ الزَّنى إِذَا كَانَ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَ امْرَأَتَانِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فِي الزَّنى وَ الرَّجْمِ وَ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الطَّلَاقِ وَ لَا فِي الدَّمِ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْهَلَالِ وَ لَا فِي الطَّلَاقِ وَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ النِّسَاءِ تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ قَالَ فَقَالَ نَعَمْ فِي الْعُدْرَةِ وَ النَّفْسَاءِ

٧ يُونُسُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْئِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ص قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ

مع الرجال " و حيث انتفى الرجم بالأخبار الكثيرة ثبت الجلد، و لضعف المستند ذهب جماعة منهم الصدوقان و أبو الصلاح إلى عدم ثبوت الجلد أيضا كذا ذكره الشهيد الثاني (ره) و لعله غفل عما رواه الصدوق و الشيخ في الموثق كالصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام "أنه سئل عن رجل محصن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال و امرأتان قال: وجب عليه الرجم، فإن شهد عليه رجلان و أربع نسوة فلا تجوز شهادتهم و لا يرجم، و لكنه يضرب الحد حد الزانى " ثم إن الصدوق و ابن الجنيدي عدوا بالحكم عن الزنا إلى اللواط و السحق، و المشهور العدم، و ذهب الشيخ في الخلاف إلى ثبوت الجلد دون الرجم بشهادة رجل واحد و ست نساء و هو خلاف المشهور.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس  
: مجهول.

### الحديث السادس

الحديث السادس  
: صحيح.

### الحديث السابع

الحديث السابع  
: موثق كالصحيح.

ص: ٢٤١

النِّسَاءِ فِي الْعُدْرَةِ وَكُلِّ عَيْبٍ لَا يَرَاهُ الرَّجَالُ

٨ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي رُؤْيَيْهِ الْهَلَالِ وَلَا تَجُوزُ فِي الرَّجْمِ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَلَا أَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَلَا تَجُوزُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ رَجَالٍ وَامْرَأَتَانِ وَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَحَيْدَهُنَّ بِلَا رَجَالٍ فِي كُلِّ مَا لَا يَجُوزُ لِلرَّجَالِ النَّظَرُ إِلَيْهِ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ وَحَدَّهَا فِي الْمَنْفُوسِ

٩ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مِثْنَى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع عَنْ شَهَادَةِ النِّسَاءِ تَجُوزُ فِي النِّكَاحِ قَالَ نَعَمْ وَلَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ قَالَ وَقَالَ عَلِيُّ ع تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الرَّجْمِ إِذَا كَانَ ثَلَاثَةُ رَجَالٍ وَامْرَأَتَانِ وَإِذَا كَانَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَرَجُلَانِ فَلَا تَجُوزُ فِي الرَّجْمِ قُلْتُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجَالِ فِي الدَّمِ قَالَ لَا

١٠ الْحَسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنِ أَيَّانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ يَحْضُرُهَا الْمَوْتُ وَلَيْسَ عِنْدَهَا إِلَّا امْرَأَةٌ أَوْ تَجُوزُ شَهَادَتُهَا أَمْ لَا تَجُوزُ فَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْمَنْفُوسِ وَالْعُدْرَةَ

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَارِثِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجَالُ أَنْ يَنْظُرُوا

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

صحيح.

قوله عليه السلام "في المنفوس" أي في ربع ميراث المستهل.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

ضعيف على المشهور.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

ضعيف على المشهور.

و ظاهره عدم جواز شهادة النساء في الوصية، ويمكن حمله على أنه لا تقبل شهادتها في تحقق الموت أو في سائر ما صدر عنها سوى الوصية.

### الحديث الحادي عشر

الحديث الحادي عشر

مجهول.



ص: ٢٤٢

إِلَيْهِ وَيَشْهَدُوا عَلَيْهِ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي النِّكَاحِ وَلَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ وَلَا فِي الدَّمِ وَتَجُوزُ فِي حَدِّ الزَّوْنِيِّ إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ وَامْرَأَتَانِ  
وَلَا تَجُوزُ إِذَا كَانَ رَجُلَانِ وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الرَّجْمِ

١٢ ابنُ مَجُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ غُلَامًا ثُمَّ مَاتَ  
الْغُلَامُ بَعْدَ مَا وَقَعَ إِلَى الْمَارِضِ فَشَهِدَتِ الْمَرْأَةُ الَّتِي قَبْلَتْهَا أَنَّهُ اسْتَيْهَلَ وَصَاحَ حِينَ وَقَعَ إِلَى الْمَارِضِ ثُمَّ مَاتَ قَالَ عَلِيُّ الْإِمَامِ أَنْ يُجِيزَ  
شَهَادَتَهَا فِي رُبْعِ مِيرَاثِ الْغُلَامِ

١٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سِرْحَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ أُجِيزُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْغُلَامِ صَاحٍ  
أَمْ لَمْ يَصِخْ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ الرَّجَالُ تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهِ

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: صحيح.

و عليه الفتوى و قالوا: بثبوت النصف بشهادة اثنتين و الثلاثة أرباع بشهادة ثلاث، و الكل بشهادة أربع، و استدلووا على الجميع بهذا  
الخبر، و فيه خفاء و ورد الجميع في رواية مرسله رواها الصدوق (ره)، و الاثنتان في صحيحة ابن سنان، و لعل هذه الأمور مع الشهرة  
التامة بين الأصحاب تكفي في ثبوت الحكم.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "صاح أو لم يصح" أي تجوز شهادتهن في أنه صاح فيورث أو لم يصح فلا يورث، أو المراد أنهم إذا شهدوا  
بالحياة بعد الولادة يورث، سواء شهدوا بالصباح أم لا، إذ قد يحصل العلم بالحركة و غيرها أيضا.

ص: ٢٤٣

بَابُ شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا وَ الزَّوْجِ لِلْمَرْأَةِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْمَعْرَاءِ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وَ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع أَوْ قَالَ سَأَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الرَّجُلِ يَشْهَدُ لِامْرَأَتِهِ قَالَ إِذَا كَانَ خَيْرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ لِامْرَأَتِهِ

بَابُ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ وَ شَهَادَةِ الْوَلَدِ لِلْوَالِدِ وَ شَهَادَةِ الْأَخِ لِأَخِيهِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ

## باب شهادة المرأة لزوجها و الزوج للمرأة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و قال الشيخ (ره) فى بعض كتبه باشتراط انضمام عدل آخر مع الوالد إذا شهد لولده أو عليه، و كذا فى الأخ لأخيه و عليه و الزوج لامرأته و عليها و كذا العكس، و تبعه ابن البراج و ابن حمزة و المشهور عدم التقييد. و قوله عليه السلام "إذا كان معها غيرها" لعل المعنى أن شهادتها إنما تحسب بشهادة واحد إذا كان معها غيرها.

### الحديث الثانى

الحديث الثانى

: صحيح.

## باب شهادة الوالد للولد و شهادة الولد للوالد و شهادة الأخ لأخيه

### الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق.

ص: ٢٤٤

أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لَوَالِدِهِ وَالْوَالِدِ لَوَالِدِهِ وَالْأَخِ لِأَخِيهِ قَالَ فَقَالَ تَجُوزُ  
 ٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لَوَالِدِهِ وَالْوَالِدِ لَوَالِدِهِ  
 وَالْأَخِ لِأَخِيهِ فَقَالَ تَجُوزُ  
 ٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي الْمَغْرَاءِ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ  
 لَوَالِدِهِ وَالْوَالِدِ لَوَالِدِهِ وَالْأَخِ لِأَخِيهِ  
 ٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَيِّدٍ عَنِ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَوْ قَالَ سَأَلْتُهُ  
 بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الرَّجُلِ يَشْهَدُ لِأَبِيهِ أَوْ الْأَبِ يَشْهَدُ لِأَخِيهِ أَوْ الْأَخِ لِأَخِيهِ قَالَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ خَيْرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ لِأَبِيهِ وَالْأَبِ لِأَخِيهِ  
 وَالْأَخِ لِأَخِيهِ

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

وقال في المسالك: لا خلاف في قبول شهادة الأقرباء بعضهم لبعض إلا شهادة الولد على والده فإن أكثر الأصحاب ذهبوا إلى عدم قبولها حتى نقل الشيخ في الخلاف عليه الإجماع، وقد خالف في ذلك المرتضى، لقوله تعالى كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَغَيْرَهَا مِنَ الآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّهِيدُ فِي الدَّرُوسِ، وَعَلَى الْأُولَى هَلْ يَتَعَدَى الْحَكْمَ إِلَى مَنْ عَلا مِنَ الْآبَاءِ وَسُفَلَ مِنَ الْأَوْلَادِ وَجِهَانِ.

ص: ٢٤٥

## بَابُ شَهَادَةِ الشَّرِيكِ وَالْأَجِيرِ وَالْوَصِيِّ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى وَحَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ جَمِيعاً عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِثْمِيِّ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ اللَّهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ ثَلَاثَةِ شُرَكَاءَ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَيَّ وَاحِدٌ قَالَ لَا يَجُوزُ شَهَادَتُهُمَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ رِفْقَةٍ كَانُوا فِي طَرِيقٍ فَقَطَعَ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقَ فَأَخَذُوا اللُّصُوصَ فَشَهِدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَالَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِلَّا بِإِقْرَارٍ مِنَ اللُّصُوصِ أَوْ شَهَادَةٍ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيَّ رَجُلٍ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ عَدْلٍ فَوَقَّعَ إِذَا شَهِدَ مَعَهُ آخَرَ عَدْلٍ فَعَلَى الْمُدَّعَى يَمِينٌ وَ كَتَبَ أَيْ جُوزَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْهَدَ لِوَارِثِ الْمَيِّتِ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ بِحَقِّ لَهُ عَلَيَّ

## بَابُ شَهَادَةِ الشَّرِيكِ وَالْأَجِيرِ وَالْوَصِيِّ

## الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق.

و لا خلاف في عدم قبول شهادة الشريك فيما هو شريك فيه.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

و لا خلاف في عدم قبول شهادة كل منهم فيما أخذ منه، و لا في قبول شهادته إذا لم يؤخذ منه شيء، و في قبول شهادته في حق الشركاء إذا أخذ منه أيضا خلاف و الأشهر عدم القبول، و الخبر يدل عليه.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

قوله عليه السلام "فعلى المدعى يمين" أى لا عبرة بشهادة الوصى، و مع وجود شاهد

ص: ٢٤٦

الْمَيِّتِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ الْقَابِضُ لِلْوَارِثِ الصَّغِيرِ وَ لَيْسَ لِلْكَبِيرِ بِقَابِضٍ فَوَقَّعَ نَعْمَ يَتَّبِعِي لِلْوَصِيِّ أَنْ يَشْهَدَ بِالْحَقِّ وَ لَا يَكْتُمُ الشَّهَادَةَ وَ كَتَبَ أَوْ تَقَبَّلُ شَهَادَةَ الْوَصِيِّ عَلَى الْمَيِّتِ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ عَدْلٍ فَوَقَّعَ نَعْمَ مِنْ بَعْدِ يَمِينٍ

آخر يثبت الحق به، و يمين الوارث.

قوله عليه السلام "ينبغي للوصى" هذا لا ينافى عدم قبول شهادته في حق الصغير كما هو المشهور من عدم قبول شهادة الوصى فيما هو وصى فيه، و ذهب ابن الجنيد إلى قبولها كما يوهمه الخبر.

قوله عليه السلام "نعم من بعد يمين" يدل مع صحته على ثبوت اليمين الاستظهارى إذا كان الدعوى على الميت إذ لا مانع من قبول شهادة الوصى على الميت، و إنما لا يقبل إذا كانت له، و لم يتعرض الأكثر لهذا الخبر في هذا الباب مع صحته، و إنما استدلوا في ذلك برواية عبد الرحمن بن أبى عبد الله "قال: قلت للشيخ: أخبرنى عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلا يكون له بينة بماله، قال: فيمين المدعى عليه، فإن حلف فلا حق له، و إن لم يحلف فعليه، فإن كان المطلوب بالحق قد مات فأقيمت عليه البينة فعلى المدعى عليه اليمين بالله الذى لا إله إلا هو لقد مات فلان، و أن حقه لعليه، فإن حلف و إلا فلا حق له لأننا لا ندرى لعله قد واه بينة لا نعلم موضعها أو بغير بينة، قبل الموت، فمن ثم صارت عليه اليمين مع البينة، فإن ادعى و لا بينة، فلا حق له، لأن المدعى عليه ليس بحى، و لو كان حيا لألزم اليمين، أو الحق أو يرد اليمين فمن ثم لم يثبت له حق،" و فى الرواية على المشهور جهالة.

و قال فى المسالك: و اعلم أنه مع العمل بمضمون الخبر يجب الاقتصار على ما دل عليه من كون الحلف على المدعى مع دعواه الدين على الميت كما يدل عليه قوله "لعله قد واه" فلو كانت الدعوى عينا فى يده بعاريه دفعت إليه مع البينة من غير يمين انتهى، و لا يخفى أن إطلاق هذا الخبر الصحيح شامل للعين أيضا، و إن كان مختصا بمورد خاص إذا العامة و المسألة محل إشكال.

ص: ٢٤٧

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التَّمِيمِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَابَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ الْأَجِيرِ  
بَابُ مَا يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَتَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ قَالَ فَقَالَ الظَّنِّينَ وَالْمُتَّهَمَ قَالَ قُلْتُ فَالْفَاسِقُ وَالْحَائِنُ قَالَ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الظَّنِّينِ

## الحديث الرابع

### الحديث الرابع

: مجهول أو ضعيف، و اختلف الأصحاب فى قبول شهادة الأجير.

فذهب الشيخ فى النهاية و الصدوق و أبو الصلاح و جماعة إلى عدم قبول شهادته ما دام أجيروا لكثير من الروايات الدالة بعضها بالمنطوق و بعضها بالمفهوم عليه، و المشهور بين المتأخرين قبولها، فمنهم من قدح فى طريق الروايات، و منهم من حملها على الكراهة، و لعل مرادهم كراهة الإشهاد و إلا فلا معنى له و منهم من حملها على ما إذا كان هناك تهمة بجلب نفع أو دفع ضرر، كما لو شهد لمن استأجره لقصاره الثوب أو خياطته.

## باب ما يرد من الشهود

### الحديث الأول

### الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام "الظنين" أى الذى يظن به السوء، و المتهم من يجر بشهادته نفعاً كالوصى فيما هو وصى فيه، و أشباهه. و قال فى النهاية: فيه "لا تجوز شهادة ظنين" أى متهم فى دينه، فعيل بمعنى مفعول، من الظنن: التهمة.

ص: ٢٤٨

٢ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشَيْمَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الَّذِي يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ فَقَالَ الظَّنِينُ وَالْخَصْمُ قَالَ قُلْتُ فَالْفَاسِقُ وَالْخَائِنُ قَالَ فَقَالَ كُلُّ هَذَا يَدْخُلُ فِي الظَّنِينِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِفْوَانَ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَمَّا يُرَدُّ مِنَ الشُّهُودِ فَقَالَ الظَّنِينُ وَالْمُتَّهَمُ وَالْخَصْمُ قَالَ قُلْتُ الْفَاسِقُ وَالْخَائِنُ قَالَ كُلُّ هَذَا يَدْخُلُ فِي الظَّنِينِ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ وُلْدِ الزَّوْنِيِّ أَمْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ فَقَالَ لَمَّا قُلْتُ إِنَّ الْحَكَمَ بِنِ عَتِيْبَةَ يَزْعُمُ أَنَّهَا تَجُوزُ قَالَ اللَّهُمَّ لَا تَغْفِرْ ذَنْبَهُ مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِلْحَكَمِ بِنِ عَتِيْبَةَ - وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

و حمل الخصم على من يكون له عداوة دنيوية فلا تقبل إذا شهد على خصمه، و إذا شهد له قبل إذا لم يمنع خصومته عدالته، بأن لا يتضمن فسقا كما هو المشهور بين الأصحاب.

و قال في الدروس: و من التهمة المانعة لقبول الشهادة العداوة الدنيوية و إن لم تتضمن فسقا كما هو المشهور، و يتحقق بأن يعلم من كل منهما السرور بمساءة الآخر و بالعكس أو بالتقاذف، و لو كانت العداوة من أحد الجانبين اختص بالقبول الخالي منهما دون الآخر، و إلا لملك كل غريم رد شهادة العدل عليه، بأن يقذفه أو يخاصمه، و لو شهد العدو لعدوه، قبلت إذا لم تتضمن فسقا، و أما العداوة الدينية فغير مانعة.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و يدل على عدم قبول شهادة ولد الزنا كما هو المشهور. قال في القواعد: لا تقبل شهادة ولد الزنا مطلقا، و قيل: تقبل في الشيء الدون مع صلاحه.

ص: ٢٤٩

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَا أَقْبَلُ شَهَادَةَ الْفَاسِقِ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ وَلَدِ الرَّزِيِّ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ص كَانَ لَمَّا يَقْبَلُ شَهَادَةَ فَحَّاشٍ وَ لَمَّا ذِي مُخْزِيَةَ فِي الدِّينِ

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ لَوْ أَنَّ أَرْبَعَةَ شَهِدُوا عِنْدِي عَلَى رَجُلٍ بِالرِّزْيِ وَ فِيهِمْ وَلَدُ الرَّزِيِّ لَحَدَدْتُهُمْ جَمِيعًا لِأَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ وَ لَا يَوْمُ النَّاسِ

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ النُّمَيْرِيِّ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ سَيَّابَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ صَاحِبِ النَّزْدِ وَ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ وَ صَاحِبِ الشَّاهِنِ يَقُولُ لَا وَ اللَّهُ وَ بَلَى وَ اللَّهُ مَاتَ وَ اللَّهُ شَاءَ وَ قُتِلَ وَ اللَّهُ شَاءَ وَ مَا مَاتَ وَ مَا قُتِلَ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: صحيح.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "ذى مخزيه" كالمحدود قبل توبته و ولد الزنا و الفاسق، قال فى القاموس: خزى: كرضى خزيا بالكسر و خزا وقع فى بليء و شهرة فذل بذلك، كأخزى و أخزاه الله فضحه.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: موثق.

### الحديث التاسع



الحديث التاسع

: مجهول.

قوله عليه السلام "مات والله شاه" أى مع أنه يقامر يحلف، وقد نهى الله عنه، وكذا يكذب وهو قبيح، ولعل هذه الوجوه الاستحسانية إنما أوردت إلزاما على

ص: ٢٥٠

١٠ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ سَابِقِ الْحَاجِّ لِأَنَّهُ قَتَلَ رَاحِلَتَهُ وَأَفْنَى زَادَهُ وَأَتَعَبَ نَفْسَهُ وَاسْتَخَفَّ بِصِدْقَاتِهِ قُلْتُ فَالْمُكَارِي وَالْجَمَّالُ وَالْمَلَّاحُ قَالَ فَقَالَ وَمَا بَأْسُ بِهِمْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ إِذَا كَانُوا صَلَحَاءَ  
 ١١ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يُصَلِّي خَلْفَ مَنْ يَبْتَغِي عَلَى الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ الْأَجْرَ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

العامه لاعتنائهم بها فى المسائل الشرعية، و إلا فالمجاز ليس بكذب، و فى الفقيه " و الله تعالى ذكره شاهه ما مات و لا قتل " و لا يبعد أن يكون الصدوق فسر الخبر بذلك فرارا عما ذكرنا، مع أنه لا ينعف كما لا يخفى، و فى التهذيب كما هنا.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: مجهول.

قوله عليه السلام "سابق الحاج" قال الوالد العلامة: فى بعض النسخ بالباء الموحدة، و فى بعضها بالمشثاء من تحت، و روى الصدوق و البرقى فى القوى عن الوليد بن صبيح "أنه قال لأبى عبد الله عليه السلام: إن أباً حنيفه رأى هلال ذى الحجة بالقادسية و شهد معنا عرفه، فقال: ما لهذا صلاة ما لهذا صلاة" و روى الكشى فى الصحيح عن عبد الله ابن عثمان "قال: ذكر عند الصادق عليه السلام أبو حنيفه السابق، و أنه يسير فى أربعة عشر، فقال: لا صلاة له" فلو كان بالموحدة فالظاهر أنه كان يذهب بالحاج قبل القافلة، و بالمشثاء كان يذهب بالمتخلفين بهذه السرعة، و الدم بالأول أنسب، و ذكروا أيضا أنه ثقة، فلعله بمعنى عدم الكذب، أو لم يصل إلى النجاشى هذه الأخبار.

قوله عليه السلام "و أفنى زاده" إفاء الزاد لأنهم كثيرا ما يطرحونه فى الطريق للخفة و الاستخفاف بالصلاة لأنهم كانوا يصلون على الراحلة، و قال يحيى بن سعيد فى جامعه: لا- تقبل شهادة سابق الحاج فإنه أتعب نفسه و راحلته و أفنى زاده، و استخف بصلاته، و الأكثر لم يتعرضوا له.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: مجهول.

ص: ٢٥١

١٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَيِّهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِشْعَمِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع لَمْ يَكُنْ يُجِيزُ شَهَادَةَ سَابِقِ الْحَاجِّ

١٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ص شَهَادَةَ السَّائِلِ الَّذِي يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وَإِنْ مَنَعَ سَخِطَ

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعُمَرَكِيِّ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّائِلِ الَّذِي يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فَقَالَ كَانَ أَبِي ع لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ إِذَا سَأَلَ فِي كَفِّهِ

بَابُ شَهَادَةِ الْقَازِفِ وَالْمَحْدُودِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنِ

**الحديث الثاني عشر**

الحديث الثاني عشر

: ضعيف.

**الحديث الثالث عشر**

الحديث الثالث عشر

: موثق.

وقال في الدروس: و أما السائل بكفه فالمشهور عدم قبول شهادته، لصحيحه على بن جعفر و موثقه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لأنه يرضى إذا أعطى و يسخط إذا منع، و فيه إيماء إلى تهمة، و استدرك ابن إدريس من دعت الضرورة إلى ذلك و هو حسن، و في حكم السائل بكفه الطفيلي.

**الحديث الرابع عشر**

الحديث الرابع عشر

: [صحيح].

**باب شهادة القاذف و المحدود****الحديث الأول**

الحديث الأول

: مجهول.

ص: ٢٥٢

أَبِي الصَّبَاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنِ الْقَازِفِ بَعِيدَ مَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَيْدُ مَا تَوْبَتُهُ قَالَ يُكَذِّبُ نَفْسَهُ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ وَتَابَ أَوْ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ قَالَ نَعَمْ

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ وَحَمَادٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَقْدِفُ الرَّجُلَ فَيَجْلِدُ حَيْدًا ثُمَّ يَتُوبُ وَ لَمَّا يُعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا أَوْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ مَا يُقَالُ عِنْدَكُمْ قُلْتُ يَقُولُونَ تَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ اللَّهِ وَ لَا تُقَبَّلُ شَهَادَتُهُ أَبَدًا فَقَالَ بَشَسَ مَا قَالُوا كَانَ أَبِي يَقُولُ إِذَا تَابَ وَ لَمْ يُعْلَمِ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع شَهِدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ وَ قَدْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَ رِجْلُهُ بِشَهَادَةٍ فَأَجَازَ شَهَادَتَهُ

وقال في التحرير: القاذف إن كان زوجا فبين قذفه بالشهود أو اللعان أو الإقرار أو كان أجنبيا فبينه بالبينه أو الإقرار لم يتعلق بقذفه فسق ولا حد ولا رد شهادة، وإن لم يبين وجب الحد وحكم بفسقه و ردت شهادته، ولو تاب القاذف لم يسقط الحد، و زال الفسق إجماعا و قبلت شهادته، سواء جلد أو لم يجلد و حد التوبة أن يكذب نفسه إن كان كاذبا بمحضر من الناس و يخطئ نفسه إن كان صادقا، و قيل:

يكذب نفسه مطلقا، ثم إن كان صادقا ورى باطنا، و الأول أقرب، و الثاني مروى و إن كان ليس بعيدا من الصواب، لأنه تعالى سمي القاذف كاذبا، و الأقرب الاكتفاء بالتوبة و عدم اشتراط إصلاح العمل، و الإصلاح المعطوف على التوبة يحتمل أن يكون المراد به التوبة.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

قوله عليه السلام "و لا تقبل لعلمهم كانوا يستدلون بقوله تعالى "وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ" و لم يتعرض عليه السلام لدفعه لظهور وهنه فتأمل.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

ص: ٢٥٣

وَقَدْ كَانَ تَابَ وَدَا عُرْفَتْ تَوْبَتُهُ

٤ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص لَيْسَ يُصِيبُ أَحَدًا حَدًّا فَيَقَامُ عَلَيْهِ ثُمَّ يَتُوبُ إِلَّا جَارَتْ شَهَادَتُهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الَّذِي يَقْبَلُ الْمُحْصَنَاتِ تَقْبِيلَ شَهَادَتِهِ بَعْدَ الْحَدِّ إِذَا تَابَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَمَا تَوْبَتُهُ قَالَ يَجِيءُ وَيُكْذِبُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَيَقُولُ قَدْ افْتَرَيْتُ عَلَى فَلَانَةٍ وَ يَتُوبُ مِمَّا قَالَ

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْمُخْدُودِ إِنْ تَابَ تَقْبِلُ شَهَادَتَهُ فَقَالَ إِذَا تَابَ وَتَوْبَتُهُ أَنْ يَرْجِعَ مِمَّا قَالَ وَيُكْذِبُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ فَإِذَا فَعَلَ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ شَهَادَتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَابُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمَلَلِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْمَلَلِ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ

**الحديث الرابع**

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

**الحديث الخامس**

الحديث الخامس

: مجهول.

**الحديث السادس**

الحديث السادس

: صحيح.

**باب شهادة أهل الملل****الحديث الأول**

الحديث الأول

: حسن كالصحيح.

**الحديث الثاني**

## الحديث الثاني

: موثق.

ص: ٢٥٤

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمِلَّةِ قَالَ فَقَالَ لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مِلَّتِهِمْ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ غَيْرَهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ عَلَى الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ ذَهَابُ حَقِّ أَحَدٍ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى إِذَا شَهِدُوا ثُمَّ أَسْلَمُوا جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ

٤ عَلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ وَالنَّصْرَانِيِّ يَشْهَدُونَ بِشَهَادَةٍ فَيَسْلِمُ النَّصْرَانِيُّ أَوْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمَرَانَ عَنِ

وقال في الروضة: لا تقبل شهادة الكافر وإن كان ذميا ولو كان المشهود عليه كافرا على الأصح، خلافا للشيخ حيث قبل شهادة أهل الذمة لملتهم وعليهم استنادا إلى رواية ضعيفة، وللصدوق حيث قبل شهادتهم على مثلهم وإن خالفهم في الملة كاليهود والنصارى، ولا تقبل شهادة غير الذمي إجماعا، ولا شهادته على المسلم إجماعا إلا في الوصية، عند عدم عدول المسلمين فتقبل شهادة الذمي بها، ويمكن أن يريد اشتراط فقد المسلمين مطلقا، بناء على تقدم المستورين والفاستقين الذين لا يستند فسقهم إلى الكذب، وهو قول العلامة في التذكرة [ويضعف] باستلزامه التعميم في غير محل الوفاق، وفي اشتراط السفر قولان: أظهرهما العدم، وكذا الخلاف في إحلافهما بعد العصر، فأوجه العلامة عملا- بظاهر الآية، والأشهر العدم، فإن قلنا به فليكن بصورة الآية بأن يقول بعد الحلف بالله: "لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قربي ولا نكتم شهادة الله إننا إذا لمن الآثمين".

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام: "إذا شهدوا" أي صاروا شاهدين.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

ص: ٢٥٥

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ نَضْرَانِي أَشْهَدَ عَلَيَّ شَهَادَةً ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدُ أَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ هُوَ عَلَيَّ مَوْضِعُ شَهَادَتِهِ  
 ٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ قَالَ  
 إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي أَرْضِ غُزْبَةٍ لَا يُوجَدُ فِيهَا مُسْلِمٌ جَازَتْ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ عَلَيَّ الْوَصِيَّةُ  
 ٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ ابْنِ مَخْتُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ ضُرَيْسِ الْكُنَّاسِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع  
 عَنْ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمَلَلِ هَلْ تَجُوزُ عَلَيَّ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِهِمْ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ فِي تِلْكَ الْحَالِ غَيْرُهُمْ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُمْ  
 جَازَتْ شَهَادَتُهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ ذَهَابُ حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا تَبْطُلُ وَصِيَّتُهُ  
 ٨ ابْنُ مَخْتُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ  
 آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ قَالَ فَقَالَ اللَّذَانِ مِنْكُمْ مُسْلِمَانِ وَاللَّذَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَالَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ فِي  
 أَرْضِ غُزْبَةٍ فَيَطْلُبُ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ لِشَهَادَتِهِمَا عَلَيَّ وَصِيَّتِهِ فَلَمْ يَجِدْ مُسْلِمَيْنِ فَلْيُشْهَدِ عَلَيَّ وَصِيَّتِهِ رَجُلَيْنِ ذَمِّيَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَرْضِيَيْنِ  
 عِنْدَ أَصْحَابِهِمَا

بَابُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

## الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن

## الحديث السابع

الحديث السابع

: صحيح.

## الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح.

باب

## الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.



ص: ٢٥٦

ع فِي رَجُلٍ شَهِدَ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ لَمْ أَشْهَدُهُ فَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ أَعْدِلُهُمَا وَ لَوْ كَانَ أَعْدِلُهُمَا وَاحِدًا لَمْ تَجُزْ شَهَادَتُهُ  
عَدَالَتُهُ فِيهِمَا

٢ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ  
شَهِدَ عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ لَمْ أَشْهَدُهُ فَقَالَ تَجُوزُ شَهَادَةُ أَعْدِلُهُمَا

بَابُ شَهَادَةِ الْأَعْمَى وَالْأَصْمِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ  
سَأَلْتُهُ عَنْ شَهَادَةِ الْأَعْمَى فَقَالَ

قوله "لم أشهده" أي أعلم أنه كاذب فيما ينسب إلى أو لا أعلم الآن حقيقته ما يقول، ويمكن أن يقرأ من باب الأفعال، ولعله أظهر  
كما فهمه القوم، و أما الحكم فالشيخ في النهاية و جماعة عملوا بمدلول الخبرين، وقالوا: لو كذب الفرع الأصل تعمل بشهادة  
أعدلهما، فإن تساويا طرح الفرع، و الأشهر بين المتأخرين هو أنه إن كان قبل حكم الحاكم لا عبرة بشهادة الفرع مع تكذيب الأصل، و  
إن كان بعده نفذ حكم الحاكم، و لا عبرة بقول الأصل، فيحملون هذين الخبرين على ما إذا شك الأصل قبل حكم الحاكم، فينفذ  
بعده مطلقا، و منهم من قال به بعد الحكم فيبطل شهادة الفرع قبله مطلقا، و الأو أقوى لصحة الخبر.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

## باب شهادة الأعمى و الأصم

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و قال في الدروس: تقبل شهادة الأعمى فيما لا يفتقر إلى الرؤية، و لو تحمل الشهادة مبصرًا ثم كف جازت إقامتها إن كانت مما لا  
يفتقر إلى البصر، و إلا اشترط

ص: ٢٥٧

نَعَمْ إِذَا أُثْبِتَ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحَجَّالِ عَنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَأَلْتُ أَرِيَا جَعْفَرَ عَنِ الْأَعْمَى تَجُوزُ شَهَادَتُهُ قَالَ نَعَمْ إِذَا أُثْبِتَ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ جَمِيلٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ شَهَادَةِ الْأَصْمِ فِي الْقَتْلِ قَالَ يُؤْخَذُ بِأَوَّلِ قَوْلِهِ وَ لَا يُؤْخَذُ بِالثَّانِي  
بَابُ الرَّجُلِ يَشْهَدُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَ لَا يَنْظُرُ وَجْهَهَا

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ أَخِيهِ جَعْفَرَ بْنِ عِيْسَى بْنِ يَقُطِينٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى إِقْرَارِ الْمَرْأَةِ وَ لَيْسَتْ بِمُسْفِرَةٍ إِذَا عُرِفَتْ بِعَيْنِهَا أَوْ حَضَرَ مَنْ يَعْرِفُهَا فَأَمَّا إِنْ لَا تُعْرَفُ بِعَيْنِهَا وَ لَا يَحْضُرُ مَنْ يَعْرِفُهَا فَلَا يَجُوزُ لِلشُّهُودِ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهَا وَ عَلَى إِقْرَارِهَا دُونَ أَنْ تُسْفَرَ وَ يَنْظُرُوا إِلَيْهَا

معرفة بالمشهود عليه قطعاً باسمه و نسبه، أو يعرفه عنده عدلان أو مقبوضاً بيده، و كذا في تحمل الشهادة على ما يحتاج إلى البصر يفتقر إلى أحد الثلاثة، و يصح كونه مترجماً عند الحاكم، و [شهادة] الأصم مسموع في المبصرات، و في رواية جميل عن الصادق عليه السلام لو شهد بالقتل أخذنا بأول قوله، لا ثانيه، و عليها الشيخ و أتباعه، و لم يقيدوا بالقتل و الأكثر على إطلاق قبول شهادته، و هو الأصح، و في طريق الرواية سهل بن زياد و هو مجروح.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح على الظاهر.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

## باب الرجل يشهد على المرأة و لا ينظر وجهها

## الحديث الأول

الحديث الأول

: مجهول. و عليه الفتوى.

ص: ٢٥٨

## باب النوادر

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ كَانَ الْبَلَاطُ حَيْثُ يُصَلَّى عَلَى الْجَنَائِزِ سُوقًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص يُسَمَّى الْبَطْحَاءِ يُبَاعُ فِيهَا الْحَلِيبُ وَالسَّمْنُ وَالْأَقِطُ وَإِنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى بِفَرَسٍ لَهُ فَأَوْثَقَهُ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ص ثُمَّ دَخَلَ لِأُتَيْهِ بِالثَّمَنِ فَقَامَ نَاسٌ مِنَ الْمَنَافِقِينَ فَقَالُوا بِكُمْ بَعْتُمْ فَرَسَكَ قَالَ بَكَذَا وَكَذَا قَالُوا بِئْسَ مَا بَعْتُمْ فَرَسَكُمْ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص خَرَجَ إِلَيْهِ بِالثَّمَنِ وَإِفِيًّا طَيِّبًا فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ مَا بَعْتُكَ وَاللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص سُبْحَانَ اللَّهِ بَلَى وَاللَّهِ لَقَدْ بَعْتَنِي وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ فَقَالَ النَّاسُ - رَسُولُ اللَّهِ يُعَاوِلُ الْمَاعْرَبِيَّ فَمَا جَمَعَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَمَعَ النَّبِيِّ ص أَضِيحَابُهُ إِذْ أَقْبَلَ خُزَيْمَةَ بْنَ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ فَفَرَّجَ النَّاسَ بِيَدِهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ص فَقَالَ أَشْهَدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ أَتَشْهَدُ وَلَمْ تَحْضُرْنَا وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ص أَشْهَدْتَنَا فَقَالَ لَهُ لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ لَكِنِّي عَلِمْتُ أَنَّكَ قَدِ اشْتَرَيْتَ أَفَاصِدُّكَ بِمَا جِئْتَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ لَا أَصِدُّكَ عَلَى هَذَا الْأَعْرَابِيُّ الْخَبِيثِ قَالَ فَعَجِبَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص وَقَالَ يَا خُزَيْمَةُ شَهَادَتُكَ شَهَادَةٌ رَجُلِينَ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ أَتَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِقُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ وَ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ

ز

## باب النوادر

## الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

قال الجوهرى: البلاط بالفتح الحجاره المفروشه فى الدار وغيرها.

## الحديث الثانى

الحديث الثانى

: ضعيف على الظاهر.

و قال فى الروضة: قال الشهيد (ره) فى شرح الإرشاد: عليها فتوى الأصحاب لم أقف فيه على مخالف، و العلامة استشكل الحكم فى القواعد من حيث أن القىء

ص: ٢٥٩

أَحَدُهُمَا خَصِيَّتِي وَهُوَ عَمْرُو التَّمِيمِي وَالْمَاخِرُ الْمُعَلِّي بْنُ الْخَزَارُودِ فَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ رَأَاهُ يَشْرَبُ وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَقِيءُ الْخَمْرَ فَأَرْسَلَ عَمْرُو إِلَى أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فَقَالَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ فَإِنَّكَ الَّذِي قَالَ فِيكَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْتَ أَعْلَمُ هَذِهِ الْمَأْمَةَ وَأَقْضَاهَا بِالْحَقِّ فَإِنَّ هَذَيْنِ قَبَدِ اخْتَلَفَا فِي شَهَادَتَيْهِمَا قَالَ مَا اخْتَلَفَ فِي شَهَادَتَيْهِمَا وَمَا قَاءَهَا حَتَّى شَرِبَهَا فَقَالَ هَلْ تَجُوزُ شَهَادَةُ الْخَصِيَّتِي قَالَ مَا ذَهَابَ لِحَيْتِهِ إِلَّا كَذَهَابِ بَعْضِ أَعْضَائِهِ

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي عَقِيلٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ لِي خَصِيمًا يَتَكَثَّرُ عَلَيَّ بِالشُّهُودِ الزُّورِ وَقَدْ كَرِهْتُ مَكَافَأَتَهُ مَعَ أَنِّي لَا أُدْرِي أَيُّ يَصْلُحُ لِي ذَلِكَ أَمْ لَا قَالَ فَقَالَ لِي أَمَا بَلَغَكَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَا تُؤْسِرُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ بِشَهَادَاتِ الزُّورِ فَمَا عَلَيَّ امْرِي مِنْ وَكْفٍ فِي دِينِهِ وَلَا مَأْتَمٍ مِنْ رَبِّهِ أَنْ يَدْفَعَ ذَلِكَ عَنْهُ كَمَا أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ بِشَهَادَتِهِ عَنْ فَرْجٍ حَرَامٍ وَسَفْكٍ دَمٍ حَرَامٍ كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا

و إن لم يحتمل إلا- الشرب، إلا- أن مطلق الشرب لا يوجب الحد، لجواز الإكراه، و يندفع بأن الإكراه خلاف الأصل، و لأنه لو كان لادعاه.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

قوله "لا تؤسروا" يحتمل أن يكون مشتقا من اليسار، أي لا تجعلوا أنفسكم موسرة بشهادة الزور، و عامل أموالكم محذوف كما في قولهم علفته تبنا و ماء باردا أي لا تكثرُوا أموالكم و المعنى أنه لا يصلح أن تأخذ بشهادة الزور منه حقا ليس لك، و لكن يجوز أن تدفع مالك بشهادة الزور أو بالحق بأن تأتي بشهود على جرح شهوده و غير ذلك من وجوه الدفع، أو من الأسر على التهديد، أي لا تشهدوا بالزور فتحبس أنفسكم و أموالكم بسببها، أو لا تجعلوا أنفسكم و أموالكم أسيرا للناس، بشهادة الزور عنكم بكل وجه ممكن، فيصح التفريع بلا تكلف، و هذا أظهر الوجوه.

و قال في الصحاح: الوكف بالتحريك: الإثم و العيب، يقال: ليس عليك في

ص: ٢٦٠

لَهُ وَكَذَلِكَ مَالُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ فِي رَجُلٍ بَاعَ ضَيْعَتَهُ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَهِيَ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ وَ لَمْ يُعْرِفِ الْحُدُودَ فِي وَقْتِ مَا أَشْهَدَهُ وَقَالَ إِذَا مَا أَنْوَكَ بِالْحُدُودِ فَاشْهَدْ بِهَا هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ فَوَقَّعَ نَعَمْ يَجُوزُ وَ الْحَمِيدُ لِلَّهِ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ رَجُلٌ كَانَ لَهُ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ فَحَضَرَهُ الْخُرُوجُ إِلَى مَكَّةَ وَ الْقَرْيَةَ عَلَى مَرَا حِلٍّ مِنْ مَنْزِلِهِ وَ لَمْ يُوْتِ بِحُدُودِ أَرْضِهِ وَ عَرَفَ حُدُودَ الْقَرْيَةَ الْأَرْبَعَةَ فَقَالَ لِلشُّهُودِ اشْهَدُوا أَنِّي قَدْ بَعْتُ مِنْ فُلَانٍ جَمِيعَ الْقَرْيَةِ الَّتِي حَدُّ مِنْهَا كَذَا وَ الثَّانِي وَ الثَّلَاثُ وَ الرَّابِعُ وَ إِنَّمَا لَهُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ قِطَاعُ أَرْضَيْنِ فَهَلْ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرِي ذَلِكَ وَ إِنَّمَا لَهُ بَعْضُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَ قَدْ أَقَرَّ لَهُ بِكُلِّهَا فَوَقَّعَ لَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ يَمْلِكُ وَ قَدْ وَجَبَ الشَّرَاءُ عَلَى الْبَائِعِ عَلَى مَا يَمْلِكُ وَ كَتَبَ هَلْ يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ الَّذِي أَشْهَدَهُ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ أَنْ يَشْهَدَ بِحُدُودِ قِطَاعِ الْأَرْضِ الَّتِي لَهُ فِيهَا إِذَا تَعَرَّفَ حُدُودَ هَذِهِ الْقِطَاعِ بِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِذَا كَانُوا عُدُولًا فَوَقَّعَ نَعَمْ يَشْهَدُونَ عَلَى شَيْءٍ مَفْهُومٍ مَعْرُوفٍ وَ كَتَبَ رَجُلٌ قَالَ لِرَجُلٍ اشْهَدْ أَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ الَّتِي لَهُ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَ كَذَا بِحُدُودِهَا كُلِّهَا لِفُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَ جَمِيعَ مَا لَهُ فِي الدَّارِ مِنْ

هذا و كف أى منقصه و عيب.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

قوله عليه السلام "نعم يجوز" إما مجملا مع عدم العلم بالحدود أو مفصلا مع العلم بها ليوافق المشهور، و سائر الأخبار. قوله عليه السلام "ما يملك" أى بنسبته مع الثمن كما هو المشهور، أو بكله إذا علم المشتري أن المبيع بعض هذه القرية، و إنما ذكر الكل لعدم علمه بالحدود.

قوله "هل يجوز" لعله يسأل أنه لما كان البيع واقعا على البعض فى الصورة المفروضة و علم بشهادة أهل القرية حدود ذلك البعض يجوز له أن يشهد على بيع ذلك البعض بحدوده بتلك النسبة من الثمن أو بكله على الاحتمالين؟ فأجاب عليه السلام بالجواز مع العلم و المعرفة.

ص: ٢٤١

الْمَتَاعَ هَلْ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرَى مَا فِي الدَّارِ مِنَ الْمَتَاعِ أَيْ شَيْءٍ هُوَ فَوْقَ عِصْمَةِ مَا أَحَاطَ الشَّرَاءُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
 ٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي أَرْبَعَةٍ شَهِدُوا عَلَى  
 رَجُلٍ مُحْصَنٍ بِالزَّوْنِيِّ فَعِيدَلٌ مِنْهُمْ اثْنَانِ وَ لَمْ يُعِيدَلِ الْآخَرَانِ فَتَقَالَ إِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَ يُعْرَفُونَ بِشَهَادَةِ الزَّوْرِ أُجِيزَتْ  
 شَهَادَتُهُمْ جَمِيعًا وَأَقِيمَ الْحَدُّ عَلَى الَّذِي شَهِدُوا عَلَيْهِ إِنْ مَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَشْهَدُوا بِمَا أَبْصَرُوا وَعَلِمُوا وَعَلَى الْوَالِي أَنْ يُجِيزَ شَهَادَتَهُمْ إِلَّا أَنْ  
 يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ بِالْفِسْقِ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَيْفٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي ع قَالَ قُلْتُ لَهُ كَيْفَ صَارَ الزَّوْجُ إِذَا قَذَفَ  
 امْرَأَتَهُ كَانَتْ شَهَادَتُهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ وَ كَيْفَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ وَ صَارَ إِذَا قَذَفَهَا غَيْرُ الزَّوْجِ جُلْدَ الْحَدِّ وَ لَوْ كَانَ وَ لَدًّا أَوْ أَخًا فَقَالَ  
 قَدْ سِئِلَ بُوًا جَعْفَرِ ع عَنْ هَذَا فَقَالَ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَذَفَ الزَّوْجُ امْرَأَتَهُ قِيلَ لَهُ وَ كَيْفَ عَلِمْتَ أَنَّهَا فَاعِلَةٌ فَإِنْ قَالَ رَأَيْتُ ذَلِكَ مِنْهَا بَعَيْنِي  
 كَانَتْ شَهَادَتُهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ وَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدْخَلَ فِي الْخُلُوةِ الَّتِي لَا تَصِلُحُ لِغَيْرِهِ أَنْ يَدْخُلَهَا وَ لَا  
 يَشْهَدَهَا وَ لَدًّا وَ لَا وَالِدًا فِي اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ فَلِذَلِكَ صَارَتْ شَهَادَتُهُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ

قوله عليه السلام "يصلح له" إذا علم المشتري ما في البيت و لم يعلمه الشاهد أو مع جهالته عند المشتري أيضا لكونه آثلا- إلى  
 المعلومية مع انضمامه إلى المعلوم و الله يعلم.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: صحيح.

و اختلف الأصحاب في شهادة من عرف إيمانه و لم يعلم منه فسق و لا عدالة، فذهب الشيخ في الخلاف مدعيا عليه إجماع الفرقه و  
 ابن الجنيد و المفيد إلى أن الأصل فيهم العدالة، و هذا الخبر يدل على مختارهم، و الأشهر بين المتأخرين عدم الاكتفاء بذلك، بل  
 يلزم المعاشرة الباطنية أو الشهادة على ذلك، و مذهب الشيخ لا يخلو من قوة.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: مجهول. و السند الثاني ضعيف.

ص: ٢٤٢

بِاللَّهِ إِذَا قَالِ رَأَيْتَ ذَلِكَ بَعِينِي وَإِذَا قَالَ إِنِّي لَمْ أَعَابِنِ صَارَ قَادِفًا فِي حَيْدٍ غَيْرِهِ وَضُرِبَ الْحَيْدُ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةَ وَإِنْ زَعَمَ غَيْرُ  
الرَّوْجِ إِذَا قَذَفَ وَادَّعَى أَنَّهُ رَأَاهُ بِعَيْنِهِ قِيلَ لَهُ وَكَيْفَ رَأَيْتَ ذَلِكَ وَمَا أَذْخَلَكَ ذَلِكَ الْمُدْخَلَ الَّذِي رَأَيْتَ فِيهِ هَذَا وَحَدِّكَ أَنْتَ مُتَّهَمٌ  
فِي دَعْوَاكَ وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَانْتَ فِي حِدِّ التَّهْمَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَدْبِكَ بِالْحَدِّ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ قَالَ وَإِنَّمَا صَارَتْ شَهَادَةُ الرَّوْجِ أَرْبَعَ  
شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ لِمَكَانِ الْأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ مَكَانَ كُلِّ شَاهِدٍ يَمِينٌ

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ بَعْضِ الْقَمِيَّيْنَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ مِثْلَهُ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ كَيْفَ  
صَارَ الْقَتْلُ يَجُوزُ فِيهِ شَاهِدَانِ وَالرَّئْيُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ شُهُودٍ وَالْقَتْلُ أَشَدُّ مِنَ الرَّئْيِ فَقَالَ لِأَنَّ الْقَتْلَ فِعْلٌ وَاحِدٌ وَالرَّئْيَ فِعْلَانِ فَمِنْ  
ثَمَّ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَرْبَعَةٌ شُهُودٍ عَلَى الرَّجُلِ شَاهِدَانِ وَعَلَى الْمَرْأَةِ شَاهِدَانِ وَرَوَاهُ بَعْضُ أَصِحَابِنَا عَنْهُ قَالَ فَقَالَ لِي مَا عِنْدَكُمْ يَا أَبَا حَنِيفَةَ  
قَالَ قُلْتُ مَا عِنْدَنَا فِيهِ إِلَّا حَدِيثٌ عَمَرَ أَنَّ اللَّهَ أَخَذَ فِي الشَّهَادَةِ كَلِمَتَيْنِ عَلَى الْعِبَادِ قَالَ فَقَالَ لِي لَيْسَ كَذَلِكَ يَا أَبَا حَنِيفَةَ وَلَكِنَّ الرَّئْيَ  
فِيهِ حَدَّانِ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ كُلُّ اثْنَيْنِ عَلَى وَاحِدٍ لِأَنَّ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ جَمِيعًا عَلَيْهِمَا الْحَدُّ وَالْقَتْلُ إِنَّمَا يُقَامُ عَلَى الْقَاتِلِ وَيُدْفَعُ عَنِ  
الْمَقْتُولِ

٨ الْحَسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ السِّيَّارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ لَزِمْتُهُ شَهَادَةً فَشَهِدَ بِهَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ  
الْقَاضِي فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ مَا عَسَيْتُ أَنْ أَقُولَ فِيكَ يَا ابْنَ أَبِي يَعْفُورِ وَأَنْتَ حَيَارَى مَا عَلِمْتِكَ إِلَّا صِدُوقًا طَوِيلَ اللَّيْلِ وَلَكِنْ تَلَكَّ  
الْخُصْلَةَ قَالَ وَمَا هِيَ قَالَ مَيْلَكَ إِلَى التَّرْفُضِ فَبَكَى ابْنُ أَبِي يَعْفُورٍ حَتَّى سَأَلَتْ دُمُوعُهُ ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا يُوسُفَ تَنْسُبُنِي إِلَى قَوْمٍ أَخَافُ أَنْ لَا  
أَكُونَ مِنْهُمْ قَالَ فَاجَّازَ شَهَادَتَهُ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف.

قوله: "تنسبني" لعله لم يفهم مراده.

ص: ٢٦٣

٩ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ص كَانَ يَحْكُمُ فِي زِنْدِيقِي إِذَا شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ عِدْلَانِ مَرَضِيَّانِ وَ شَهِدَ لَهُ أَلْفٌ بِالْبَرَاءَةِ يُجِيزُ شَهَادَةَ الرَّجُلَيْنِ وَيُبْطِلُ شَهَادَةَ أَلْفٍ لِأَنَّهُ دِينَ مَكْتُومٌ

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أُتِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع بِامْرَأَةٍ بَكَرَ زَعَمُوا أَنَّهَا زَنَتْ فَأَمَرَ النِّسَاءَ فَنظَرْنَ إِلَيْهَا فَقُلْنَ هِيَ عَذْرَاءٌ فَقَالَ مَا كُنْتُ لِأَضْرِبَ مَنْ عَلَيْهَا خَاتَمٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَانَ يُجِيزُ عَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبَلَادِ عَنِ سَعِيدِ الْأَسَدِيِّ كَافٍ قَالَ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَدْ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ عَابِدٌ فَأَعْجَبَ لَهُ دَاوُدُ ع فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ لَا يُعْجِبُكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ مُرَاءٍ قَالَ فَمَاتَ الرَّجُلُ فَأَتَى دَاوُدُ ع وَقِيلَ لَهُ مَاتَ الرَّجُلُ فَقَالَ دَاوُدُ ع اذْفُنُوا صَاحِبَكُمْ قَالَ فَأَنْكَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَقَالُوا كَيْفَ لَمْ يَحْضُرْهُ قَالَ فَلَمَّا غَسَّلَ قَامَ خَمْسُونَ رَجُلًا فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا قَالَ فَلَمَّا صَلُّوا عَلَيْهِ قَامَ خَمْسُونَ آخَرُونَ فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ إِلَّا خَيْرًا فَلَمَّا دَفَنُوهُ قَامَ خَمْسُونَ فَشَهِدُوا بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُونَ

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: ضعيف.

و حمل على ما إذا لم تتعارض الشهادة بأن وقعا على زمان واحد.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور.

و حمل على ما إذا لم يصرح الشهود بكونها في الدبر، و مع الإطلاق إشكال، و قال في الشرائع: إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا قبلا فادعت أنها بكر فشهد لها أربع نساء فلا حد، و هل يحد الشهود للفرية؟ قال في النهاية: نعم. و قال في المبسوط لا لاحتمال الشبهة في المشاهدة، و الأول أشبه.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: مختلف فيه.



ص: ٢٦٤

مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيَّ دَاوُدَ ع مَا مَنَعَكَ أَنْ تَشْهَدَ فُلَانًا فَقَالَ دَاوُدُ ع يَا رَبِّ لِلَّذِي أَطَّلَعْتَنِي عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِهِ قَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيَّ أَنْ ذَلِكَ كَمَا كُنْتَ قَدْ شَهِدْتَ قَوْمٌ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ مَا يَعْلَمُونَ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا فَأَجَزْتُ شَهَادَتَهُمْ عَلَيْهِ وَغَفَرْتُ لَهُ عِلْمِي فِيهِ

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِنَ الْكَافِي تَأْلِيْفِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الْقَضَاءِ وَالْأَحْكَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

قوله عليه السلام "علمي فيه" أي ما علمت فيه.

تم كتاب الشهادة و يتلوه إن شاء الله تعالى كتاب القضاء و الأحكام.

ص: ٢٦٥

كِتَابُ الْقَضَاءِ وَالْأَحْكَامِ بَابُ أَنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِمَامِ ع

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اتَّقُوا الْحُكُومَةَ فَإِنَّ الْحُكُومَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْإِمَامِ الْعَالِمِ بِالْقَضَاءِ الْعَادِلِ فِي الْمُسْلِمِينَ لِنَبِيِّ أَوْ وَصِيِّ نَبِيِّ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لِشُرَيْحٍ يَا شُرَيْحُ قَدْ جَلَسْتَ مَجْلِسًا لَا يَجْلِسُهُ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ وَصِيُّ نَبِيِّ أَوْ شَقِيٌّ

## كتاب القضاء و الأحكام

### باب أن الحكومة إنما هي للإمام عليه السلام

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

ولا يخفى أن هذه الأخبار تدل بظواهرها على عدم جواز القضاء لغير المعصوم، ولا ريب أنهم عليهم السلام كان يعثون القضاء إلى البلاد، فلا بد من حملها على أن القضاء بالأصالة لهم، ولا يجوز لغيرهم تصدى ذلك إلا بإذنهم، وكذا في قوله عليه السلام "لا يجلسه إلا نبي" أي بالأصالة، والحاصل أن الحصر إضافي بالنسبة إلى من جلس فيها بغير إذنهم ونصبهم عليهم السلام.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

ص: ٢٦٦

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا وَلِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ص سُرِيحًا الْقَضَاءِ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُنْفِذَ الْقَضَاءَ حَتَّى يَعْضُدَهُ عَلَيْهِ

بَابُ أَصْنَافِ الْقَضَاءِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَضْرِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْقَضَاءُ أَرْبَعَةٌ ثَلَاثَةٌ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ رَجُلٌ قَضَى بِجَوْرٍ وَهُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ فِي النَّارِ وَرَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَهُوَ فِي النَّارِ وَرَجُلٌ قَضَى بِالْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ وَقَالَ ع الْحُكْمُ حُكْمَانِ حُكْمُ اللَّهِ وَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ أَخْطَأَ حُكْمَ اللَّهِ حَكَمَ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ

٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ الْحُكْمُ حُكْمَانِ حُكْمُ اللَّهِ وَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَأَشْهَدُوا عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ لَقَدْ حَكَمَ فِي الْفَرَائِضِ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ

بَابُ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ صَبَّاحِ الْأَزْرَقِيِّ عَنْ حَكَمِ الْحَنَاطِيِّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَحَكَمَ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ - مَنْ حَكَمَ فِي دِرْهَمَيْنِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّنْ لَهُ سَوْطٌ أَوْ عَصَا فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ ص

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حُمْرَانَ

و يحتمل أن يكون الغرض بيان صعوبة القضاء و أنه لغير المعصوم غالباً يستلزم الشقاء، أو بيان أنه من زمن النبي صلى الله عليه وآله و سلم إلى هذا الزمان ما جلس فيه إلا هذه الثلاثة الأصناف و يؤيده ما في الفقيه " ما جلسه."

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

## باب أصناف القضاء

## الحديث الأول

الحديث الأول

: مرفوع.

قوله عليه السلام "فمن أخطأ" بلا دليل معتبر شرعاً لتقصيره أو مع علمه بطلانه فلا ينافي كون المجتهد المخاطئ الغير المقصر مصيباً، و لا يبعد أن يكون الغرض بيان أن كون الحكم مطابقاً للواقع لا ينفذ في كونه حقاً، بل لا بد من أخذه من مأخذ شرعي، فمن لم يأخذ منه فقد حكم بحكم الجاهلية، و إن كان مطابقاً للواقع.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

ص: ٢٤٧

عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَنْ حَكَمَ فِي دِرْهَمَيْنِ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ  
 ٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ رَفَعَهُ  
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ حَكَمَ فِي دِرْهَمَيْنِ بِحُكْمِ جَوْرٍ ثُمَّ جَبَرَ عَلَيْهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ هَيْدَةِ الْآيَةِ - وَ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ  
 هُمُ الْكَافِرُونَ فَقُلْتُ وَ كَيْفَ يَجْبُرُ عَلَيْهِ فَقَالَ يَكُونُ لَهُ سَوْطٌ وَ سِجْنٌ فَيَحْكُمُ

قوله "قد قال الله عز و جل "قال الوالد رحمه الله كأنه سقط صدر الآية "أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْعُونَ" فإن الظاهر أن الاستشهاد بالآية يقع بالجزئين لبيان الحصر.

### باب من حكم بغير ما أنزل عز و جل

#### الحديث الأول

الحديث الأول  
: مجهول.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني  
: مجهول.

#### الحديث الثالث

الحديث الثالث  
: مرفوع.

ص: ٢٦٨

عَلَيْهِ فَإِذَا رَضِيَ بِحُكُومَتِهِ وَإِلَّا ضَرَبَهُ بِسَوْطِهِ وَحَبَسَهُ فِي سِجْنِهِ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَيُّ قَاضٍ قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَخْطَأَ سَقَطَ أَبْعَدَ مِنَ السَّمَاءِ

٥ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَوْقَدٍ قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْخَضِيبِ الْبَجَلِيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى مُزَامِلَهُ حَتَّى جِئْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَبَيْنَا نَحْنُ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ص إِذْ دَخَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ع فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي لَيْلَى تَقُومُ بِنَا إِلَيْهِ فَقَالَ وَ مَا نَضَعُ عِنْدَهُ فَقُلْتُ نُسَائِلُهُ وَ نُحَدِّثُهُ فَقَالَ قُمْ فَقُمْنَا إِلَيْهِ فَسَاءَ لِي عَنْ نَفْسِي وَ أَهْلِي ثُمَّ قَالَ مَنْ هَذَا مَعَكَ فَقُلْتُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ قَالَ نَعَمْ قَالَ تَأْخُذُ مَا هَذَا فَتُعْطِيهِ هَذَا وَ تَقْتُلُ وَ تَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ زَوْجِهِ لَا تَخَافُ فِي ذَلِكَ أَحَدًا قَالَ نَعَمْ قَالَ فَبَأَى شَيْءٌ تَقْضِي قَالَ بِمَا بَلَغَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ عَنْ عَلِيٍّ ع وَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ قَالَ فَبَلَغَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ص أَنَّهُ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع أَقْضَاكُمْ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَكَيْفَ تَقْضِي بغيرِ قَضَاءِ عَلِيٍّ ع وَ قَدْ بَلَغَكَ هَذَا فَمَا تَقُولُ إِذَا جِيءَ بِأَرْضٍ مِنْ فَضِيهِ وَ سَمَاءٍ مِنْ فَضِيهِ ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِيَدِكَ فَأَوْقَفَكَ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّكَ فَقَالَ يَا رَبِّ إِنَّ هَذَا قَضَى بغيرِ مَا قَضَيْتَ قَالَ فَاصْفَرَّ وَجْهُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى حَتَّى عَادَ مِثْلَ الرَّغْفَرَانِ ثُمَّ قَالَ لِي التَّمِسْ لِنَفْسِكَ زَمِيلًا وَ اللَّهُ لَا أَكَلِّمُكَ مِنْ رَأْسِي كَلِمَةً أَبَدًا

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف.

قوله عليه السلام "سقط" أي من درجة قربه و كماله أو درجاته في الجنة أو يلحقه الضرر الأخرى، مثل ما يلحق الضرر الدنيوي من سقط من السماء.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

قوله "لا أكلمك" لعله قال ذلك غضبا و غيظا على سعيد، حيث جاء به إليه عليه السلام أو أنه ندم عن الفتوى و الحكم، و قال: لا أفتيك بشيء بعد ذلك، و الأول أظهر.

ص: ٢٦٩

بَابُ أَنَّ الْمُفْتِيَ ضَامِنٌ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَاعِدًا فِي حَلْقَةِ رَبِيعَةَ الرَّأْيِ فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَسَأَلَ رَبِيعَةَ الرَّأْيِ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَأَجَابَهُ فَلَمَّا سَكَتَ قَالَ لَهُ الْأَعْرَابِيُّ أَمْ هُوَ فِي عُنُقِكَ فَسَكَتَ عَنْهُ رَبِيعَةُ وَ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا فَأَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ فَأَجَابَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ الْأَعْرَابِيُّ أَمْ هُوَ فِي عُنُقِكَ فَسَكَتَ رَبِيعَةُ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هُوَ فِي عُنُقِهِ قَالَ أَوْ لَمْ يَقُلْ وَ كَلُّ مُفْتٍ ضَامِنٌ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِثَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَ لَا هُدًى مِنَ اللَّهِ لَعَنَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ وَ لِحَقَّهُ وَ زُرُّ مَنْ عَمِلَ بِفُتْيَاهُ

بَابُ أَخْذِ الْأَجْرَةِ وَ الرِّشَا عَلَى الْحُكْمِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سُئِلَ

## باب أن المفتي ضامن

## إشارة

باب أن المفتي ضامن

و لا شك في ضمانه في الآخرة، و أما في الدنيا ففيه إشكال، إلا أن يكون حاكما،

## الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

قوله عليه السلام "بغير علم" يمكن أن يكون المراد بالعلم ما يكون للمعصوم، و بالهدى ما يكون لغيرهم، ممن يأخذ منهم أو بالعكس أو بالعلم، القطعي، و بالهدى، الظن الشرعي، و يحتمل أن يكون الترديد لمحض التأكيد.

## باب أخذ الأجرة و الرشى على الحكم

## الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

ص: ٢٧٠

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَاضٍ بَيْنَ قَرَيْبَيْنِ يَأْخُذُ مِنَ السُّلْطَانِ عَلَى الْقَضَاءِ الرَّزْقَ فَقَالَ ذَلِكَ السُّحْتُ  
 ٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ  
 الرَّشَا فِي الْحُكْمِ هُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ  
 ٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَتَانَ عَنِ ابْنِ مُسَدِّكَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ السُّحْتِ  
 فَقَالَ هُوَ الرَّشَا فِي الْحُكْمِ

و حمل على الأجرة، و المشهور جواز الارتزاق من بيت المال.

قال في المسالك: إن تعين عليه بتعيين الإمام أو بعدم قيام أحد غيره حرم عليه أخذ الأجرة عليه، و إن لم يتعين عليه فإن كان له غنى عنه لم يجز أيضا، و إلا جاز، و قيل: يجوز مع عدم التعين مطلقا، و قيل: يجوز مع الحاجة مطلقا، و من الأصحاب من جوز أخذ الأجرة عليه مطلقا، و الأصح المنع مطلقا، إلا من بيت المال على جهة الارتزاق فيقيد بنظر الحاكم.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

قوله: "عن البخس" كذا في نسخ الكتاب، و البخس النقص و الظلم، و يحتمل أن يكون السؤال عن البخس الذي ذكره الله تعالى في آية المدائنة حيث قال:

"وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ رَبَّهُ وَ لَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا" فيكون موافقا لما ذهب إليه بعض المفسرين من أن الضمير في قوله: "وَلِيَتَّقِيَ اللَّهَ" و في قوله: "وَلَا يَبْخَسَ" راجعان إلى الكاتب فالمعنى لا يأخذ الكاتب الرشوة في الكتابة، فينقص من المال ما أخذ أو بسببه، و يحتمل أن يكون تفسيراً لقوله تعالى: "وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَ لَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" \* و الأول أظهر و في نسخ التهذيب عن السحت، و هو ظاهر، و المعنى أنه فرد منه.

ص: ٢٧١

بَابُ مَنْ حَافَ فِي الْحُكْمِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَدُ اللَّهِ فَوْقَ رَأْسِ الْحَيَاكِمِ تُرْفَرُ بِالرَّحْمَةِ فَإِذَا حَافَ وَكَلَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ

٢ عَدَّهُ مِنْ أَضْرَحَابِنَا عَنْ سَيِّدِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَاضٍ كَانَ يَقْضِي بِالْحَقِّ فِيهِمْ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَغْسِلِينِي وَكْفِّنِينِي وَضَعِينِي عَلَى سَرِيرِي وَعْطِي وَجْهِي فَإِنَّكَ لَا تَرَيْنَ سُوءاً فَلَمَّا مَاتَ فَعَلَتْ ذَلِكَ ثُمَّ مَكَثَتْ بِبَدَلِكَ حِيناً ثُمَّ إِنَّهَا كَشَفَتْ عَنْ وَجْهِهِ لِتَنْظُرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هِيَ بِدُودِهِ تَفْرِضُ مَنَاحِرَهُ فَفَزِعَتْ مِنْ ذَلِكَ فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ أَتَاهَا فِي مَنَامِهَا فَقَالَ لَهَا أَفْرَعُكَ مَا رَأَيْتِ قَالَتْ أَجَلٌ لَقَدْ فَرَعْتُ فَقَالَ لَهَا أَمَا لِيئِنْ كُنْتُ فَرَعْتُ مَا كَانَ الَّذِي رَأَيْتِ إِلَّا فِي أَحْيَاكَ فَلَانَ أَتَانِي وَمَعَهُ خَصْمٌ لَهُ فَلَمَّا جَلَسَا إِلَيَّ قُلْتُ اللَّهُمَّ اجْعَلِ الْحَقَّ لَهُ وَوَجْهَ الْقَضَاءِ عَلَى صَاحِبِهِ فَلَمَّا اخْتَصَمَا إِلَيَّ كَانَ الْحَقُّ لَهُ وَرَأَيْتُ ذَلِكَ بَيْنَا فِي الْقَضَاءِ فَوَجَّهْتُ الْقَضَاءَ لَهُ عَلَى صَاحِبِهِ فَأَصَابَنِي مَا رَأَيْتُ لِمَوْضِعِ هَوَايَ كَانَ مَعَ مُوَافَقَةِ الْحَقِّ

## باب من حاف في الحكم

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

وقال في النهاية: فيه "رفرت الرحمة فوق رأسه" يقال: رفر الطائر بجناحيه إذا بسطهما عند السقوط على الشيء يحوم عليه ليقع فوقه.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن كالصحيح.



ص: ٢٧٢

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْجُلُوسِ إِلَى قُضَاةِ الْجَوْرِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ مَرَّ بِي أَبُو جَعْفَرٍ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ قَاضٍ بِالْمَدِينَةِ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ لِي مَا مَجْلِسُ رَأَيْتَكَ فِيهِ أَمْسٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ إِنَّ هَذَا الْقَاضِيَ لِي مُكْرَمٌ فَرُبَّمَا جَلَسْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ لِي وَ مَا يُؤْمِنُكَ أَنْ تَنْزِلَ اللَّغْنَةُ فَتُعَمَّ مَنْ فِي الْمَجْلِسِ

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْارْتِفَاعِ إِلَى قُضَاةِ الْجَوْرِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا مُؤْمِنٍ قَدَّمَ مُؤْمِنًا فِي خُصُومَةٍ إِلَى قَاضٍ أَوْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ فَقَضَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حُكْمٍ اللَّهِ فَقَدْ شَرِكَهُ فِي الْإِثْمِ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْعَنَوِيِّ عَنْ حَرِيزِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَخٍ لَهُ مُمَارَاةٌ فِي حَقِّ فِدْعَاةٍ إِلَى رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِهِ لِيُحْكَمَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ فَأَبَى إِلَّا أَنْ يُرَافِعَهُ

## باب كراهية الجلوس إلى قضاة الجور

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل.

و يدل على تحريم مجالسة حكام الجور لا سيما القضاة كما قيل.

قال في الدروس: حرم الحلبي مجالسة حكام الجور لرواية محمد بن مسلم.

## باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح على الظاهر.

ص: ٢٧٣

إِلَى هَؤُلَاءِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا

قوله تعالى "أَلَمْ تَرَ" روى أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين يهودى و منافق خصومه، فأراد اليهودى أن يرافعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم و المنافق إلى كعب بن الأشرف و هو من اليهود، فنزلت الآية.

قال المحقق الأردبيلي (ره): أى أ لم تعلم أو أ لم تعجب من صنع هؤلاء الذين يزعمون أنهم مؤمنون بما أنزل إليك من القرآن و بما أنزل من قبلك من الكتب مثل التوراة و الإنجيل و مع ذلك يريدون التحاكم إلى الطاغوت و قد أمرناهم أن يكفروا بها، فى قوله تعالى "فَمَنْ يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ" و فى مجمع البيان روى أصحابنا عن السيدين الباقر و الصادق عليهما السلام "أن المعنى بالطاغوت كل من يتحاكم إليه ممن يحكم بغير الحق" فالآية دالة على تحريم التحاكم بل كفره، و كأنه يريد مع اعتقاد الحقيية و العلم بتحريمه إلى حكام الجور الذين لا يجوز لهم الحكم، سواء كان جاهلا أو عالما و فاسقا أو مؤمنا أم لا، و تدل عليه الأخبار أيضا و لا يبعد كون أخذ الحق أو غيره بمعونة الظالم القادر مثل التحاكم إلى الطاغوت، و لا يكون مخصوصا بإثبات الحكم لوجود المعنى، و إن كانت الآية مخصوصة به، و له مزيد قبح، فإنه يرى أنه يأخذ بأمر نائب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، و أنه حق و الظاهر أن تلك المبالغة مخصوصة به، و قد استثنى أكثر الأصحاب من ذلك صورة التعذر بأن يكون الحق ثابتا بينه و بين الله، و لا يمكن أخذه إلا بالتحاكم إلى الطاغوت، و كأنه للشهرة، و دليل العقل و الرواية، و لكن الاحتياط فى عدم ذلك، للخلاف و عدم حجية الشهرة، و عدم استقلال العقل و ظهور الرواية، و احتمال اختصاص ذلك بعدم الحاكم

ص: ٢٧٤

به الآية

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ - وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ فَقَالَ يَا أَبَا بَصِيرٍ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي الْأُمَّةِ حُكَّامًا يَجُورُونَ أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَغْنِ حُكَّامَ أَهْلِ الْعَدْلِ وَكَفَيْتُهُ عَنِّي حُكَّامَ أَهْلِ الْجَوْرِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَمَدَعَوْتَهُ إِلَى حُكَّامِ أَهْلِ الْعَدْلِ فَأَبَى عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يُرَافِعَكَ إِلَى حُكَّامِ أَهْلِ الْجَوْرِ لِيَقْضُوا لَهُ لَكَ مِمَّنْ حَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ فَتَاكِ يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ قَالَ

بالحق مع إمكان الإثبات لو كان كما يشعر به بعض العبارات، و أما إذا كان الحاكم موجودا بعيدا أو قريبا، و لا يمكن الإثبات لعدم البينة، و نحو ذلك و يكون منكرا فلا، و إلا انتفى فائدة التحاكم إلى الحق و نصب الحاكم، فيكون لكل ذي حق أن يأخذ حقه على أى وجه أمكنه بنفسه و بالظالم و هو مشكل إذا كان المال أمرا كليا، نعم لو كان عينا موجودة يمكن جواز أخذها له إن أمكن بغير مفسدة، و يتحرى ما هو الأقل مفسدة، و بالجملة لا يخرج عن ظاهر الآية إلا بمثلها فى الحجية. و قال فى القاموس: الطاغوت: اللات و العزى، و الكاهن و الشيطان، و كل رأس ضلال و الأصنام، و كل ما عبد من دون الله.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف.

قوله "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم" أى و لا يأكل بعضكم مال بعض بالوجه الذى لم يبحه الله. و الأدلاء: الإلقاء، أى و لا تلقوا حكومتها إلى الحكام لتأكلوا بالتحاكم طائفه من أموال الناس بما يوجب إثمًا، كشهادة الزور و اليمين الكاذبة أو متلبسين بالإثم، و أنتم تعلمون أنكم مبطلون.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

ص: ٢٧٥

قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ إِيَّاكُمْ أَنْ يُحَاكِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِلَى أَهْلِ الْجُورِ وَ لَكِنْ انظُرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ قَضَائِنَا فَاجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِيًا فَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ صَفْوَانَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مَنَازَعَةٌ فِي دَيْنٍ أَوْ مِيرَاثٍ فَتَحَاكَمَا إِلَى السُّلْطَانِ أَوْ إِلَى الْقَضَاءِ أَيْحَلُّ ذَلِكَ فَقَالَ مَنْ تَحَاكَمَ إِلَى الطَّاعُوتِ فَحَكَمَ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ حَقُّهُ ثَابِتًا لَأَنَّهُ أَخَذَ بِحُكْمِ الطَّاعُوتِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُكْفَرَ بِهِ قُلْتُ كَيْفَ يَضِينَعَانِ قَالَ انظُرُوا إِلَى مَنْ كَدَانَ مِنْكُمْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا فَارْضُوا بِهِ حَكَمًا فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا فَإِذَا حَكَمَ بِحُكْمِنَا فَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْهُ فَإِنَّمَا بِحُكْمِ اللَّهِ قَدْ اسْتَخَفَّ وَ عَلَيْنَا رَدُّ وَ الرَّادُّ عَلَيْنَا الرَّادُّ عَلَى اللَّهِ وَ هُوَ عَلَى حَدِّ الشُّرُوكِ بِاللَّهِ

بَابُ أَدَبِ الْحُكْمِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ

و استدلل به على جواز التجزى فى الاجتهاد، و فيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن ما سمع الراوى بخصوصه من المعصوم ليس من الاجتهاد فى شىء، و لم يكونوا يحتاجون فى تلك الأزمنة إلى الاجتهاد. و ثانيهما: أن من لم يجوز التجزى يقول: لا- يحصل العلم المعتبر إلا- بالإحاطة بجميع مدارك الأحكام بحسب الطاقة، و لا- يقول بوجوب ترجيح جميع المسائل بالفعل.

## الحديث الخامس

الحديث الخامس

: موثق.

## باب أدب الحكم

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

ص: ٢٧٦

عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيًّا ص يَقُولُ لِشَرِيحٍ أَنْظِرْ إِلَى أَهْلِ الْمَعَكِ وَالْمَطْلِ وَدَفْعِ حُقُوقِ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْمُقْدَرَةِ وَ  
 التَّيْسَارِ مِمَّنْ يُدْلَى بِأَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْحُكَّامِ فَخَذَ لِلنَّاسِ بِحُقُوقِهِمْ مِنْهُمْ وَبَعِ فِيهَا الْعَقَارَ وَالْأَدْيَارَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ  
 مَطَّلُ الْمُسْلِمِ الْمُوَسَّرِ ظَلَمٌ لِلْمُسْلِمِ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَقَارٌ وَلَا دَارٌ وَلَا مَالٌ فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى الْحَقِّ إِلَّا مَنْ  
 وَرَعَهُمْ عَنِ الْبَاطِلِ ثُمَّ وَاسِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بَوَاجِهِمْ وَنَطَقَتِكَ وَمَجْلِسَتِكَ حَتَّى لَا يَطْمَعَ قَرِيْبُكَ فِي حَيْفِكَ وَلَا يَتَأَسَّ عِدُوْكَ مِنْ  
 عَدْلِكَ وَرُدَّ الْيَمِيْنَ عَلَى الْمُدْعَى مَعَ بَيِّنَةٍ فَإِنَّ ذَلِكَ أَجْلَى لِلْعَمَى وَاتَّبَتْ فِي الْقَضَاءِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ عُدُوْلٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا  
 مَجْلُودًا فِي حَدِّ لَمْ يَتَّبِ مِنْهُ أَوْ

و المعك و المطل: التسوية بالعدة و الدين، قوله عليه السلام "ورعهم" في بعض النسخ بالزاء المعجمة.

قال في النهاية "وزعه كفه" و منعه. قوله عليه السلام "و رد اليمين على المدعى" ربما يحمل هذا على التقيية لموافقته لمذاهب بعض  
 العامة، أو على اختصاص الحكم بشريح، لعدم استئهاله للقضاء، أو على ما إذا كان الدعوى على الميت أو مع الشاهد الواحد أو مع  
 دعوى الرد.

قال في المسالك: الأصل في المدعى أن لا يكلف اليمين، خصوصا إذا أقام البينة و لكن تخلف عنه الحكم بدليل من خارج في  
 صورة رده عليه إجماعا، و مع نكول المنكر عن اليمين على خلاف.

و بقى الكلام فيما إذا أقام بينه بحقه فإن كانت دعواه على مكلف حاضر فلا يمين عليه إجماعا، و لكن ورد في الرواية المتضمنة  
 لوصية على عليه السلام لشريح قوله عليه السلام:

"و رد اليمين على المدعى مع بينة، فإن ذلك أجلى للعمى و أثبت للقضاء" و هي ضعيفة، و ربما حملت على ما إذا ادعى المشهود  
 عليه الوفاء أو الإبراء و التمس إحلافه على بقاء الاستحقاق، فإنه يجاب إليه لانقلاب المنكر به مدعيا، و هذا الحكم لا إشكال فيه إلا  
 أن إطلاق الوصية بعيد عنه، فإن ظاهرها كون ذلك على وجه الاستظهار،

ص: ٢٧٧

مَعْرُوفٌ بِشَهَادَةِ زُورٍ أَوْ ظَنِينٍ وَإِيَّاكَ وَالتَّصْجُرُ وَالتَّادِي فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ فِيهِ الْأَجْرَ وَيُحْسِنُ فِيهِ الدُّخْرَ لِمَنْ قَضَى بِالْحَقِّ وَاعْلَمْ أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا وَاجْعَلْ لِمَنْ ادَّعَى شُهُودًا غَيِّبًا أَمَدًا بَيْنَهُمَا فَإِنْ أَحْضَرَهُمْ أَخَذْتَ لَهُ بِحَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُمْ أَوْجَبَتْ عَلَيْهِ الْقَضِيَّةُ فَإِيَّاكَ أَنْ تُنْفَذَ فِيهِ قَضِيَّةٌ فِي قِصَاصٍ أَوْ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ أَوْ حَقٍّ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَغْرِضَ ذَلِكَ عَلَيَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا تَقْعُدَنَّ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ حَتَّى تَطْعَمَ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ فَلَمَّا يَقْضِي وَهُوَ عَضْبَانُ

٣ وَبِهَذَا الْأِسْنَادِ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ص مَنْ ابْتُلِيَ بِالْقَضَاءِ

و كيف كان فالاتفاق على ترك العمل بها على الإطلاق.

قوله عليه السلام: "و اجعل" قال الوالد العلامة (ره): الظاهر أن هذا فيما إذا أثبت المدعى بالشهود، ثم ادعى المدعى عليه الأداء أو الإبراء، وإلا فالمدعى بالخيار في الدعوى إلا أن يقال: بأنه إذا طلب المنكر مكررا و لم يثبت يجعل الحاكم أمدا بينهما، لئلا يؤدي المنكر بالطلب دائما.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

وقال في الشرائع: و يكره أن يقضى و هو غضبان، و كذا يكره مع كل وصف يساوى الغضب في شغل النفس كالجوع و العطش و الغم و الفرح و الوجد، و مدافعة الأخيثن و غلبة النعاس.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

وقال في المسالك: من وظيفة الحاكم أن يسوى بين الخصمين في السلام عليهما و جوابه، و إجلاسهما و القيام لهما، و النظر و الاستماع و الكلام و طلاقة الوجه، و سائر أنواع الإكرام و لا يخصص أحدهما بشيء من ذلك، هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين أما لو كان أحدهما مسلما و الآخر كافرا جاز أن يرفع المسلم في المجلس ثم

ص: ٢٧٨

فَلْيُؤَسِّبْ بَيْنَهُمْ فِي الْإِشَارَةِ وَفِي النَّظَرِ وَفِي الْمَجْلِسِ  
 ٤ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَمَكَثَ عِنْدَهُ أَيَّامًا ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِي خُصُومَةٍ لَمْ يَذْكُرْهَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَقَالَ لَهُ أَخْضَمُ  
 أَنْتَ قَالَ نَعَمْ قَالَ تَحْوُلُ عَنَّا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ نَهَى أَنْ يُضَافَ الْخُضْمُ إِلَّا وَمَعَهُ خُضْمُهُ  
 ٥ عِدَّةٌ مِنْ أَضْرِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ لِشَرِيحٍ لَا تُسَارَّ أَحَدًا فِي مَجْلِسِكَ وَإِنْ غَضِبْتَ فَقُمْ فَلَا  
 تَقْضِيَنَّ فَأَنْتَ غَضْبَانُ قَالَ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَ لِسَانُ الْقَاضِي وَرَاءَ قَلْبِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ قَالَ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَمْسَكَ  
 ٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَجَّالِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَمَّنْ سَمِعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ يَقُولُ  
 لِمَنْ عَنِ يَمِينِهِ وَ لِمَنْ عَنِ يَسَارِهِ مَا تَرَى مَا تَقُولُ فَعَلَى ذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ \* أَلَا يَقُومُ مِنْ مَجْلِسِهِ وَتُجْلِسُ لَهُمْ  
 مَكَانَهُ

التسوية بينهما في العدل في الحكم واجبه بغير خلاف، و أما في تلك الأمور هل هي واجبه أم مستحبه الأكثرون على الوجوب، وقيل:  
 إن ذلك مستحب، و اختاره العلامة في المختلف لضعف المستند و إنما عليه أن يسوى بينهما في الأفعال الظاهرة، فأما التسوية بينهما  
 بقلبه بحيث لا يميل إلى أحد فغير مؤاخذ به.

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

و قال في الشرائع: يكره أن يضيف أحد الخصمين دون صاحبه.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مرفوع.

قوله عليه السلام: "فإن كان له" أي فإن كان القلب له بأن لا يكون فيه ما يمنعه عن الحكم قضى و تكلم، و إن كان عليه بأن كان  
 غضبان أو جائعاً أو مثله أمسك عن الكلام، أو المعنى أنه ينبغي له أن يتفكر فيما يتكلم به، فإن كان له بأن يكون صواباً تكلم و إلا  
 أمسك و لعل الأول أظهر.

#### الحديث السادس

الحديث السادس

: مرسل و كلمه ألا بالفتح للتحضيض.

ص: ٢٧٩

بَابُ أَنَّ الْقَضَاءَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْإِيمَانِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْإِيمَانِ وَبَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَيُّمَا رَجُلٍ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ مَالِ أَخِيهِ شَيْئاً فَإِنَّمَا قَطَعْتُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ

٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَاَ إِلَى رَبِّهِ كَيْفَ أَقْضَى فِي أُمُورٍ لَمْ أُخْبَرْ بِبَيِّنَاتِهَا قَالَ فَكُلُّهُمُ إِلَيَّ وَأَضْفُهُمْ إِلَيَّ بِاسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَاَ إِلَى رَبِّهِ الْقَضَاءَ فَقَالَ كَيْفَ أَقْضَى بِمَا لَمْ تَرَ عَيْنِي وَلَمْ تَسْمَعْ أُذُنِي فَقَالَ أَقْضِ بَيْنَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَضْفُهُمْ إِلَيَّ بِاسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ وَقَالَ إِنَّ دَاوُدَ ع

## باب أن القضاء بالبينات و الأيمان

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مجهول. على ما في أكثر النسخ من سعد بن هشام، وفي بعضها و هشام، وهو أصوب فالخبر حسن كالصحيح. وقال في النهاية: "فيه إنكم تختصمون إلى و عسى أن يكون بعضكم أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنَ الْآخِرِ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما أقطع له قطعه من النار" اللحن: الميل عن جهة الاستقامة يقال: لحن فلان في كلامه، إذا مال عن صحيح المنطق و أراد: أن بعضكم يكون أعرف بالحجة و أفطن لها من غيره.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مرسل.

و قال في القاموس: أضفته إليه: ألجأته.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مرسل.



ص: ٢٨٠

قَالَ يَا رَبِّ أَرِنِي الْحَقَّ كَمَا هُوَ عِنْدَكَ حَتَّى أَقْضِيَ بِهِ فَقَالَ إِنَّكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ فَالْتَمَحَ عَلَى رَبِّهِ حَتَّى فَعَلَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ يَشْتَعِدِي عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ إِنَّ هَذَا أَخَذَ مَالِي فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيَّ دَاوُدَ عَ أَنَّ هَذَا الْمُسْتَعِدِي قَتَلَ أَبَا هَذَا وَأَخَذَ مَالَهُ فَأَمَرَ دَاوُدَ عَ بِالْمُسْتَعِدِي فَقُتِلَ وَأَخَذَ مَالَهُ فَدَفَعَهُ إِلَى الْمُسْتَعِدِي عَلَيْهِ قَالَ فَعَجَبَ النَّاسُ وَتَحَدَّثُوا حَتَّى بَلَغَ دَاوُدَ عَ وَدَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا كَرِهَ فَدَعَا رَبَّهُ أَنْ يَزْفَعَ ذَلِكَ فَفَعَلَ ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ أَنْ احْكُمَ بَيْنَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَضِفْهُمْ إِلَى اسْمِي يَخْلِفُونَ بِهِ

٤ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَ أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ شَكَأَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَقْضِيَ فِيمَا لَمْ أَشْهَدْ وَلَمْ أَرَقَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ أَنْ احْكُمَ بَيْنَهُمْ بِكِتَابِي وَأَضِفْهُمْ إِلَى اسْمِي فَخَلَفَهُمْ بِهِ وَقَالَ هَذَا لِمَنْ لَمْ تَقُمْ لَهُ بَيِّنَةٌ

بَابُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ جَمِيلٍ وَ هِشَامٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ

٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صِهْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ بَعِيرٍ مَا حَكَمَ بِهِ فِي أَمْوَالِكُمْ حَكَمَ فِي أَمْوَالِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَ حَكَمَ فِي دِمَائِكُمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ ادَّعَى لِكَيْلَا يَبْطُلَ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

## باب أن البينة على المدعى، و اليمين على المدعى عليه

### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

ص: ٢٨١

بَابُ مَنْ ادَّعَى عَلَى مَيِّتٍ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُثَيْدٍ عَنْ يَاسِينَ الصَّرِيرِ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لِلشَّيْخِ عَ خَبَرَنِي عَنِ الرَّجُلِ

## باب من ادعى على ميت

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مجهول.

و يدل على ما هو المشهور من أنه لو كانت الدعوى على ميت يستحلف المدعى مع البينة على بقاء الحق في ذمة الميت، و لا يظهر في ذلك مخالف من الأصحاب، و لم يذكر الأكثر سوى هذا الخبر، مع أنه روى في الصحيح عن محمد بن الحسن الصفار "قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أو تقبل شهادة الوصي على الميت مع شاهد آخر عدل؟ فوقع عليه السلام: نعم من بعد يمين" و في تعدى حكم المسألة إلى ما شاركها في المعنى كالدعوى على الطفل أو الغائب أو المجنون قولان: و مذهب الأَكْثَرِ ذلك، نظرا إلى مشاركتهم للميت في العلة المؤمى إليها في الخبر الأول، فيكون من باب منصوص العلة، أو من باب اتحاد طريق المسألتين، و فيه أن العلة المذكورة في الخبر احتمال توفية الميت قبل الموت، و هي غير حاصله في محل البحث و إن حصل مثله، إذ مورد النص أقوى من الملحق به، للباس في الميت مطلقا، و ذهب جماعة من الأصحاب منهم المحقق إلى العدم قصرا للحكم على مورد النص، و هو غير بعيد.

و قال في المسالك "و اعلم أنه مع العمل بمضمون الخبر يجب الاقتصار على ما دل عليه من كون الحلف على المدعى مع دعواه الدين على الميت كما يدل عليه قوله "و أن حقه لعليه" و قوله "إنا لا ندرى لعله قد أوفاه فلو كانت الدعوى عينا في يده بعارية أو غضب دفعت إليه مع البينة من غير يمين" و هو متجه، لكن ينافيه إطلاق صحيحة الصفار، و بالجملة المسألة محل إشكال، و لو أقر له قبل الموت بمدة

ص: ٢٨٢

يَدْعَى قَبْلَ الرَّجُلِ الْحَقَّ فَلَا يَكُونُ لَهُ بَيِّنَةٌ بِمَا لَهُ قَالَ فَيَمِينُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَا حَقَّ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ فَعَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ بِالْحَقِّ قَدْ مَاتَ فَأَقِيمَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ فَعَلَى الْمُدْعَى الْيَمِينَ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ مَاتَ فُلَانٌ وَإِنْ حَقَّ لَعَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ وَإِلَّا فَلَا حَقَّ لَهُ لِأَنَّا لَا نَدْرِي لَعَلَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ بَيِّنَتَهُ لَا نَعْلَمُ مَوْضِعَهَا أَوْ بَعِيْرَ بَيِّنَتِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَمِنْ ثَمَّ صَارَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ مَعَ الْبَيِّنَةِ فَإِنْ ادَّعَى بِلَا بَيِّنَةٍ فَلَا حَقَّ لَهُ لِأَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَيْسَ بِحَيٍّ وَ لَوْ كَانَ حَيًّا لَلزِمَ الْيَمِينَ أَوْ الْحَقَّ أَوْ يَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَيْهِ فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ الْحَقُّ

بَابُ مَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ الْيَمِينَ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ

لا- يمكن فيها الاستيفاء عادة ففى وجوب ضم اليمين إلى البينة وجهان، و الأقرب العدم، كما قواه الشهيد الثانى لعدم جريان التعليل المذكور فى الخبر ههنا.

قوله عليه السلام "و إن لم يحلف فعليه" أى فعلى المدعى عليه أن يسلم الحق، و يحتمل إرجاع الضمير إلى المدعى، أى عليه اليمين، كما أن ضمير له راجع إليه فيشكل الاستدلال.

و قال فى المسالك: إذا نكل المدعى عليه عن اليمين بمعنى أنه امتنع منها و من ردها على المدعى، قال له الحاكم ثلاث مرات استظهارا لا وجوبا: إن حلفت و إلا جعلتك ناكلا، فإن حلف فذاك، و إن أصر على النكول ففى حكمه قولان: أحدهما أنه يقضى عليه بمجرد نكوله، و يدل. عليه رواية عبد الرحمن بن أبى عبد الله حيث رتب ثبوت الحق عليه على عدم حلفه، و الثانى أنه يرد اليمين على المدعى، و عليه أكثر المتأخرين و لا ريب أن الرد أولى.

**باب من لم تكن له بينة فيرد عليه اليمين**

**الحديث الأول**

الحديث الأول

: صحيح.

ص: ٢٨٣

بِنِ مُثْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي الرَّجُلِ يَدْعَى وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ قَالَ يَسْتَحْلِفُهُ فَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ فَلَمْ يَخْلِفْ فَلَا حَقَّ لَهُ  
 ٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ  
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَدْعَى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَا بَيِّنَةٌ لِلْمُدَّعَى قَالَ يُسْتَحْلَفُ أَوْ يَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا حَقَّ لَهُ  
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَمَّنْ رَوَاهُ قَالَ اسْتِخْرَاجُ الْحُقُوقِ بِأَرْبَعَةٍ وَجُوهٍ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عِدْلَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 رَجُلَيْنِ عِدْلَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ امْرَأَتَانِ فَرَجُلٍ وَيَمِينُ الْمُدَّعَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَاهِدًا فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ  
 يَخْلِفْ [رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِفَ وَيَأْخُذَ حَقَّهُ فَإِنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ

وقال في المسالك: إذا رد المنكر اليمين على المدعى فله ذلك إلا في مواضع منها دعوى التهمة، و منها دعوى الوصى لليتيم مالا  
 على آخر فأنكر، لأن الوصى لا يتوجه عليه يمين، و منها لو ادعى الوصى على الوارث أن الميت أوصى للفقراء بخمس أو زكاة و نحو  
 ذلك مما لا مستحق له بخصوصه فأنكر الوارث، فإنه يلزم باليمين أو الإقرار و لو كان يتيما آخر حتى يبلغ، و حيث يتوجه للمنكر ردها  
 على المدعى فإن حلف استحق الدعوى، و إن امتنع سأله القاضى عن سببه، فإن لم يعلل بشيء أو قال: لا أريد أن أحلف فهذا نكول  
 يسقط حقه عن اليمين، و ليس له مطالبة الخصم بعد ذلك، و لا استيناف الدعوى، لصحيحة محمد بن مسلم و رواية عبيد بن زرارة، و  
 قيل: له تجديدها، فى مجلس آخر. و الأصح الأول إلا أن يأتى بيئته، و إن ذكر المدعى لامتناعه سببا فقال: أريد أن أتى بالبيئته أو  
 أسأل الفقهاء أو أنظر فى الحساب و نحو ذلك، ترك و لم يبطل حقه من اليمين، و هل يقدر إمهاله؟ فيه وجهان:  
 أجمدهما أنه لا يقدر.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مرسل.

ص: ٢٨٤

فَلَا شَيْءَ لَهُ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يُدْعَى عَلَيْهِ الْحَقُّ وَ لَيْسَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ بَيْنَةٌ - قَالَ يُسْتَحْلَفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ وَقَالَ أَنَا أَرُدُّ الْيَمِينَ عَلَيْكَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ أَنْ يَحْلِفَ وَيَأْخُذَ مَالَهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُرَدُّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى بَابٌ أَنْ مَنْ كَانَتْ لَهُ بَيْنَةٌ فَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ إِذَا أَقَامَهَا

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يُقِيمُ الْبَيْنَةَ عَلَى حَقِّهِ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسْتَحْلَفَ قَالَ لَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِيَانَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ الْبَيْنَةَ عَلَى حَقِّهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ يَمِينَ فَإِنْ لَمْ يُقَمِ الْبَيْنَةَ فَرَدَّ عَلَيْهِ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ فَإِنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ فَلَا حَقَّ لَهُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مِثْلَهُ

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مرسل.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن.

#### باب أن من كانت له بينة فلا يمين عليه إذا أقامها

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مرسل مجهول و السند الثاني مرسل كالحسن.

ص: ٢٨٥

بَابُ أَنَّ مَنْ رَضِيَ بِالْيَمِينِ فَحَلَفَ لَهُ فَلَا دَعْوَى لَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْنَةٌ  
 ١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَكْبِيلِ التَّمِيمِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا  
 رَضِيَ صَاحِبُ الْحَقِّ بِيَمِينِ الْمُنْكَرِ لِحَقِّهِ فَاسْتَحْلَفَهُ فَحَلَفَ أَنْ لَا حَقَّ لَهُ قَبْلَهُ ذَهَبَتْ الْيَمِينُ بِحَقِّ الْمُدَّعَى فَلَا دَعْوَى لَهُ قُلْتُ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ  
 عَلَيْهِ بَيْنَةٌ عَادِلَةٌ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ مَا اسْتَحْلَفَهُ بِاللَّهِ خَمْسِينَ قَسَامَةً مَا كَانَ لَهُ وَكَانَتْ الْيَمِينُ قَدْ أَبْطَلَتْ كُلَّ مَا ادَّعَاهُ قَبْلَهُ مِمَّا قَدْ  
 اسْتَحْلَفَهُ عَلَيْهِ

## باب أن من رضى باليمين فحلف له فلا دعوى له بعد اليمين وإن كانت له بينة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: مجهول.

وقال في المسالك: من فوائد اليمين انقطاع الخصومة في الحال لا براءة الذمة من الحق في نفس الأمر، بل يجب على الحالف فيما بينه وبين الله أن يتخلص من حق المدعى، وأما المدعى فإن لم يكن له بينة بقي حقه في ذمته إلى يوم القيامة، ولم يكن له أن يطالبه به، ولا أن يأخذه مقاصه كما كان له ذلك قبل التحليف، ولا معاودة المحاكمة، ولا تسمع دعواه لو فعل، هذا هو المشهور بين الأصحاب لا يظهر فيه مخالف، ومستنده أخبار كثيرة. ولو أقام بعد إحلافه بينة بالحق ففي سماعها أقوال: أحدها وهو الأشهر عدم سماعها مطلقا، للتصريح به في رواية ابن أبي يعفور السابقة ودخوله في عموم الأخبار وإطلاقها، وادعى عليه الشيخ في الخلاف الإجماع وللشيخ في المبسوط قول آخر بسماعها مطلقا، وفصل في موضع آخر منه بسماعه مع عدم علمه بها، أو نسيانه، وهو خيرة ابن إدريس.

وقال المفيد: تسمع إلا مع اشتراط سقوطها والحق أن الرواية إن صحت كانت هي الحجة وإلا فلا.

ص: ٢٨٦

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ خَضِرِ النَّخَعِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ فَيَجْحَدُهُ قَالَ إِنْ اسْتَحْلَفَهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئاً وَإِنْ تَرَكَهُ وَ لَمْ يَسْتَحْلَفْهُ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ

٣ عَلِيُّ بْنُ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَالُ فَيَجْحَدُهُ فَيَحْلِفُ لَهُ يَمِينَ صَبْرٍ أَلَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ وَ كَذَلِكَ إِنْ احْتَسَبَهُ عِنْدَ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَهُ مِنْهُ

بَابُ الرَّجُلَيْنِ يَدْعِيَانِ فَيَقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْتَةَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَيْفَوَانَ عَنِ شُعَيْبٍ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعِي دَاراً فِي أَيْدِيهِمْ وَ يَقِيمُ الَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارُ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ وَرَثَتَهَا عَنْ أَبِيهِ وَ لَا يَدْرِي كَيْفَ كَانَ أَمْرُهَا فَقَالَ أَكْثَرُهُمْ بَيْنَهُ يَسْتَحْلِفُ وَ يُدْفَعُ إِلَيْهِ وَ ذَكَرَ أَنَّ عَلِيّاً ع أَتَاهُ قَوْمٌ يَخْتَصِمُونَ فِي بَعْلَةٍ فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ لَهُؤُلَاءِ أَنَّهُمْ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مرسل.

وقال في النهاية: فيه "من حلف على يمين صبر" أي أُلز

## باب آخر منه

## الحديث الأول

الحديث الأول

: مرسل.

و لعله محمول على ما إذا كانت الشهادتان على واقعه خاصة لم يمكن الجمع بينهما.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مرسل.

وقال في التحرير: كل موضع قضينا فيه بالقسمة فإنما هو في موضع يمكن فرضها فيه كالأموال، و إن كان لا يحكم فيها بالقسمة كالدرّة و العبد فالمراد بالقسمة تخصيص كل واحد منها بنصف العين، و إن كان النصف مشاعاً أما ما لا يمكن فيه القسمة فإن الحكم

فيه القرعة، كما لو تداعى اثنان زوجية امرأة أو نسب ولد.



ص: ٢٩٠

بَابُ آخِرُ مِنْهُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ ابْنِ رَبَابٍ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع - عَنْ جَارِيَةٍ لَمْ تُدْرِكْ بِنْتِ سَبْعِ سِتِّينَ مَعَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ادَّعَى الرَّجُلُ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ وَادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهَا ابْنَتُهَا فَقَالَ قَدْ قَضَى فِي هَذَا عَلِيُّ ع قُلْتُ وَ مَا قَضَى فِي هَذَا عَلِيُّ ع قَالَ كَانَ يَقُولُ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَحْرَارٌ إِلَّا مَنْ أَقْرَى عَلَى نَفْسِهِ بِالرَّقِّ وَ هُوَ مُدْرِكٌ وَ مَنْ أَقَامَ بَيْنَهُ عَلَى مَنْ ادَّعَى مِنْ عَبْدٍ أَوْ أَمِيَةٍ فَإِنَّهُ يُدْفَعُ إِلَيْهِ يَكُونُ لَهُ رِقًّا قُلْتُ فَمَا تَرَى أَنْتَ قَالَ أَرَى أَنْ أَسْأَلَ الَّذِي ادَّعَى أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ عَلَى مَا ادَّعَى فَإِنْ أَحْضَرَ شُهوداً يَشْهَدُونَ أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ لَا يَعْلَمُونَهُ بَاعَ وَ لَا وَهَبَ دَفَعْتُ الْجَارِيَةَ إِلَيْهِ حَتَّى تُقِيمَ الْمَرْأَةُ مَنْ يَشْهَدُ لَهَا أَنَّ الْجَارِيَةَ ابْنَتُهَا حُرَّةٌ مِثْلَهَا فَلْتُدْفَعْ إِلَيْهَا وَ تَخْرُجَ مِنْ يَدِ الرَّجُلِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يُقِيمِ الرَّجُلُ شُهوداً أَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ قَالَ تَخْرُجُ مِنْ يَدِهِ فَإِنْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى أَنَّهَا ابْنَتُهَا دُفِعَتْ إِلَيْهَا - وَ إِنْ لَمْ يُقِيمِ الرَّجُلُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَ لَمْ تُقِيمِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا ادَّعَتْ خُلِيَ سَبِيلُ الْجَارِيَةِ تَذَهَبُ حَيْثُ شَاءَتْ

### باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البينة

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

و في القاموس: المدود: المعلق و قال في المسالك: إذا تعارضت البيتان و كانت العين في يديهما يحكم بينهما نصفين، و هل يلزم كلا منهما يمين لصاحبه أم

ص: ٢٨٧

أَتَجُوهَا عَلَى مَدْوَدِهِمْ وَلَمْ يَبِيعُوا وَلَمْ يَهَبُوا وَأَقَامَ هُوَ لَاءِ الْبَيْتَةِ أَنَّهُمْ أَتَجُوهَا عَلَى مَدْوَدِهِمْ لَمْ يَبِيعُوا وَلَمْ يَهَبُوا فَقَضَى بِهَا لِأَكْثَرِهِمْ بَيْتَهُ  
وَأَسِيَتْخَلْفَهُمْ قَالَ فَسَأَلْتُهُ حِينَئِذٍ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الَّذِي ادَّعَى الدَّارَ فَقَالَ إِنَّ أَبَا هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهَا أَخَذَهَا بِغَيْرِ تَمَنٍّ وَلَمْ يُقَمِّمِ الَّذِي  
هُوَ فِيهَا بَيْتَهُ إِلَّا أَنَّهُ وَرِثَهَا عَنْ أَبِيهِ قَالَ إِذَا كَانَ أَمْرُهَا هَكَذَا فَهِيَ لِلَّذِي ادَّعَاهَا وَأَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَيْهَا  
٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ

لا قولان: و لو كانت في يد أحدهما ففي الترجيح أقوال: أحدها ترجيح الخارج مطلقا ذهب إليه الصدوقان و سلار و ابن زهرة و ابن إدريس و الشيخ في موضع من الخلاف، لكن الصدوق قدم أعدل البيئتين، و مع التساوى الخارج.

و الثاني: ترجيح ذى اليد مطلقا، و هو قول الشيخ في الخلاف.

الثالث: ترجيح الداخل إن شهدت بيئته بالسبب، سواء انفردت به أم شهدت بيئته الخارج به أيضا: و تقديم الخارج إن شهدتا بالملك المطلق أو انفردت بيئته بالسبب، و هو مختار المحقق و الشيخ في النهاية و كتابى الأخبار و القاضى و جماعة.

الرابع: ترجيح الأعدل من البيئتين أو الأكثر عددا مع تساويهما في العدالة مع اليمين، و مع التساوى يقضى للخارج، و هو قول المفيد و قريب منه قول الصدوق و الترجيح بهاتين الصفتين عمل بها المتأخرون على تقدير كون العين في يد ثالث، و لو كانت في يد ثالث فالمشهور الحكم لأعدل البيئتين، فإن تساويا فلاكثرهما و مع التساوى عددا و عدالة يقرع بينهما فمن خرج اسمه أحلف و قضى له، و لو امتنع أحلف الآخر و قضى له، فإن نكلا قضى بينهما بالسوية، و قال الشيخ في المبسوط: يقضى بالقرعة إن شهدتا بالملك المطلق، و يقسم بينهما إن شهدتا بالملك المقيد، و لو اختصت إحداهما بالتقييد قضى بها دون الأخرى، و ذهب جماعة من المتقدمين إلى الترجيح بالعدالة و الكثرة في جميع الأقسام و هو أنسب.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن أو موثق.

ص: ٢٨٨

إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصِمَا إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي دَابَّةٍ فِي أَيْدِيهِمَا وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْتَةَ أَنَّهَا تُتَجَّتْ عِنْدَهُ فَأَخْلَفَهُمَا عَلِيُّ ع فَحَلَفَ أَحَدُهُمَا وَابْنُ الْأَخْرِ أَنْ يَحْلِفَ فَفَضَى بِهَا لِلْحَالِفِ فَقِيلَ لَهُ فَلَوْ لَمْ تُكُنْ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَقَامَا الْبَيْتَةَ قَالَا أُخْلِفُهُمَا فَأَيُّهُمَا حَلَفَ وَنَكَلَ الْأَخْرُ جَعَلْتُهَا لِلْحَالِفِ فَإِنْ حَلَفَا جَمِيعًا جَعَلْتُهَا بَيْنَهُمَا نَضِيفَيْنِ قِيلَ فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا وَأَقَامَا جَمِيعًا الْبَيْتَةَ قَالَ أَفَضَى بِهَا لِلْحَالِفِ الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ

٣ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ عَلِيُّ ع إِذَا أَتَاهُ رَجُلَانِ بِشُهُودٍ عَدْلُهُمْ سَوَاءً وَعَدَدُهُمْ أَفْرَعُ بَيْنَهُمْ عَلَى أَيِّهِمْ تَصِيرُ الْيَمِينُ قَالَ وَكَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ أَيُّهُمْ كَانَ لَهُ الْحَقُّ فَأَدَّهُ إِلَيْهِ ثُمَّ يَجْعَلُ الْحَقَّ لِلَّذِي تَصِيرُ إِلَيْهِ الْيَمِينُ إِذَا حَلَفَ

٤ عَنْهُ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنِ دَاوُدَ بْنِ سَرْحَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ وَجَاءَ آخَرَانِ فَشَهِدَا عَلَى غَيْرِ الَّذِي شَهِدَا وَاخْتَلَفُوا قَالَ يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ فَأَيُّهُمْ قَرَعَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَهُوَ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ أَبِي جَمِيلَةَ عَنِ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنِ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ أَنَّ رَجُلَيْنِ عَرَفَا بَعِيرًا فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ فَجَعَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَيْنَهُمَا

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع اخْتَصِمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ فِي دَابَّةٍ وَكِلَاهُمَا أَقَامَ الْبَيْتَةَ أَنَّهُ أَنْتَجَبَهَا فَفَضَى بِهَا لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ وَقَالَ لَوْ لَمْ تُكُنْ فِي يَدِهِ جَعَلْتُهَا بَيْنَهُمَا نَضِيفَيْنِ

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: موثق.

ص: ٢٨٩

بَابُ آخِرٍ مِنْهُ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُتْنَى الْحَنَاطِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ شَهِدَ لَهُ رَجُلَانِ بِأَنْ لَهُ عِنْدَ رَجُلٍ خَمْسِينَ دِرْهَمًا وَجَاءَ آخِرَانِ فَشَهِدَا بِأَنْ لَهُ عِنْدَهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ كُلُّهُمَا شَهِدُوا فِي مَوْقِفٍ قَالَ أَقْرَعُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ اسْتَحْلَفَ الَّذِينَ أَصَابَهُمُ الْقَرْعُ بِاللَّهِ أَنَّهُمْ يَحْلِفُونَ بِالْحَقِّ

٢ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي يَزِيدَ الْعَطَّارِ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ فَجَاءَ رَجُلٌ بِشُهُودٍ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةُ امْرَأَةُ فُلَانٍ وَجَاءَ آخَرُونَ فَشَهِدُوا أَنَّهَا امْرَأَةُ فُلَانٍ فَاعْتَدَلَ الشُّهُودُ وَعَدُّوا قَالَ يُقْرَعُ بَيْنَ الشُّهُودِ فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ فَهُوَ الْمَحِقُّ وَهُوَ أَوْلَى بِهَا

باب آخر منه

الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

وقال في المسالك: لو اشترى عبدا ثابت العبودية بأن وجدته يباع في الأسواق فإن ظاهر اليد والتصرف يقتضى الملك فلو ادعى الحرية لا يقبل إلا بالبينة، وأما لو وجد في يده وادعى رقيته ولم يعلم شراؤه ولا بيعه، فإن كان كبيرا وصدقه فكذلك وإن كذبه لم يقبل دعواه إلا بالبينة عملا بأصالة الحرية، وإن سكت أو كان صغيرا فوجهان. واستقرب في التذكرة العمل بأصالة الحرية، وفي التحرير بظاهر اليد وهو أجود.

ص: ٢٩١

## باب النوادر

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَعَدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِنَّ دَاوُدَ عَسَّالَ رَبَّهُ أَنْ يُرِيَهُ قَضِيَّةً مِنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ يَا دَاوُدُ أَنْ الَّذِي سَأَلْتَنِي لَمْ أُطْلِعْ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِي وَلَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ غَيْرِي قَالَ فَلَمْ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ عَادَ فَسَأَلَ اللَّهَ أَنْ يُرِيَهُ قَضِيَّةً مِنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ قَالَ فَآتَاهُ جِبْرَائِيلُ ع فَقَالَ لَهُ يَا دَاوُدُ لَقَدْ سَأَلْتَ رَبَّكَ شَيْئًا لَمْ يَسْأَلْهُ قَبْلَكَ نَبِيٌّ يَا دَاوُدُ إِنَّ الَّذِي سَأَلْتَ لَمْ يُطْلِعْ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ وَلَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ غَيْرُهُ قَدْ أَجَابَ اللَّهُ دَعْوَتَكَ وَأَعْطَاكَ مَا سَأَلْتَ يَا دَاوُدُ إِنَّ أَوَّلَ خَصِيمَيْنِ يَرِدَانِ عَلَيْكَ غَدًا الْقَضِيَّةُ فِيهِمَا مِنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ قَالَ فَلَمَّا أُصِيبَ دَاوُدُ ع جَلَسَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ أَتَاهُ شَيْخٌ مُتَعَلِّقٌ بِشَابٍّ وَمَعَ الشَّابُّ عُنُقُودٌ مِنْ عَنَبٍ فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ هَذَا الشَّابَّ دَخَلَ بُسْتَانِي وَخَرَّبَ كَرْمِي وَأَكَلَ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِي وَهَذَا الْعُنُقُودُ أَخَذَهُ بِغَيْرِ إِذْنِي فَقَالَ دَاوُدُ لِلشَّابِّ مَا تَقُولُ فَأَقْرَأَ الشَّابُّ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ يَا دَاوُدُ إِنَّي إِذَا كَشَفْتُ لَكَ عَنْ قَضَايَا الْآخِرَةِ فَقَضَيْتَ بِهَا بَيْنَ الشَّيْخِ وَالْغُلَامِ لَمْ يَحْتَمِلْهَا قَلْبُكَ وَلَمْ يَرْضَ بِهَا قَوْمُكَ يَا دَاوُدُ إِنَّ هَذَا الشَّيْخَ اقْتَحَمَ عَلَيَّ أَبِي هَذَا الْغُلَامِ فِي بُسْتَانِهِ فَفَتَلَهُ وَغَضِبَ بِسِتَانِهِ وَأَخَذَ مِنْهُ أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَدَفَنَهَا فِي جَانِبِ بُسْتَانِهِ فَادْفَعْ إِلَى الشَّابِّ سَيْفًا وَمِزَةً أَنْ يَضْرِبَ عُنُقَ الشَّيْخِ وَادْفَعْ إِلَيْهِ الْبُسْتَانَ وَمِزَةً أَنْ يَخْفِرَ فِي مَوْضِعِ كَذَا وَكَذَا وَيَأْخُذَ مَالَهُ قَالَ فَفَرَعَ مِنْ ذَلِكَ دَاوُدُ ع وَجَمَعَ إِلَيْهِ عُلَمَاءَ أَصْحَابِهِ وَأَخْبَرَهُمُ الْخَبَرَ وَأَمْضَى الْقَضِيَّةَ عَلَى مَا أَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ

## باب النوادر

## الحديث الأول

## الحديث الأول

: حسن كالصحيح.

وقال في القاموس: قحم في الأمر كنصر قحوما: رمى بنفسه فيه، فجاءه بلا روية.

ص: ٢٩٢

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي الرَّجُلِ يُبْضِعُهُ الرَّجُلُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فِي تَوْبٍ وَ آخَرَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي تَوْبٍ فَبَعَثَ بِالتَّوْبَيْنِ فَلَمْ يَعْرِفْ هَذَا تَوْبَهُ وَلَا هَذَا تَوْبَهُ قَالَ يُبَاعُ التَّوْبَانِ فَيُعْطَى صَاحِبُ الثَّلَاثِينَ ثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ الثَّمَنِ وَ الْآخِرُ خُمْسِي الثَّمَنِ قُلْتُ فَإِنَّ صَاحِبَ الْعِشْرِينَ قَالَ لِصَاحِبِ الثَّلَاثِينَ اخْتَرِ أَيُّهُمَا شِئْتَ قَالَ قَدْ أَنْصَفَهُ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيُّ الرَّفَاعِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ رَجُلٍ قَبَلَ رَجُلًا عَنْ حَفْرِ بئرٍ عَشْرَ قَامَاتٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَحَفَرَ قَامَةً ثُمَّ عَجَزَ عَنْهَا فَقَالَ لَهُ جُزْءٌ مِنْ خُمْسِهِ وَ خُمْسِينَ جُزْءًا مِنَ الْعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ  
٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْمُعَلَّى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِامْرَأَةٍ قَدْ تَعَلَّقَتْ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَ كَانَتْ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

و قال في المسالك: هذا الحكم مشهور بين الأصحاب، و مستندهم رواية إسحاق و المحقق عمل بمقتضى الرواية، من غير تصرف، و قبله الشيخ و جماعة.

و فصل العلامة فقال: إن أمكن بيعها منفردين و جب، ثم إن تساويا فلكل.

واحد ثمن توب، و لا- إشكال، و إن اختلفا فالأكثر لصاحبه، و كذا الأقل بناء على الغالب و إن أمكن خلافه، إلا أنه نادر و لا أثر له شرعا، و إن لم يمكن صارا كالمال المشترك شركة إجبارية، كما لو امتزج الطعامان، فيقسم الثمن على رأس المال، و عليه تنزل الرواية، و أنكر ابن إدريس ذلك كله، و حكم بالقرعة، و هو أوجه من الجميع لو لا مخالفة المشهور و ظاهر النص، مع أنه قضية في واقعة.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

و في التهذيب عن الرفاعي فالخبر مجهول، و قال في التحرير: حمل هذه الرواية على موضع ينقسم فيه أجره المثل على هذا الحساب، و لا استبعاد في ذلك.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

ص: ٢٩٣

تَهَوَاهُ وَ لَمْ تَقْدِرْ لَهُ عَلَى حِيلَةٍ فَذَهَبَتْ فَأَخَذَتْ بِيَضَهُ فَأَخْرَجَتْ مِنْهَا الصُّفْرَةَ وَ صَبَّتِ الْبِيَاضَ عَلَى ثِيَابِهَا بَيْنَ فِخْذَيْهَا ثُمَّ جَاءَتْ إِلَى عُمَرَ فَقَالَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ أَخَذَنِي فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَ كَذَا فَفَضَّحَنِي قَالَ فَهَمَّ عُمَرُ أَنْ يُعَاقِبَ الْأَنْصَارِيَّ فَجَعَلَ الْأَنْصَارِيُّ يَخْلِفُ وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِ جَالِسٌ وَ يَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ تَبَّتْ فِي أَمْرِي فَلَمَّا أَكْثَرَ الْفَتَى قَالَ عُمَرُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عِ يَا أَبَا الْحَسَنِ مَا تَرَى فَنَظَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِ إِلَى بِيَاضٍ عَلَى ثَوْبِ الْمَرْأَةِ وَ بَيْنَ فِخْذَيْهَا فَاتَّهَمَهَا أَنْ تَكُونَ اخْتَالَتْ لِذَلِكَ فَقَالَ اتُّنُونِي بِمَاءٍ حَارٍّ قَدْ أُغْلِيَ غَلِيَانًا شَدِيدًا فَفَعَلُوا فَلَمَّا أُتِيَ بِالْمَاءِ أَمَرَهُمْ فَصَبُّوا عَلَى مَوْضِعِ الْبِيَاضِ فَاشْتَوَى ذَلِكَ الْبِيَاضُ فَأَخَذَهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِ فَأَلْقَاهُ فِي فِيهِ فَلَمَّا عَرَفَ طَعْمَهُ أَلْقَاهُ مِنْ فِيهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْمَرْأَةِ حَتَّى أَقْرَتْ بِذَلِكَ وَ دَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ عُقُوبَةَ عُمَرَ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ قُلْتُ عَشْرَةٌ كَانُوا جُلُوسًا وَ وَسَطَهُمْ كَيْسٌ فِيهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَسَأَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَلَيْسَ هَذَا الْكَيْسُ فَقَالُوا كُلُّهُمْ لَا وَ قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ هُوَ لِي فَلَمَنْ هُوَ قَالَ لِلَّذِي ادَّعَاهُ

٦ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عِيَسَى يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَرَأِيَهُ لِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدِ الْأَمْرَانِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْفَارِسِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حَمْرَةَ السَّلُولِيِّ قَالَ سَمِعْتُ غُلَامًا بِالْمَدِينَةِ وَ هُوَ يَقُولُ يَا أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ أَحْكَمَ بَيْنِي وَ بَيْنَ أُمِّي فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَا غُلَامُ لِمَ تَدْعُو عَلَى أُمَّكَ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا حَمَلَتْنِي فِي بَطْنِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ وَ أَرْضَعْتَنِي حَوْلَيْنِ فَلَمَّا تَرَعْرَعْتُ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مرسل.

و عليه الفتوى في كل ما لم يكن عليه يد و ادعاه أحد.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف.

و قال في القاموس: ترعرع الصبي: تحرك و نشأ. و قال: السقيفة كسفينه:

الصفة، و قال: الغشم: الظلم.

ص: ٢٩٤

وَعَرَفْتُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ وَ يَمِينِي عَنْ شِمَالِي طَرَدْتَنِي وَ انْتَفَت مِنِّي وَ زَعَمْتُ أَنَّهَا لَا تَعْرِفُنِي فَقَالَ عُمَرُ أَيْنَ تَكُونُ الْوَالِدَةُ قَالَ فِي سَيْقِيْفِهِ  
بَنِي فَلَمَانَ فَقَالَ عُمَرُ عَلِيٌّ بِأَمِّ الْغُلَامِ قَالَ فَاتُّوا بِهَا مَعَ أَرْبَعِيْهِ إِخْوَهُ لَهَا وَ أَرْبَعِينَ قَسَامَةً يَشْهَدُونَ لَهَا أَنَّهَا لَا تَعْرِفُ الصَّبِيَّ وَ أَنَّ هَذَا الْغُلَامَ  
غُلَامٌ مُدَّعٍ ظُلُومٍ غَشُومٌ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَحَهَا فِي عَشِيرَتِهَا وَ أَنَّ هَذِهِ جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ تَزَوَّجْ قَطُّ وَ أَنَّهَا بِخَاتَمِ رَبِّهَا فَقَالَ عُمَرُ يَا غُلَامُ مَا  
تَقُولُ فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ وَاللَّهِ أُمِّي حَمَلْتَنِي فِي بَطْنِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ وَ أَرْضَ عَنِّي حَوْلَيْنِ فَلَمَّا تَرَعَرَعْتُ وَ عَرَفْتُ الْخَيْرَ مِنَ الشَّرِّ وَ  
يَمِينِي مِنْ شِمَالِي طَرَدْتَنِي وَ انْتَفَت مِنِّي وَ زَعَمْتُ أَنَّهَا لَا تَعْرِفُنِي فَقَالَ عُمَرُ يَا هَذِهِ مَا يَقُولُ الْغُلَامُ فَقَالَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِي احْتَجَبَ  
بِالنُّورِ فَلَا عَيْنَ تَرَاهُ وَ حَقٌّ مُحَمَّدٍ وَ مَا وَلَدَ مَا أَعْرِفُهُ وَ لَا أُدْرِي مِنْ أَيِّ النَّاسِ هُوَ وَ إِنَّهُ غُلَامٌ مُدَّعٍ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَحَنِي فِي عَشِيرَتِي وَ إِنِّي  
جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ أَتَزَوَّجْ قَطُّ وَ إِنِّي بِخَاتَمِ رَبِّي فَقَالَ عُمَرُ أَلَيْكَ شُهُودٌ فَقَالَتْ نَعَمْ هُوَ لَاءِ فَتَقَدَّمَ الْأَرْبَعُونَ الْقَسَامَةَ فَشَهِدُوا عِنْدَ عُمَرَ أَنَّ  
الْغُلَامَ مُدَّعٍ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَحَهَا فِي عَشِيرَتِهَا وَ أَنَّ هَذِهِ جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ لَمْ تَزَوَّجْ قَطُّ وَ أَنَّهَا بِخَاتَمِ رَبِّهَا فَقَالَ عُمَرُ خُذُوا هَذَا الْغُلَامَ وَ  
انْطَلِقُوا بِهِ إِلَى السَّجَنِ حَتَّى نَسْأَلَ عَنِ الشُّهُودِ فَإِنْ عُدَلَتْ شَهَادَتُهُمْ جَلَدْتُهُ حَدَّ الْمُفْتَرِي فَأَخَذُوا الْغُلَامَ يُنْطَلِقُ بِهِ إِلَى السَّجَنِ فَتَلَقَّاهُمْ أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ عَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَنَادَى الْغُلَامُ يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَ إِنِّي غُلَامٌ مَظْلُومٌ وَ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ الَّذِي كَلَّمَ بِهِ عُمَرَ ثُمَّ قَالَ وَ هَذَا  
عُمَرُ قَسَدَ أَمْرٍ بِي إِلَى الْحَبْسِ فَقَالَ عَلِيٌّ عَ رُدُّوهُ إِلَى عُمَرَ فَلَمَّا رُدُّوهُ قَالَ لَهُمْ عُمَرُ أَمَرْتُ بِهِ إِلَى السَّجَنِ فَوَدَّ تَمْوَهُ إِلَيَّ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ  
الْمُؤْمِنِينَ أَمَرْنَا عَلِيًّا بِنِ أَبِي طَالِبٍ عَ أَنْ نَرُدَّهُ إِلَيْكَ وَ سَمِعْنَاكَ وَ أَنْتَ تَقُولُ لَا تَعْصُوا لِعَلِيٍّ عَ أَمْرًا فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ أَقْبَلَ عَلِيٌّ عَ فَقَالَ  
عَلِيٌّ بِأَمِّ الْغُلَامِ فَاتُّوا بِهَا فَقَالَ عَلِيٌّ عَ يَا غُلَامُ مَا تَقُولُ فَأَعَادَ الْكَلَامَ فَقَالَ عَلِيٌّ عَ لِعُمَرَ أ تَأْذَنُ لِي أَنْ أَفْضِي بَيْنَهُمْ فَقَالَ عُمَرُ

قوله "احتجب بالنور" لعل المراد أن نوريته و كثرة ظهوره صار سببا لخفائه على أولى الأبصار العليَّة أو أن تجرده صار سببا لعدم إدراكه بالحواس الظاهرة أو المعنى أنه احتجب عن الأبصار مع غايه ظهوره من حيث الآثار. و في القاموس: القسامه: الجماعة يشهدون.



ص: ٢٩٥

سُبْحَانَ اللَّهِ وَكَيْفَ لَا وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص يَقُولُ أَعْلَمُكُمْ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ ثُمَّ قَالَ لِلْمَرْأَةِ يَا هَذِهِ أَلَيْكَ شُهُودٌ قَالَتْ نَعَمْ فَتَقَدَّمَ  
 الْأَرْبَعُونَ قَسَامَةً فَشَهِدُوا بِالشَّهَادَةِ الْأُولَى فَقَالَ عَلِيٌّ ع لَأَقْضِيَنَّ الْيَوْمَ بِقَضِيَّتِهِ بَيْنَكُمْ هِيَ مَرْضَاءُ الرَّبِّ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ عَلَمَانِيهَا حَبِيبِي رَسُولُ  
 اللَّهِ ص ثُمَّ قَالَ لَهَا أَلَمْ يَكِ وَلِيٌّ قَالَتْ نَعَمْ هُوَ لَمَاءٌ إِخْوَتِي فَقَالَ لِإِخْوَتِهَا أَمْرِي فِيكُمْ وَفِي أُخْتِكُمْ جَائِزٌ فَقَالُوا نَعَمْ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ ص  
 أَمْرُكَ فِينَا وَفِي أُخْتِنَا جَائِزٌ فَقَالَ عَلِيٌّ ع أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُ مَنْ حَضَرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنِّي قَدْ زُوِّجْتُ هَذَا الْغُلَامَ مِنْ هَذِهِ الْجَارِيَةِ بِأَرْبَعِمَائَةٍ  
 دِرْهَمٍ وَالنَّقْدَ مِنْ مَالِي يَا قَتْبُ عَلِيٍّ بِالْدَّرَاهِمِ فَأَتَاهُ قَتْبٌ بِهَا فَصَبَّهَا فِي يَدِ الْغُلَامِ قَالَ خُذْهَا فَصَبَّهَا فِي حَجْرِ امْرَأَتِكَ وَلَا تَأْتِنَا إِلَّا وَبِكَ أَثَرُ  
 الْعُرْسِ يَعْنِي الْعُغْلَ فَقَامَ الْغُلَامُ فَصَبَّ الدَّرَاهِمَ فِي حَجْرِ الْمَرْأَةِ ثُمَّ تَلَبَّهَا فَقَالَ لَهَا قَوْمِي فَنَادَتِ الْمَرْأَةُ النَّارَ النَّارَ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ تُرِيدُ أَنْ  
 تُزَوِّجَنِي مِنْ وَلَدِي هَذَا وَاللَّهِ وَلَدِي زُوِّجَنِي إِخْوَتِي هَجِينًا فَوَلَدْتُ مِنْهُ هَذَا الْغُلَامَ فَلَمَّا تَرَعَرَ عَ وَشَبَّ أَمْرُونِي أَنْ أَنْتَهِيَ مِنْهُ وَأَطْرُدَهُ وَ  
 هَذَا وَاللَّهِ وَلَدِي وَفُؤَادِي يَتَقَلَّى أَسْفًا عَلَيَّ وَلَدِي قَالَ ثُمَّ أَخَذْتُ بِيَدِ الْغُلَامِ وَأَنْطَلَقْتُ وَنَادَى عُمَرُ وَأَعْمَرَاهُ لَوْ لَا عَلِيٌّ لَهَلَكَ عُمَرُ  
 ٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
 ع قَالَ أُتِيَ عُمَرُ بِامْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا شَيْخٌ فَلَمَّا أَنْ وَقَعَهَا مَاتَ عَلَيَّ بَطْنُهَا فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَى بَنُوهُ أَنَّهَا فَجَرَتْ وَتَشَاهَرُوا عَلَيْهَا فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ  
 أَنْ تُزَجَمَ فَمَرَّ بِهَا عَلِيٌّ ع فَقَالَتْ يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّ لِي حُجَّةً قَالَ هَاتِي

قوله عليه السلام "أمرى فيكم" لعله عليه السلام قال ذلك تقيّة أو رعايته للعرف، مع إذن المرأة، وقال الجوهري: لبست الرجل تلبيا: إذا جمعت ثيابه عند صدره في الخصومة ثم جرته.

وقال الفيروزآبادي: الهجين: اللثيم، وعربي ولد من أمه والخيل: هجين غير عتيق انتهى. والمراد هنا الدنيا والنسب.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف.

ص: ٢٩٦

حُجَّتِيكَ فَدَفَعْتُ إِلَيْهِ كِتَابًا فَقَرَأَهُ فَقَالَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تُعَلِّمُكُمْ بِيَوْمٍ تَرَوُجُهَا وَيَوْمٍ وَأَقَعَهَا وَكَيْفَ كَانَ جَمَاعُهُ لَهَا رُدُّوا الْمَرْأَةَ فَلَمَّا أَنْ كَانَ مِنَ الْعَدَدِ دَعَا بِصَبِيَّانِ أَتْرَابٍ وَدَعَا بِالصَّبِيِّ مَعَهُمْ فَقَالَ لَهُمُ الْعَبُورُ حَتَّى إِذَا أَلْهَاهُمُ اللَّعِبُ قَالَ لَهُمْ اجْلِسُوا حَتَّى إِذَا تَمَكَّنُوا صَاحَ بِهِمْ فَقَامَ الصَّبِيَّانِ وَقَامَ الْغُلَامُ فَاتَّكَأَ عَلَى رَاحَتَيْهِ فَدَعَا بِهِ عَلِيُّ عَ وَوَرَّثَهُ مِنْ أَبِيهِ وَجَلَدَ إِخْوَتَهُ الْمُفْتَرِينَ حَدًّا حَدًّا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ كَيْفَ صَنَعْتَ قَالَ عَ عَرَفْتُ ضَعْفَ الشَّيْخِ فِي اتِّكَاءِ الْغُلَامِ عَلَى رَاحَتَيْهِ

٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ رَجُلًا أَقْبَلَ عَلِيَّ عَ مِنَ الْجَبَلِ حَاجِبًا وَمَعَهُ غُلَامٌ لَهُ فَأَذْنَبَ فَضْرَبَهُ مَوْلَاهُ فَقَالَ مَا أَنْتَ مَوْلَايَ يَبْنَ أَنَا مَوْلَاكَ قَالَ فَمَا زَالَ ذَا يَتَوَعَّدُ ذَا وَذَا يَتَوَعَّدُ ذَا وَيَقُولُ كَمَا أَنْتَ حَتَّى نَأْتِيَ الْكُوفَةَ يَا عِدْوُ اللَّهِ فَأَذْهَبَ بِكَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَلَمَّا أَتَى الْكُوفَةَ أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ فَقَالَ الَّذِي ضَرَبَ الْغُلَامَ أَضْرَبَكَ اللَّهُ هَذَا غُلَامٌ لِي وَإِنَّهُ أَذْنَبَ فَضْرَبْتُهُ فَوَثَبَ عَلِيٌّ وَقَالَ الْآخِرُ هُوَ وَاللَّهِ غُلَامٌ لِي إِنْ أَبِي أَرْسَلَنِي مَعَهُ لِيُعَلِّمَنِي وَإِنَّهُ وَثَبَ عَلِيٌّ يَدَّعِينِي لِيَذْهَبَ بِمَالِي قَالَ فَأَخَذَ هَذَا يَحْلِفُ وَهَذَا يَحْلِفُ وَهَذَا يُكْذِبُ هَذَا وَهَذَا يُكْذِبُ هَذَا قَالَ فَقَالَ انْطَلِقَا فَتَصَادَقَا فِي لَيْلَتِكُمَا هَذِهِ وَ لَا تَجِيئَانِي إِلَّا بِحَقِّ قَالَ فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ قَالَ لِقَتْبِرِ اثْقُبِ فِي الْحَائِطِ ثَقْبَيْنِ قَالَ وَ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ عَقَّبَ حَتَّى تَصِيرَ الشَّمْسُ عَلَى رُوحِ يُسْبِحُ فَجَاءَ الرَّجُلَانِ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ فَقَالُوا لَقَدْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ فَضْرَبَتْهُ مَا وَرَدَ عَلَيْهِ مِثْلَهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَقَالَ لَهُمَا مَا تَقُولَانِ فَحَلَفَ هَذَا أَنَّ هَذَا عَبْدُهُ وَحَلَفَ هَذَا أَنَّ هَذَا عَبْدُهُ فَقَالَ لَهُمَا قَوْمًا فَإِنِّي لَسْتُ أَرَاكُمْمَا تَصِيدُ قَانِ ثُمَّ قَالَ لِأَخِيهِمَا أَدْخِلْ رَأْسَكَ فِي هَذَا الثَّقْبِ ثُمَّ قَالَ لِلْآخِرِ أَدْخِلْ رَأْسَكَ فِي هَذَا الثَّقْبِ ثُمَّ قَالَ يَا قَتْبِرُ عَلِيُّ بِسَيْفِ رَسُولِ

قوله عليه السلام "تعلمكم" قال الوالد العلامة (ره): أى تدعى مع القرائن من القبالة وغيرها، ويكفى فى سقوط الحد شبهة وفى هذه الوقائع كان عليه السلام يعلم الواقع فيظهره بأمثال هذه الحيل الشرعية. وفى القاموس: الترب بالكسر: السن ومن ولد معك.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف.

ص: ٢٩٧

اللَّهِ صَ عَجَلٍ اضْرِبْ رَقِيَةَ الْعَبِيدِ مِنْهُمَا قَالَ فَأَخْرَجَ الْعُلَامُ رَأْسَهُ مُبَادِرًا فَقَالَ عَلِيُّ عَ لِلْعُلَامِ أَلَسْتَ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَسْتَ بِعَبِيدٍ وَ مَكَتَ الْأَخْرُ فِي الثَّقَبِ فَقَالَ بَلَى وَ لَكِنَّهُ ضَرَبَنِي وَ تَعَدَى عَلِيٌّ قَالَ فَتَوَثَّقَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ وَ دَفَعَهُ إِلَيْهِ

٩ عَلِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قَالَ أُنَيْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِجَارِيَةٍ قَدْ شَهِدُوا عَلَيْهَا أَنَّهَا بَعَتْ وَ كَانَتْ مِنْ قِصَّتِهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَيْمَمَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ وَ كَانَ الرَّجُلُ كَثِيرًا مَا يَغِيبُ عَنْ أَهْلِهِ فَشَبَّتِ التَّيْمَمَةَ فَتَخَوَّفَتِ الْمَرْأَةُ أَنْ يَتَرَوَّجَهَا زَوْجَهَا فَدَعَتْ بِنِسْوَةٍ حَتَّى أَمْسَكْنَهَا فَأَحَدَتْ عُذْرَتَهَا بِإِصْبَعِهَا فَلَمَّا قَدِمَ زَوْجُهَا مِنْ عَيْتِهِ رَمَتِ الْمَرْأَةُ التَّيْمَمَةَ بِالْفَاحِشَةِ وَ أَقَامَتِ الْبَيْتَةَ مِنْ جَارَاتِهَا اللَّائِي سَاعَدَتْهَا عَلَيَّ ذَلِكَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ فَلَمْ يَدِرْ كَيْفَ يَفْضِي فِيهَا ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ ائْتِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَ وَ اذْهَبْ بِنَا إِلَيْهِ فَأَتَوْا عَلِيًّا عَ وَ قَصُّوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ فَقَالَ لِمَرْأَةِ الرَّجُلِ أَلَكِ بَيْتُهُ أَوْ بُرْهَانٌ قَالَتْ لِي شُهُودٌ هُوَ لَاءِ جَارَاتِي يَشْهَدْنَ عَلَيْهَا بِمَا أَقُولُ فَأَحْضَرْتُهُنَّ فَأَخْرَجَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَ السَّيْفَ مِنْ غَمِيدهِ فَطَرَحَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَ أَمَرَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَأَدْخَلَتْ بَيْتًا ثُمَّ دَعَا بِامْرَأَةِ الرَّجُلِ فَأَدَارَهَا بِكُلِّ وَجْهِ فَأَبَتْ أَنْ تَزُولَ عَنْ قَوْلِهَا فَزَدَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ وَ دَعَا إِخْدَى الشُّهُودِ وَ جَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ تَعْرِفِينِي أَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَ هَذَا سَيْفِي وَ قَدْ قَالَتْ امْرَأَةُ الرَّجُلِ مَا قَالَتْ وَ رَجَعَتْ إِلَى الْحَقِّ وَ أَعْطَيْتُهَا الْأَمَانَ وَ إِنْ لَمْ تَصْدُقِينِي لِأَمْلَأَنَّ السَّيْفَ مِنْكَ فَالْتَفَتَتْ إِلَى عُمَرَ فَقَالَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ الْأَمَانَ عَلِيٌّ فَقَالَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

قوله عليه السلام "فتوثق له" قال الوالد العلامة: أى أخذ من مولاة العهد باليمين أن لا يضربه بعد ذلك، أو للمولى بأن كتب له أنه عبده لئلا ينكر بعد ذلك، و الأول أظهر و فى الفقيه " و قال للأخر أنت الابن و قد أعتقت هذا و جعلته مولى لك " فيمكن أن يكون التوثق بالعتق، و يحتمل أن يكون العتق بعد الدفع بإذن الابن أو بالقيمه، و يمكن أن يكون العتق للضرب الذى وقع سابقا.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: حسن.

و قال فى القاموس: الغمد بالكسر: غلاف السيف.

ص: ٢٩٨

فَأَصْدُقِي فَقَالَتْ لَا وَاللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ رَأَتْ جَمَالًا وَهَيْئَةً فَخَافَتْ فَسَادَ زَوْجِهَا عَلَيْهَا فَسَدِمَتْهَا الْمُسْكِرَ وَدَعَتْنَا فَأَمْسَكْنَاهَا فَأَفْتَضَّتْهَا بِإِصْبَعِهَا فَقَالَ عَلِيُّ ع اللَّهُ أَكْبَرُ أَنَا أَوْلُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ إِلَّا دَانِيَالَ النَّبِيِّ فَأَلْزَمَ عَلِيُّ الْمَرْأَةَ حِدَّ الْقَاذِفِ وَالزَّمَهُنَّ جَمِيعًا الْعُمْرَ وَجَعَلَ عُمْرَهَا أَرْبَعِمِائَةً دِرْهَمًا وَأَمَرَ الْمَرْأَةَ أَنْ تُنْفِيَ مِنَ الرَّجُلِ وَيُطْلَقَ بِهَا زَوْجُهَا وَزَوْجُهُ الْجَارِيَةُ وَسِاقَ عَنْهُ عَلِيُّ ع الْمَهْرَ فَقَالَ عُمَرُ يَا أَبَا الْحَسَنِ فَحَدَّثْنَا بِحَدِيثِ دَانِيَالَ فَقَالَ عَلِيُّ ع إِنَّ دَانِيَالَ كَانَ يَتِيمًا لَا أُمَّ لَهُ وَلَا أَبَ وَإِنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَجُوزًا كَبِيرَةً ضَمَّتْهُ فَرَبَّتَهُ وَإِنَّ مَلَكًا مِنْ مَلُوكِ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ لَهُ قَاضِيَانِ وَكَانَ لَهُمَا صَدِيقٌ وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا وَكَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ بَهِيَّةٌ جَمِيلَةٌ وَكَانَ يَأْتِي الْمَلِكَ فَيُحَدِّثُهُ وَاجْتِيَاحَ الْمَلِكِ إِلَى رَجُلٍ يَبْعَثُهُ فِي بَعْضِ أُمُورِهِ فَقَالَ لِلْقَاضِيَيْنِ اخْتَارَا رَجُلًا أُرْسِلُهُ فِي بَعْضِ أُمُورِي فَقَالَا فَلَانٌ فَوَجَّهَهُ الْمَلِكُ فَقَالَ الرَّجُلُ لِلْقَاضِيَيْنِ أَوْصِيَا بِامْرَأَتِي خَيْرًا فَقَالَا نَعَمْ فَخَرَجَ الرَّجُلُ فَكَانَ الْقَاضِيَانِ يَأْتِيَانِ بَابَ الصَّدِيقِ فَعَسَيْتَا امْرَأَتَهُ فَرَاوَدَاهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَبَتْ فَقَالَا لَهَا وَاللَّهِ لَئِنْ لَمْ تَفْعَلِي لَنَشْهَدَنَّ عَلَيْكَ عِنْدَ الْمَلِكِ بِالزَّوْنِي ثُمَّ لَنَرْجُمَنَّكَ فَقَالَتْ أَفْعَلَا مَا أَحْبَبْتُمَا فَأَتِيَا الْمَلِكَ فَأَخْبَرَاهُ وَشَهِدَا عِنْدَهُ أَنَّهَا بَعَثَتْ فَدَخَلَ الْمَلِكُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرَ عَظِيمٍ وَاشْتَدَّ بِهَا عَمُّهُ وَكَانَ بِهَا مُعْجَبًا فَقَالَ لَهُمَا إِنَّ قَوْلَكُمْ مَقْبُولٌ وَلَكِنْ ارْجُمُوهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَنَادَى فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ احْضُرُوا قَتْلَ فَلَانَةَ الْعَابِدَةِ فَإِنَّهَا قَدْ بَعَثَتْ فَإِنَّ الْقَاضِيَيْنِ قَدْ شَهِدَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ فَكَثُرَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ وَقَالَ الْمَلِكُ لَوْزِيرِهِ مَا عِنْدَكَ فِي هَذَا مِنْ حِيلَةٍ فَقَالَ مَا عِنْدِي فِي ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ فَخَرَجَ الْوَزِيرُ يَوْمَ الثَّلَاثِ وَهُوَ آخِرُ أَيَّامِهَا فَإِذَا هُوَ بِغُلْمَانٍ عَرَاهُ يَلْعُبُونَ وَفِيهِمْ دَانِيَالُ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهُ فَقَالَ دَانِيَالُ يَا مَعْشَرَ الصَّبِيَانِ تَعَالَوْا حَتَّى أَكُونَ أَنَا الْمَلِكُ وَتَكُونَ أَنْتَ يَا فَلَانُ الْعَابِدَةَ وَتَكُونَ فَلَانُ وَالْقَاضِيَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهَا ثُمَّ جَمَعَ تَرَابًا وَجَعَلَ سَيْفًا مِنْ قَصَبٍ وَقَالَ لِلصَّبِيَانِ خُذُوا بِيَدِ هَذَا فَخُوهُ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَخُذُوا بِيَدِ هَذَا فَخُوهُ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ دَعَا بِأَحَدِهِمَا وَقَالَ لَهُ قُلْ حَقًّا فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَقُلْ حَقًّا قَتَلْتُكَ وَالْوَزِيرُ قَائِمٌ يَنْظُرُ وَيَسْمَعُ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّهَا بَعَثَتْ فَقَالَ مَتَى قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ رُدُّوهُ إِلَى مَكَانِهِ وَهَاتُوا الْآخَرَ فَرُدُّوهُ إِلَى مَكَانِهِ وَجَاءُوا بِالْآخِرِ فَقَالَ لَهُ بِمَا تَشْهَدُ فَقَالَ

وفي النهاية العقر المهر، و في القاموس ساق إلى المرأة المهر: أرسله كأساقه.

ص: ٢٩٩

أَشْهَدُ أَنَّهَا بَعَثَ قَالَ مَتَى قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا قَالَ مَعَ مَنْ قَالَ مَعَ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ قَالَ وَ أَيْنَ قَالَ بِمَوْضِعِ كَذَا وَ كَذَا فَخَالَفَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ  
فَقَالَ دَاتِيَا لَ اللَّهِ أَكْبُرُ شَهِدَا بِزُورٍ يَا فُلَانُ نَادِ فِي النَّاسِ أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَيَّ فُلَانَةٌ بِزُورٍ فَاحْضُرُوا قَتَلَهُمَا فَذَهَبَ الْوَزِيرُ إِلَى الْمَلِكِ مُبَادِرًا  
فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ فَبَعَثَ الْمَلِكُ إِلَى الْقَاضِيَيْنِ فَاخْتَلَفَا كَمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فَنَادَى الْمَلِكُ فِي النَّاسِ وَ أَمَرَ بِقَتْلِهِمَا

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَمِعْتُ  
ابْنَ أَبِي لَيْلَى يُحَدِّثُ أَصْحَابَهُ فَقَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بَيْنَ رَجُلَيْنِ اضْطَحَبَا فِي سَفَرٍ فَلَمَّا أَرَادَا الْغَدَاءَ أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا مِنْ زَادِهِ خَمْسَةَ  
أَرْغَفَةٍ وَأَخْرَجَ الْآخَرَ ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ فَمَرَّ بِهِمَا عَابِرٍ سَبِيلٍ فَدَعَاوَهُ إِلَى طَعَامِهِمَا فَأَكَلَ الرَّجُلُ مَعَهُمَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَمَّا فَرَعُوا أَغْطَاهُمَا  
الْعَابِرُ بِهِمَا تَمَانِيَةً دَرَاهِمَ تَوَابَ مَا أَكَلَهُ مِنْ طَعَامِهِمَا فَقَالَ صَاحِبُ الثَّلَاثَةِ أَرْغَفَةٍ لِصَاحِبِ الْخَمْسَةِ أَرْغَفَةٍ أَقْسَمُ بِهَا نَصِيْفَيْنِ بَيْنِي وَ بَيْنَكَ وَ  
قَالَ صَاحِبُ الْخَمْسَةِ لَا بَلْ يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى عَدَدِ مَا أَخْرَجَ مِنَ الزَّادِ قَالَ فَاتِيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي ذَلِكَ فَلَمَّا سَمِعَ  
مَقَالَتَهُمَا قَالَ لَهُمَا اضْطَلِحَا فَإِنَّ قَضِيَّتِكُمَا دَيْتِي فَقَالَا اقْضِ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ قَالَ فَأَعْطَى صَاحِبَ الْخَمْسَةِ أَرْغَفَةً سَبْعَةَ دَرَاهِمَ وَ أَعْطَى صَاحِبَ  
الثَّلَاثَةِ أَرْغَفَةً دَرَاهِمًا وَ قَالَ أَلَيْسَ أَخْرَجَ أَحَدُكُمَا مِنْ زَادِهِ خَمْسَةَ أَرْغَفَةٍ وَ أَخْرَجَ الْآخَرَ ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ قَالَا نَعَمْ قَالَ أَلَيْسَ أَكَلَّ مَعَكُمْ  
ضَيْفُكُمْ مِثْلَ مَا أَكَلْتُمَا قَالَا نَعَمْ قَالَ أَلَيْسَ أَكَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ غَيْرَ ثُلُثَيْهَا قَالَا نَعَمْ قَالَ أَلَيْسَ أَكَلْتِ أَنْتِ يَا صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ  
ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ إِلَّا ثُلُثًا وَ أَكَلْتِ أَنْتِ يَا صَاحِبَ الْخَمْسَةِ ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ غَيْرَ ثُلُثٍ وَ أَكَلَّ الضَّيْفُ ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ غَيْرَ ثُلُثٍ أَلَيْسَ بَقِيَ لَكَ يَا  
صَاحِبَ الثَّلَاثَةِ ثُلُثُ رَغِيفٍ مِنْ زَادِكَ وَ بَقِيَ لَكَ يَا صَاحِبَ الْخَمْسَةِ رَغِيفَانِ وَ ثُلُثٌ وَ أَكَلْتِ ثَلَاثَةَ أَرْغَفَةٍ غَيْرَ ثُلُثٍ فَأَعْطَاهُمَا لِكُلِّ ثُلُثٍ  
رَغِيفٍ دَرَاهِمًا فَأَعْطَى صَاحِبَ الرِّغِيفَيْنِ وَ ثُلُثِ سَبْعَةَ دَرَاهِمَ وَ أَعْطَى صَاحِبَ ثُلُثِ رَغِيفٍ دَرَاهِمًا

## الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف.

ص: ٣٠٠

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقِبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ أَكَلَ وَأَصْحَابٌ لَهُ شَاءَ فَقَالَ إِنْ أَكَلْتُمُوهَا فَهِيَ لَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلُوهَا فَعَلَيْكُمْ كَذَا وَكَذَا فَقَضَى فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّ شَيْءًا فِي الْمَوَاكِلَةِ مِنَ الطَّعَامِ مَا قَلَّ مِنْهُ وَمَا كَثُرَ وَمَنْعَ غَرَامَتِهِ فِيهِ

١٢ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْكَاتِبِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ زَادَانَ قَالَ اسْتَوْدَعَ رَجُلَانِ امْرَأَةً وَدَيْعَةً وَقَالَا لَهَا لَا تَدْفَعِيهَا إِلَيَّ وَاحِدٍ مِنَّا حَتَّى نَجْتَمِعَ عِنْدَكَ ثُمَّ انْطَلَقَا فَعَابَا فَجَاءَ أَحَدُهُمَا إِلَيْهَا فَقَالَ أَعْطِينِي وَدَيْعَتِي فَإِنَّ صِدَاجِي قَدْ مَاتَ فَأَبَتْ حَتَّى كَثُرَ اخْتِلَافُهُ ثُمَّ أَعْطَتْهُ ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَقَالَ هَاتِي وَدَيْعَتِي فَقَالَتْ أَخَذَهَا صَاحِبُكَ وَذَكَرَ أَنَّكَ قَدْ مِتَّ فَارْتَفَعَا إِلَى عُمَرَ فَقَالَ لَهَا عُمَرُ مَا أَرَاكَ إِلَّا وَقَدْ ضَمِنْتَ الْمَرْأَةَ اجْعَلِي عَلَيَّ عِيبِي وَبَيْنَهُ فَقَالَ عُمَرُ اقْضِي بَيْنَهُمَا فَقَالَ عَلِيُّ ع هَذِهِ الْوَدِيعَةُ عِنْدِي وَقَدْ أَمَرْتُمَا أَنْ لَا تَدْفَعِيهَا إِلَيَّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا حَتَّى تَجْتَمِعَا عِنْدَهَا فَاتَّيَنِي بِصَاحِبِكَ فَلَمْ يُضْمِنْهَا وَقَالَ ع إِنَّمَا أَرَادَا أَنْ يَذْهَبَا بِمَالِ الْمَرْأَةِ

١٣ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: صحيح.

و أما عدم لزوم الغرامة عليهم لأنها كانت على جهة الرهان و القمار و هو محرم و أما قيمة ما أكلوا فلا يلزمهم لأنه أباح لهم ذلك.

### الحديث الثانى عشر

الحديث الثانى عشر

: مجهول.

و الظاهر أحمد بن علوية مكان على، لأنه الذى يروى كتب إبراهيم، و يروى عنه الحسين كما يظهر من كتب الرجال. قوله عليه السلام "هذه الوديعه عندي" لعل المراد عندي علمها أو افرضوا أنها عندي، فلا يجوز دفعه إلا مع حضوركما، و إنما ورى عليه السلام للمصلحه، و يدل على جواز التوريه لأمثال تلك المصالح.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: مجهول.

ص: ٣٠١

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَوْ رَأَيْتَ غَيْلَانَ بْنَ جَامِعٍ وَاسْتَأْذَنَ عَلِيَّ فَأَذْنَتْ لَهُ وَ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ إِلَى بَيْتِي هَاشِمٌ فَلَمَّا جَلَسَ قَالَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ أَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَامِعِ الْمُحَارِبِيُّ قَاضِي ابْنِ هُبَيْرَةَ قَالَ قُلْتُ يَا غَيْلَانُ مَا أَظُنُّ ابْنَ هُبَيْرَةَ وَضَعَ عَلَى قَضَائِهِ إِلَّا فِقِيهًا قَالِ أَجَلُ قُلْتُ يَا غَيْلَانُ تَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَتَفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَتَقْتُلُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَتَضْرِبُ الْحُدُودَ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَتَحْكُمُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَبِقَضَاءٍ مَنْ تَقْضِي قَالَ بِقَضَاءِ عُمَرَ وَبِقَضَاءِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبِقَضَاءِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَقْضِي مِنْ قَضَاءِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِالشَّيْءِ قَالَ قُلْتُ يَا غَيْلَانُ أَلَسْتُمْ تَزْعُمُونَ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ وَ تَزُؤُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ - عَلِيٌّ أَقْضَاكُمْ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ قُلْتُ وَكَيْفَ تَقْضِي مِنْ قَضَاءِ عَلِيٍّ ع زَعَمْتَ بِالشَّيْءِ وَرَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ عَلِيٌّ أَقْضَاكُمْ قَالَ وَقُلْتُ كَيْفَ تَقْضِي يَا غَيْلَانُ قَالَ أَكْتُبُ هَذَا مَا قَضَى بِهِ فُلَانٌ بِنَ فُلَانٍ لِفُلَانٍ بِنَ فُلَانٍ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا مِنْ شَهْرٍ كَذَا وَ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا ثُمَّ أَطْرَحُهُ فِي السِّدَاوِينَ قَالَ قُلْتُ يَا غَيْلَانُ هَذَا الْحَتْمُ مِنَ الْقَضَاءِ فَكَيْفَ تَقُولُ إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوْلِيَيْنِ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ ثُمَّ وَجَدَكَ قَدْ خَالَفْتَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ص وَعَلِيٍّ ع قَالَ فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ لَجَعَلَ يَنْتَحِبُ قُلْتُ أَيُّهَا الرَّجُلُ اقْصِدْ لِسَانَكَ - قَالَ ثُمَّ قَدِمْتُ الْكُوفَةَ فَمَكَثْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْحَيِّ يُحَدِّثُ وَكَانَ فِي سَمْرِ ابْنِ هُبَيْرَةَ قَالَ وَاللَّهِ إِنِّي لَعِنْدَهُ لَيْلَةً إِذْ جَاءَهُ الْحَاجِبُ فَقَالَ هَذَا غَيْلَانُ بْنُ جَامِعٍ فَقَالَ أَدْخُلْهُ قَالَ فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ مَا حَالُ النَّاسِ أَخْبِرْنِي لَوْ اضْطَرَبَ حَبْلٌ مِنْ كَانَتْ لَهَا قَالَ مَا

قوله عليه السلام: "لو رأيت "جواب" لو" محذوف أي لرأيت عجباً أو للتمنى.

قوله عليه السلام: "فأقسم بالله" على التكلم، ويحتمل الغيبة أي أقسم أن لا يرتكب القضاء، و جعل ينتحب و يبكي على نفسه، و قال في القاموس: النحب أشد البكاء كالنحب، و قد نحب كمنع و انتحب.

قوله عليه السلام: "اقصد لشأنك" أي امض حيث شئت.

و قال الجوهرى: السمر: المسامرة، و هو الحديث بالليل، قوله: "لو اضطرب جيل" في بعض النسخ بالباء الموحدة، و لعله كناية عن وقوع أمر عظيم

ص: ٣٠٢

رَأَيْتُ نَمَّ أَحَدًا إِلَّا جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مَا صَيَّغَتْ بِالْمَالِ الَّذِي كَانَ مَعَكَ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّهُ طَلَبَهُ مِنْكَ فَأَيَّتَ قَالَ قَسَمْتُهُ قَالَ أَلَمَّا أُعْطِيَتْهُ مَا طَلَبَ مِنْكَ قَالَ كَرِهْتُ أَنْ أُخَالِفَكَ قَالَ فَسَأَلْتُكَ بِاللَّهِ أَمَرْتُكَ أَنْ تَجْعَلَهُ أَوْلَهُمْ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَفَعَلْتَ قَالَ لَا قَالَ فَهَلَّا خَالَفْتَنِي وَأَعْطَيْتَهُ الْمَالَ كَمَا خَالَفْتَنِي فَجَعَلْتَهُ آخِرَهُمْ أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتَ مَا زِلْتُ مِنْهَا سَيِّدًا ضَخْمًا حَاجَّتَكَ قَالَ تُخَلِّينِي قَالَ تَكَلَّمْ بِحَاجَّتِكَ قَالَ تُغْفِينِي مِنَ الْقَضَاءِ قَالَ فَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَنَا أَبُو خَالِدٍ لَقَيْتُهُ وَاللَّهِ عَلِبًا مُلْفَقًا نَعَمْ قَدْ

و داهية كبرى، و قضية صعبة يتحرك لها الجبل من كان لكشفها و حلها، و فى بعضها بالياء المثناة، و هو الجماعة من الناس أى إن تحركت جماعة من الناس ليطلبوا إماما و واليا من يصلح لذلك.

قوله "ما زلت منها" الضمير إما راجع إلى المخالف أو الخصلة أو العطيء أو الفعل و "من" للسببية أى لو فعلت ذلك كنت بسببها عزيزا منيعا دائما و يحتمل إرجاع الضمير إلى البلدة أى من أهلها، أو يكون "من" ظرفية، و قال فى القاموس: الضخم بالفتح و التحريك و كغراب: العظيم من كل شىء.

قوله "حاجتك" أى اطلبها أو ما حاجتك، قال تخلىنى أى أريد الخلو لأذكر حاجتى فلم يقبل، و قال: أذكرها فى الملا أو المراد أ تدعنى أن أذكر حاجتى و الضمير فى لقيته إما راجع إلى أبى خالد أو السائل، فعلى الأول المعنى إنى على الشأن حاذق أعرف أنك عرفت إنى أريد عزلك فاستعفيتنى، و على الثانى أيضا يرجع إلى هذا المعنى، أو المعنى إنى علمت أن استعفاءك لما سمعت فى القضاء من الصادق عليه السلام، و يؤيده أن فى بعض النسخ علويا مكان عليا، و أما ملفقا ففى بعض النسخ بتقديم الفاء على القاف من لفق الثوب ضم شقه إلخ، كناية عن عدم التصريح بالمقصود، و فى بعضها بالعكس من قولهم رجل ثقف لقف، أى خفيف حاذق، أو من لقت الشىء أى تناولته بسرعة، أى فهمت سريعا إرادتى لعزلك فأخذتها من كلامى، و لا يبعد أن يكون عليا تصحيف عليا بالكسر بالياء الموحدة، قال الجوهرى: تيس علب أى مسن جاسئ



ص: ٣٠٣

أَعْفَيْنَاكَ وَاسْتَعْمَلْنَا عَلَيْهِ الْحَجَّاجَ بْنَ عَاصِمٍ  
 ١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَمُورَانِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَضَّاحٍ قَالَ  
 كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ مُعَامَلَةٌ فَخَانِنِي بِالْفِ دِرْهَمٍ فَقَدَّمْتُهُ إِلَى الْوَالِي فَأَخْلَفْتُهُ فَحَلَفَ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً فَوَقَعَ  
 لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدِي أَرْبَاحٌ وَدَرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ فَأَرَدْتُ أَنْ أَقْتَصَّ الْأَلْفَ دِرْهَمَ الَّتِي كَانَتْ لِي عِنْدَهُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع  
 وَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي قَدْ أَخْلَفْتُهُ فَحَلَفَ وَقَدْ وَقَعَ لَهُ عِنْدِي مَالٌ فَإِنْ أَمَرْتَنِي أَنْ أَخُذَ مِنْهُ الْأَلْفَ دِرْهَمَ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا فَعَلْتُ فَكَتَبْتُ عَ لَا تَأْخُذْ  
 مِنْهُ شَيْئًا إِنْ كَانَ قَدْ ظَلَمَكَ فَلَا تَظْلِمُهُ وَ لَوْ لَا أَنَّكَ رَضَيْتَ بِيَمِينِهِ فَحَلَفْتُهُ لِأَمْرَتِكَ أَنْ تَأْخُذَهَا مِنْ تَحْتِ يَدِكَ وَ لَكِنَّكَ رَضَيْتَ بِيَمِينِهِ  
 فَقَدْ مَضَتِ الْيَمِينُ بِمَا فِيهَا فَلَمْ أَخُذْ مِنْهُ شَيْئًا وَ انْتَهَيْتُ إِلَى كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ ع

١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْبَيْتَةِ إِذَا أُفِيْمَتْ عَلَى الْحَقِّ أ  
 يَحِلُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِقَوْلِ الْبَيْتَةِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُمْ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ قَالَ فَقَالَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَأْخُذُوا بِهَا ظَاهِرَ الْحُكْمِ  
 الْوَلَايَاتِ وَ التَّنَاقُحِ وَ الْمَوَارِيثِ وَ الذَّبَائِحِ وَ الشَّهَادَاتِ فَإِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ ظَاهِرًا مَأْمُونًا جَازَتْ شَهَادَتُهُ وَ لَا يُسْأَلُ عَنْ بَاطِنِهِ

و الله يعلم.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

ضعيف:

و يدل على عدم جواز التقاص مع الحلف كما هو المشهور و قد مر.

### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

مرسل:

و ظاهره أن بناء هذه الأمور على ظاهر الحال و الإسلام، و لا يسأل عن بواطن من يتصدى لها، فالولايات يولى الإمام الإمارة و القضاء  
 من كان ظاهره مأمونا، و كذا ولى الطفل و الوصى و كذا يزوج من كان على ظاهر الإسلام، و كذا يورث و كذا يعتمد على ذبحه و  
 تقبل شهادته من غير مسألة عن باطنه.

ص: ٣٠٤

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ يَخْلُطُهَا بِمَالِهِ وَيَتَّجِرُ بِهَا فَلَمَّا طَلَبَهَا مِنْهُ قَالَ ذَهَبَ الْمَالُ وَ كَانَ لِعَيْرِهِ مَعَهُ مِثْلُهَا وَ مَالٌ كَثِيرٌ لِعَيْرِهِ وَاحِدٍ فَقَالَ لَهُ كَيْفَ صَيَّرَ أَوْلِيَّكَ قَالَ أَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ نَفَقَاتٍ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع جَمِيعًا يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِمَالِهِ وَ يَرْجِعُ هُوَ عَلَيَّ أَوْلِيَّكَ بِمَا أَخَذُوا

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلَمْ يَأْمَنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَوَضَعَ الْأَجْرَ عَلَى يَدِ رَجُلٍ فَهَلَكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ وَ لَمْ يَدْعُ وَفَاءً فَاسْتَهْلَكَ الْأَجْرُ فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ ضَامِنٌ لِأَجْرِ الْأَجِيرِ حَتَّى يَفْضِيَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَجِيرُ دَعَاهُ إِلَى ذَلِكَ فَرَضِيَ بِالرَّجُلِ فَإِنْ فَعَلَ فَحَقُّهُ حَيْثُ وَضَعَهُ وَ رَضِيَ بِهِ

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْكُوفِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَيْسَى قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع جَعَلْتُ فِدَاكَ الْمَرْأَةَ تَمُوتُ فَيَدْعِي أَبُوهَا أَنَّهُ كَانَ أَعَارَهَا بَعْضَ مَا كَانَ عِنْدَهَا

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: موثق.

وقال في التحرير: تحمل هذه الرواية على أن العامل مزج مال الأول بغيره بغير إذنه ففرط و أما أرباب الأموال الباقية فقد أذنوا في المزج وقال الوالد العلامة (ره): الظاهر أن مال الدافع كان قرضاً في ذمته و كانت أموال هؤلاء قراضاً أو بضاعة و القرض مضمون دونهما، فيرجع عليه و يرجع هو على الجماعة الذين أخذوا منه ظلماً أو تبرعاً من الدافع، فكان هبة يصح الرجوع فيها أو كانت أموال هؤلاء مثل ماله، و يرجع عليهم بالنسبة لأنه صار مفلساً و هذا أظهر.

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر

: صحيح على الظاهر.

### الحديث الثامن عشر

الحديث الثامن عشر

: مجهول.

و لعل الفرق فيما إذا علم كونها ملكاً للأب سابقاً كما هو الغالب بخلاف غيره فالقول قول الأب لأنه كان ملكه، و الأصل عدم الانتقال، و قال في التحرير: هذه الرواية محمولة على الظاهر من حال المرأة تأتي بالمتاع من بيت أهلها، و حمل ابن إدريس

ص: ٣٠٥

مَنْ مَتَاعَ وَخَدَمَ أَوْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ فَكَتَبَ إِلَيْهِ يَجُوزُ بِلَا بَيِّنَةٍ قَالَ وَكَتَبْتُ إِلَيْهِ إِنْ ادَّعَى زَوْجُ الْمَرْأَةِ الْمَيْتَةَ أَوْ أَبُو زَوْجِهَا أَوْ أُمَّ زَوْجِهَا فِي مَتَاعِهَا أَوْ فِي خَدَمِهَا مِثْلَ الَّذِي ادَّعَى أَبُوهَا مِنْ عَارِيَةِ بَعْضِ الْمَتَاعِ أَوْ الْخَدَمِ أَوْ تَكُونُ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ فِي الدَّعْوَى فَكَتَبَ عَ لَا

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهِ عَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ أَتَى بِعَبِيدٍ لِذِمَّتِي قَدْ أَسْلَمَ فَقَالَ أَذْهَبُوا فَيُعُوهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَادْفَعُوا ثَمَنَهُ إِلَيَّ صَاحِبِهِ وَلَا تُقْرُوهُ عِنْدَهُ

٢٠ الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ضَمْرَةَ بْنِ أَبِي ضَمْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَيْدَةَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ثَلَاثَةِ شَهَادَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ يَمِينٍ قَاطِعَةٍ أَوْ سِيئَةٍ مَاضِيَةٍ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَزَقِدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ اخْتَصَمَ رَجُلَانِ إِلَى دَاوُدَ عَ فِي بَقْرَةٍ

قوله عليه السلام "يجوز بلا بينة" على الاستفهام تارة وأسقط حرفه، وعلى الإنكار لمن يرى عطية ذلك بغير بينة أخرى و تتمه الخبر ينافي ذلك، وقال في الشرائع: لو ادعى أبو الميتة أنه أعارها بعض ما في يدها من متاع أو غيره كلف البينة كغيره من الأنساب وفيه رواية بالفرق بين الأب وغيره في الدعوى وهو خلاف مذهب الأصحاب والرواية المشار إليها هي رواية محمد بن إسماعيل.

### الحديث التاسع عشر

الحديث التاسع عشر

: مرفوع، وعليه الفتوى.

### الحديث العشرون

الحديث العشرون

: ضعيف.

ولعل المراد بالسنة الماضية سائر أحكام القضاء سوى الشاهد واليمين كالقرعة وقيل: المراد بها يمين نفي العلم، فإنه لا يقطع الدعوى وقيل الشاهد مع اليمين، وقيل: الحيل التي كان يستعملها أمير المؤمنين في إظهار الواقع والتعميم أول

### الحديث الحادي والعشرون

الحديث الحادي والعشرون

: موقوف.

ص: ٣٠٦

فَجَاءَ هَذَا بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهَا لَهُ وَ جَاءَ هَذَا بَيِّنَةً عَلَى أَنَّهَا لَهُ قَالَ فَدَخَلَ دَاوُدُ عَ الْمِحْرَابَ فَقَالَ يَا رَبِّ إِنَّهُ قَدْ أَعْيَانِي أَنْ أَحْكَمَ بَيْنَ هَذَيْنِ فُكُنْ أَنْتَ الَّذِي تَحْكُمُ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَيْهِ اخْرُجْ فَخَذَ الْبَقْرَةَ مِنَ الَّذِي فِي يَدِهِ فَادْفَعَهَا إِلَى الْآخِرِ وَ اضْرِبْ عَنْقَهُ قَالَ فَضَجَّتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ ذَلِكَ وَ قَالُوا جَاءَ هَذَا بَيِّنَةً وَ جَاءَ هَذَا بَيِّنَةً وَ كَانَ أَحَقُّهُمْ بِإِعْطَائِهَا الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ فَأَخَذَهَا مِنْهُ وَ ضَرَبَ عَنْقَهُ وَ أَعْطَاهَا هَذَا قَالَ فَدَخَلَ دَاوُدُ الْمِحْرَابَ فَقَالَ يَا رَبِّ قَدْ ضَجَّتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِمَّا حَكَمْتَ بِهِ فَأَوْحَى إِلَيْهِ رَبُّهُ أَنْ الَّذِي كَانَتْ الْبَقْرَةُ فِي يَدِهِ لَقِيَ أَبَا الْآخِرِ فَقَتَلَهُ وَ أَخَذَ الْبَقْرَةَ مِنْهُ فَإِذَا جَاءَكَ مِثْلُ هَذَا فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا تَرَى وَ لَا تَسْأَلْنِي أَنْ أَحْكَمَ حَتَّى الْحِسَابِ

٢٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ الْمَحَامِلِيِّ الرَّفَاعِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع- عَنْ رَجُلٍ قَبِلَ رَجُلًا أَنْ يَخْفَرَ لَهُ بِرَأْسِ عَشْرٍ قَامَاتٍ بَعْسَرَهُ دَرَاهِمٍ فَحَفَرَ لَهُ قَامَةً ثُمَّ عَجَزَ قَالَ يُقَسِّمُ عَشْرَةَ عَلَى خَمْسَةٍ وَ خَمْسِينَ جُزْءًا فَمَا أَصَابَ وَاحِدًا فَهُوَ لِلْقَامَةِ الْأُولَى وَ الْاِثْنَانِ لِلثَّانِيَةِ وَ الثَّلَاثَةِ لِلثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ إِلَى عَشْرَةٍ

٢٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَضَى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلَيْنِ ادَّعِيَا بَعْضُهُمَا فَاقَامَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ شَاهِدَيْنِ وَ الْآخَرَ خَمْسَةَ فَقَضَى لِصَاحِبِ الشُّهُودِ الْخَمْسَةَ خَمْسَةَ أَشْهُمٍ وَ لِصَاحِبِ الشَّاهِدَيْنِ سَهْمَيْنِ هَذَا آخِرُ كِتَابِ الْقَضَايَا وَ الْأَحْكَامِ مِنْ كِتَابِ الْكَافِي وَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَ النُّدُورِ وَ الْكُفَّارَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

### الحديث الثاني و العشرون

الحديث الثاني و العشرون  
: ضعيف على المشهور.

### الحديث الثالث و العشرون

الحديث الثالث و العشرون  
: ضعيف على المشهور.

و حملة بعض الأصحاب على الصلح، و بعضهم على أنه عليه السلام كان عالما باشتراكهم بتلك النسبة.  
تم كتاب القضاء و الأحكام و يتلوه كتاب الأيمان و النذور و الكفارات.

ص: ٣٠٧

كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَ النَّذُورِ وَ الْكُفَّارَاتِ بَابُ كَرَاهِيَةِ الْيَمِينِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ صَادِقِينَ وَ لَا كَاذِبِينَ فَإِنَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ - وَ لَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ

## كتاب الأيمان و النذور و الكفارات

### باب كراهية اليمين

#### الحديث الأول

الحديث الأول

[موثق و لم يذكره المصنف].

قوله تعالى "وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ"، قيل: المراد به المنع عن كثرة الحلف، أى لا تجعلوا الله معرضاً لأيمانكم، حتى فى المحقرات فقوله تعالى بعد ذلك "أَنْ تَبْرُوا وَ تَتَّقُوا وَ تُضِلُّوا بَيْنَ النَّاسِ" علة للنهى بحذف مضاف أى إرادته بركم و تقويكم و إصلاحكم بين الناس، فإن الحلاف مجترئ على الله، فيكذب، و لا يصلح أن يكون باراً و لا متقياً و لا مصلحاً بين الناس. و قيل: المعنى لا تجعلوا الله حاجزاً و مانعاً لما حلفتكم عليه من البر و التقوى و إصلاح ذات البين، فتكون الأيمان بمعنى المحلوف عليه، و أن تبروا بياناً له، فالمراد ترك الوفاء باليمين على الأمر المرجوح، و هذا الخبر يؤيد المعنى الأول، و سيأتى فى الأخبار ما يؤيد الثانى، و يمكن إرادة المعنيين من الآية لاشتمالها على

ص: ٣٠٨

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ التُّوفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَحْلَلَ اللَّهُ أَنْ يَحْلِفَ بِهِ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا مِمَّا ذَهَبَ مِنْهُ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ اجْتَمَعَ الْحَوَارِيُّونَ إِلَى عَيْسَى ع فَقَالُوا لَهُ يَا مُعَلِّمَ الْخَيْرِ أَرَشِدُنَا فَقَالَ لَهُمْ إِنَّ مُوسَى نَبِيَّ اللَّهِ أَمَرَكُمْ أَنْ لَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ كَاذِبِينَ وَأَنَا أَمَرْتُكُمْ أَنْ لَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ كَاذِبِينَ وَلَا صَادِقِينَ

٤ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الْمُتَعَبِّدِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لِسَدِيرٍ يَا سَدِيرُ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا كَفَرَ وَمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ صَادِقًا أَثِمَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ - وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ ع أَنَّ آيَاهُ كَانَتْ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ أَظَنَّهُ قَالَ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ فَقَالَ لَهُ مَوْلَى لَهُ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّ عِنْدَكَ امْرَأَةً تَبْرَأُ مِنْ جَدِّكَ فَقَضَيْتَ لِأَبِي أَنَّهُ طَلَّقَهَا فَادَّعَتْ عَلَيْهِ صِدَاقَهَا فَجَاءَتْ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمَدِينَةِ تَسْتَعِدِّيهِ فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ يَا عَلِيُّ إِمَّا أَنْ تَحْلِفَ وَإِمَّا أَنْ تُعْطِيَهَا فَهَا [فَقَالَ لِي قُمْ يَا بُنَيَّ فَأَعْطَاهَا أَرْبَعِمِائَةَ دِينَارٍ فَقُلْتُ لَهُ يَا أَبَةَ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَلَسْتَ مُحِقًّا قَالَ بَلَى يَا بُنَيَّ وَ لَكِنِّي أَجَلَلْتُ اللَّهَ أَنْ أَحْلِفَ بِهِ يَمِينٍ صَبْرٍ

البطون و الله يعلم.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

ضعيف على المشهور.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

قوله عليه السلام "كفر" أي هو مرتكب للكبيرة خارج عن الإيمان المعتبر فيه ترك الكبائر. والإثم أيضا على المشهور، مأول بالكراهة الشديدة و الله يعلم.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

وقال في النهاية: فيه "من حلف على يمين صبر" أي ألزم بها و حبس عليها و كانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم.

ص: ٣٠٩

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا أُدْعِيَ عَلَيْكَ مَالٌ  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْكَ فَأَرَادَ أَنْ يُحْلِفَكَ فَإِنْ بَلَغَ مِقْدَارَ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فَأَعْطِهِ وَلَا تَحْلِفْ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَاحْلِفْ وَلَا تُعْطِهِ

بَابُ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ يَعْقُوبِ الْأَحْمَرِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ حَلَفَ عَلَى  
يَمِينٍ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الْيَمِينُ  
الصَّبْرُ الْفَاجِرَةُ تَدْعُ الدِّيَارَ بِلَاقِعِ

٣ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ع عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُمَانَ

## الحديث السادس

الحديث السادس

: مرسل.

وقال في الشرائع: الأيمان الصادقة كلها مكروهة، وتؤكد الكراهة في الغموس على اليسير من المال.  
وقال في المسالك: المراد باليسير من المال، ثلاثون درهما، فما دون والمستند رواه على بن الحكم.

## باب اليمين الكاذبة

### الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق.

قوله عليه السلام "فقد بارز الله" أي حارب الله علانية.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف.

ص: ٣١٠

بْنِ رَزِينٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ فُرَاتٍ خَمَالَ أَبِي عَمَّارِ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ حَبَابِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِيَّاكُمْ وَالْيَمِينِ الْفَاجِرَةَ فَإِنَّهَا تَدْعُ الدِّيَارَ مِنْ أَهْلِهَا بِلِقَاعِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَنَانٍ عَنْ فُلَيْحِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع الْيَمِينُ الصَّبْرُ الْكَاذِبُ تُوْرثُ الْعَقَبَ الْفَقْرَ  
٥ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ لِلَّهِ مَلَكًا رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى مَسِيرَةٌ خَمْسِمِائَةَ عَامٍ وَرَأْسُهُ فِي السَّمَاءِ الْعُلْيَا مَسِيرَةٌ أَلْفِ سَنَةٍ يَقُولُ سُبْحَانَكَ سُبْحَانَكَ حَيْثُ كُنْتَ فَمَا أُعْظَمَكَ قَالَ فَيُوحِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ مَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ يَخْلِفُ بِي كَاذِبًا

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ يَمِينَ الصَّبْرِ الْكَاذِبِيَّةَ تَتْرُكُ الدِّيَارَ بِلِقَاعِ

٧ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَمَّادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْيَمِينُ الْغُمُوسُ يُنْتَظَرُ بِهَا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً

وقال في النهاية: فيه "اليمين الكاذبة تدع الديار بلقاع" "البلاقع جمع بلقع و بلقعة: وهي الأرض القفر التي لا شىء بها، يريدون أن الحالف بها يفتقر، و يذهب ما فى بيته من الرزق، و قيل: هو أن يفرق الله شمله و يغير عليه ما أولاه من نعمه

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

#### الحديث السادس

الحديث السادس

: مجهول.

#### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف.

وقال في النهاية: "اليمين الغموس" هي اليمين الكاذبة الفاجرة كالتى تقتطع بها الحالف مال غيره: سميت غموسا لأنها تغمس صاحبها فى الإثم ثم فى النار ففعل للمبالغة.

قوله عليه السلام: "أربعين ليلة" أى يظهر أثرها فى صاحبها إلى أربعين ليلة.





ص: ٣١١

٨ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْيَمِينُ الْعَمُوسُ الَّتِي تُوجِبُ النَّارَ الرَّجُلُ يَخْلِفُ عَلَى حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ عَلَى حَبْسِ مَالِهِ

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِنَّ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع أَنَّ الْيَمِينَ الْكَاذِبَةَ وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ تَذَرَانِ الدِّيَارَ بِلِقَاعِ مَنْ أَهْلَهَا وَتُنْغَلُ الرَّحِمُ يَعْنِي انْقِطَاعَ النَّسْلِ

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ الْيَمِينَ الْفَاجِرَةَ تُنْغَلُ فِي الرَّحِمِ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا مَعْنَى تُنْغَلُ فِي الرَّحِمِ قَالَ تُغْفَرُ

١١ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَصْحَابِنَا يُكْنَى أَيْمَانَ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى خَلَقَ دِيكاً أبيضَ عُنْفُةً تَحْتَ الْعَرْشِ وَ رِجْلَاهُ فِي تَخُومِ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ لَهُ جَنَاحٌ فِي الْمَشْرِقِ وَ جَنَاحٌ فِي الْمَغْرِبِ لَا تَصْبِحُ الدُّيُوكُ حَتَّى يَصْبِحَ فَإِذَا صَاحَ خَفَقَ بِجَنَاحَيْهِ ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ قَالَ فَيُجِيبُهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَيَقُولُ لَا يَخْلِفُ بِي كَاذِباً مَنْ يَعْرِفُ مَا تَقُولُ

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح.

قوله عليه السلام "و تنغل" في أكثر النسخ بالغين المعجمة قال في النهاية "النغل بالتحريك: الفساد، و قد نغل الأديم إذا عفن و تهرى في الدباغ فينفسد و يهلك. و في بعضها بالقاف، و لعله كناية عن انقراض هذا البطن، و تحول القرابة إلى البطن الأخر.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح.

قوله عليه السلام "و تنغل" في أكثر النسخ بالغين المعجمة قال في النهاية "النغل بالتحريك: الفساد، و قد نغل الأديم إذا عفن و تهرى في الدباغ فينفسد و يهلك. و في بعضها بالقاف، و لعله كناية عن انقراض هذا البطن، و تحول القرابة إلى البطن الأخر.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: مرسل.

ص: ٣١٢

بَابُ آخِرٍ مِنْهُ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ قَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا لَمْ يَعْلَمْ اهْتَرَّ لِذَلِكَ عَرْشُهُ إِعْظَامًا لَهُ

٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ثَعْلَبِيَّةَ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفْضَلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا قَالَ الْعَبْدُ عَلِمَ اللَّهُ وَكَانَ كَاذِبًا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَمَا وَجَدْتِ أَحَدًا تَكْذِبُ عَلَيْهِ غَيْرِي

٣ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ قَالَ عَلِمَ اللَّهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ اهْتَرَّ الْعَرْشُ إِعْظَامًا لَهُ  
بَابُ أَنَّهُ لَا يُحْلَفُ إِلَّا بِاللَّهِ وَمَنْ لَمْ يَرْضِ اللَّهَ [فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنُصُورِ بْنِ يُوَيْسَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ وَمَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيُصَدِّقْ وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيُرْضَ وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ

باب آخر منه

الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق.

الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

الحديث الثالث

الحديث الثالث

: موثق.

باب أنه لا يحلف إلا بالله، و من لم يرض فليس من الله

الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن أو موثق.

قوله صلى الله عليه وآله وسلم "فلم يرض" سواء كان في الدعوى أو في الاعتذار عما ينسب إليه، و الرضا في الأول هو أن يقطع الطمع عما حلف عليه، و لا يتعرض لأخذه بتقاص و لا

ص: ٣١٣

عَزَّ وَجَلَّ

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْخَزَّازِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيُصَدِّقْ وَ مَنْ لَمْ يَصَدِّقْ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ وَ مَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلْيُرِضْ وَ مَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

بَابُ كَرَاهِيَةِ الْيَمِينِ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ ص

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ رَفَعَهُ قَالَ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ص رَجُلًا يَقُولُ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص وَيْلَكَ إِذَا بَرِئْتَ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ فَعَلَى دِينِ مَنْ تَكُونُ قَالَ فَمَا كَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص حَتَّى مَاتَ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ ظَبْيَانَ قَالَ قَالَ لِي يَا يُونُسُ لَا تَحْلِفْ بِالْبِرَاءَةِ مِنَّا فَإِنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِالْبِرَاءَةِ مِنَّا صَادِقًا أَوْ كَاذِبًا فَقَدْ بَرِيَ مِنَّا

غيره، و في الثاني هو أن لا يغضب عليه بعد ذلك، و لا يتعرض له بسوء بل يصدقه فيما يحلف عليه إن لم يعلم خلافه.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

### باب كراهية اليمين بالبراءة من الله و رسوله صلى الله عليه و آله

### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

و يدل على تحريم الحلف بالبراءة كما ذكره الأصحاب.

قال في الدروس: أما الحلف بالطلاق و العتاق و الكفر و البراءة فحرام قطعا.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

ص: ٣١٤

## باب وجوه الأيمان

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْإِيمَانُ ثَلَاثٌ يَمِينٌ لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ وَيَمِينٌ فِيهَا كَفَّارَةٌ وَيَمِينٌ غَمُوسٌ تُوجِبُ النَّارَ فَالْيَمِينُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ الرَّجُلُ يَخْلِفُ بِاللَّهِ عَلَى بَرٍّ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ وَالْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْكَفَّارَةُ الرَّجُلُ يَخْلِفُ عَلَى بَابٍ مَعْصِيَةٍ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فَيَفْعَلُهُ فَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ الَّتِي تُوجِبُ النَّارَ الرَّجُلُ يَخْلِفُ عَلَى حَقِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ عَلَى حَبْسِ مَالِهِ

عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ الْإِيمَانُ ثَلَاثَةٌ يَمِينٌ تَجِبُ فِيهَا النَّارُ وَيَمِينٌ تَجِبُ فِيهَا الْكَفَّارَةُ وَيَمِينٌ لَا تَجِبُ فِيهَا النَّارُ وَلَا الْكَفَّارَةُ فَأَمَّا الْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا النَّارُ فَرَجُلٌ يَخْلِفُ عَلَى مَالِ رَجُلٍ يَجْعَلُهُ وَيَذْهَبُ بِمَالِهِ وَيَخْلِفُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَاذِبًا فَيُورِطُهُ أَوْ يُعِينُ عَلَيْهِ عِنْدَ سُلْطَانٍ وَغَيْرِهِ فَيَنَالُهُ مِنْ ذَلِكَ تَلَفَ نَفْسِهِ أَوْ ذَهَابَ مَالِهِ فَهَذَا تَجِبُ فِيهِ النَّارُ وَأَمَّا الْيَمِينُ الَّتِي

## باب وجوه الأيمان

## الحديث الأول

## الحديث الأول

: ضعيف.

وقال السيد في شرح النافع: الضابط في متعلق اليمين أن يكون راجحا دينا أو دنيا أو متساوي الطرفين، فمتى كان مرجوحا في الدين أو الدنيا لم ينعقد، ويستفاد من الروايات أن الأولوية متبوعة ولو طرأت بعد اليمين، فلو كان البر أولى في الابتداء ثم صارت المخالفة أولى اتبع ولا كفارة. وأسند الشهيد في الدروس هذا الحكم إلى الأصحاب مؤذنا بالاتفاق عليه.

## الحديث الثاني

## الحديث الثاني

: موقوف.

وقال في المسالك: فلو تضمنت الغموس ظلما فكفارته مع الاستغفار رده. وقال في القاموس: الورطة: الهلاك و أصلها الوحل يقع الغنم فيه، فلا يقدر أن يتخلص: وقيل: أصلها أرض مطمئنة لا طريق فيها يرشد إلى الخلاص ثم استعملت

ص: ٣١٥

تَجِبُ فِيهَا الْكُفَّارَةُ فَالرَّجُلُ يَخْلِفُ عَلَى أَمْرٍ هُوَ طَاعِيَةٌ لِلَّهِ أَنْ يَفْعَلَهُ أَوْ يَخْلِفُ عَلَى مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ أَنْ لَمَّا يَفْعَلَهَا ثُمَّ يَفْعَلَهَا فَيَنْدِمُ عَلَى ذَلِكَ فَتَجِبُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ وَأَمَّا الْيَمِينُ الَّتِي لَا تَجِبُ فِيهَا الْكُفَّارَةُ فَرَجُلٌ يَخْلِفُ عَلَى قَطِيعَةٍ رَحِمٍ أَوْ يُجْبِرُهُ السُّلْطَانُ أَوْ يُكْرِهُهُ وَالِدُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ أَوْ يَخْلِفُ عَلَى مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ أَنْ يَفْعَلَهَا ثُمَّ يَحْنُثُ فَلَا تَجِبُ فِيهِ الْكُفَّارَةُ بَابٌ مَا لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِيْمَانِ وَالنُّذُورِ

١ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ لَا يَمِينٌ لِلْوَالِدِ مَعَ وَالِدِهِ وَلَا لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا وَلَا لِلْمَمْلُوكِ مَعَ سَيِّدِهِ

٢ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ

في كل شدة و أمر شاق، و تورط فلان الأمر و استورطه فيه: إذا ارتبك فلم يسهل له المخرج، أورطته إيراطا و ورطته توريطا.

## باب ما يلزم من الأيمان و النذور

### الحديث الأول

#### الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

و قال في المسالك: لا إشكال في توقف انعقاد يمين كل واحد من الثلاثة على إذن الولي المذكور ما لم يكن يمينه على فعل واجب أو ترك محرم، و إنما الكلام في أن الإذن هل هو شرط في صحته أو النهي مانع منها، و المشهور الثاني و الخبر يدل على الأول و هو أقوى، و تظهر الفائدة فيما لو زالت الولاية بفراق الزوج و عتق العبد، و موت الأب قبل الحل فعلى الأول ينعقد و على الثاني يبطل، أما النذر فاشترط إذن الزوج و المولى هو المشهور بين المتأخرين، و ألحق بهما العلامة و الشهيد الأب، و لا نص على ذلك كله هنا، و إنما ورد في اليمين.

### الحديث الثاني

#### الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

ص: ٣١٦

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَا يَجُوزُ يَمِينٌ فِي تَحْلِيلِ حَرَامٍ وَلَا تَحْرِيمِ حَلَالٍ وَلَا قَطِيعَةَ رَحِمٍ  
 ٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَجُوزُ يَمِينٌ  
 فِي تَحْلِيلِ حَرَامٍ وَلَا تَحْرِيمِ حَلَالٍ وَلَا قَطِيعَةَ رَحِمٍ

٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ فَقَالَ قَالَ رَسُولُ  
 اللَّهِ ص لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا يَمِينٍ فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَخْلَفَهُ السُّلْطَانُ بِالطَّلَاقِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ فَحَلَفَ قَالَ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ  
 وَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَخَافُ عَلَى مَالِهِ مِنَ السُّلْطَانِ فَيُحْلِفُ لِيُنْجُو بِهِ مِنْهُ قَالَ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ وَ سَأَلْتُهُ هَلْ يَحْلِفُ الرَّجُلُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ كَمَا  
 عَلَى مَالِهِ قَالَ نَعَمْ

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْبَرَاءِ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع وَ أَنَا أَسْمَعُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَيْهِ الْمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ  
 وَ الْيَهُدَى قَالَ وَ حَلَفَ بِكُلِّ يَمِينٍ غَلِيظٍ أَلَّا أُكَلِّمَ أَبِي أَيِّدًا وَ لَا أَشْهَدَ لَهُ خَيْرًا وَ لَا يَأْكُلَ مَعِيَ عَلَى الْخَوَانِ أَبَدًا وَ لَا يَأْوِينِي وَ إِيَّاهُ سَقْفُ  
 بَيْتِ أَبَدًا قَالَ ثُمَّ سَكَتَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَبَقِيَ شَيْءٌ قَالَ لَا جُعِلَتْ فِدَاكَ

قوله عليه السلام "و لا تحريم حلال" لعل المراد به حلال يكون فعله أنفع و أولى، و يحتمل أن يكون المعنى الحكم بحرمة حلال و هو بعيد، و الظاهر هو الأول على سياق قوله تعالى "لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ" لكن ظاهره عدم انعقاد اليمين على ترك المباح مطلقا لا سيما إذا كان متساوي الطرفين و يدل على الأخير غيره من الأخبار و الله يعلم.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

قوله عليه السلام "و لا يمين في قطيعه رحم" لعله على سبيل المثال.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

ص: ٣١٧

قَالَ كُلُّ قَطِيعَةٍ رَحِمَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا يَمِينُ لَوْلَدٍ مَعَ وَالِدِهِ وَلَا لِمَمْلُوكٍ مَعَ مَوْلَاهُ وَلَا لِلْمَرْأَةِ مَعَ زَوْجِهَا وَلَا نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةٍ وَلَا يَمِينٌ فِي قَطِيعَةٍ رَحِمَ

٧ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَيْهِ أَيْمَانًا أَنْ يَمِشَّ إِلَى الْكَعْبَةِ أَوْ صَدَقَةً أَوْ عِتْقًا أَوْ نَذْرًا أَوْ هَدِيًّا إِنْ هُوَ كَلَّمَ أَبَاهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ أَخَاهُ أَوْ ذَا رَحِمٍ أَوْ قَطَعَ قَرَابَتَهُ أَوْ مَاتَ فِيهِ يُقِيمُ عَلَيْهِ أَوْ أَمْرًا لَا يَصْلُحُ لَهُ فَعَلَهُ فَقَالَ كَتَابَ اللَّهِ قَبْلَ الْيَمِينِ وَلَا يَمِينٌ فِي مَعْصِيَةٍ

٨ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ آلِ الْمُحْتَارِ حَلَفَتْ عَلَى أُخْتِهَا أَوْ ذَاتِ قَرَابَتِهِ لَهَا فَقَالَتْ اذْنِي يَا فَلَانَهُ فَكَلِمِي مَعِيَ فَقَالَتْ لَا فَحَلَفَتْ وَجَعَلَتْ عَلَيْهَا الْمَسْئَةَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَعَتَقَ مَا تَمْلِكُ وَأَلَّا يُظْلَمَ وَإِيَّاهَا سَقْفُ بَيْتٍ وَلَا تَأْكُلَ مَعَهَا عَلَى خِوَانٍ أَبَدًا فَقَالَتِ الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ فَحَمَلَ عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع مَقَالَتَهُمَا فَقَالَ أَنَا قَاضٍ فِي ذَا قُلْ لَهَا فَلَتَأْكُلْ وَيُظْلَمَ وَإِيَّاهَا سَقْفُ بَيْتٍ وَلَا تَمِشَّ وَلَا تَعْتِقْ وَتَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهَا وَلَا تَعُدَّ إِلَى ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا مِنْ خُطُوبِ الشَّيْطَانِ\*

٩ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عُمَرَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ عَلَيَّ نَذْرٌ

و قال الفيروز آبادي: أويت منزلي: نزلته بنفسى و سكنته، و آويته و أويته أنزلته.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: موثق.

قوله عليه السلام "أو قطع قرابته" أى المحلوف عليه قطع قرابته.

### الحديث الثامن

[الحديث الثامن

: صحيح].

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: ضعيف على المشهور.

و عليه الفتوى قال فى النافع: لا ينعقد لو قال نذر و اقتصر.





ص: ٣١٨

وَلَمْ يُسَمَّ شَيْئًا قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ نَذْرًا وَ لَمْ يُسَمِّهِ قَالَ إِنْ سَمِّيَ فَهُوَ الَّذِي سَمَّى وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

١١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ الْمَشِيُّ إِلَى الْكَعْبَةِ إِنْ اشْتَرَيْتُ لِأَهْلِي شَيْئًا بِنَسِيئَتِهِ فَقَالَ أَيْشَقُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَالَ نَعَمْ يَشَقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَأْخُذَ لَهُمْ شَيْئًا بِنَسِيئَتِهِ قَالَ فَلْيَأْخُذْ لَهُمْ بِنَسِيئَتِهِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

١٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِيَمِينٍ أَنْ لَمَّا يَتَكَلَّمْ ذَا قَرَابَةٍ لَهُ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَلْيَتَكَلَّمْ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ كُلُّ يَمِينٍ لَهَا يَرَادُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ فِي طَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ جَعَلَتْ مَالَهَا هَدِيًّا لِبَيْتِ اللَّهِ إِنْ أَعَارَتْ مَتَاعَهَا لِفُلَانَةٍ وَ فُلَانَةٌ فَأَعَارَ بَعْضُ أَهْلِهَا بَعْضَ امْرَأَتِهَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهَا هَدْيٌ إِنَّمَا الْهَدْيُ مَا جُعِلَ لِلَّهِ هَدِيًّا لِلْكَعْبَةِ فَذَلِكَ الَّذِي يُوفَى بِهِ إِذَا جُعِلَ لِلَّهِ وَ مَا كَانَ مِنْ أَشْبَاهِ هَذَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَ لَا هَدْيٌ لَا يُذَكَّرُ فِيهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ عَلَيَّ أَلْفٌ بَدَنَةً وَ هُوَ مُحْرَمٌ بِأَلْفٍ حَجَّةً قَالَ

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: حسن.

### الحديث الحادي عشر

الحديث الحادي عشر

: حسن أو موثق.

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: حسن.

قوله عليه السلام "فليس بشيء" ظاهره اشتراط القرية في اليمين، و هو خلاف المشهور بين الأصحاب، و قيل: لعل المراد باليمين النذر، فإنه يشترط فيه القرية إجماعا، أو المراد أن لا يكون يمينه باسم الله، بل بالطلاق و العتاق، و غير ذلك، فذلك الذي شرط عليه السلام فيه أمرين أن يكون من النعم، و أن يذكر فيه اسم الله فلا ينعقد نذر الهدى إلا بالأمرين.

ص: ٣١٩

ذَلِكَ مِنْ خُطُوتِ الشَّيْطَانِ\* وَعَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِحَجَّهِ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَوْ يَقُولُ أَنَا أَهْدَى هَذَا الطَّعَامَ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِنَّ الطَّعَامَ لَا يُهْدَى أَوْ يَقُولُ الْجَزُورُ بَعِيدٌ مَا نُحِرَتْ هُوَ يُهْدَى بِهَا لَبِيتَ اللَّهُ قَالَ إِنَّمَا تُهْدَى الْبُيُوتُ وَهِنَّ أَحْيَاءٌ وَلَيْسَ تُهْدَى حِينَ صَارَتْ لَحْمًا

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كُلُّ يَمِينٍ لَا يُرَادُ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى فِي طَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَخْلِفُ بِالْأَيْمَانِ الْمُعَلَّطَةَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ لِأَهْلِهِ شَيْئًا قَالَ فَلْيَشْتَرِ لَهُمْ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي يَمِينِهِ

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ وَاللَّهِ لَقَدْ قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ع إِنَّ اللَّهَ عَلَّمَ نَبِيَّهُ التَّنْزِيلَ وَالتَّأْوِيلَ فَعَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلِيًّا ع قَالَ مَا صَدَّقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ أَوْ حَلَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ يَمِينٍ فِي تَقِيَّةٍ فَأَتَيْتُمْ مِنْهُ فِي سَعَةٍ

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا يَمِينَ فِي غَضَبٍ وَلَا فِي فُطَيْعَةٍ رَحِمٍ وَلَا فِي جَبْرِ وَلَا فِي إِكْرَاهٍ قَالَ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَمَا فَرَّقَ بَيْنَ الْإِكْرَاهِ وَالْجَبْرِ قَالَ

قوله عليه السلام "من خطوات الشيطان" أي إذا لم يكن ذلك لله، و لم يسم الله في النذر، أو لأنه على أمر ممتنع بحسب حاله، فكأنه لا يريد إيقاعه و هو لاغ فيه.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: صحيح.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: موثق.

### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: صحيح.

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: ضعيف.

و يظهر منه تعميم في الجبر، و أنه لا يشترط فيه خوف الضرر الشديد، بل



ص: ٣٢٠

الْجَبْرِ مِنَ السُّلْطَانِ وَيَكُونُ الْإِكْرَاهُ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ وَالْأَبِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُوسَى بْنِ سَعْدَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَمَّا يَمِينٍ فِي غَضَبٍ وَلَا فِي قَطِيعَةٍ رَجِمَ وَلَا فِي إِجْبَارٍ وَلَا فِي إِكْرَاهٍ قُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِكْرَاهِ وَالْإِجْبَارِ قَالَ الْإِجْبَارُ مِنَ السُّلْطَانِ وَيَكُونُ الْإِكْرَاهُ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ وَالْأَبِ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ

١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع إِنِّي كُنْتُ اشْتَرَيْتُ جَارِيَةً سِتْرًا مِنْ امْرَأَتِي وَإِنَّهُ بَلَغَهَا ذَلِكَ فَخَرَجَتْ مِنْ مَنْزِلِي وَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيَّ فَاتَيْتُهَا فِي مَنْزِلِ أَهْلِهَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الَّذِي بَلَغَكَ بَاطِلٌ وَإِنَّ الَّذِي أَتَاكَ بِهِذَا عِدْوٌ لَكَ أَرَادَ أَنْ يَشْتَفِزَكَ فَقَالَتْ لَا وَاللَّهِ لَا يَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ خَيْرٌ أَبَدًا حَتَّى تَخْلِفَ لِي بِعْتِقِ كُلِّ جَارِيَةٍ لَكَ وَبِصَدَقَةِ مَالِكَ إِنْ كُنْتُ اشْتَرَيْتُ جَارِيَةً وَهِيَ فِي مِلْكِكَ الْيَوْمَ فَخَلَفْتُ لَهَا بِذَلِكَ وَأَعَادَتِ الْيَمِينَ وَقَالَتْ لِي فَقُلْ كُلُّ جَارِيَةٍ لِي السَّاعَةَ فَهِيَ حُرَّةٌ فَقُلْتُ لَهَا كُلُّ جَارِيَةٍ لِي السَّاعَةَ فَهِيَ حُرَّةٌ وَقَدْ اعْتَرَلْتُ جَارِيَتِي وَهَمَمْتُ أَنْ أُعْتِقَهَا وَأَتَزَوَّجَهَا لِهَوَايَ فِيهَا فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ فِيمَا أَخْلَفْتُكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِتْقٌ وَلَا صَدَقَةٌ إِلَّا مَا أُرِيدُ بِهِ وَجَهَ اللَّهُ وَتَوَابُهُ

بَابُ فِي اللَّغْوِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

يكفى فيه ما يصير سببا لعدم قصده إلى اليمين.

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر

: ضعيف.

### الحديث الثامن عشر

الحديث الثامن عشر

: صحيح.

و قال فى القاموس: استفزه استخفه و أخرجه من داره و أفزعه.

### باب فى اللغو

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

ص: ٣٢١

ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ قَالَ اللَّغْوُ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهُ وَ لَا يَعْقِدُ عَلَيَّ شَيْءٍ

بَابُ مَنْ حَلَفَ عَلَيَّ يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا

١ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ الْوَشَّاءِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ عَلَيَّ شَيْءٍ وَالَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ إِتْيَانُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَ لَمَّا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ حُطُوتِ الشَّيْطَانِ\*

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَتَانَ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَيَّ يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتَى ذَلِكَ فَهُوَ كَفَّارَةٌ يَمِينِهِ وَ لَهُ حَسَنَةٌ

٣ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانَ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَحْلِفُ عَلَيَّ الْيَمِينِ فَيَرَى أَنْ

قوله "لا يؤاخذكم الله باللغو" قال المحقق الأردبيلي (ره): قال في الكشاف و البيضاوي: اللغو من اليمين: الساقط الذي لا يعتد به في الأيمان، وهو الذي لا عقد معه بقرينه "عقدتم الأيمان" وهو الذي يجري على اللسان عادة مثل قول العرب لا والله و بلى والله من غير عقد على يمين، بل مجرد التأكيد لقولها، أو جاهلا بمعناها أو سبق لسانه إليها أو في حال الغضب، فمعناه إن الله لا يؤاخذكم بما لا قصد معه لكم من الأيمان بعقوبته، لا في الدنيا بكفارة، و لا في الآخرة بعذاب.

### باب من حلف على يمين فرأى خيرا منها

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف على المشهور.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف على المشهور.

#### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: صحيح.

ص: ٣٢٢

تَرْكُهَا أَفْضَلُ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْهَا خَشِيَ أَنْ يَأْتُمْ أَيْتْرُكُهَا فَقَالَ أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ص إِذَا رَأَيْتَ خَيْرًا مِنْ يَمِينِكَ فَدَعَهَا  
٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى مَا هُوَ خَيْرٌ  
مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلَهُ حَسَنَةٌ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنِ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَحْلِفُ عَلَى الْيَمِينِ فَيَرَى أَنَّ  
تَرْكُهَا أَفْضَلُ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْهَا خَشِيَ أَنْ يَأْتُمْ أَيْتْرُكُهَا فَقَالَ أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ص إِذَا رَأَيْتَ خَيْرًا مِنْ يَمِينِكَ فَدَعَهَا  
بَابُ النِّيَّةِ فِي الْيَمِينِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ وَسُئِلَ عَمَّا يَجُوزُ وَعَمَّا لَا يَجُوزُ مِنَ النِّيَّةِ  
عَلَى الْأَضْمَارِ فِي الْيَمِينِ فَقَالَ قَدْ يَجُوزُ فِي مَوْضِعٍ وَلَا يَجُوزُ فِي آخَرَ فَأَمَّا مَا يَجُوزُ فَإِذَا كَانَ مَظْلُومًا فَمَا حَلَفَ بِهِ وَنَوَى الْيَمِينِ فَعَلَى نِيَّتِهِ  
وَأَمَّا إِذَا كَانَ ظَالِمًا فَالْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمَظْلُومِ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مرسل و عليه الفتوى.

## الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن.

## باب النية في اليمين

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

و يدل على أن المعترف في اليمين نية المحقق من الخصمين كما ذكره الأصحاب و عليه يحمل الخبران الأخيران.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

ص: ٣٢٣

أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ وَضَمِيرُهُ عَلَى غَيْرِ مَا حَلَفَ قَالَ الْيَمِينُ عَلَى الضَّمِيرِ  
 ٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع - عَنْ الرَّجُلِ يَحْلِفُ وَضَمِيرُهُ عَلَى غَيْرِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ قَالَ  
 الْيَمِينُ عَلَى الضَّمِيرِ  
 بَابُ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ  
 ١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَحْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ  
 ٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَيْمَنَ الْحَنَاطِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُشْتَحْلَفُ الرَّجُلُ  
 إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: حسن.

و في الفقيهه يعنى على ضمير المظلوم.

### باب أنه لا يحلف الرجل إلا على علمه

### الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

قوله "لا- يستحلف الرجل" على بناء الفاعل أى لا- يجوز أن يحلف أحد غيره إلا- مع علم المدعى بالحق، فيدل على عدم جواز الدعوى بالظن، أو على بناء المجهول أى لا يطلب الحلف من أحد إلا مع دعوى العلم عليه، فإذا ادعى عدم العلم كما إذا كان فعل الغير فيستحلف على نفي العلم، أو المراد أن الحلف و الاستحلاف إنما هو على علم الحالف لا- على الواقع، فإذا حلف على شيء مطابقاً لعلمه، و كان مخالفاً للواقع لا يأنم عليه، و لعله أظهر و كذا قوله عليه السلام "لا يحلف الرجل إلا على علمه" يمكن أن يقرأ على بناء المجرى المعلوم بالمعنى الأخير أو المراد أنه يجب أن لا يحلف على ما لا يعلم يقيناً، و لا يحلف بالظن، و يمكن أن يقرأ على بناء التفعيل المجهول



ص: ٣٢٤

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَحْلِفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ  
 ٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُسْتَحْلَفُ الرَّجُلُ إِلَّا عَلَى عِلْمِهِ  
 وَ لَا يَقَعُ الْيَمِينُ إِلَّا عَلَى الْعِلْمِ اسْتَحْلَفَ أَوْ لَمْ يُسْتَحْلَفَ  
 بَابُ الْيَمِينِ الَّتِي تَلْزَمُ صَاحِبَهَا الْكُفَّارَةَ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ كُفُّ يَمِينٍ حَلَفْتَ عَلَيْهَا لَمْ يَكَمْ فِيهَا  
 مَنَفَعَةٌ فِي أَمْرِ دِينٍ أَوْ دُنْيَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ فِيهَا وَإِنَّمَا تَقَعُ عَلَيْكَ الْكُفَّارَةُ فِيمَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ فِيمَا لِلَّهِ مَعْصِيَةٌ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ثُمَّ تَفْعَلَهُ  
 ٢ عَنْهُ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَيْسَ كُفُّ يَمِينٍ فِيهَا كُفَّارَةٌ أَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا مِمَّا  
 أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهَا الْكُفَّارَةُ وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ مِمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ

أو المعلوم، و في الأخير بعد.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: [حسن].

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: [مرسل].

### باب اليمين التي تلزم صاحبها الكفارة

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: موثق.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: صحيح.

ص: ٣٢٥

أَنْ تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتُهُ فَإِنَّ عَلَيْكَ فِيهِ الْكُفَّارَةَ

٣ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ عَنْ حُمْرَانَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ الْيَمِينِ الَّتِي تَلَزُمُنِي فِيهَا الْكُفَّارَةُ فَقَالَا مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا لِلَّهِ فِيهِ طَاعَةٌ أَنْ تَفْعَلَهُ فَلَمْ تَفْعَلَهُ فَعَلَيْكَ فِيهِ الْكُفَّارَةُ وَ مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا لِلَّهِ فِيهِ الْمَعْصِيَةُ فَكُفَّارَتُهُ تَزُكُّهُ وَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْصِيَةٌ وَ لَا طَاعَةٌ فَلَيْسَ هُوَ بِشَيْءٍ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّا يُكْفَرُ مِنَ الْإِيمَانِ فَقَالَ مَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتُهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ إِذَا فَعَلْتَهُ وَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ وَاجِبًا أَنْ تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ثُمَّ فَعَلْتَهُ فَعَلَيْكَ الْكُفَّارَةُ

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ مُشْكَانَ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّ شَيْءٍ الَّذِي فِيهِ الْكُفَّارَةُ مِنَ الْإِيمَانِ فَقَالَ مَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا فِيهِ الْبُرُّ فَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا لَمْ

قوله عليه السلام "فحلقت أن لا تفعله" في التهذيب و في بعض نسخ الكتاب بعد ذلك "فليس عليك فيها الكفارة، و أما ما لم يكن مما أوجب الله عليك أن تفعله فحلقت أن لا تفعله ففعلته" و هو الصواب، و على ما في الأصل يمكن أن يقرأ إن بالكسر فيكون الجزاء محذوفا فتأمل.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

و ظاهره عدم انعقاد اليمين على المباح، و حمل على ما إذا كان مرجوحا دينا أو دنيا لعدم الخلاف ظاهرا بين الأصحاب في انعقاد اليمين على المباح المتساوي الطرفين.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

ص: ٣٢٦

تَفَّ بِهِ وَمَا حَلَفْتَ عَلَيْهِ مِمَّا فِيهِ الْمَعْصِيَةُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ الْكُفَّارَةُ إِذَا رَجَعْتَ عَنْهُ وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ بُرٌّ وَلَا مَعْصِيَةٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ

٦ الْحَسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُقْسِمُ عَلَى الرَّجُلِ فِي الطَّعَامِ لِأَكْلٍ فَلَمْ يَطْعَمْ هَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْكُفَّارَةُ وَمَا الْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْكُفَّارَةُ فَقَالَ الْكُفَّارَةُ فِي الَّذِي يَحْلِفُ عَلَى الْمَتَاعِ أَنْ لَمْ يَبِيعَهُ وَلَا يَشْتَرِيهِ ثُمَّ يَبِيدُ لَهُ فِيهِ فَيَكْفُرُ عَنْ يَمِينِهِ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَالَّذِي عَلَيْهِ إِثْمَانُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ فَلَيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ ٨

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْخَسِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بَرِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْإِيمَانِ وَالتُّدْوِيرِ وَاليَمِينِ الَّتِي هِيَ لِلَّهِ طَاعَةٌ فَقَالَ مَا جَعَلَ لِلَّهِ فِي طَاعَةٍ فَلْيَقْضِهِ فَإِنْ جَعَلَ لِلَّهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْهُ فَلْيَكْفُرْ يَمِينَهُ وَأَمَّا مَا كَانَتْ يَمِينٌ فِي مَعْصِيَةٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ

٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى جَمِيعًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كُلُّ يَمِينٍ حَلَفَ عَلَيْهَا أَنْ لَمْ يَفْعَلْهَا مِمَّا لَهُ فِيهِ مَنْفَعَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلَمَّا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْكُفَّارَةُ فِي أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ وَاللَّهُ لَا أَرْزَى وَاللَّهُ لَا أَشْرَبُ الْخَمْرَ وَاللَّهُ لَا أَشْرِقُ وَاللَّهُ لَا أَخُونُ وَأَشْبَاهَ هَذَا وَلَا أَغْصِي ثُمَّ فَعَلَ فَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ فِيهِ

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّا يُكْفَرُ مِنَ الْإِيمَانِ فَقَالَ مَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ثُمَّ فَعَلْتَهُ

## الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

و يدل على وجوب العمل بالمناشدة كما هو المذهب.

## الحديث السابع

الحديث السابع

: صحيح.

## الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح.

ص: ٣٢٧

فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ وَاجِبًا أَنْ تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ ثُمَّ فَعَلْتَهُ فَعَلَيْكَ الْكُفَّارَةُ  
 ١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ وَحَدَّثَنَا عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ مَيْسَرَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ الْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْكُفَّارَةُ مَا كَانَ  
 عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتَهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ لِأَنَّ فِعْلَكَ طَاعِيَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا كَانَ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَفْعَلَهُ فَحَلَفْتَ أَنْ لَا  
 تَفْعَلَهُ فَفَعَلْتَهُ فَعَلَيْكَ الْكُفَّارَةُ

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ وَزُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ  
 مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ اذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ قَالَ إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ فَنَسِيَ أَنْ يَسْتِثْنِي

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: صحيح.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: مجهول.

### باب الاستثناء في اليمين

### الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

و قال الطبرسي (ره): قوله تعالى "وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ" نهى من الله لنبية صلى الله عليه وآله وسلم  
 أن يقول إنى أفعل شيئاً فى الغد إلا أن يقيد ذلك بمشيئة الله، فيقول إن شاء الله "، وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ" الاستثناء ثم تذكرت فقل "   
 إن شاء الله " وإن كان بعد يوم أو شهر أو سنة عن ابن عباس، و قد روى ذلك عن أئمتنا عليهم السلام، و يمكن أن يكون الوجه فيه  
 أنه إذا استثنى بعد النسيان فإنه يحصل له ثواب المستثنى من غير أن يؤثر الاستثناء بعد انفصال الكلام فى الكلام،

ص: ٣٢٨

فَلَيْسَتْ إِذَا ذَكَرَ

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْأَحْوَلِ عَنْ سَلَامِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ - وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً قَالَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا قَالَ لِآدَمَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ لَهُ يَا آدَمُ لِمَا تَقَرَّبَ هَذِهِ الشَّجَرَةَ قَالَ وَارَاهُ إِيَّاهَا فَقَالَ آدَمُ لِرَبِّهِ كَيْفَ أَقْرَبُهَا وَقَدْ نَهَيْتَنِي عَنْهَا أَنَا وَزَوْجَتِي قَالَ فَقَالَ لَهُمَا لِمَا تَقْرَبَاهُمَا يَعْنِي لِمَا تَأْكُلَا مِنْهَا فَقَالَ آدَمُ وَزَوْجَتُهُ نَعَمْ يَا رَبَّنَا لَا نَقْرُبُهَا وَلَا نَأْكُلُ مِنْهَا وَلَمْ يَسْتَشِينَا فِي قَوْلِهِمَا نَعَمْ فَوَكَّلَهُمَا اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْفُسِهِمَا وَإِلَى ذِكْرِهِمَا قَالَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ص فِي الْكِتَابِ - وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَنْ لَا أَفْعَلَهُ فَتَشْبِقَ مَشِيئَةُ اللَّهِ فِي أَنْ لَا أَفْعَلَهُ فَلَا أَقْدِرَ عَلَى أَنْ أَفْعَلَهُ قَالَ فَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ أَى اسْتَشْنِ مَشِيئَةَ اللَّهِ فِي فِعْلِكَ

٣ عَدُوَّهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ حُمْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ قَالَ ذَلِكَ فِي الْيَمِينِ إِذَا قُلْتَ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا فَإِذَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ لَمْ تَسْتَشِنْ فَقُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْخُسَيْبِيِّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنِ حُسَيْنِ الْقَلَانِسِيِّ أَوْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَسْتَشِنَ فِي الْيَمِينِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَرْبَعِينَ يَوْماً إِذَا نَسِيَ

و في إبطال الحنث و سقوط الكفارة في اليمين و هو الأشبه بمراد ابن عباس.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: مجهول.

ص: ٣٢٩

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ اسْتَشَنَى فِي يَمِينٍ فَلَمَّا حُنْتُ وَلَا كَفَّارَةَ

٦ عِدَّةً مِّنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ مَتَى مَا ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَادَّكَّرَ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف على المشهور.

### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور.

و يمكن حمله على أنه إنما يقيد على الأربعين في العمل باستحباب الاستثناء، لا في أصل اليمين كما تفتن به الطبرسي (ره)، و به أول كلام ابن عباس أيضا.

و قال السيد في شرح النافع: أطبق الأصحاب على أنه يجوز للحالف الاستثناء في يمينه بمشيئة الله، و نص الشيخ و المحقق و جماعة على أن الاستثناء بالمشيئة يقتضى عدم انعقاد اليمين، و لم نقف لهم في ذلك على مستند سوى رواية السكوني، و هي قاصرة سندا و متنا، و من ثم فصل العلامة في القواعد فحكم بانعقاد اليمين مع الاستثناء إن كان المحلوف عليه واجبا أو مندوبا و إلا فلا، و له وجه وجيه، لأن غير الواجب و المندوب و هو المباح لا يعلم فيه حصول الشرط، و هو تعلق المشيئة بخلاف الواجب و المندوب، و يجب قصر الحكم أيضا على ما إذا كان المقصود بالاستثناء التعليق، لا مجرد التبرك، فإنه لا يفيد شيئا، و حكم جدي في الروضة بعدم الفرق لإطلاق النص و المشهور أن الاستثناء إنما يقع باللفظ و استوجه العلامة في المختلف الاكتفاء بالنية، و هو جيد، و رواية عبد الله بن ميمون متروكة لا نعلم بمضمونها قائلًا، و أجيب عنها بالحمل على ما إذا استثنى بالنية، و أظهر الاستثناء قبل الأربعين و ضعفه ظاهر فإنه عند من يعتد به لا يقيد بالأربعين، و نقل عن ابن عباس أنه كان يقول بجواز تأخير الاستثناء مطلقا إلى أربعين يوما، و حكى عنه في الكشف أنه جوز الاستثناء و لو بعد سنه، ما لم يجب.

ص: ٣٣٠

٧ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ السُّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ حَلَفَ سِرًّا فَلَيْسَتْ سِرًّا وَمَنْ حَلَفَ عَلَانِيَةً فَلَيْسَتْ سِرًّا

٨ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاتِطٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَ أَذْكَرَ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ فَقَالَ إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ وَ نَسِيتَ أَنْ تَسْتَنْبِي فَاسْتَنْبِي إِذَا ذَكَرْتَ

بَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْلِفَ الْإِنْسَانُ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَقَالَ إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُفْسِمَ مَنْ حَلَفَ مِنْ حَلْفِهِ بِمَا شَاءَ - وَ لَيْسَ لِحَلْفِهِ أَنْ يُفْسِمُوا إِلَّا بِهِ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا أَرَى أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ إِلَّا بِاللَّهِ فَأَمَّا قَوْلُ الرَّجُلِ لَابٍ لِسَانِكَ

### الحديث السابع

الحديث السابع

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "فليستن علانية" لعله لعدم الاتهام بترك اليمين، و لم أر قائلا بوجوبه.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: مجهول.

### باب أنه لا يجوز أن يحلف الإنسان إلا بالله عز و جل

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

#### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

قوله عليه السلام "لا- بل شانتك" قال الجوهري: قولهم "لا أب لشانتك، و لا أبا لشانتك" أي لمبغضك، قال ابن السكيت: و هي كناية عن قولهم لا أبا لك انتهى.

و المراد أنه أسند عدم الأب إلى مبغضة و المراد نسبته إليه رعاية للأدب،





ص: ٣٣١

فَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ حَلَفَ الرَّجُلُ بِهَذَا وَ أَشْبَاهِهِ لَتَرَكَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ فَأَمَّا قَوْلُ الرَّجُلِ يَا هَيَاةَ وَيَا هِنَاةَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِطَلْبِ الْأَسْمِ  
وَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا وَأَمَّا قَوْلُهُ لَعَمْرُ اللَّهِ وَقَوْلُهُ لَا هَاءَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

فالمراد في الخبر الحلف على هذا كأنه يقول: لا أب لشائتك إن لم يكن كذا أي لا أب لك فصار بكثرة الاستعمال هكذا. و يحتمل أن يكون لا نفيًا لما ذكره المخاطب، و يكون حرف القسم في شائتك مقدرا، فيكون القسم بعرقى رأسه الملزومين لحياته، كما في قولهم لعمرك، أو المراد بل أنا شائتك و مبغضك إن لم يكن كذا. و أما قولهم "يا هناء" أي يا فلان فلما كانوا يكررون ذكره في صدر الكلام كان مظنة أن يكون قسما، فدفعه ذلك بأنه ليس المعنى به الحلف، بل هو نائب مناب الاسم في النداء و قيل: المراد به ما إذا نودى به الله تعالى و هو بعيد. و قال في النهاية: في حديث الإفك "قلت: لها يا هنتاه" أي يا هذه و تفتح النون و تسكن و تضم الهاء الأخيرة، و تسكن و في التثنية هنتان، و في الجمع هنات و هنوات و في المذكر: هن و هنان و هنون، و لك أن تلحقها الهاء لبيان الحركة، فتقول: يا هنء، و أن تشيع الحركة فتصير ألفا، فتقول: يا هناء و لك ضم الهاء فتقول: يا هناء اقبل، قال الجوهري: هذه اللفظة تختص بالنداء، و قيل: معنى يا هنتاه يا بلهاء، كأنها نسبت إلى قلة المعرفة بمكايد الناس و شروهم انتهى، فأما يا هياء فلم أجد له معنى، و في الفقيه بالنون مكررا، و قال السيد في شرح النافع: الظاهر أنه لا خلاف في أن "لعمر الله" يمين كما يدل عليه صحيحه الحلبي، و العمر بالضم و الفتح، و بضميتين لغه الحياة و المستعمل في اليمين المفتوح خاصة، و معنى "لعمر الله" أحلف ببقاء الله، و دوامه و هو مبتدأ محذوف الخبر أي لعمر الله قسمى أو أقسم به، و قال الجوهري: هاء التثنية قد يقسم بها يقال: لا ها الله ما فعلت. أي لا و الله، أبدلت هاء من الواو، و إن شئت حذفت الألف التي بعد الهاء و إن شئت أثبت.

ص: ٣٣٢

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا أَرَى لِلرَّجُلِ أَنْ يَخْلِفَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَالَ قَوْلُ الرَّجُلِ حِينَ يَقُولُ لَأَبَ لِسَانِيكَ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ حَلَفَ النَّاسُ بِهَذَا وَشِبْهِهِ تُرِكَ أَنْ يُخْلِفَ بِاللَّهِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ قَالَ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَخْلِفُونَ بِهَا فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ قَالَ عَظَمَ أَمْرٌ مَنْ يَخْلِفُ بِهَا قَالَ وَكَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ يُعْظَمُونَ الْمُحَرَّمَ وَ لَا يُفْسِدُونَ بِهِ وَ لَا بِشَهْرِ رَجَبٍ وَ لَا يَعْرِضُونَ فِيهِمَا لِمَنْ كَانَ فِيهِمَا ذَاهِبًا أَوْ جَائِيًا وَ إِن كَانَ قَدْ قَتَلَ أَبَاهُ وَ لَا لِسَىءٍ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ دَابَّةً أَوْ شَاةً أَوْ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ص - لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَ أَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن.

قوله عليه السلام "لا- بل شانتك" قال الجوهرى: قولهم "لا أب لسانتك، و لا أبا لسانتك" أى لمبغضك، قال ابن السكيت: و هى كناية عن قولهم لا أبا لك انتهى.

و المراد أنه أسند عدم الأب إلى مبغضة و المراد نسبه إليه رعاية للأدب،

ص: ٣٣١

فَإِنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ حَلَفَ الرَّجُلُ بِهَذَا وَ أَشْبَاهِهِ لَتَرَكَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ فَأَمَّا قَوْلُ الرَّجُلِ يَا هَيَاةَ وَيَا هِنَاةَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِطَلَبِ الْإِسْمِ  
وَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا وَأَمَّا قَوْلُهُ لَعَمْرُ اللَّهِ وَقَوْلُهُ لَا هَاءَ فَإِنَّمَا ذَلِكَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

فالمراد فى الخبر الحلف على هذا كأنه يقول: لا أب لشائتك إن لم يكن كذا أى لا أب لك فصار بكثرة الاستعمال هكذا. و يحتمل أن يكون لا نفيا لما ذكره المخاطب، و يكون حرف القسم فى شائتك مقدرا، فيكون القسم بعرقى رأسه الملزومين لحياته، كما فى قولهم لعمرك، أو المراد بل أنا شائتك و مبغضك إن لم يكن كذا. و أما قولهم "يا هناء" أى يا فلان فلما كانوا يكررون ذكره فى صدر الكلام كان مظنة أن يكون قسما، فدفعه ذلك بأنه ليس المعنى به الحلف، بل هو نائب مناب الاسم فى النداء و قيل: المراد به ما إذا نودى به الله تعالى و هو بعيد. و قال فى النهاية: فى حديث الإفك "قلت: لها يا هنتاه" أى يا هذه و تفتح النون و تسكن و تضم الهاء الأخيرة، و تسكن و فى التثنية هنتان، و فى الجمع هنات و هنوات و فى المذكر: هن و هنان و هنون، و لك أن تلحقها الهاء لبيان الحركة، فتقول: يا هنء، و أن تشيع الحركة فتصير ألفا، فتقول: يا هناء و لك ضم الهاء فتقول: يا هناء اقبل، قال الجوهري: هذه اللفظة تختص بالنداء، و قيل: معنى يا هنتاه يا بلهاء، كأنها نسبت إلى قلة المعرفة بمكايد الناس و شروهم انتهى، فأما يا هياء فلم أجد له معنى، و فى الفقيه بالنون مكررا، و قال السيد فى شرح النافع: الظاهر أنه لا خلاف فى أن "لعمر الله" يمين كما يدل عليه صحیحة الحلبي، و العمر بالضم و الفتح، و بضميتين لغة الحياة و المستعمل فى اليمين المفتوح خاصة، و معنى "لعمر الله" أحلف ببقاء الله، و دوامه و هو مبتدأ محذوف الخبر أى لعمر الله قسمى أو أقسم به، و قال الجوهري: هاء التثنية قد يقسم بها يقال: لا ها الله ما فعلت. أى لا و الله، أبدلت هاء من الواو، و إن شئت حذفت الألف التى بعد الهاء و إن شئت أثبت.

ص: ٣٣٢

٣ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا أَرَى لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْلِفَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَالَ قَوْلُ الرَّجُلِ حِينَ يَقُولُ لَابَ لِسَانِيكَ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَوْ حَلَفَ النَّاسُ بِهَذَا وَشِبْهِهِ تَرِكَ أَنْ يُحْلِفَ بِاللَّهِ

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسَيْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ قَالَ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَحْلِفُونَ بِهَا فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ قَالَ عَظُمَ أَمْرٌ مَنْ يَحْلِفُ بِهَا قَالَ وَكَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ يُعْظَمُونَ الْمُحْرَمَ وَلَا يُفْسِدُونَ بِهِ وَلَا بِشَهْرِ رَجَبٍ وَلَا يَعْزُضُونَ فِيهِمَا لِمَنْ كَانَ فِيهِمَا ذَاهِبًا أَوْ جَائِيًا وَإِنْ كَانَ قَدْ قَتَلَ أَبَاهُ وَلَا لَشَيْءٍ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ ذَابَّةً أَوْ شَاةً أَوْ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ص - لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف على المشهور.

وقال الوالد العلامة: الظاهر أن المراد أنه تعالى لم يحلف بمواقع النجوم و مغاربيها، كما أن أهل الجاهلية لم يكونوا يحلفون بها لعظمتها عندهم، و لهذا قال تعالى "وَأِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَغْلَمُونَ عَظِيمٌ" في اسمه لأنه قسم بغير الله، وَ لَكِنْ "لَا تَغْلَمُونَ عَظْمِ إِثْمِ الْحَلْفِ بغير الله، و لذلك تقسمون بغيره تعالى، و يمكن أن تكون لا زائدة كما ذكره المفسرون، فالمراد إن أثم مخالفته عظيم كما أنكم تعظمونه كما أنهم كانوا يعظمون المحرم و غيره من الأشهر الحرم، و كانوا لا- يحلفون بها، و لو حلفوا لوفوا به و كذلك الحرم كما قال الله تعالى "لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ" مع عظمه، و الحال أن حرمة صارت أعظم باعتبار أنك حال فيه، و المراد بالوالد رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم و أمير المؤمنين، و بما ولد أولادهما، و كانوا يعظمون الحرم و لم يعرفوا حق الوالد و ما ولد، و قتلوا ولد رسول الله فيه، و لم يعرفوا حرمة الرسول (صلى الله عليه و آله) و الشهر، مع أن

ص: ٣٣٣

الْبَلَدِ قَالَ فَبَلَغَ مِنْ جَهْلِهِمْ أَنَّهُمْ اسْتَحَلُّوا قَتْلَ النَّبِيِّ صَ وَعَظَّمُوا أَيَّامَ الشَّهْرِ حَيْثُ يُقْسَمُونَ بِهِ فَيُفُونَ

حرمة الشهر و البلد لحرمة.

وقال الفاضل الأسترآبادى: الظاهر من هذه الروايات أن لا فى الآيتين للنفى خلاف ما اشتهر فى التفاسير من أنه للتأكيد، و أن فلا أقسم تعريض على الجاهلية كان الله تعالى قال "لا- أقسم كما تقسمون" و أن لا أقسم حكاية قولهم، كأنه تعالى قال: يقولون "لا- أقسم بالحرم" لحرمة حالكون النبي صلى الله عليه و آله و سلم حلا فيه، و المراد بالحل ضد الحرمة، و قال فى مجمع البيان و قيل: مواقع النجوم هى الأنواء التى كان أهل الجاهلية إذا مطروا قالوا: مطرنا بنوء كذا فيكون المعنى فلا أقسم بها، و روى عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أن مواقع النجوم رجوما للشياطين، و كان المشركون يقسمون بها، فقال سبحانه "فلا أقسم بها" و قال البيضاوى: فلا- أقسم إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم أو فأقسم و لا مزيدة للتأكيد، كما فى لثلا يعلم أو فلأنا أقسم فحذف المبتدأ و أشبع فتحه لام الابتداء، و يدل عليه أنه قرئ فلا أقسم أو "فلا" رد لكلام يخالف المقسم عليه "بمواقع النجوم" بمساقطها و تخصيص المغارب لما فى غروبها من زوال أثرها، و الدلالة على وجود مؤثر لا- يزول تأثيره، أو بمنازلها و مجاريها، و قيل: النجوم نجوم القرآن و مواقعها أوقات نزولها، و إنه لقسم لو تعلمون عظيم "لما فى المقسم به من الدلالة على عظيم القدرة و كمال الحكمة و فرط الرحمة، و من مقتضيات الرحمة أن لا يترك عباده سدى.

وقال فى مجمع البيان و قيل معناه لا أقسم بهذا البلد، و أنت حل فيه متتهك الحرمة، مستباح العرض لا تحترم، فلم تبق البلد حرمة حيث، هتكت حرمتك عن أبى مسلم، و هو المروى عن أبى عبد الله: قال: كانت قريش تعظم البلد، و تستحل

ص: ٣٣٤

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ قَالَ أَعْظَمُ إِنَّهُمْ مَنْ يَخْلِفُ بِهَا قَالَ وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْظَمُونَ الْحَرَمَ وَلا يُقْسَمُونَ بِهِ يَسْتَحِلُّونَ حُرْمَةَ اللَّهِ فِيهِ وَلا يَعْزُضُونَ لِمَنْ كَانَ فِيهِ وَلا يُخْرِجُونَ مِنْهُ دَابَّةً فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ وَالِدٍ وَما وَلا قَالَ يُعْظَمُونَ الْبَلَدَ أَنْ يَخْلِفُوا بِهِ وَيَسْتَحِلُّونَ فِيهِ حُرْمَةَ رَسُولِ اللَّهِ ص

بَابُ اسْتِحْلَافِ أَهْلِ الْكِتَابِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَهْلِ الْمِلَلِ يُسْتَحْلَفُونَ فَقَالَ لا تُخْلِفُوهُمْ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

محمددا فيه، فقال "لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ" يريد أنهم استحلوك فيه فكذبوك و شتموك و كانوا لا يأخذ الرجل منهم فيه قاتل أبيه، و يتقلدون لحاء شجر الحرم فيأمنون بتقليدهم إياه فاستحلوا من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ما لم يستحلوا من غيره فعاب الله ذلك عليهم "و قال البيضاوى "لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ، أقسم سبحانه بالبلد الحرام و قيده بحلول الرسول، صلى الله عليه و آله إظهارا لمزيد فضله و إشعارا بأن شرف المكان بشرف أهله، و قيل: حل مستحل تعرضك فيه كما يستحل تعرض الصيد فى غيره، أو حلال لك أن تفعل فيه ما تريد ساعة من النهار، فهو وعد بما أحل له عام الفتح"، ووالد "عطف على" هذا البلد "و الوالد آدم أو إبراهيم عليهما السلام و ما وكد ذريته أو محمد صلى الله عليه و آله و سلم و التنكير للتعظيم.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

### باب استحلاف أهل الكتاب

#### الحديث الأول

الحديث الأول

: حسن.

ص: ٣٣٥

٢ عِدَّةٌ مِنْ أَضْيَاحِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ يَصِلُحُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْلِفَ أَحَدًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ بِأَلْهَتِهِمْ قَالَ لَا يَصِلُحُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْلِفَ أَحَدًا إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع اسْتَخْلَفَ يَهُودِيًّا بِالتَّوْرَةِ الَّتِي أَنْزَلَتْ عَلَى مُوسَى ع

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يُخْلَفُ الْيَهُودِيُّ وَلَا النَّصْرَانِيُّ وَلَا الْمَجُوسِيُّ بِغَيْرِ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ - فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

٥ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمِدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يُخْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ وَقَالَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ لَا تُخْلِفُوهُمْ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: موثق.

ولعله في اليهود المراد به عزيز كما قال بعضهم أنه ابن الله.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

وقال في التهذيب: الوجه فيه أن الإمام يجوز له أن يحلف أهل الكتاب بكتابتهم إذا علم أن ذلك أردع لهم، وإنما لا يجوز لنا أن يحلف أحداً لا من أهل الكتاب ولا غيرهم إلا بالله ولا تنافى بين الأخبار.

وقال المسالك: مقتضى النصوص عدم جواز الإحلاف إلا بالله، سواء كان الحالف مسلماً أم كافراً، وسواء كان حلفه بغيره أردع أم لا، وفي بعضها تصريح بالنهي عن إحلافه بغير الله، لكن استثنى المحقق والشيخ في النهاية وجماعة ما إذا رأى الحاكم تحليف الكافر بما يقتضيه دينه أردع من إحلافه بالله، فيجوز تحليفه بذلك، والمستند رواية السكوني ولا يخلو من إشكال.

## الحديث الرابع

الحديث الرابع

: صحيح.

## الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مجهول.

ص: ٣٣٦

## بَابُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ يُطْعَمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مِئَةٌ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ مُدٌّ مِنْ دَقِيقٍ وَحَفْنَةٌ أَوْ كَسْوَتُهُمْ لِكُلِّ إِنْسَانٍ ثَوْبَانِ أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ أَيُّ الثَّلَاثَةِ صَنَعَ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ فَالصِّيَامُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ

## باب كفارة اليمين

## الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

قوله عليه السلام: "و حَفْنَةٌ" الظاهر تعلق الحفنة بالحنطة و الدقيق معا لأجره خبزهما و غيره كما سيأتي في خبر هشام، و يحتمل تعلقه بالدقيق فقط لتفاوت كيل الدقيق و الحنطة كما هو المعروف.

قوله عليه السلام: "ثوبان" ثوبان "قال السيد في شرح النافع: قال الشيخ في النهاية:

من لم يقدر على الثوبين جاز أن يقتصر على ثوب واحد، و أطلق المفيد و جماعة اعتبار الثوبين، و قال على بن بابويه و الشيخ في المبسوط و ابن إدريس الواجب في الكسوة ثوب واحد و إليه ذهب المحقق و أكثر من تأخر عنه، و منشأ الخلاف اختلاف الأخبار ظاهرا، و الأولى حمل الثوبين على الاستحباب و يعتبر في الثوب أن يكون مما يتحقق به الكسوة عرفا كالجبنة و القميص، و اجتزأ الشهيدان بالإزار و السراويل، و هو مشكل و حكي الشيخ في المبسوط قولاً بأن السراويل لا يجزى، لأنه لا يصدق عليه اسم الكسوة. و هو متجه انتهى. و ذكر الشهيد في الدروس أنه يجزى كسوة الصغير و لو كانوا منفردين، و هو مطابق لإطلاق الآية.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: حسن أو موثق.



ص: ٣٣٧

أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَا حُدَّ مِنْ لَمْ يَجِدْ وَإِنَّ الرَّجُلَ يَسْأَلُ فِي كَفِّهِ وَهُوَ يَجِدُ فَقَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فَضْلٌ عَنْ قَوْلِ عِيَالِهِ فَهُوَ مِمَّنْ لَا يَجِدُ

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَقَالَ عَثَقَ رَقِيئَهُ أَوْ كَسُوهُ أَوْ الْكِسْوَةَ ثَوْبَانِ أَوْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَى ذَلِكَ فَعَلَّ أَجْزَأَ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةً يَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ وَإِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مُدًّا مُدًّا

٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عِبَاصِ بْنِ حَمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ص - يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ فَجَعَلَهَا يَمِينًا وَكَفَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص قُلْتُ بِمَا كَفَّرَ قَالَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدًّا قُلْنَا فَمَا حُدَّ الْكِسْوَةَ قَالَ تَوْبُ يُوَارَى بِهِ عَوْرَتَهُ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ عَثَقَ رَقِيئَهُ أَوْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور "قوله عليه السلام: متواليات" و عليه الفتوى.

### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: حسن.

وقال في التهذيب قال محمد بن الحسن فهذه الأخبار التي ذكرناها أخيراً في أن الكسوة ثوب واحد لا تنافى بينها وبين الأخبار الأولى، لأن الكسوة تترتب، فمن قدر على أن يكسر ثوبين كان عليه ذلك، و من لم يقدر إلا على ثوب واحد لم يلزمه أكثر من ذلك انتهى. وقيل: يمكن حمل الثوبين على ما إذا لم يوار أحدهما عورته، والواحد على ما إذا واراها أو الواحد على الدست الواحد أو الثوبين على الاستحباب.

### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: ضعيف.

وقال في الدروس: إطعام عشرة مساكين في كفارة اليمين مما يسمى طعاما



ص: ٣٣٩

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ قَالَ وَاللَّهِ لَمْ يَفِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع كَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مُدًّا مُدًّا مِنْ دَقِيقٍ أَوْ حِنْطَةٍ أَوْ تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا مِنْ ذَا

٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ وَحَفْنَةً لِتَكُونَ الْحَفْنَةُ فِي طَحْنِهِ وَحَطْبِهِ

١٠ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِنْ لَمْ يَجِدْ فِي الْكَفَّارَةِ إِلَّا الرَّجُلَ وَالرَّجُلَيْنِ فَلْيُكْرَرْ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الْعَشْرَةَ يُعْطِيهِمُ الْيَوْمَ ثُمَّ يُعْطِيهِمْ غَدًا

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَقَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قُلْتُ إِنَّهُ ضَعْفٌ عَنِ الصَّوْمِ وَعَجَزٌ قَالَ يَتَصَدَّقُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ قُلْتُ إِنَّهُ عَجَزٌ عَنْ ذَلِكَ

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: صحيح.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: حسن.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور.

وقال السيد في شرح النافع: لا خلاف بين الأصحاب في عدم جواز الدفع لما دون العدد اختياراً، و أما مع التعذر فقد نص الشيخ و جماعة على جواز التكرار عليهم بحسب الأيام، و لم نقف لهم على مستند سوى رواية السكوني، و ضعفها يمنع من العمل بها، و الذي يقتضيه الوقوف مع الإطلاقات المعلومة عدم الإجزاء، و ينتظر حتى يتيسر المستحق و يشهد لذلك موثقة إسحاق.

### الحديث الحادي عشر

الحديث الحادي عشر

: موثق كالصحيح.

و لا- يخفى مخالفته لترتيب الآية و لم أر من قال به. قوله (عليه السلام) "فليستغفر الله" عليه الأصحاب، قال في الدروس: و يجزى الاستغفار عند العجز عن خصال الكفارة.

ص: ٣٤٠

قَالَ فَلَيْسَتْغْفِرِ اللَّهُ وَلَا يَعُدُّ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الْكُفَّارَةِ وَأَقْصَاهُ وَأَذْنَاهُ فَلَيْسَتْغْفِرُ رَبُّهُ وَيُطَهِّرُ تَوْبَةً وَنَدَامَةً

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا يُجْزَى إِطْعَامُ الصَّغِيرِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَلَكِنْ صَغِيرَيْنِ بِكَبِيرٍ

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمَرَ الْيَمَانِيِّ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْقَمَّاطِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ مَنْ كَانَ لَهُ مَا يُطْعَمُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصُومَ يُطْعَمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ مَدًّا مَدًّا فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ

١٤ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ أَوْسَطٍ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ فَقَالَ مَا تَقْوَتُونَ بِهِ عِيَالَكُمْ مِنْ أَوْسَطٍ ذَلِكَ قُلْتُ وَمَا أَوْسَطٌ ذَلِكَ فَقَالَ الْخُلُّ وَالزَّيْتُ وَالتَّمْرُ وَالْخُبْزُ تُشْبِعُهُمْ بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً قُلْتُ كَسَوْتُهُمْ قَالَ تَوْبٌ وَاحِدٌ

### الحديث الثاني عشر

الحديث الثاني عشر

: موثق.

وقال السيد في شرح النافع: الإطعام بتسليم المد إلى المستحق أو إشباعه مرة واحدة، ففي التسليم لا يفرق بين الصغير والكبير. نعم يجب في الصغير التسليم إلى وليه، و أما في الإشباع فقد قطع الشيخ و من تأخر عنه بإجزاء إطعام الصغار منضمين إلى الكبار، و أما مع الانفراد فيحسب الاثنان بواحد، و لم أقف لهم على روايته تعطي هذا التفصيل، و المسألة محل إشكال.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: حسن.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: حسن.

ص: ٣٤١

## باب النذور

١ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ عَلَيَّ الْمَشِيُّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِحَجَّةٍ أَوْ عَلَيَّ هَدْيٌ كَذَا وَكَذَا فَلَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَقُولَ لِلَّهِ عَلَيَّ الْمَشِيُّ إِلَى بَيْتِهِ أَوْ يَقُولَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُحْرِمَ بِحَجَّةٍ أَوْ يَقُولَ لِلَّهِ عَلَيَّ هَدْيٌ كَذَا وَكَذَا إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ قَالَ عَلَيَّ نَذْرٌ قَالَ لَيْسَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ حَتَّى يُسَمَّى شَيْئًا لِلَّهِ صِيَامًا أَوْ صَدَقَةً أَوْ هَدْيًا أَوْ حَجًّا

٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ الرَّجُلِ يَقُولُ عَلَيَّ نَذْرٌ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ حَتَّى يُسَمَّى النَّذْرَ وَيَقُولَ عَلَيَّ صَوْمٌ لِلَّهِ أَوْ يَتَّصِدَّقَ أَوْ يُعْتِقَ أَوْ يُهْدِيَ هَدْيًا وَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ أَنَا أُهْدِي هَذَا الطَّعَامَ فَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ إِنْمَا تُهْدَى الْبُدُنُ

## باب النذور

## الحديث الأول

الحديث الأول

: صحيح.

وقال في المسالك: لا خلاف بين أصحابنا في اشتراط نية القربة في النذر، ومقتضى الأخبار جعل الفعل لله وإن لم يجعله غاية له بأن يقول بعد الصيغة: لله أو قربة إلى الله، وربما اعتبر بعضهم ذلك، والأصح الأول لحصول الغرض على التقديرين وعموم النص ولا يكفي الاقتصار على نية القربة من غير أن يتلفظ بقوله لله.

## الحديث الثاني

الحديث الثاني

: مجهول.

ولعله كان الخلل في نذره من جهتين عدم ذكر الاسم، وإبهام متعلق النذر، وقد أشار عليه السلام إليهما معا في الجواب فلا تغفل.

## الحديث الثالث

الحديث الثالث

: ضعيف على المشهور.

ص: ٣٤٢

٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْفَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ كَانَتْ عِنْدِي جَارِيَةٌ بِالْمَدِينَةِ فَارْتَفَعَتْ طَمَنُهَا فَجَعَلْتُ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرًا إِنْ هِيَ حَاضَتْ فَعَلِمْتُ بَعْدُ أَنَّهَا حَاضَتْ قَبْلَ أَنْ أَجْعَلَ النَّذْرَ فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَآنَا بِالْمَدِينَةِ فَأَجَابَنِي إِنْ كَانَتْ حَاضَتْ قَبْلَ النَّذْرِ فَلَا عَلَيْكَ وَإِنْ كَانَتْ حَاضَتْ بَعْدَ النَّذْرِ فَعَلَيْكَ

٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي شُكْرًا لِلَّهِ رَكَعَتَيْنِ أُصَلِّيَهُمَا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَأُصَلِّيَهُمَا فِي السَّفَرِ بِالنَّهَارِ فَقَالَ نَعَمْ ثُمَّ قَالَ إِنِّي أَكْرَهُ الْإِيجَابَ أَنْ يُوجِبَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ قُلْتُ إِنِّي لَمْ أَجْعَلُهُمَا لِلَّهِ عَلَيَّ إِنَّمَا جَعَلْتُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِي أُصَلِّيَهُمَا شُكْرًا لِلَّهِ وَلَمْ أُوجِبْهُمَا عَلَى نَفْسِي أَفَادَعُهُمَا إِذَا شِئْتُ قَالَ نَعَمْ

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْسِيَ إِلَى الْبَيْتِ فَمَرَّ بِمَعْبَرٍ قَالَ فَلْيَقُمْ فِي الْمَعْبَرِ قَائِمًا حَتَّى يَجُوزَ

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ كَانَتْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ فَأَرَادَ أَنْ يَحِجَّ فَقِيلَ لَهُ تَزَوَّجْ ثُمَّ حَجَّ فَقَالَ إِنْ تَزَوَّجْتُ قَبْلَ أَنْ أَحِجَّ فَعَلَامِي حُرٌّ فَتَزَوَّجْ قَبْلَ أَنْ يَحِجَّ فَقَالَ أُعْتِقَ غَلَامُهُ فَقُلْتُ لَمْ يَرِدْ بَعْتُهُ وَجَهَ اللَّهُ فَقَالَ إِنَّهُ نَذَرَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَالْحُجِّ أَحَقُّ مِنَ التَّزْوِيجِ وَأَوْجِبُ عَلَيْهِ مِنَ التَّزْوِيجِ قُلْتُ فَإِنَّ الْحَجَّ تَطَوُّعٌ قَالَ وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَهِيَ

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف.

و عليه الأصحاب قال في النافع: لو نذر إن برىء مريضه أو قدم مسافره فبان البرؤ والقُدوم قبل النذر لم يلزم، و لو كان بعده لزم.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: حسن أو موثق.

#### الحديث السادس

الحديث السادس

: ضعيف على المشهور و عمل به جماعة و حمله جماعة على الاستحباب.

#### الحديث السابع

الحديث السابع

: حسن أو موثق.

ص: ٣٤٣

طَاعَةُ لِلَّهِ قَدْ أَعْتَقَ غُلَامَهُ

- ٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ سِئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ  
لِلشَّيْءِ يَبِيعُهُ أَنَا أَهْدِيهِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ قَالَ فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ كَذَبُهُ كَذَبُهَا
- ٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ قُلْتَ لِلَّهِ عَلَيَّ فَكَفَّارَةٌ يَمِينٍ
- ١٠ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَارٍ قَالَ كَتَبَ

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: مجهول.

قوله عليه السلام "كذبته" أى إذا لم يف به، فقد أكذب وعده و لا يلزمه شيئاً، فالمراد إهداء ثمنه، و يحتمل أن يكون المراد أنه يحلف أنه إن لم يكن اشترى هذا المتاع بهذا المبلغ يكون ثمن متاعه أو متاعه هدياً، فليس فى صورة عدم موافقته للواقع إلا كذبته كذبها، و لا يلزمه شىء لوجوه، الأول عدم ذكر اسم الله تعالى، و الثانى أنه يمين غموس، لا يلزم به كفارة و الثالث أن الهدى لا يكون بغير النعم.

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: حسن.

و يدل على أن كفارة النذر كفارة اليمين مطلقاً كما ذهب إليه بعض الأصحاب قال فى المسالك: اختلف الأصحاب فى كفارة خلف النذر على أقوال: أحدها أنها كفارة رمضان مطلقاً، ذهب إليه الشيخان و أتباعهما و المحقق و العلامة و أكثر المتأخرين. و ثانيها: أنها كفارة يمين مطلقاً، ذهب إليه الصدوق و المحقق فى النافع. و ثالثها: التفصيل بأنه إن كان النذر لصوم فكفارة رمضان، و إن كان لغير ذلك فكفارة يمين، ذهب إليه المرتضى و ابن إدريس و العلامة فى بعض كتبه جمعاً بين الأخبار، و قال سلار: من عجز عن كفارة النذر فعليه كفارة اليمين، و قيل: كفارته كفارة الظهار مرتبة و فيها أقوال آخر نادرة.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: صحيح.

ص: ٣٤٤

بُنْدَارُ مَوْلَى إِدْرِيسَ يَا سَيِّدِي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْتٍ فَإِنْ أَنَا لَمْ أَصُمْهُ مَا يَلْزَمُنِي مِنَ الْكُفَّارَةِ فَكَتَبَ وَقَرَأَتْهُ لَا تَتْرُكُهُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ  
وَلَيْسَ عَلَيْكَ صَوْمُهُ فِي سَفَرٍ وَلَا مَرَضٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَوَيْتَ ذَلِكَ وَإِنْ كُنْتَ أَفْطَرْتَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَتَصِدَّقْ بِعِدَدِ كُلِّ يَوْمٍ لِسَبْعَةِ  
مَسَاكِينَ نَسَأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى

١١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع رَجُلٌ جَعَلَ عَلَيَّ نَفْسَهُ نَذْرًا إِنْ قَضَى اللَّهُ حَاجَتَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدَرَاهِمٍ فَقَضَى اللَّهُ  
حَاجَتَهُ فَصَيَّرَ الدَّرَاهِمَ ذَهَبًا وَ وَجَّهَهَا إِلَيْكَ أَوْ يُعِيدُ فَقَالَ يُعِيدُ  
١٢ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ مِثْلَهُ وَ كَتَبَ إِلَيْهِ

قوله عليه السلام: "إلا أن تكون نويت" قال السيد في شرح النافع: المشهور بين الأصحاب أنه لو شرط صومه سفرا و حضرا صام، و إن  
اتفق في السفر، و المستند صحيحه على بن مهزيار، و يظهر من المصنف في كتاب الصوم التوقف في هذا الحكم حيث أسنده إلى  
قول مشهور.

و قال في المعبر: لضعف الرواية جعلناه قولا مشهورا، و كان وجه ضعفها الإضمار، و اشتمالها على ما لم يقل به أحد من وجوب  
الصوم في المرض إذا نوى ذلك، و إلا فهي صحيحة السند، و المسألة قوية الإشكال، قوله عليه السلام: "لسبعة مساكين" كذا في  
التهذيب أيضا.

و الصدوق (ره) نقل في الفقيه مضمون الخبر، فذكر عشرة مكان سبعة، و كذا في المقنع على ما نقل عنه، و هو الظاهر مؤيدا للأخبار  
الدالة على الكفارة الصغرى و الله يعلم.

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: صحيح و سنده الثانى مجهول.

و يدل على أنه لو نذر التصديق بالدراهم فأعطى ذهبا بقيمتها لم يجز كما هو المقطوع به فى كلام الأصحاب.

### الحديث الثانى عشر

الحديث الثانى عشر

: مجهول.



ص: ٣٤٥

يَا سَيِّدِي رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ دَائِمًا مَا بَقِيَ فَوَافَقَ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمَ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى أَوْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ أَوْ السَّفَرِ أَوْ مَرِضَ هَلْ عَلَيْهِ صَوْمٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَوْ قِضَاؤُهُ أَوْ كَيْفَ يَصِيَتُ يَا سَيِّدِي فَكَتَبَ إِلَيْهِ قَدْ وَضَعَ اللَّهُ عَنْهُ الصِّيَامَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ كُلِّهَا وَيَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَكَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ يَا سَيِّدِي رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا فَوَقَعَ ذَلِكَ الْيَوْمَ عَلَى أَهْلِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ

١٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ كَفَّارَةِ النَّذْرِ فَقَالَ كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَمَنْ نَذَرَ هَدِيًّا فَعَلَيْهِ نَاقَةٌ يُقْلِدُهَا وَيُشْعِرُهَا وَيَقِفُ بِهَا بِعَرَفَةَ وَمَنْ نَذَرَ جُزُورًا فَحَيْثُ شَاءَ نَحَرَهُ

و قال فى النافع: لو نذر يوما معيناً فاتفق له السفر أظفر وقضاء، وكذا لو مرض أو حاضت المرأة أو نفست. وقال السيد فى شرحه: أما وجوب الأقطار فلا ريب فيه.

و أما وجوب القضاء فمقطوع به فى كلام الأصحاب، و لم نقف له على مستند سوى رواية على بن مهزيار و هى مشتملة على ما أجمع الأصحاب على بطلانه من سقوط الصوم فى يوم الجمعة، فىشكل التعويل عليها فى إثبات حكم مخالف للأصل و المتجه عدم وجوب القضاء فى جميع ذلك إن لم يكن الوجوب إجماعياً انتهى. و لعله (ره) لم يرجع إلى الكافى فإنه ليس فيه يوم الجمعة.

قوله عليه السلام "و يصوم يوماً يدل يوم" يدل على وجوب القضاء إذا اتفق النذر فى الأيام المحرمة كما ذهب إليه الشيخ، و جماعة و ذهب الأكثر إلى عدم الوجوب،

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: ضعيف.

و لعله على المشهور محمول على الاستحباب أو على ما إذا نوى الناقه، و أما الجزور فلا إشعار فيه بكونه بمكة أو منى، فلذا جوز نحره حيث شاء.

و فى التهذيب و الاستبصار "و من نذر بدنة" فلا يبعد القول بظاهره، لأن البدنة صارت حقيقة عرفية فى الهدى، و لا يبعد من الحقيقة اللغوية أيضاً، قال فى الصحاح البدنة

ص: ٣٤٦

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقِبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّؤْلُؤِيِّ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَقُولُ عَلَيَّ نَذْرٌ وَ لَا يُسَمِّي شَيْئًا قَالَ كَفُّ مِنْ بَرٍّ غُلْظٌ عَلَيْهِ أَوْ شُدُّدٌ

١٥ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ يَجْعَلُ عَلَيْهِ صِيَامًا فِي نَذْرٍ فَلَا يَقْوَى قَالَ

ناقه أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها، والجمع بدن بالضم انتهى، ويمكن حمل بعض الخصوصيات كالتعريف على الاستحباب، ثم اعلم أنه رواه في الاستبصار عن الصفار عن علي بن محمد القاشاني عن القاسم بن محمد الأصفهاني إلى آخر هذا السند، و رواه في التهذيب عن الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن يحيى بن المبارك عن عبد الله بن جبلة، عن إسحاق بن عمار، فيتقوى السند وإن كان فيه بعض الشك.

وقال في الدروس: و لو نذر الهدى مطلقا فالنعم في مكه، و لو نوى منى لزم و يلزم تفرقه اللحم بهما على الأقوى، و في صحیحه محمد بن مسلم عند الإطلاق يمني و يفرقه بها.

### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: مرفوع.

قوله عليه السلام: "و لا يسمى شيئا" لعل المراد أنه لم يسم شيئا مخصوصا ولكن سمي قربة و طاعة مثلا كما هو المشهور أو يحمل على الاستحباب لثلا ينافي الخبر السابق، و قال في الشرائع: لو نذر أن يفعل قربة و لم يعينها كان مخيرا إن شاء صام و إن شاء تصدق بشيء و إن شاء صلى ركعتين، و قيل: يجزيه ركعة.

قوله عليه السلام: "غلظ" على بناء المجهول أي سواء [غلظ] عليه الحكم أو "شدد" لا يجب عليه أكثر من ذلك، و يحتمل أن يكونا على بناء الفاعل، و الضميران راجعين إلى الرجل أو إلى النذر أي سواء غلظ على نفسه في النذر أو شدد لا يلزمه أكثر من ذلك.

### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: مجهول.

و لا يخفى أن ظاهر الخبر أن المدين أجره لمن يصوم نيابة عنه، و لم يقل به أحد

ص: ٣٤٧

- يُعْطَى مَنْ يَصُومُ عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مُدَّيْنِ  
 ١٦ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ سَأَلَ عَبَّادُ بْنُ مَيْمُونٍ وَأَنَا حَاضِرًا عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا صَوْمًا وَأَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُنْدَبٍ سَمِعْتُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ نَذْرًا صَوْمًا فَحَضَرَ تَهْتَهُ فِي زيارته أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يَخْرُجُ وَلَا يَصُومُ فِي الطَّرِيقِ فَإِذَا رَجَعَ قَضَى ذَلِكَ  
 ١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع أَنَّهُ قَالَ كُلُّ مَنْ عَجَزَ عَنْ نَذْرِ نَذْرَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ  
 ١٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ

إلا- أن يتكلف بأن يقال قوله "من يصوم" فاعل لقوله "يعطى" أى من يلزمه الصوم وقوله "عنه" متعلق بالإعطاء، و ضميره راجع إلى الصوم، أو يقال: إن الموصول مفعول، و الظرف لم يتعلق بالصوم، بل بما ذكرنا و يكون [إعطاء] المدين للصائم على الاستحباب. و قال فى الشرائع: إذا عجز الناذر عما نذره سقط فرضه. فلو نذر الحج فصد سقط النذر، و كذا لو نذر صوما فعجز، لكن روى فى هذا أنه يتصدق عن كل يوم بمد من طعام، و قال فى المسالك: حيث يتحقق العجز يسقط عنه فرض النذر أداء، و قضاء، على الأصح، و قيل: يجب على العاجز عن الصوم المعين القضاء دون الكفارة. و قيل بالعكس، و المراد بها عن كل يوم مدان من طعام كما فى رواية إسحاق، و بمضمونها أفتى الشيخ فى النهاية و المصنف فى باب الكفارات، و هنا ذكر أنه مد و نسبه إلى الرواية، و هى رواية محمد بن منصور عن الرضا عليه السلام و لا بأس بحمله على الاستحباب.

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر  
 : مجهول.

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر  
 : حسن.

و لعله محمول على الاستحباب إلا أن يحمل العجز على الترك للمشقة.

### الحديث الثامن عشر

الحديث الثامن عشر  
 : صحيح.

ص: ٣٤٨

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ يَا أَبَى أَنْتَ وَ أُمِّى إِنِّى جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِى مَشِيًّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ قَالَ كَفَّرُ يَمِينَكَ فَإِنَّمَا جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ يَمِينًا وَ مَا جَعَلْتَهُ لِلَّهِ فَفِ بِهِ

١٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ وَحَفْصِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيًا قَالَ فَلْيَمْشِ فَإِذَا تَعَبَ فَلْيَرْكَبْ

٢٠ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ نَ أَحَدِهِمَا عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَيْهِ مَشِيًا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ وَ لَمْ يَسْتَطِعْ قَالَ يُحُجُّ رَاكِبًا

٢١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ

قوله عليه السلام "كفر يمينك" لعل الكفارة محمولة على الاستحباب، لدلالة آخر الخبر على عدم اقترانه باسم الله، و يحتمل أن يكون على بناء المجهول أى يمينك مكفرة لا بأس عليك فى مخالفته.

### الحديث التاسع عشر

الحديث التاسع عشر

: حسن.

و ظاهره عدم انعقاد النذر فى الحفا، لعدم رجحانه، بل يجب عليه المشى على أى وجه كان لرجحانه، و يحتمل على بعد أن يكون المراد فليمش حافيا، و الأول موافق لما فهمه الأصحاب، و قال فى الدروس: لا ينعقد نذر الحفا فى المشى.

### الحديث العشرون

الحديث العشرون

: صحيح.

و قال فى المسالك: إذا عجز ناذر المشى عنه فحجج راکبا وقع حجه عن النذر، و هل يحب عليه جبر الفئات فيه أقوال: أحدها: عدم وجوبه ذهب إليه المحقق و ابن الجنيد و أكثر المتأخرين.

الثانى: أنه يسوق بدنه و جوبا ذهب إليه الشيخ فى النهاية و الخلاف.

الثالث: أنه إن كان مطلقا توقع المسكنة و إن كان معينا سقط الحج أصلا و هو اختيار ابن إدريس و العلامة فى القواعد.

### الحديث الحادى و العشرون

الحديث الحادى و العشرون

: حسن.

ص: ٣٤٩

سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع - عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَيْهِ الْمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ فَلَمْ يَسْتَطِعْ قَالَ فليَحِجَّ رَاكِبًا  
 ٢٢ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ سَائِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَخْلِفُ بِالنَّذْرِ وَ نَيْتُهُ فِي  
 يَمِينِهِ الَّتِي حَلَفَ عَلَيْهَا ذَرَهُمْ أَوْ أَقَلُّ قَالَ إِذَا لَمْ يَجْعَلْ لِلَّهِ فليَسْ بِشَيْءٍ

٢٣ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ قَالَ كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جَمَاعَةً إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ  
 مِيَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ جَلَسَ وَ بَكَى ثُمَّ قَالَ لَهُ جَعَلْتُ فِدَاكَ إِنِّي كُنْتُ أُعْطِيْتُ اللَّهَ عَهْدًا إِنْ عَافَانِي اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ  
 أَخَافُهُ عَلَى نَفْسِي أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَمْلِكُ وَ إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَافَانِي مِنْهُ وَ قَدْ حَوَّلْتُ عِيَالِي مِنْ مَنْزِلِي إِلَى قُبَّتِهِ مِنْ خَرَابِ الْأَنْصَارِ وَ  
 قَدْ حَمَلْتُ كُلَّ مِيَا أَمْلِكُ فَأَنَا بَائِعٌ دَارِي وَ جَمِيعِ مَا أَمْلِكُ فَأَتَصَدَّقُ بِهِ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع انْطَلِقْ وَ قَوْمُ مَنْزِلِكَ وَ جَمِيعِ مَتَاعِكَ وَ مَا  
 تَمْلِكُ بِقِيمَتِهِ عَادِلِيهِ وَ اعْرِفْ ذَلِكَ ثُمَّ اعْمِدْ إِلَى صِ حَيْفَةٍ بَيْضَاءَ فَارْكُبْ فِيهَا جُمْلَةً مَا قَوْمَتُ ثُمَّ انْظُرْ إِلَى أَوْتِقِ النَّاسِ فِي نَفْسِكَ فَادْفَعْ  
 إِلَيْهِ الصَّحِيفَةَ وَ أَوْصِهِ وَ مِزَّهُ إِنْ حَدَّثَ بِكَ حَدَثُ الْمَوْتِ أَنْ يَبِيعَ مَنْزِلَكَ وَ جَمِيعِ مَا تَمْلِكُ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ عَنْكَ ثُمَّ ارْجِعْ إِلَى مَنْزِلِكَ وَ  
 قُمْ فِي مَالِكَ عَلَى مَا

## الحديث الثاني و العشرون

الحديث الثاني و العشرون

: ضعيف.

## الحديث الثالث و العشرون

الحديث الثالث و العشرون

: حسن أو موثق.

و قال السيد في شرح النافع: إذا نذر أن يتصدق بجميع ما يملك، فإن كان ذلك مما لا يضر بحاله في الدين و الدنيا انعقد نذره قطعاً،  
 و إن كان ذلك مضرًا بحاله فمقتضى القواعد من عدم انعقاد نذر المرجوح أنه يلزمه فيما لا يضر بحاله، و ما أضر بحاله و كان ترك  
 الصدقة به أولى لم ينعقد نذره، و هو مشكل، لأن الواقع نذر واحد، و المنذور مرجوح، فلا وجه لانعقاده في البعض و عدم صحته في  
 البعض، و ذكر المحقق و غيره أن من هذا شأنه إذا تشق عليه الصدقة بماله قومه و تصرف فيه، و ضمن قيمته في ذمته، و تصدق بها  
 شيئاً فشيئاً حتى يوفى، و مستندهم رواية الخثعمي و هي

ص: ٣٥٠

كُنْتُ فِيهِ فَكُلُّ أَنْتَ وَ عِيَالِكَ مِثْلَ مَا كُنْتَ تَأْكُلُ ثُمَّ انْظُرْ بِكُلِّ شَيْءٍ تَصِيدُ بِهٍ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ صِلَةٍ قَرَابَةٍ أَوْ فِي وُجُوهِ الْبِرِّ فَمَا كُتِبَ ذَلِكَ كَلَّهُ وَ أَحْصِهِ فَإِذَا كَانَ رَأْسُ السَّنَةِ فَانْطَلِقْ إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي أَوْصَيْتَ إِلَيْهِ فَمُرُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَيْكَ الصَّحِيفَةَ ثُمَّ اكْتُبْ فِيهَا جُمْلَةَ مَا تَصَدَّقْتَ وَ أَخْرَجْتَ مِنْ صِلَةٍ قَرَابَةٍ أَوْ بَرٍّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ حَتَّى تَفِيَّ لِلَّهِ بِجَمِيعِ مَا نَذَرْتَ فِيهِ وَ يَبْقَى لَكَ مَنَزِلُكَ وَ مَالُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ فَقَالَ الرَّجُلُ فَرَجَّتْ عَنِّي يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ

٢٤ عَلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ إِنْ أُمِّي كَمَا نَتَّ جَعَلَتْ عَلَيْهَا نَذْرًا نَذَرْتُ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي بَعْضِ وُلْدِهَا فِي شَيْءٍ كَانَتْ تَخَافُهُ عَلَيْهِ أَنْ تَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي تَقَدَّمَ فِيهِ عَلَيْهَا مَا بَقِيَتْ فَخَرَجْتُ مَعَنَا إِلَى مَكَّةَ فَأَشْكَلْنَا عَلَيْنَا صِيَامُهَا فِي السَّفَرِ فَلَمْ تَدْرِ تَصُومُ أَوْ تُفْطِرُ فَسَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَصُومُ فِي السَّفَرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ وَضَعَ عَنْهَا حَقَّهُ فِي السَّفَرِ وَ تَصُومُ هِيَ مَا جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا فَقُلْتُ لَهُ فَمَاذَا إِذَا قَدِمْتَ إِنْ تَرَكَتَ ذَلِكَ قَالَ لَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَرَى فِي وُلْدِهَا الَّذِي نَذَرْتُ فِيهِ بَعْضَ مَا تَكْرَهُ

٢٥ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَائِبٍ عَنْ مِسْمَعٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ حُبْلَى فَنَذَرْتُ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِنْ وُلِدَتْ غُلَامًا أَنْ أُحِجَّهُ أَوْ

معتبرة الإسناد، لكنها مخالفة للقواعد الشرعية، لكن لو كان المقصود التصديق بما يملك عينا أو قيمة و قلنا إن النذر المطلق لا يقتضى التعجيل كما هو الظاهر لم يكن مخالفة للقواعد، و اتجه العمل بها.

### الحديث الرابع و العشرون

الحديث الرابع و العشرون

: حسن.

قوله "فقلت له فماذا" في التهذيب "قلت: فما ترى إذا هي رجعت إلى المنزل أ تقضيه؟ قال: لا قلت: أ فترك ذلك؟ قال: لا لأنى أخاف أن ترى فى الذى نذرت فيه ما تكره" و لعله أصوب.

### الحديث الخامس و العشرون

الحديث الخامس و العشرون

: حسن.

ص: ٣٥١

أُحِجَّ عَنْهُ فَقَالَ إِنَّ رَجُلًا نَذَرَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي ابْنِ لَهْ إِنَّهُ هُوَ أَدْرَكَ أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ أَوْ يُحِجَّهُ فَمَاتَ الْأَبُ وَ أَدْرَكَ الْعُلَامُ بَعْدَ فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ ص الْعُلَامُ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص أَنْ يُحِجَّ عَنْهُ مِمَّا تَرَكَ أَبُوهُ

بَابُ النَّوَادِرِ

١ عَلِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ وُلْدِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَدِيِّ وَكَانَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي حُرُوبِهِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ فِي يَوْمِ التَّقَى هُوَ وَمُعَاوِيَةُ بِصِفِّينَ وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ لِيَسْمَعَ

قوله "أن يحج" على بناء المجهول، والضمير في عنه راجع إلى الولد أو على بناء المعلوم أي عن نفسه، لأنه كالدين اللازم عليه، و يحتمل إرجاع الضمير إلى الأب على التقديرين، فيكون "مما ترك أبوه" من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة لكنه بعيد، وقال السيد في شرح النافع: إذا نذر المكلف أنه إن رزق ولدا حج به أو حج عنه انعقد نذره، فيتخير بين أن يحج بالولد أو يحج عنه، فإن اختار الثاني نوى الحج عن الولد، وإن اختار الأول نوى الولد الحج عن نفسه إن كان مميزاً، وإلا أجزأ للأب [إيقاع] صورة الحج به، ولو مات الأب قبل أن يفعل أحد الأمرين فقد أطلق الأكثر أنه يحج بالولد أو عنه من ثلث ماله، وقيد بعضهم بما إذا كان موته بعد التمكن من فعل المنذور وإلا سقط، والأصل فيه رواية مسمع، واشتهر مضمونها بحيث لا يتحقق فيه خلاف، لكنها تضمنت الحج عن الولد من مال الأب، وليس فيها أن للولد الحج بنفسه ويمكن إرجاع الضمير المجرور في قوله "عنه" إلى الأب، ويكون المراد أنه يحج عن الأب الحج الذي نذره فيتناول القسمين، إلا أنه لا يلائمه، قوله صلى الله عليه وآله وسلم "مما ترك أبوه."

باب النوادر

الحديث الأول

الحديث الأول

: ضعيف.

ص: ٣٥٢

أَصِيحَابُهُ وَاللَّهِ لَمَا قُتِلْنَ مُعَاوِيَةَ وَأَصِيحَابَهُ ثُمَّ يَقُولُ فِي آخِرِ قَوْلِهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ يَخْفِضُ بِهَا صَوْتَهُ وَكُنْتُ قَرِيبًا مِنْهُ فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّكَ حَلَفْتَ عَلَى مَا فَعَلْتَ ثُمَّ اسْتَشْنَيْتَ فَمَا أَرَدْتَ بِذَلِكَ فَقَالَ لِي إِنَّ الْحَرْبَ خُدَعَةٌ وَأَنَا عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ كَذُوبٍ فَأَرَدْتُ أَنْ أُحَرِّضَ أَصِيحَابِي عَلَيْهِمْ كَيْلَمَا يَفْشَلُوا وَكَيْ يَطْمَعُوا فِيهِمْ فَأَفْقَهُهُمْ يَنْتَفِعُ بِهَا بَعْدَ الْيَوْمِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَالَ لِمُوسَى عَ حَيْثُ أَرْسَلَهُ إِلَى فِرْعَوْنَ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتَذَكَّرُ وَلَا يَخْشَى وَلَكِنْ لِيَكُونَ ذَلِكَ أُحْرَصَ لِمُوسَى عَ عَلَى الدَّهَابِ

٢ أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْأَرْمَنِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ إِنِّي آلَيْتُ أَنْ لَا أَشْرَبَ مِنْ لَبَنٍ عَنزِيٍّ وَلَا أَكُلَ مِنْ لَحْمِهَا فَبِعْتَهَا وَعِنْدِي مِنْ أَوْلَادِهَا فَقَالَ لَا تَشْرَبْ مِنْ لَبْنِهَا وَلَا تَأْكُلْ مِنْ لَحْمِهَا فَإِنَّهَا مِنْهَا  
٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلَزِمَهُ فَقَالَ الْمَلْزُومُ كُلُّ حِلٍّ عَلَيْهِ

ولا ينافي هذا ما مر في خبر السكوني من الأمر بالجهر بالاستثناء، إذا جهر باليمين، لأنه إنما يلزم إذا لم يكن في الإسرار مصلحة، و هنا إنما أسر عليه السلام لما أظهره من المصلحة.

### الحديث الثاني

الحديث الثاني

: ضعيف.

وقال في الدروس: لا يحث في الشاة المحلوف على لحمها بلحم نسلها، وكذا لبنها.

وفي النهاية: تسرى إلى الولد، وهو قول ابن الجنيد لرواية عيسى بن عطية عن الباقر عليه السلام، والسند ضعيف انتهى.

أقول: هذا مع اشتغالها على انعقاد اليمين على المرجوح إلا أن يحمل على ما إذا كان في ترك الأكل والشرب منها مصلحة، وإن كان نادرا.

### الحديث الثالث

الحديث الثالث

: مجهول.

قوله عليه السلام: "و ليس بشيء" أي كان محض اللفظ بلا قصد، أو المراد أنه لم يقصد



ص: ٣٥٣

حَرَامٌ إِنْ بَرِحَ حَتَّى يُرْضِيكَ فَخَرَجَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُرْضِيَهُ كَيْفَ يَصْنَعُ وَلَا يَدْرِي مَا يَبْلُغُ يَمِينُهُ وَلَا يَمِينُ لَهَا فِيهَا نَيْتَةٌ قَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ  
 ٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ حَيْدَةَ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ نَجِيَّةِ الْعَطَّارِ قَالَ سَافَرْتُ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ  
 إِلَى مَكَّةَ فَأَمَرَ غُلَامُهُ بِشَيْءٍ فَخَالَفَهُ إِلَى غَيْرِهِ فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَاللَّهِ لَأُضْرِبَنَّكَ يَا غُلَامُ قَالَ فَلَمْ أَرَهُ ضَرْبَهُ فَقُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنَّكَ  
 حَلَفْتَ لِتَضْرِبَنَّ غُلَامَكَ فَلَمْ أَرَكَ ضَرْبَهُ فَقَالَ أَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ- وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى  
 ٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ عِيَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْكُفَّارَةِ الَّتِي  
 تَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمٌ أَوْ عَتَقٌ أَوْ صَدَقَةٌ فِي يَمِينٍ أَوْ نَذْرٌ أَوْ قَتْلٌ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ عَلَى صَاحِبِهِ فِيهِ الْكُفَّارَةُ فَلَا شَيْءَ تَعْفَارُ لَهُ كُفَّارَةٌ مَا خَلَا  
 يَمِينَ الظَّهَارِ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُكْفِّرُ حُرْمَ عَلَيْهِ أَنْ يُجَامِعَهَا وَفُرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ تَرْضَى الْمَرْأَةُ أَنْ تَكُونَ مَعَهُ وَلَا يُجَامِعَهَا

خلافًا بعينه، و على التقديرين لا ينعقد للمرجوحية، أو عدم التلطف باليمين أيضا و فى الأول القصد أيضا.

#### الحديث الرابع

الحديث الرابع

: ضعيف.

#### الحديث الخامس

الحديث الخامس

: مرسل.

و المشهور بين الأصحاب فى الظهار أن مع العجز عن الكفارة يحرم عليه وطؤها حتى يكفر، كما يدل عليه الآية و هذا الخبر، و ذهب  
 ابن إدريس و المحقق و العلامة فى المختلف إلى أنه حينئذ يجزئ بالاستغفار، عملا- بسائر الأخبار، و يمكن حمل هذا الخبر على  
 الاستحباب.

و قال فى الدروس: و يجزئ الاستغفار عند العجز عن خصال الكفارات جمع، و فى الظهار روايتان أشبههما الاجتزاء به، و يكفى مرة  
 واحدة بالنية و لو تجددت القدرة بعد فوجهان: و فى رواية إسحاق بن عمار فى المظاهر يستغفر و يطأ فإذا وجد الكفارة كفر فيحتمل  
 انسحابه فى غيره.

ص: ٣٥٤

٦ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الظُّهَارُ إِذَا عَجَزَ صِيَّاحِبُهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ فَلَيْسَ تَغْفِرُ رَبُّهُ وَ يَنْوِي أَنْ لَا يَعُودَ قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَ ثُمَّ لِيُوَاقِعَ وَقَدْ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْهُ مِنَ الْكُفَّارَةِ فَإِذَا وَجِدَ السَّبِيلَ إِلَى مَا يُكْفِرُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ فَلْيُكْفِرْ وَإِنْ تَصَدَّقَ وَأَطْعَمَ نَفْسَهُ وَ عِيَالَهُ فَإِنَّهُ يُجْرِيهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فَلَيْسَ تَغْفِرُ رَبُّهُ وَ يَنْوِي أَنْ لَا يَعُودَ فَحَسْبُهُ ذَلِكَ وَاللَّهُ كَفَّارَةٌ

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ كَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع رَجُلٌ حَلَفَ بِالْبِرَاءَةِ

### الحديث السادس

الحديث السادس

: حسن أو موثق.

قوله عليه السلام "و ينوي أن لا يعود" أي إلى الظهار، و حمله الشيخ على عدم العود إلى الجماع بدون الكفارة مع القدرة عليها، و به جمع بين الأخبار، و لا يخفى بعده و الأجود حمل المنع على الكراهة.

قوله عليه السلام "و إن تصدق و أطعم" أي و إن قبل الصدقة و سأل الناس و بعد الأخذ يطعم نفسه و عياله، فإن ذلك يجزيه إذا كان محتاجا أي صرفه إلى نفسه و عياله، و يؤيده أن في التهذيب هكذا "و إن تصدق بكفه" أو المعنى أنه إن وجد السبيل إلى الكفارة يكفر و إن احتاج بعد الكفارة إلى أن يسأل يكفه لنفقه نفسه و عياله، و فيه بعد.

و يحتمل أن يكون "و إن تصدق" جملة مستأنفة أي إن تصدق بهذا الوجه بأن يطعم نفسه و عياله، فإنه يجزيه مع الضرورة، و يؤيده أن التصدق لم يأت في اللغة بمعنى أخذ الصدقة إلا نادرا و زيفه أهلها.

قال في مصباح اللغة: تصدقت بكذا أعطيته صدقة و الفاعل متصدق، و منهم من يخفف بالبدل و الإدغام فيقول مصدق، قال ابن قتيبة و مما تضعه العامة غير موضعه قولهم هو يتصدق إذا سأل، و ذلك غلط إنما المتصدق المعطى، و في التنزيل "و تصدق علينا" و أما المصدق بتخفيف الصاد فهو الذي يأخذ صدقات النعم انتهى. لكنه قد ورد في الأخبار كثيرا هذا المعنى.

### الحديث السابع

الحديث السابع

: صحيح.

ص: ٣٥٥

مَنْ اللَّهُ وَمِنْ رَسُولِهِ ص فَحَنَتْ مَا تَوْبَتُهُ وَكَفَّارَتُهُ فَوَقَّعَ يُطْعِمُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدًّا وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ  
٨ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مَنْ حَلَفَ فَقَالَ لَا وَرَبِّ الْمُضِيحِفِ  
فَحَنَتْ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ

٩ وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ سِئَلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع هَلْ يُطْعِمُ الْمَسَاكِينَ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ لُحُومَ الْأَصَاحِي فَقَالَ لَا لِأَنَّهُ قُرْبَانٌ لِلَّهِ  
١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يَكُونُ  
عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَيَحْلِفُهُ غَرِيمُهُ بِالْأَيْمَانِ الْمُعْظَمَةِ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِلَّا يُعْلِمُهُ فَقَالَ لَا يَخْرُجُ حَتَّى يُعْلِمَهُ قُلْتُ إِنْ أَعْلَمَهُ لَمْ يَدْعُهُ قَالَ إِنْ كَانَ  
عَلِمَهُ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالِهِ فَيَخْرُجُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

وقال في الدروس: الحلف بالبراءة من الله و من رسوله صلى الله عليه و آله و سلم أو أحد الأئمة عليهم السلام حرام، و في وجوب الكفارة به أو بالحنث خلاف، و أوجب الشيخان بالحنث به كفارة ظهار، و الحلبي تجب به و بمجرد القول إذا لم يعلقه بشرط، و ابن إدريس لم يوجب شيئاً، و في توقيع العسكري يطعم عشرة مساكين، لكل مسكين مد و يستغفر الله انتهى.  
وقال في المسالك: و ذهب ابن حمزة إلى وجوب كفارة النذر، و هي عنده كبيرة مخيرة، و قيل: غير ذلك، و طريق التوقيع صحيح، و حكم بمضمونها جماعة من المتأخرين منهم العلامة في المختلف و لا بأس به.

### الحديث الثامن

الحديث الثامن

: ضعيف على المشهور

### الحديث التاسع

الحديث التاسع

: ضعيف على المشهور.

و يمكن حمله على الاستحباب في الأضحية المستحبة، لا سيما إذا كان اللحم أداما و قلنا باستحبابه.

### الحديث العاشر

الحديث العاشر

: ضعيف على المشهور.

قوله عليه السلام "إن كان علمه" بأن يكون عاجزا عن الأداء.

ص: ٣٥٦

١١ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشْكَانَ عَنْ عَلَاءِ بْنِ يَسَّاعِ السَّابِرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ امْرَأَةٍ اسْتَوْدَعَتْ رَجُلًا مَالًا فَلَمَّا حَضَرَهَا الْمَوْتُ قَالَتْ لَهُ إِنَّ الْمَالَ الَّذِي دَفَعْتُهُ إِلَيْكَ لِفُلَانَةٍ فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ فَأَتَى أَوْلِيَاؤُهَا الرَّجُلَ فَقَالُوا لَهُ إِنَّهُ كَانَ لِصَاحِبَتِنَا مَالٌ لَا نَرَاهُ إِلَّا عِنْدَكَ فَاحْلِفْ لَنَا مَا لَنَا قَبْلَكَ شَيْءٌ أَيْحْلِفُ لَهُمْ قَالَ إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً عِنْدَهُ فَلْيَحْلِفْ وَإِنْ كَانَتْ مَتَّهَمَةً عِنْدَهُ فَلَا يَحْلِفْ وَيَضَعُ الْأَمْرَ عَلَى مَا كَانَ فَإِنَّمَا لَهَا مِنْ مَالِهَا ثَلَاثَةٌ

١٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ وَغِيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُقْسِمُ عَلَى أَخِيهِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِنَّمَا أَرَادَ إِكْرَامَهُ

١٣ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رَبَّابٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع

### الحديث الحادى عشر

الحديث الحادى عشر

: مجهول.

قوله عليه السلام: "على ما كان" لعل المراد يضع الأمر على ما كان فى صورة علمهم به، و هو إنفاذ الثلث فقط، فيقر بما زاد على الثلث، و يحلف عليه، توريبه و يحتمل أن يكون معطوفا على المنفى، أى لا يضع الأمر على ما كان، و أقرت به المقررة.

و قال فى المختلف: قال الشيخ فى النهاية: من أودع عند إنسان مالا و ذكر أنه لإنسان بعينه ثم مات فجاء ورثته يطالبونه بالوديعة، فإن كان الموصى ثقة عنده جاز له أن يحلف أنه ليس عنده شىء، و يوصل الوديعة إلى صاحبها و إن لم يكن ثقة عنده، و جب أن يرد الوديعة على ورثته.

و قال ابن إدريس: يجوز له أن يحلف أنه ليس عنده شىء، و يوصل الوديعة إلى صاحبها الذى أقر المودع بأنها له سواء كان المودع ثقة أو غير ثقة، و الحق ما قاله الشيخ، لأن قول الموصى يعطى أن القول على سبيل الوصية أو الإقرار فى المرض و قد بينا فيما تقدم الحق فى ذلك.

### الحديث الثانى عشر

الحديث الثانى عشر

: موثق كالصحيح.

### الحديث الثالث عشر

الحديث الثالث عشر

: صحيح.

ص: ٣٥٧

ع عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ إِنْ كَانَ وَقَعَهَا فِي اسْتِئْجَالِ الدَّمِ فَلَيْسَ تَغْفِرَ اللَّهُ وَ لَيْتَصِدَّقَ عَلَى سَبْعَةِ نَفَرٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِقَدْرِ قُوتِ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ لِيَوْمِهِ وَ لَا يُعَدُّ وَ إِنْ كَانَ وَقَعَهَا فِي إِدْبَارِ الدَّمِ فِي آخِرِ أَيَّامِهَا قَبْلَ الْغُسْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

١٤ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ سُوقَةَ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّ شَيْءٍ لَا نَنْدُرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ قَالَ كُلُّ مَا كَانَ لَكَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا فَلَا حَنْثَ عَلَيْكَ فِيهِ

١٥ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يُظَاهِرُ مِنْ امْرَأَتِهِ يَجُوزُ عَتَقُ الْمُؤَلُودِ فِي الْكَفَّارَةِ فَصَالَ كُلُّ الْعِتَقِ يَجُوزُ فِيهِ الْمُؤَلُودُ إِلَّا فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ يَعْنِي بِذَلِكَ مَقْرَّةً قَدْ بَلَغَتِ الْحَنْثَ

و يمكن حمله على المشهور على استحباب التصدق بالدينار أو نصفه على سبعة، لكن الظاهر استحباب الكفارة و التخيير بين تلك التقادير المروية ثم إن الخبر يدل على عدم الكفارة في أواخر الحيض، و هذا أيضا مما يؤيد الاستحباب و يمكن حمل إدبار الدم على انقطاعه أو عدم كونه بصفة الحيض، كما مر أن للدم إقبالا و إدبارا، فإذا كان بصفة الحيض تركت العبادة.

#### الحديث الرابع عشر

الحديث الرابع عشر

: حسن أو موثق.

و قال في الصحاح: الحنث الإثم و الذنب، و بلغ الغلام الحنث أى المعصية و الطاعة انتهى.

#### الحديث الخامس عشر

الحديث الخامس عشر

: حسن.

و قال في المسالك: اتفق العلماء على اشتراط الإيمان فى المملوك الذى يعتق عن كفارة القتل، و اختلفوا فى باقى الكفارات، فالأكثر على الاشتراط، و المراد بالإيمان هنا الإسلام و ربما قيل: باشتراط الإيمان الخاص، و لا فرق بين الصغير و الكبير و وردت رواية معمر و الحسين بن سعيد بعدم إجزاء الصغير فى كفارة القتل و به قال ابن الجنيد و هو قول موجه إلا أن المختار الأول.

ص: ٣٥٨

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابِاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع فِي رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ عِتْقَ رَقَبَةٍ فَأَعْتَقَ أَشْلًا وَأَعْرَجًا قَالَ إِذَا كَانَ مِمَّا يُبَاعُ أَجْزَأَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَمَى فَعَلَيْهِ مَا اشْتَرَطَ وَ سَمَى

١٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا ع فِي رَجُلٍ حَلَفَ تَقِيَّةً قَالَ إِنْ خِفْتُ عَلَى مَالِكَ وَ دَمِكَ فَاحْلِفْ تَرُدُّهُ بِيَمِينِكَ فَإِنْ لَمْ تَرَ أَنْ ذَلِكَ يَرُدُّ شَيْئًا فَلَا تَحْلِفْ لَهُمْ

١٨ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شُمُونَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَصَمِّ عَنْ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ وَ لَمْ يُسَمِّ شَيْئًا فَقَالَ إِنْ شَاءَ صِلَى رَكَعَتَيْنِ وَ إِنْ شَاءَ صَامَ يَوْمًا وَ إِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِرَغِيفٍ

١٩ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِي رَجُلٍ قِيلَ لَهُ فَعَلْتَ كَذَا وَ كَذَا قَالَ لَا وَ اللَّهُ مَا فَعَلْتَهُ وَ قَدْ فَعَلَهُ فَقَالَ كَذِبُهُ كَذِبُهَا يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ مِنْهَا

### الحديث السادس عشر

الحديث السادس عشر

: موثق.

قوله عليه السلام "مما يباع" بأن لا يكون مقعدا، و لا يكون ممن مثل به المولى.

و قال فى الدروس: و لو نذر عتق رقبته أجزاء المعيبة و الصغيرة، و المؤمنة و الكافرة، إن جوزنا عتق الكافر مطلقا، لقول الشيخ فى المبسوط و الخلاف.

### الحديث السابع عشر

الحديث السابع عشر

: مرسل.

### الحديث الثامن عشر

الحديث الثامن عشر

: ضعيف و قد مر الكلام فى مثله.

### الحديث التاسع عشر

الحديث التاسع عشر

: ضعيف على المشهور.

ص: ٣٥٩

٢٠ عِدَّةٌ مِنْ أَصِحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ كَانَتْ مِنْ أَيْمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ص لَأَ وَاسْتَعْفَرَ اللَّهُ

٢١ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصِحَابِهِ ذَكَرَهُ قَالَ لَمَّا سَمَّ الْمُتَوَكَّلُ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَالٍ كَثِيرٍ فَلَمَّا عُوْفِيَ سَأَلَ الْفُقَهَاءَ عَنْ حَيْدِ الْمَالِ الْكَثِيرِ فَاخْتَلَفُوا عَلَيْهِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ مِائَةٌ أَلْفٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَشْرَةُ آلَافٍ فَقَالُوا فِيهِ أَقَاوِيلٌ مُخْتَلِفَةٌ فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ نُدَمَائِهِ يُقَالُ لَهُ صَيْفَعَانُ أَلَا تَتَّبَعْتُ إِلَى هَذَا الْأَسْوَدِ فَتَسَأَلُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ الْمُتَوَكَّلُ مَنْ تَغْنِي وَيُحْكُ فَقَالَ لَهُ ابْنُ الرِّضَا فَقَالَ لَهُ وَهُوَ يُحْسِنُ مِنْ هَذَا شَيْئًا فَقَالَ إِنَّ أَخْرَجَكَ مِنْ هَذَا فَلِي عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا وَإِلَّا فَاضْرِبْنِي مِائَةً مَفْرَعَةً فَقَالَ الْمُتَوَكَّلُ قَدْ رَضِيْتُ يَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ صِرْ إِلَيْهِ وَسَيْلُهُ عَنْ حَيْدِ الْمَالِ الْكَثِيرِ فَصَارَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ع فَسَأَلَهُ عَنْ حَيْدِ الْمَالِ الْكَثِيرِ فَقَالَ الْكَثِيرُ ثَمَانُونَ فَقَالَ لَهُ جَعْفَرُ يَا سَيِّدِي إِنَّهُ يَسْأَلُنِي عَنِ الْعِلَّةِ فِيهِ فَقَالَ لَهُ أَبُو الْحَسَنِ ع إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ لَقَدْ نَصَرَكَ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ فَعَدَدْنَا تِلْكَ الْمَوَاطِنَ فَكَانَتْ ثَمَانِينَ

## الحديث العشرون

الحديث العشرون

: ضعيف على المشهور.

و لعل المراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحترز عن اليمين، و كان يقول مكانها أستغفر الله

## الحديث الحادى والعشرون

الحديث الحادى والعشرون

: مرسل.

و قال فى الدروس: و لو نذر الصدقة من ماله بشيء كثير فثمانون درهما لرواية:

أبى بكر الحضرمى عن أبى الحسن عليه السلام، و لو قال بمال كثير، ففى قضية الهادى عليه السلام مع المتوكل ثمانون، و ردها ابن إدريس إلى ما يتعامل به إن درهما أو ديناراً، و قال الفاضل: المال المطلق ثمانون درهما، و المقيد بنوع ثمانون من ذلك النوع.

ص: ٣٦٠

هَذَا آخِرُ كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالتُّدُورِ وَالكَفَّارَاتِ وَبِهِ تَمَّ كِتَابُ الْفُرُوعِ مِنَ الْكَافِي تَأْلِيفُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الرَّازِي الْكَلِينِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\* وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا وَيَتْلُوهُ كِتَابُ الرُّوضَةِ مِنَ الْكَافِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ

إلى هنا انتهى الجزء الرابع والعشرون بحمد الله تبارك و تعالی من هذه الطبعة النفيسة حسب تجزئتنا من كتاب مرآة العقول و به تم شرح الفروع من الكافي و يتلوه إن شاء الله الجزء الخامس والعشرون و هو الجزء الأول من شرح الروضة من الكافي و قد بذلنا الجهد في تصحيحه و التعليق عليه و فرغنا من تصحيحه يوم الجمعة الثاني والعشرون من شهر رجب المرجب سنة ١٤٠٨ ثمان و أربعمائة بعد الألف من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف التحية و الثناء:

و في الخاتمة نشكر شكريا جزيلا و ثناء جميلا على الصديق الأعز الأديب الشيخ محسن الأحمدى بما أخلص و عاضدنى و وازرنى فى مهمة تصحيح الكتاب و صرف الهممة بمراجعة مصادره جعله الله من الموفقين لخدمة الدين بمنه و كرمه و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين.

و أنا العبد المذنب على الآخوندى



## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرًا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بناذر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا (ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: ديتيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في جامعه، و...

- منها العدالة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "پنج رمضان" ومفترق "وفائي" / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد والمتسع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حد التمكن لكل احد منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولي التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
الغمامة اصححان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

